

أسرار الإنجاز فكر المنطق

الفه بالفارسية
نصير الدين الطوسي

الجزء الأول

ترجمه إلى العربية
العلامة البركي منلاً خسرو

حققه وقدم له وراجعه



الدكتور محمد السعيد جمال الدين

الدكتور حسن الشافعي

اهداءات ٢٠٠٤

المجلس الأعلى للثقافة
القاهرة

أساس الاقتباس فى المنطق

ألفه بالفارسية
نصير الدين الطوسى

الجزء الأول

ترجمه إلى العربية
العالم التركى منلا خسرو

حققه وقدم له وراجعه

الدكتور محمد السعيد جمال الدين


الأستاذ بكلية الآداب - جامعة عين شمس
القاهرة - مصر

الدكتور حسن الشافعى

رئيس الجامعة الإسلامية العالمية
بإسلام آباد - باكستان


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية


الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

١١٠ ٧٧٢

الإخراج الفني والتنفيذ،
صبري عبد الواحد

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فيتبين أن نقدم لترجمة «أساس الاقتباس» للطوسي بكلمة عن الطوسي المنطقي ومكانة كتابه هذا بين أعماله المنطقية، ومزاياه الخاصة. ثم نتبع ذلك بكلمة أخرى عن «المولى خسرو» وترجمته لهذا الكتاب التي هي موضوع التحقيق. ثم نختم هذه المقدمة ببيان المنهج الذي اتبعناه في تحقيق الكتاب.

أولاً: الطوسي المنطقي وكتابه «أساس الاقتباس»

١- الدراسات المنطقية في عصره

لعل من المعروف أن المنطق كان أكثر أجزاء التراث الفلسفي الإغريقي إثارة لاهتمام المسلمين، فقد عني به النقلة الأوائل ثم تفرغ على دراسته المشتغلون بالفلسفة وخاصة الفارابي وابن سينا، وأقبل عليه جمهور المثقفين حتى استثناه الفزالي من حملته القاسية على الفلسفة^(١)، بل حاول أن يرد أشكاله وموازينه إلى القرآن الكريم، ويحسم له قائلًا: «لا أدعى أني أزن بها المعارف الدينية فقط بل أزن بها العلوم الحسابية والهندسية والطبيعية والفقهية والكلامية، وكل علم حقيقي فإنني أميز حقه عن باطله بهذه الموازين»^(٢)، وقدم لكتابه: «المستصفي» في أصول الفقه بمقدمة منطقية فتابعه أكثر الأصوليين بعده.

وقد اطرحت العناية بعد ذلك بالمنطق خلال القرن السادس الهجري كما نجدها لدى «الرازي» في: «المباحث المشرقية» وغيرها من كتبه، ولدى أبي البركات في الجزء الأول من «المعتبر»، ولدى السهروردي الإشراقي في العديد من مؤلفاته. حتى جاء القرن السابع فزادت

(١) انظر المنطق من الضلال، ص ١٥٠ - ١٥١.

(٢) للتقاسم المستقيم، ضمن مجموعة «التصور العالي»، ص ٦٠، انظر أيضاً ٦٩.

تلك العناية وكاد المنطق يصبح جزءاً ضرورياً من العلوم الدينية نفسها : كالكلام وأصول الفقه . ويشير صاحب مفتاح السعادة إلى أن متأخري المتكلمين ، لما رأوا أن علمهم هذا لا يستغنى عن القواعد المنطقية... عموماً موضوع العلم المذكور وجعلوا موضوعه «المعلوم» المتناول للموجود الخارجى، والموجود الذهنى الذى هو موضوع علم المنطق، (١)

ونجد مصداق هذا لدى الآمدى - أحد كبار المتكلمين فى ذلك القرن - إذ يورد فى مفتاح كتابه «الأبكار» فصلاً فى «الحجج والأدلة» تتضمن أشكال القياس الأرسطى الأربعة (٢)

كما نجد ابن الحاجب يورد أبواباً فى المنطق ضمن كتابه المشهور فى أصول الفقه «منتهى الوصول والأمل فى علمى الأصول والجدل» (٣) . بل لقد عده بعضهم كما يقول كبرى زاده : «من فروض العين لكونه موقوفاً عليه معرفة الواجب - تعالى - وهى واجبة فكذا ما نتوقف عليه.. حتى حكم بعض من الحكماء الإشراقية أن رياضة الصوفية وسلوكهم تدور أيضاً على المنطق» (٤) . ويقول ابن سبعين الفيلسوف المتصوف المتوفى سنة ٦٦٩هـ : «وصناعة المنطق هى الأصل فى تحصيل العلوم والمعلومات، ولا سبيل لمعرفة شيء دون صناعة المنطق» (٥) .

وقد قدم لنا القرن السادس مناطقاً متخصصين عرفوا ومازالوا معروفين إلى اليوم بإنجازهم المنطقى ومن أبرزهم :

١- الآمدى سالف الذكر الذى عرض للمباحث المنطقية فى كتبه الفلسفية العامة - كشرح الإشارات وغيره، وألف فى هذا العلم كتاباً خاصة منها الجزء الأول من «دقائق الحقائق» الذى يعد من أهم الكتب وأوسعها بعد منطق الشفاء للشيخ الرئيس (٦)

٢ - ومنهم أثير الدين الأبهري الذى كان على صلة بالطوسى، وبعد كتابه «الهداية» - كحكمة العين للكاتبى - من أكثر الكتب الفلسفية المختصرة شهرة وذبوعاً فى القرون اللاحقة، وقد أفرد للمنطق كتابه «تنزيل الأفكار فى تعديل الأسرار» (٧)

٣ - ومنهم نجم الدين الكاتبى تلميذ الطوسى ورفيقه فى مرصد مراغة وصاحب «حكمة العين»، وقد أفرد للمنطق كتاباً عدة ما يزال بعضها يدرس فى الجامعات الدينية إلى اليوم

(١) مفتاح السعادة لطاى كبرى زاده (٢٢٤/١) .

(٢) انظر أبكار الأفكار (٣٤/١) وما بعدها .

(٣) انظر غاية المرام فى علم الكلام - تحقيق ودراسة - للقم الأول ص ٥٨ ومفتاح السعادة ٢٢٥/١ .

(٤) مفتاح السعادة ٢٣٥/١ .

(٥) «ابن سبعين وفلسفته» رسالة الدكتوراة للدكتور التفتازانى من آداب القاهرة سنة ١٩٦١م، ص ٨٦ .

(٦) انظر لترويه ابن تيمية بكتبه المنطقية فى «جهد القريحة» - الملحق بصون المنطق والكلام للسيوطى ٢/٢٢٤، وما سأتى عنه بعد قليل .

(٧) انظر معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة، ط دمشق ١٩٦٠، ١٢/٣١٥ .

«الرسالة الشمسية»^(١)، والكشف وشرح الكشف، وجامع الدقائق. وقد كان أحد أعلام المناطق في هذا القرن كما نوه بذلك «شمس الدين الشهرزوري» في نزهة الأرواح»^(٢).

ولكن ليس معنى هذا أن المنطق لم يواجه مقاومة كسائر العلوم الفلسفية فقد أصدر الفقيه الشافعي «ابن الصلاح الشهرزوري» في أوائل ذلك القرن فتواه الشهيرة ضد المنطق والفلسفة والمشتغلين بهما مما كان له دور في نكبة الآمدى في أخريات حياته، ولكن يبدو أن هذه الفتوى لم تكن بالغة الأثر في المحيط الثقافي بصفة عامة.^(٣) كما ظهر ابن تيمية في أخريات هذا القرن عدوا لدودا للفلسفة الإغريقية بعامة والمنطق بصفة خاصة إلا أن عمله كان تقييما نقديا لهذا المنطق أكثر منه رفضا كاملا له^(٤).

٢- الطوسي واهتمامه بدراسة المنطق

أ - حياة الطوسي :

ولد المحقق نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي عام ٥٩٧ هجرية في أسرة تشتهر بالعلم من أنصار مذهب الشيعة الإثنا عشرية، ودرس ببلده «طوس» على أبيه، وجيه الدين محمد أحد فقهاء الإمامية ومحدثيهم، علوم الدين كالفقه والحديث ثم اشتغل بعلوم الأدب واللغة على شيوخ عصره، ومال بعد ذلك إلى دراسة العلوم الفلسفية على يد خاله نور الدين علي بن محمد، كما عنى بالعلوم الرياضية فدرسها عند كمال الدين محمد الحاسب.

ثم انتقل بعد ذلك إلى نيسابور، مدينة العلم والثقافة في عصره، حيث اتصل بكمال الدين بن يونس المصري ومعين الدين سالم بن بدران المصري الذي قرأ عليه «غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع»، وأخذ منه إجازة بالرواية عنه عام ٦١٩ هـ. وهو يروى أيضا عن كثير من علماء أهل السنة والشيعة.

وقد عاد إلى بلاد فارس في هذه الظروف المضطربة التي صاحبت موجات الغزو المغولي على شرق العالم الإسلامي فاضطر إلى الإقامة لدى ناصر الدين المحتشم بمنطقة قوهستان الخاضعة لنفوذ أمراء الإسماعيلية النزاريين حتى اجتاحتها هولاكو في حملته على إيران عام ٦٥٤ هـ. فخرج معه إلى بغداد وشهد سقوطها في يد المغول سنة ٦٥٦ هـ، وكان له بعد ذلك دور لا بأس به في محاولة الحفاظ على الثقافة الإسلامية ومؤسساتها حيث ظل يعمل كوزير للأوقاف في ظل الحكم المغولي. وقام بإنشاء مرصد مراغة - الذي يشبه أن يكون

(١) شرحها قطب الدين الرازي - وحققها مع الشرح المذكور الأستاذ محمد عبدالرحمن بيصار أستاذ المنطق وعلم الكلام بأصول الدين بالأزهر وطبعت بمصر.

(٢) انظر مفتاح السعادة الذي اقتصر في عد أهم المؤلفات المنطقية على كتب الأبهري والكاتبى ٢٥٠/١، وانظر نزهة الأرواح الشهرزوري. النسخة المصورة بمكتبة جامعة القاهرة ج٢ ل ٢٩٦ ب.

(٣) انظر «الفلسفة الإسلامية» - بالإنجليزية - الصادر عن مؤتمر لاهور ص ٤٦.

(٤) انظر نصار: موقف المدرسة السلفية من المنطق وعلم الكلام - رسالة دكتوراة - بمكتبة كلية أصول الدين، ص ٢٠ وما بعدها.

جامعة للدراسات العقلية والدينية، وظل على ذلك إلى أن توفي في بغداد عام ٦٧٢ هـ وله من العمر ٧٥ عاما.

ويعد الطوسي واحدا من أبرز علماء المسلمين في الفلك والرياضيات والهندسة والطب وسائر العلوم العقلية من فلسفة ومنطق وأخلاق بالإضافة إلى كتاباته في العلوم الدينية وخاصة في علم الكلام حيث كتب واحدا من أبرز الكتب في أصول المذهب الإثنا عشري وهو «تجريد الاعتقاد». ويعتبره مؤرخو العلم - كسارنون وغيره - واحدا من أعظم عباقرة التاريخ لجهوده الفلكية والرياضية.

أما عن دراسته للمنطق وعنايته به ومكانته بين علمائه فسنفرد لذلك الفقرة التالية.

ب - الطوسي والدراسات المنطقية:

وقد عنى الطوسي عناية خاصة بدراسة للمنطق فدرس مبادئه مع خاله وهو أستاذه الأول في الفلسفة ثم على الشيخ «محمد حاسب»، وتعمق فيه على يد أستاذه الحقيقي في الفلسفة «فريد الدين الداماد» الذي درس عليه كتاب الشيخ الرئيس «الإشارات والتنبيهات»^(١) وعنى بدراسة منطق «الشفاء» وغيره من مؤلفات الشيخ الرئيس، وسرى العلاقة الوثيقة بين الشفاء وأساس الاقتباس فيما بعد. وقد حرص على أن يطلع بنفسه على المنطق عند واضعه الأول أرسطو وشراحه القدماء مستعينا بما نقله المترجمون الأوائل، ثم لدى الفلاسفة المسلمين قبل ابن سينا، ثم عند ابن سينا نفسه، ثم عند المناطقة اللاحقين حتى القرن السابع سواء كانوا من أنصار ابن سينا أو ناقديه.

وقد جاءتنا لحسن الحظ النصوص التي تدل على ذلك، ففي أثناء مناقشة بين الطوسي والشهرستاني حول «الألفاظ المقولة بالتشكيك» يدعى الشهرستاني أنها ليست «في منطق الحكماء» وأنها من مخترعات ابن سينا، فيرد عليه الطوسي قائلا: «هذا الكلام يدل على عدم وقوف هذا القائل على ما في منطق الحكماء وإلا لوقف على كلام المعلم الأول»^(٢).

ثم يأسف لعدم وجود المراجع بين يديه عند كتابة ذلك، ويقول بعد ذلك «وقد وقع لي بعد تسوية هذا المختصر بعض كتب المنطقيين فوجدت في «التعليم الأول» - كتاب طويقيا - في المقالة الثانية - ما هذه عبارته .. ثم يورد عبارة أرسطو في هذه المسألة وهي قريبة مما جاء في الترجمة العربية القديمة لمنطق أرسطو التي نشرت منذ سنين في القاهرة»^(٣). ولكن في المقالة الأولى لا الثانية. وهو لا يكتفى بتحديد موضع النص الذي ينقله من كتاب أرسطو بل يحدد لنا النسخة التي ينقل عنها وأنها من «نقل يحيى بن عدى عن التعليم الأول»^(٤).

(١) انظر رياضات الجذات للخوانساري، ص ٥٨٢.

(٢) مصارع المصارح، ل ٢٧ ب.

(٣) انظر منطق أرسطو ٢/٤٩٦ - ٤٩٧.

(٤) انظر مصارع المصارح ل ٢٨ أ، وفي شرح الإشارات أيضا ٣/٧٦٦ ينقل الطوسي عن كتاب الطويقيا لأرسطو بشأن الموضع الجدلية.

كما ينقل الطوسي أيضا نصوصا عديدة عن «التظيم الأول» في مواضع كثيرة من كتابه «شرح الإشارات»، في المقولات والقضايا والقياس وغيرها من المسائل (١).

وبالنسبة للشراح فإن الطوسي يورد نصا آخر مطولا في المسألة نفسها نقلا عن «تفسير متن الإيساغوجي من كلام فرغريوس» (٢)، ويشير في «شرح الإشارات» إلى تعريف أرسطو في التنظيم الأول للقضية المطلقة «واختلاف كل من «ثاويرسطس وثامسطيوس» ومن تبعهما في تفسيرها عن «الإسكندر الأفروديسي» ومن تبعه» (٣)، وفي مواضع أخرى يشير إلى آراء شراح أرسطو ومفسريه واختلافاتهم ويوازن بينهما (٤).

ثم ينتقل إلى الفارابي فيورد له نصوصا عديدة في مسألة الأسماء المشككة قائلا: «وقال من المتأخرين أبو نصر الفارابي في كتابه المقولات... وقال في كتاب البرهان... وأيضا فيه... وقال في كتاب المغالطات... وقال أيضا فيه» (٥)، إلى أن يقول «فلولا مخافة التطويل لأوردت أكثر مما أوردته من كلام الحكماء المتقدمين على ابن سينا في هذا الباب ولكن فيما أوردته كفاية» (٦).

كما ينقل عنه في عدة مواضع من شرح الإشارات ويصفه بـ «الحكيم الفاضل أبو نصر» (٧).

أما بالنسبة لابن سينا نفسه فنجد أنه ينقل عن الشفاء في مواضع عدة (٨) كما يعتمد على كتب أخرى للشيخ الرئيس ككتاب «الحكمة المشريقية» ويورد على الرازي قائلا «هذا حاصل كلامه المتعلق بهذا البحث ولولا مخافة التطويل لأوردناه بألفاظه» (٩). وقد عرفنا في الفصل الأول من الدراسة السابقة إمامه الواسع بكتب الشيخ الرئيس ورسائله المنطقية وغيرها.

أما فيما يخص المناطق بعد ابن سينا فإنه يورد آراء عديدة للقاضي السامري صاحب البصائر، ويناقشها معارضا لها في أكثر الأحيان (١٠) كما فعل مع أبي البركات البغدادي (١١)، ومع الرازي والشهرستاني؛ فقد ناقش الأول ورد عليه في الجزء الأول من شرح الإشارات، وتعقب الثاني في انتقاداته لابن سينا في بعض المسائل المنطقية وغيرها في كتاب «مصارع المصارع» كما سلفت الإشارة، وهو نفس موقفه فيما يبدو من تأثير الدين الأبهري إذ ألف

(١) فخر شرح الإشارات ١/١٧٠، ١٩٢، ٢٣١، ٢٣٧.

(٢) مصارع المصارع، ل ٢٨ ب.

(٣) شرح الإشارات ١/٣١٥.

(٤) المرجع نفسه ١/٣١٥.

(٥) مصارع المصارع ل ٢٩ أ.

(٦) المرجع نفسه ٢٩ ب.

(٧) شرح الإشارات ١/٣٧٣، ٣٧٦.

(٨) فخر شرح الإشارات ١/٢٨٨، ٣٣٥.

(٩) شرح الإشارات ١/٢٢٨.

(١٠) المرجع نفسه ١/٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٩، ٤٠١، ٤٥٢، ٤٦٧.

(١١) السابق ١/٢٣٩، وللص للتالي ص ١٣١.

«تعدیل المعیار، نقداً لکتابه «تنزیل الأفكار، كما نقل بعض آرائه فی شرح الإشارات دون تعقیب» (١).

أما الکاتبی فبینه وبين صديقه وأستاذه الطوسی مطارحات ومراسلات حول مسائل عدة بعضها منطقی (٢)، وعند کلام الطوسی علی قیاس الخلف فی شرح الإشارات یورد رأی الشیخ أفضل الدین محمد بن حسن النرقی المعروف بالکاشی ولا یعقب علیه بشیء (٣). وهكذا نجد أن الطوسی قد ألم إماماً طیباً بإنتاج المناطقة المسلمین من جاء منهم قبل ابن سینا ومن جاء بعده.

٣ - مؤلفاته المنطقية

أما إنتاجه فی هذا العلم فقد حاول إحصاءه کثیر ممن ترجموا له من القدماء أو تتبعوا إنتاجه من المحدثین لاسیما الباحثان الإيرانيان السید مدرس رضوی والسید مدرس زنجانی وهی:

(١) أساس الاقتباس وهو أهم مؤلفاته المنطقية وأکبرها، وقد ألفه بالفارسية وستحدث عنه تفصيلاً فيما بعد.

(٢) تجرید المنطق: وهو متن مختصر باللغة العربية لأهم مسائل المنطق ویجرى فیهِ علی نسق «أساس الاقتباس، ولكن فی تسع فصول بدلاً من تسع مقالات، ولا یمتاز إلا بالعبارة الدقیقة المرجزة التي عرف بها الطوسی فی کثیر من مؤلفاته (٤)، وقد ألفه عقب خروجه من قلاع الإسماعيلية وانضمامه إلى بلاط «هولاکو» فی شعبان سنة ٦٥٦هـ. كما سجل فی آخر بعض النسخ (٥). وقد ذکر السید/ مدرس رضوی أنه توجد منه نسخة نفیسة كتبت فی حياة المصنف سنة ٦٦٥هـ. بالمکتبة الوطنية الملكية بطهران (٦)، ومن أهم شروح هذا الکتاب شرح العلامة الحلی عثمید الطوسی الذی أسماه «الجواهرالنضید»، وقد طبع المتن والشرح مع عدة حواش أخرى علیهما فی طهران سنة ١٣١٠هـ. وتوجد نسخة خطیة من المتن والشرح فقط بدار الكتب المصرية برقم ٥٧٨ منطق. وقد حصلنا علی صورة منها، كما توجد نسختان أخريان بمکتبتی طلعت وتیمور ونسخة رابعة بمکتبة الأزهر بالقاهرة برقم ١٤٣٦ عام ٥٦٢٧٨ حسنین باشا.

(١) شرح الإشارات ٣٨١/١.

(٢) انظر أحوال وأثر لمدرس رضوی ص ١٠٤.

(٣) شرح الإشارات ٥٠٦/١.

(٤) انظر طاش کبری زاده، مفتاح السعادة، ط. التهاد ٢٦١ والنسخة الخطیة لهذا الکتاب من شرح الحلی بمخطوطات دار الكتب المصرية رقم ٧٨ منطق.

(٥) انظر سرکشت للأستاذ محمد زنجانی ص ١٦٣.

(٦) أحوال وأثر، الأستاذ رضوی ص ٢٤١ وین للزنجانی یذكر أنها نسخت فی أواسط رمضان سنة ٦٥٦هـ - انظر سرکشت ص ١٦٣.

(٣) رسالة المقولات أو قاطيغورياس: ألفها بالعربية ورتبها على عشرة فصول، وقد نص الأستاذ الزنجاني ومدرس رضوى على أنها ترجمة دقيقة للمقالة الثانية من «أساس الاقتباس»، وعلى أنه توجد لها نسخ عديدة في إيران^(١)، وقد كانت المقولات من بين أجزاء المنطق الأرسطي موضع عناية وانتقاد في ذلك العهد، وكانت مدار واحد من الأسئلة الأربعة التي وجهها فردريك الثاني إلى علماء المسلمين، وأجاب عنها عبد الحق بن سبعين^(٢) وغيره.

وقد ناقش الآمدى الأشعري حصر المقولات في عشرة واعتبره موضع شك ومؤاخذه^(٣)، ومن المعروف أنها تعرضت من قبل لمثل ذلك النقد^(٤) فقل هذا هو السر في إفرادها في رسالة خاصة وقيامه بنفسه بترجمتها عن أساس الاقتباس.

(٤) تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار:

وهو نقد للكتاب الذي ألفه في المنطق أثير الدين المفضل بن عمر الأبهري أحد مشاهير الحكماء في القرن السابع، ومن أكبر تلاميذ الرازي، المتوفى بعد عام ٦٦٠ هـ^(٥)، بعنوان «تنزيل الأفكار في تعديل الأسرار» وقد أشار الطوسي أنه ألفه بعد وفاة الأبهري إذ يترحم عليه في المقدمة قائلا: «أما بعد فإنني لما تصفحت كتاب الفاضل أثير الدين - رحمه الله - المسمى «بتنزيل» الأفكار الذي قصد فيه تحرير ما أدى إليه أفكاره واستقر عليه رأيه... وذكر فيه فساد بعض الأصول المشهورة، أردت أن أبين ما سنجح لي من الرد والقبول على بعض مآخذ»^(٦)... وتوجد منه نسخة نفيسة كتبت في حياة الطوسي سنة ٦٦٦ هـ^(٧)، بالمكتبة الوطنية الملكية بطهران، وتوجد نسخ أخرى في غيرها، ولهذا الكتاب أهمية خاصة من حيث الطابع النقدي الذي يتسم به والذي يشاركه فيه الجزء الأول من «شرح الإشارات»، وقد تعرض الطوسي في هذا الكتاب الأخير - ولعله آخر مؤلفاته المنطقية - لبعض آراء الأبهري بالنقد كما سبق أن أشار إلى ذلك وتبادل معه بعض الرسائل حول قضايا فلسفية هامة، وكان بينهما تقدير واحترام متبادل^(٨). ولم يتيسر لنا مطالعة هذا الكتاب لمقارنته بأساس الاقتباس.

(٥) هذا ما تقتصر عليه المراجع في تعداد كتبه المنطقية ولكن ينبغي أن يعد من بينها شرحه للقسم الأول «من الإشارات والتنبيهات» الخاص بالمنطق، وهو على وجازته

(١) انظر سرگذشت الأستاذ محمد زنجاني ص ١٦٤ وأحوال وآثار ص ٢٦٧.

(٢) انظر مقدمة الدكتور بيومي مذكور: كتاب المقولات من منطق الشفاء ط القاهرة، وابن سبعين وفلسفته للدكتور الطغتاوي ص ٨٥.

(٣) انظر الأبحاث له ٢٩٩/١ ب.

(٤) انظر المقارنات للسهروردي نشرة كوربان ص ١٧٤.

(٥) انظر معجم المؤلفين ١٢/ ٣١٥ ط ١٩٦٠ بدمشق وأحوال وآثار ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٦) نقلا عن أحوال وآثار ص ٢٥٥.

(٧) أحوال وآثار ص ٢٥٦ أما ماورد في سرگذشت ص ١٦٤ من أنها كتبت سنة ٦٥٦ فغير ممكن لأن الأبهري كان حيا في ذلك التاريخ.

(٨) انظر أحوال وآثار ص ١٠٥، ٢٨٣، ٢٨٥.

بالنسبة إلى «أساس الاقتباس»، يمتاز بالمناقشات واللمحات النقدية التي اقتصد الطوسي فيها كما اشترط على نفسه - في أساس الاقتباس^(١) - وقد أوردنا آنفاً مواضع من ذلك الشرح تعرض فيها لآراء أكثر المناطق بعد ابن سينا كالساوي والبغدادي والأبهرى والرازي وغيرهم، وقد طبع بالقاهرة وغيرها عدة مرات.

(٦) وقد وجدنا في مجلة معهد المخطوطات بالجامعة العربية م ٢ سنة ١٩٦٠ م ج ٢ ص ٣٣١ أنه توجد مجموعة رسائل منسوبة للطوسي في المنطق ضمن مجلد يضم كتابه «تجريد المنطق»، وكتابه «تعديل المعيار» أيضاً مع كتب أخرى لغيره بالمكتبة الوطنية الملكية بطهران تحت رقم ٥٩٢٥ مما قد يوحي بأن تلك الكتب المنطقية شيء مغاير للكتب والرسائل التي سبق وصفها هنا.

وإذا شئنا أن نرتب هذه الكتب زمنياً ولو على وجه التقريب أمكننا أن نقول:

١- لعل أولها هو: شرح الإشارات: فرغم انتهائه منه عام ٦٤٤ هـ كما نص على ذلك في عدة نسخ خطية^(٢) أي بعد انتهائه من أساس الاقتباس، إلا أنه قضى في تأليفه قرابة عشرين عاماً كما قال هو في الجزء الأخير منه^(٣)، والمنطق هو أول أقسام الإشارات فمن الطبيعي أن يكون ذلك في وقت مبكر وعلل اشتغاله بشرح هذا القسم من الإشارات دعاه إلى أن يؤلف كتاباً خاصاً يحمل اسمه في المنطق، وأن يكون باللسان الفارسي لا بالعربي الذي ألف به «شرح الإشارات»، خدمة لأبناء قومه الذين لا يعرفون العربية أو لا يجيدونها فألف لهم أساس الاقتباس عملاً بما دعا إليه طلاب الحكمة من «القيام بشكر نعمة الحكمة بالتهوض لأداء ما اقتبسوه منها إلى غيرهم من أبناء النوع بحسب الاستعداد - دون شوائب البخل والمنافسة والمطل والمضايقة»^(٤).

٢- وبعد «أساس الاقتباس»، هو الكتاب الثاني في سلسلة مؤلفاته المنطقية إذ أنجزه في سنة ٦٤٢ هـ.

٣- ومن الواضح أن «رسالات المقولات» لاحقة على ذلك الكتاب فهي ترجمة لإحدى مقالاته غير أنه من الصعب تحديد تاريخ تأليفها على وجه التعيين.

٤- ثم تجديد المنطق: الذي ألفه في عام ٦٥٦ هـ.

٥- وربما كان آخر مؤلفاته المنطقية جميعاً هو نقده لكتاب الأبهرى الذي ألفه فيما بين سنة ٦٦٠ أو سنة ٦٦٣ هـ وهو تاريخ وفاة الأبهرى في قولين للمؤرخين وسنة ٦٦٦ هـ التي نسخت فيها إحدى نسخ الكتاب الباقية إلى اليوم.

(١) انظر أساس الاقتباس ط طهران ص ٣.

(٢) انظر مقدمة أساس الاقتباس لرضوى ص (بب).

(٣) شرح الإشارات ٧٩٦/٣.

(٤) أساس الاقتباس ط طهران ص ٢.

أما الرسائل التي أشرنا إليها آنفاً ففتحنا إلى فحص لمعرفة هويتها وتاريخ تأليفها.

٤- أساس الاقتباس وخصائصه

يعد كتاب «أساس الاقتباس»^(١) أكبر مؤلفاته المنطقية وأهمها، إذ أن رسالة المقولات قطعة منه والتجريد يشبه أن يكون اختصاراً له، أما شرح الإشارات وتعديل المعيار فهما موجزان بالقياس إليه، وإن امتازا بالحوار النقدي الذي لم يخل منه «أساس الاقتباس» في بعض المواطن أيضاً.

وقد أتم الطوسي تأليف هذا الكتاب - كما ورد في ختام عدة نسخ خطية في سنة ٦٤٢ هـ، أي عند الإسماعيلية، وبلغ آخر ما أنتجه في الفترة الأولى من حياته بينهم حيث كان ينعم باستقرار وحرية نسبية لدى أصدقائه ومحبيه من أمراء قهستان، وقبل أن ينتقل في العام التالي مباشرة إلى عاصمة الإسماعيليين، ولذا فنحن نجد فاتحة ذلك الكتاب تكاد تخلو من التقاليد الإسماعيلية التي نلاحظها في الكتب المذهبية التي ألفها في المرحلة اللاحقة من تمجيده للإمام ودعوته الهادية، فهو بعد دعاء جميل لطلاب الحكمة أن يؤيدهم الله «بإلهام الحق، وتلقي الصدق، ويصرف همهم إلى طلب الكمال وتحري الصواب واقتناء الفضيلة... وتحذيره إياهم، من التظاهر بالكمال ومن اللعنات والتعصب والإعجاب والصلف والبغى والسفه والعناد... يدعوهم لأن يكونوا ثابتي القدم في ملازمة الدين القويم والصراط المستقيم حتى يبلغوا نهاية مقصدهم وليست إلا الحلول في جوار الحضرة الأبدية والوصول إلى جناب العزة السرمدية»^(٢) ومن العبارات الأخيرة قد نشتم رائحة الجو لإسماعيلي.

وقد اجتهد الأستاذ رضوى في بيان سر تسمية المؤلف لكتابه بـ «أساس الاقتباس»^(٣) وهو ينتهي إلى ما صرح به الطوسي نفسه في فاتحة كتابه: «ولما كان علم المنطق بالنسبة إلى العلوم الأخرى - وخاصة أقسام الحكمة - بمثابة القاعدة والأساس (= بنياد) سميت هذا المجموع «بأساس الاقتباس»^(٤) وهو يشرح ذلك كما يبدو من الفصل الأول من المقالة الأولى حيث يتحدث عن موضوع المنطق ومبادئه ومساائله^(٥) على أن استعمال كلمة «الاقتباس» بمعنى التعلم أو اكتساب المعرفة الجديدة والاستنتاج العقلي نجده عند الغزالي في «القسطاس المستقيم»^(٦)، وعند ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل»^(٧)، وهو المعنى الذي استعمله

(١) يوجد بهذا العنوان كتب لاهلثة لها بكتب الطوسي هذا فقد أثار حلجى خليفة فى المجلد الأول من كشف الظنون ص ٧٤، إلى مختصر فى الأدب والحكم لآله ضياء الدين بن هياث الدين الحسينى سنة ٨٩٧ هـ وقد نشر هذا الكتاب بالقاهرة سنة ١٣٢٣ هـ ونفس العنوان.

(٢) أساس الاقتباس ط طهران ص ٣.

(٣) انظر المقدمة ص (١٥).

(٤) نفس المصدر ص ٣.

(٥) انظر أساس الاقتباس ط إيران ص ٣ وما بعدها.

(٦) انظر ضمن مجموعة القصص للعالي ص ٣٥.

(٧) المطبوع بدار الكتب المصرية ج ١ ص ١٥٧ أ.

فيه الطوسي أيضا فيما أوردناه من نصوص في فاتحة كتابه هذا إذ يدعو طلاب الحكمة إلى نقل ما اقتبسوه - أي تعلموه - منها إلى أبناء النوع، فالمنطق إذن هو أساس الاقتباس، أو علم التعلم، وهو علم في نفسه وآلة لتحصيل غيره من العلوم في الوقت نفسه^(١)، وإذ تعرف به كيفية اكتساب المعارف والتصرف فيها للتأدي إلى معارف أخرى^(٢).

هذا عن تسمية الكتاب وظروف تأليفه ومكانته بالنسبة إلى مؤلفات الطوسي المنطقية أما عن قيمته وخصائصه الذاتية فتبين فيما يلي:

١- يعد الكتاب من أوسع الكتب المنطقية التي خلفها أسلافنا وأرفاها بمباحث هذا العلم. وإذا كان الأستاذ رضوى يقول عنه إنه عديم المثل والنظير في نفاسته وقيمه، وإنه أكبر وأجمع كتاب ألف في متن المنطق بعد منطق الشفاء^(٣)، فنحن نسلم له هذا الحكم فيما يتعلق بالمؤلفات الفارسية طبقا لما قرره هو بعد ذلك مباشرة وأنه لم يؤلف في اللغة الفارسية في هذا العلم مثل ذلك الكتاب من حيث التحقيق والبسط والشمول كما أنه من أسبق الكتب في هذه اللغة أيضا بعد الحكمة العلانية للشيخ الرئيس^(٤)، أما في العربية فربما كانت هناك كتب أكثر منه استفادة وشمولا، ومنها كتاب «دقائق الحقائق» لسيف الدين الأمدى الذي يدل المجلد الوحيد الباقي منه على ذلك، إذ يقع في ٢٤٠ لوحة أي ٤٨٠ صفحة، وهو أحد مجلدين كبيرين خاصين بالمنطق من هذا الكتاب الكبير الجامع للمنطق والطبيعات والإلهيات^(٥).

ولذا نكتفي بالقول: إن أساس الاقتباس من أنفس الكتب المنطقية وأكبرها وأكثرها إحاطة بمباحث هذا العلم.

٢- كما أنه من المؤلفات التي تقتفى أثر ابن سينا وخاصة في كتابه الشفاء على نحو ما، وتلك سمة بارزة في الكتاب؛ إذ يرتبه على تسع مقالات يختص كل منها بقسم من أقسام المنطق كما استقر أمره عند العرب والمسلمين وهي علي النحو التالي «الأولى في المدخل إلى المنطق أو إيساغوجي، والثانية في المقولات أو قاطيغورياس، والثالثة في الأقوال الجازمة أو باري أرمينياس والرابعة في علم القياس أو أنا لوطيقى الأولى، والخامسة في البرهان أو أنا لوطيقى الثانية، والسادسة في الجدل أو الطوبيقا، والسابعة في المغالطة أو السوفسطيقا، والثامنة في الخطابة أو الريطوريقا، والتاسعة في الشعر أو البوطيقا»^(٦). وهذا صنيع ابن سينا في الشفاء تماما. أما أرسطو فلم يكن يعد الخطابة ولا الشعر من الكتب المنطقية وإنما هو من عمل «فريريوس الصوري»^(٦). وقد التزم الطوسي هذا التقسيم التساعي في «تجريد المنطق»

(١) شرح الإشارات ٦٧/١.

(٢) أساس الاقتباس ط طهران ص ٥ وفي شرح الإشارات يسفر من هواله الذين يخطئون في كون المنطق علما ١٦٨/١

(٣) نفس المرجع ص (ب من المقدمة).

(٤) انظر ١٢، ب من النسخة المصرية من الأصل المخطوط بمكتبة جامعة برنستون بأمريكا رقم ٢٦٤٣٥.

(٥) انظر مقدمة أساس الاقتباس ط طهران وأحوال وآثار ص ٢٤٠.

(٦) انظر مقال الأهوازي في المجلد ٣ عدد يوليو ١٩٦٥ من تراث الإنسانية عن منطق الشفاء.

وعرضه في رسالته في «أقسام الحكمة»^(١)، وهو تقسيم لم يكن ملتزماً بصفة دائمة، فالفارابي يقسمه ثمانية أجزاء مهملاً مدخل «فروريوس» ومبتدئاً بالمقولات، وأبو البركات في المعتبر تكلم عن المنطق في الجزء الأول في ثمانية مقالات، لا تسع^(٢)، كما أن «الكاتب» في الرسالة الشمسية، أيضاً لا يلتزم تقسيم ابن سينا^(٣).

وقد نلاحظ أن الفصول في مقالات الكتاب تتوالى فيها على النسق الذي نجده في برهان الشفاء لا على نسق برهان أرسطو كما يبدو لمن يقارن بين النصوص الثلاثة، كما أنه يتابعه في الكثير من آرائه ويدافع عنه ضد خصومه وناقديه، وربما تابعه في بعض الأمثلة التوضيحية أيضاً^(٤). والطوسي يصارحنا في مقدمة كتابه قائلاً: «إني سأضمنه طرفاً صالحاً مما استفدته في هذا الفن من أهل العلم بالمنطق واستنبطته بحسب قواعد وأصول أهل هذه الصناعة»^(٥). وقد فطن إلى هذا المترجم التركي الذي نقدم اليوم جزءاً من ترجمته إذ قال في وصفه: «قد انطوى على درر الشفاء ولبابه بلا قصور، بحيث لم يبق فيه إلا الأصداف والقشور»^(٦) والسيد رضوي في مقدمته لنشرة طهران ينص على ذلك أيضاً^(٧).

٣- غير أن الطوسي لم يفقد استقلاله الفكري أو شخصيته العلمية فلقد ناقش ابن سينا نفسه وخالفه في بعض الأحيان فهو يخالفه في معنى التعليم الذهني مثلاً^(٨)، وهو يورد في مسألة تربيغ الدائرة رأى كل من أرسطو وشراحه وابن سينا ويناقشها جميعاً لينتهي إلى رأى خاص^(٩).

وقد يورد فصولاً بأكملها لا نجدها في برهان الشفاء وذلك كالفصل الرابع من الفن الأول الخاص بالعلل وأقسامها، والطوسي يصرح بأنه يعلم أنها ليست من مسائل هذا العلم إذ هي جزء من الطباعي - ولكنه يذكرها هنا على سبيل المصادرة^(١٠)، وكالفصل الذي يتحدث فيه عن «أحوال الفصول» من الفن الثاني ويعتبره من أهم مباحث الحد^(١١) وينص في نهايته

(١) مخطوطة بدير للكتب المصرية ضمن مجموعة برقم ٤٥٢ حكمة وقسفة.

(٢) المعتبر ج ١ ص ٤.

(٣) انظر تحرير القواعد المنطقية وهو شرح الرسالة الشمسية ص ٣.

(٤) انظر أول الفصل الثالث من الفن الأول ل ٢٥٢.

(٥) أساس الاقتباس ط طهران ص ٣.

(٦) النسخة المصرية لترجمة ملا خسرو لأساس الاقتباس ل ٢.

(٧) أساس الاقتباس - المقدمة ص (بد).

(٨) للنص التالي، ص ٨.

(٩) انظر ترجمة المقالة الخامسة ل ٢٩٦.

(١٠) نفس المصنف ل ٢٥٥. ولكن عمر ابن سهلان الساري قد سبقه إلى إيراد منهج البحث للعلل ضمن البرهان في «البحر»

للصورية، ص ٣٤٩ - ٣٥٧.

(١١) ترجمة أساس الاقتباس لوحات ٣١٣ - ٣١٧.

على أنه أتى به من علم آخر إلى هذا الموضوع لفائدته فيه كما أنه لم يهمل المناطق المتأثرين بابن سينا والمعارضين له، فهو يشير إلى بعض آرائهم ويناقشها ويرد عليها أو يتخذ موقفا وسطا يكمل فيه قول ابن سينا بأقوال ناقدية كما نجده في ختام مباحث الحد مثلا. ولذا فإن المولى خسرو والذي سبق أن ألمح إلى تأثيره بابن سينا في الشفاء يقرر في مقدمة ترجمته أن الكتاب «بحر موج زاهر حال بأفكار المتقدمين والمتأخرين»^(١).

ولكن الطوسي لم يكثر من هذه المناقشات والمقارنات بين آراء المناطق في «أساس الاقتباس»، وفاء بما اشترطه على نفسه في مقدمته من «الاحتراز عن إبطال المذاهب الباطلة في كل باب بقدر الإمكان إذ هو مؤد إلى الإطناب، فإن مست الحاجة في بعض المواضع إلى ذكر مذهب فاسد اقتصرنا على إشارة موجزة»^(٢). وهذا يسلمنا إلى الميزة الرابعة لهذا الكتاب.

٤- وهي أن الاقتصاد في عرض الخلافات هيا له التوفر على المسائل المنطقية نفسها وإيضاحها دون إسراف في المناقشات الجدلية والمواخذات الخلافية، ولا شك أن هذه ميزة حقيقية إذا انضم إليها سهولة العبارة ودقة التنسيق وهذا ما ينوه به الأستاذ رضوى ويعتبره من خصائص هذا الكتاب^(٣) إذ تفسح المجال للعرض العلمي الموضوعي الذي يحقق حاجة طلاب المعرفة الفلسفية الذين ألف الكتاب من أجلهم، ولعل هذا هو السر في انتشار الكتاب والاقبال عليه لدى الفرس بل خارج العالم الفارسي أيضا. كما يقرره الأستاذ رضوى والمولى خسرو في مقدمته للترجمة^(٤) التي جاءت بدورها باللغة الوضوح والسلاسة رغم صعوبات الترجمة ودقة الموضوع.

٥- أن الطوسي يكثر من الألواح والجداول التوضيحية في كتابه^(٥) - ولعله في ذلك متأثر بنزعته الرياضية - وسيجد القارئ نموذجا من ذلك في المقالة الخامسة في مبحث العلل من الفن الأول، وهي طريقة معروفة من قبله وفي عصره^(٦)، ولكنه يكثر من استخدامها بشكل واضح كما يكثر من استخدام الأمثلة الرياضية. وعلاقة المنطق بالرياضة وثيقة وعريقة ولا تزال مستمرة^(٧). ونحن نجد في منطق أرسطو أمثلة رياضية لبعض أنواع القضايا

(١) انظر ترجمة أساس الاقتباس من ٢ وروضات الجنات للفراسارى من ٥٧٩.

(٢) أساس الاقتباس ط طهران من ٣.

(٣) السابق من (ب).

(٤) السابق من (يب) وترجمة ملا خسرو لأساس الاقتباس من ٧.

(٥) انظر مثلا في طبعة طهران صفحات ١٠٩، ١١٠، ١٢٧، ١٥٠، ١٥٢، ١٨١، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢١١، ٢٢٣، ٢٤٨، ٢٥٧، ٣٥٤، ٣٧٣.

(٦) انظر البصائر النصيرية من ١٠١، ١٠٢، ١١٦، والرسالة الفلسفية للكاتب ١٦٨، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٦.

(٧) انظر المنطق الحديث ومناهج البحث لأستاذنا الدكتور محمود قاسم من ٦ - ١٥، ٢١ ومقدمة للمنطق تأليف ألفرد تارسكي ترجمة الدكتور عزيمى إسلام ط القاهرة سنة ١٩٧٠ من ١٥ - ٢١، ٣٨ ومباحثا.

والأحكام كمثال تربيع الدائرة الذى سبقت الإشارة إليه آنفاً، غير أن الأمر الذى لا يخلو من دلالة أن يهتم الطوسى اهتماماً خاصاً بذلك المثال ويورد فيه أقوال أرسطو وابن سينا ويعقب على ذلك برأيه الشخصى^(١)، ومن يقرأ المقالة الخامسة مثلاً يجد أمثلة هندسية ورياضية لا نجدها فى برهان أرسطو أو برهان الشفاء ينقلها الطوسى أحياناً من كتاب إقليدس أو يتمثل هو بها^(٢) وإن كنا نجد إلى جانبها أمثلة طبيعية وطبية كثيرة^(٣) وأمثلة كلامية أيضاً^(٤)، ولا غرو فالطوسى فيلسوف متكلم وعالم رياضى وطبيعى أيضاً.

٦- إن الكتاب يؤكد أن اتخاذ المنطق الأرسطى صيغة للتفكير لم يحل دون ظهور النزعة الحسية التجريبية والروح الواقعية التى يتسم بها الفكر الإسلامى بصفة عامة، وإذا كان الطوسى يتابع فى هذا نزعة بدت إلى حد ما عند ابن سينا نفسه، واتضح لدى بعض المناطق من بعده كأبى البركات البغدادى^(٥) وعمر بن سهلان السامى فى البصائر النصيرية كما لاحظ الشيخ محمد عبده فى حواشيه على ذلك الكتاب^(٦) وعند الإمام الغزالى كما يلاحظ ذلك الأستاذ الدكتور محمود قاسم، فإننا نجد هذه الروح واضحة أيضاً لدى الطوسى فى كتابه هذا وفى غيره من كتبه، والنص الذى بين أيدينا شاهد على ذلك.

ثانياً: مثلاً خسرو وترجمته لأساس الاقتباس

(١) مثلاً خسرو وحياته العلمية:

ولما كانت هذه أول ترجمة عربية لهذا الكتاب تقدم للباحثين فمن الواجب أن نعرف بمرجعها التركى، الذى دفعه تقديره للطوسى وكتابته، وتلبيته لرغبة سلطانة الجليل، إلى القيام بها فنقول: هو محمد بن فرامرز بن الخواجه على الشهير بمولانا خسرو أو مثلاً خسرو، وكان أبوه أميراً تركمانياً^(٧). ونقول دائرة المعارف الإسلامية إنه ابن نبيل فرنسى دخل فى الإسلام^(٨)، وقد ناقش الأستاذ على همت فى كتابه «العاهل العثمانى أبو الفتح السلطان محمد الثانى»^(٩) ذلك بأنه وجد بخط المولى خسرو نفسه على بعض كتبه «أنا الفقير محمد بن فرامرز بن على»، على أن كلمة فرامرز فارسية ومعناها «فانح البلاد، فكيف يقال إنه فرنسى الأصل أو إنه مسيحى الأصل؟

(١) انظر ص ١٢ فيما سبق.

(٢) انظر اللوحات ٥٧٣، ٢٥٥، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧٩، ٢٨٠ من ترجمة ملا خسرو.

(٣) السابق ل ٢٦٧، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٣١٢.

(٤) السابق ل ٢٥٤ مثلاً.

(٥) انظر مقدمة فى الفلسفة العامة (٣٢٢) وما بعدها ومقدمة كتاب الخيال للأستاذ الدكتور قاسم - من منشورات معهد الدراسات العربية بالقاهرة.

(٦) انظر البصائر النصيرية ص ٢٦١، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٨.

(٧) للفتاوى العثمانية ١/ ١٨٢، وريحانة الأدب ٢/ ١٣٥.

(٨) دائرة المعارف الإسلامية - الترجمة العربية - حرف الفاء وكلمة «ملا» تعنى الأستاذ أو العالم أو رجل الدين.

(٩) ص ١٠٢، ١٠٣ وانظر درر الحكم لمثلاً خسرو ط القاهرة ١٣٠٤ ٢٨ / ٤٥٣.

وقد كانت لأبيه بنت زوجه لأمير تركمانى آخر يسمى خسرو ونشأ مولانا فى حجره فغلب عليه اسمه، ولا يعرف تاريخ مولده. وقد توفى سنة ٨٨٥ هجرية الموافق لسنة ١٤٨٠ م.

وقد تلقى العلوم الإسلامية وبرع فيها، ومن شيوخه مولانا برهان الدين حيدر الهروى المفتى فى البلاد الرومية ومن تلاميذ سعد الدين التفتازانى، ثم عمل مدرساً بمدرسة (شاه ملك) بمدينة «أدرنة»، ثم انتقل إلى مدرسة يرأسها أخوه تعرف بـ «المدرسة الحلبية»، وذاع صيته فاختره السلطان مراد لتعليم ولده «محمد الفاتح»^(١)، فتوثقت صلته بالفاتح منذ ذلك الحين، حتى إنه عندما تولى أمور السلطنة فى حياة أبيه جعل المولى خسرو قاضياً للعسكر المنصور، فلما اضطربت الأمور وانفض عن الفاتح أعوانه ورجاله أصروا على ملازمته، فلما كلمه الفاتح فى ذلك قال «إن المروءة أن يشارك الرجل صاحبه فى الدولة والعزل فأحبه السلطان محبة عظيمة»^(٢).

ولما عاد السلطان إلى تولى أمور الدولة - بعد وفاة أبيه - أكرمه إكراماً عظيماً وجعل له فى كل يوم مائة درهم وولاه قضاء العسكر ثم قضاء القسطنطينية ومأحولها مع التدريس فى مدرسة «أيا صوفيا»، ولكنه غاضب السلطان مدة لكونه قدّم عليه المولى (الكورانى) فذهب إلى «بروسه» سنة ٨٦٧ هـ، وأنشأ بها مدرسة درس فيها بنفسه حتى استدعاه السلطان سنة ٨٧٤ هـ ليضعه المفتى الأكبر لدولته أو شيخ الإسلام، فظل فى هذا المنصب حتى توفى قبل وفاة السلطان بعام واحد، فحمل جثمانه إلى «بروسه» حيث دفن فى مدرسته^(٣).

وقد عرف طول حياته بالانصراف إلى العلم ومواصلة الاشتغال به برغم ما تولاها من مناصب فلم ينقطع يوماً عن الاطلاع والكتابة كما يروى طاش كبرى زاده^(٤).

وكان عالماً عاملاً محققاً معروفاً بالورع مشهوراً له حتى من منافسيه، قيل للشيخ الكورانى يوماً «إن الشيخ أبا الوفاء يزور المولى خسرو ولا يزورك فقال: أصاب فى ذلك لأن المولى خسرو عالم عامل تجب زيارته، وإنى إن كنت عالماً لكنى خالطت السلاطين فلا يجوز زيارتى»^(٥).

وكان مع ثرائه الواسع شديد التواضع أخذ على نفسه عهداً أن يخدم نفسه بنفسه وكان يلبس الملابس البسيطة ولكن له هبة ووقار بالغين، وكان الفاتح يقدره ويباهى به الوزراء فى المحافل ويقدمه عليهم، ويقول لهم «انظروا هذا أبو حنيفة زمانه»^(٦).

(١) محمد الفاتح / دكتور سالم الرشيدى ط الحلبى بمصر سنة ١٩٦٦ ص ٢٦٥.

(٢) المصدر نفسه

(٣) مفتاح السعادة ٦١/٢.

(٤) مفتاح السعادة ١٦/٢ والشقائق النعمانية له أيضاً ١٨٥/١.

(٥) الشقائق ١٤٨/١.

(٦) المصدر نفسه ١٨٤/١.

أما إنتاجه العلمي فقد خلف عدة كتب في الفقه والأصول كالغرر وشرحه، ومراقبة الوصول وشرحه مرآة الأصول وقد طبعت في مصر والآستانة^(١) ورسائل أخرى وعدة حواشي في التفسير والبلاغة وغيرها^(٢)، وكان له مع ذلك اشتغال بالعلوم العقلية حتى برع في المعقول والمنقول^(٣) إلى الحد الذي يصفه السيوطي بقوله:

«وكان إماما بارعا مثقفا محققا نظارا طويلا واسع القدم»^(٤) وقد انعكست نزعة العقلية في بحوثه الفقهية فقد أصدر في عام ٨٧٣هـ كما يقول صاحب كشف الظنون: «رسالة في الولاء، ذهب فيها مذهباً في الولاء خُرجه من أقوال الفقهاء وخالف فيه سائر العلماء وقرره في «غرره ودرره»، وكتب في رده رسالة المولى أحمد بن إسماعيل الكوراني المفتي المتوفى سنة ٨٩٣هـ، ثم أجابه المولى خسرو وزيف أقواله في رسالة أخرى، وردّها أيضا المولى خضرشاه، وفيه رسالة للمولى قاضي زاده ورسالة في الرد على خسروية أحمد بن موسى الكدكاني المتوفى في ذي الحجة سنة ٩٩٥هـ»^(٥).

وهكذا أثارت عليه نزعة العقلية وتحرره في النظر الفقهي ثائرة العلماء في عصره وبعد عصره ولكن ذلك لم يمنع تلميذه السلطان الفاتح أن يستدعيه من «بروسه» بعد هذا التاريخ ليتولى منصب الإفتاء ومشيخة الإسلام.

بل يذكر لنا أحد الباحثين في تاريخ السلطان الفاتح أنه قد وكل إلى المولى خسرو الإشراف على مجمع من العلماء لتقنين الشرع الإسلامي ووضع الأنظمة اللازمة للدولة من بين آراء الفقهاء المسلمين وخاصة الأحناف، وقد نهض بهذه المهمة وأنجزها^(٦).

(٢) نسبة الترجمة إلى ملا خسرو

ولكن أحدا من مترجميه - فيما اطلعنا عليه من مراجع - لم يذكر بين مؤلفاته وأعماله العلمية «ترجمته لأساس الاقتباس» للطوسي وإن كانوا جميعا لا يقصدون حصر هذه الكتب وإحصاءها، ومن أقدمهم طاش كبرى زاده، وهو باحث تركي له عنايته الخاصة بالكتب والمؤلفات، فقد أورد أسماء عدة مؤلفات له في مفتاح السعادة وفي الشقائق النعمانية، ثم يقول «وله غير ذلك أيضا»^(٧)، قلل هذا الكتاب من بين ما أهمل تعيينه وخاصة أنه لم يؤلفه بل قام

(١) انظر ربحانة الأدب ١٣٥/٢ ومجمع المطبوعات العربية من ١٧٩٠

(٢) انظر الشقائق ١٨٦/١ - ١٨٧ ومفتاح السعادة ٦١/٢ - ٦٢ ودائرة المعارف الإسلامية المجلد الثامن من ٣٣٩ حرف الخاء للنسخة المترجمة، ويروكلمان ٢٦٢/٢.

(٣) انظر الأعلام للزركلي ط ٣ ج ٧ ص ٢١٩

(٤) محمد الفاتح، للدكتور الرشيدى من ٢٦٥ نقلا عن «نظم العقيان» للسيوطي

(٥) كشف الظنون، ط استانبول ٥٩٩/١ وانظر درر الحكام ٣٦/٢.

(٦) انظر السلطان محمد الفاتح - فاتح القسطنطينية والدكتور محمد صفوت عباس نشر دار الفكر العربي ١٩٤٨ م من ١٨٧.

(٧) انظر الشقائق للنعمانية ١٨٧/١.

بنقله إلى العربية فحسب، ولكن الأمر المقطوع به - كما يبدو من النسخة التي عثرنا عليها بمكتبة «شيخ الإسلام حكمت» بالمدينة المنورة تحت رقم ٨٩ منطق وهي مكتبة زاخرة بإنتاج العلماء الأتراك وقد حصلنا على نسخة مصورة منها وعليها اعتمادنا في هذا التحقيق - :

أن المترجم هو رجل من رجالات الدولة العثمانية وعلمائها، وأنه كان قريب الصلة بالسلطان الفاتح الذي طلب إليه القيام بتلك الترجمة لكي يسهل عليه شخصيا دراسة الكتاب والإفادة منه، لأنه وإن كان عارفا بالفارسية إلا أنه أكثر إجادة للعربية، إذ يقول المترجم في لوحة البسمة بعد الحمد والصلاة: «أما بعد فإن من القضايا المقررة أن شرف الإنسان إنما هو بالعلم والعرفان، والمعتبر فيهما هو ما يحصل بالنظر والاكتساب والمتكفل ببيان مافى النظر من الصحة والفساد... هو المتطوق، وقد ألفوا فيه كتب كثيرة... ولم يقع فيما اشتهر منها بين الناس شبيه بكتاب «أساس الاقتباس» الذي صنعه الحكيم المحقق والفيلسوف المدقق خاتم الحكماء المتقدمين ومرجع الفضلاء المتأخرين خواجه نصير الدين، جامله الله تعالى يوم الدين، فإنه كتاب فاخر وبحر موج زاهر، حال بجواهر أفكار المتقدمين والمتأخرين، وخال من شبه المشاغبيين وشكوك المبطلين، ولذلك كان حسنه فائقا في حده، وإن اكتسى لباسا ماكان لائقا بقدره، حيث عبر عن حقائقه الفائقة، ودقائقه الرائقة، بكلام عجمي مهين، دون لسان عربي مبين^(١)، ومن ثمة أمرني من أمره مطاع وخلافه لا يستطيع أن أترجمه بألفاظ عربية؛ لأن حظه منها أكثر من حظه من العجمية، مع كمال رسوخه فيهما - وهو السلطان الأعظم والخابان الأفخم ومولى ملوك العرب والعجم^(٢).... السلطان محمد خان ابن السلطان مراد خان بن السلطان محمد خان، فلا جرم ائتمرت بأمره الشريف فكسوت تلك الفوائد الشريفة حلل الألفاظ والعبارات اللطيفة لتجد بها في نظرة النقاد بهاء، فجاءت بحمد الله كالشجرة المورقة ينفث منها النوار بل كالشمس المضيئة تتلأأ منها الأنوار، فجعلتها تحفة لجنابه المتيف بل خدمة لبابه الشريف داعيا الله تعالى أن يجعل أمره مطاعا إلى يوم الحشر والنفاذ بحق نبيه محمد وآله الأمجاد وأصحابه الأطواد^(٣).

وقد علمنا الصلة الوثيقة بين السلطان الفاتح وأستاذه ملا خسرو العارف باللغة الفارسية^(٤) فليس بعيدا أن يكل إليه القيام بهذه الترجمة، وقد كان هذا السلطان العالم يقترح على معاصريه أحيانا تأليف الكتب في موضوعات معينة كما فعل مع علاء الدين الطوسي وخواجه زاده في الرد على الفلاسفة^(٥)، ويكلفهم أحيانا أخرى بترجمة عيون المؤلفات في

(١) اعتزاز نبيل بالعربية رغم أنه وسلطاناه والمؤلف أعاجم.

(٢) ثم يورد قصيدة في منحه يلاحظ أنها لا تحتوي تكرار صريحا للتسليمية اللهم إلا أن يكون قوله إشارة بعيدة لها:

محاذ الممالك في الأفاق قاطبة وفاز بالمطلب الأعلى بهمته

(٣) ترجمه أساس الاقتباس ل ٢ - ٤.

(٤) انظر الماهل الخماني ص ١٠٧.

(٥) انظر مقدمة كتاب الذخيرة لعلاء الدين الطوسي ص ٧٠٤.

اللغات الشرقية والأوروبية إلى التركية وإلى العربية أيضا (١) حتى كان بعض علماء عصره لا يؤلف كتابا إلا وينقله إلى العربية ثم يهديه إلى الفاتح (٢).

على أن الاهتمام بالطوسي في بلاط الفاتح كان واضحا، فقد ألف المولى على القوشجي وهو من أبرز علماء عصر الفاتح وأقربهم إليه واحدا من أعظم الشروح على كتاب الطوسي «تجريد الكلام» عرف فيما بعد بالشرح الجديد وصار عمدة الدارسين لهذا العلم (٣)، كما شرح كتاب القطب الشيرازي «التحفة الشاهية» الذي هو بدوره شرح على كتاب الطوسي الشهير «التذكرة في علم الهيئة»، بالإضافة إلى عنايته الخاصة بكتاب الطوسي «الزيج الإيلخاني» (٤)، وللقاضي خواجه زاده الرومي صاحب المحاكمة بين الفلاسفة والغزالي حاشية على «تحرير أصول إقليدس» للطوسي أيضا (٥).

ويوجد على الصفحة الأولى من النسخة الخطية الوحيدة الموجودة بمكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة ما يلي:

ترجمة كتاب أساس الاقتباس في المنطق للخواجه نصير الدين الطوسي للعلامة «ملا خسرو»، بنفس الخط الذي كتبت به النسخة. ومع اعتبار الملابس التي أوردناها أنفا لا نجد ما يدعوننا إلى الشك في نسبة هذه الترجمة إلى هذا الأستاذ العارف بالفارسية والوثيق الصلة بالفاتح والمشتغل بالعلوم العقلية. ويتبغى أن نذكر هنا أن هذه الترجمة ليست هي الترجمة الوحيدة لهذا الكتاب فقد سبقتها ترجمة أخرى لأحد علماء الفرس من مدرسة الطوسي نفسه إذ كان تلميذا لابن المطهر الحلي أظهر تلاميذ الطوسي من الإثنا عشرية؛ وهو الشيخ ركن الدين محمد بن علي الفارسي الجرجاني، وقد قام بتعريب عدة كتب للطوسي عدا أساس الاقتباس «كالفصول النصيرية» و«أوصاف الأشراف» وغيرها.

وقد أشار الأستاذ رضوي في مقدمته للنسخة التي نشرتها جامعة طهران لأساس الاقتباس إلى هذه الترجمة القديمة وذكر أنها مفقودة إلى اليوم، ولكنه لم يشر إلى ترجمتنا هذه. كما أشار الخوانساري في «روضات الجنات» إلى تلك الترجمة القديمة ونوه بخدمة الجرجاني لتراث الطوسي، وسبقه إلى هذا «السيوري» شارح الفصول النصيرية (٦).

ولا يمكننا أن نحدد تاريخ قيام المولى خسرو بتلك الترجمة ولكن يبدو أنه بعد فتح القسطنطينية؛ حيث يوجد في القصيدة التي صدر بها الكتاب في مدح الفاتح إشارة - وإن لم

(١) انظر محمد الفاتح للدكتور الرشيد من ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨١.

(٢) انظر محمد الفاتح للدكتور الرشيد، من ٢٧٥.

(٣) انظر بروكلمان ٥٠٦/١.

(٤) انظر تاريخ علم الفلك في العراق من ١٠٥ - ١١٣.

(٥) انظر أحوال وآثار من ٢٠١.

نكن صريحة - إلى هذا الحادث الجليل . على أن الفترة السابقة على الفتح من ولايته كانت من القصر والازدحام بالمهام بحيث يبعد أن يفرغ فيها لمثل هذه المشاغل العلمية .

ويبدو أن المولى خسرو قد اعتمد على أصل قريب جدا من النسخة الأصلية التي اعتمد عليها المحقق رضوى في نشر نسخته المطبوعة لأساس الاقتباس؛ إذ توجد فيها نصوص تخلو منها سائر النسخ العديدة التي توفرت له ولكنها توجد في ترجمتنا هذه .

٣- وصف المخطوطة:

تكرنا أنها توجد بمكتبة شيخ الإسلام حكمت ، بالمدينة المنورة، تحت رقم ٨٩ منطق، وعلى ظاهرها عنوانها على النحو الذي أوردناه بجوار ختم المكتبة، وفي صفحة البسملة ينوه المترجم بكتاب الطوسي، وأهمية علم المنطق ثم يشير في (ص ٣ ، ٤) إلى تكليف الفاتح إياه بترجمة الكتاب، ويبدأ الترجمة في صفحة ٤ بالدعاء الذي صدر به الطوسي كتابه منها على ما ينبغي أن يتحلى به طلاب الحكمة، وفي ص ٥ توجد ترجمة لمقدمة الطوسي لكتابه التي سبق الاستشهاد بأجزاء منها، ويلى ذلك مباشرة في نفس الصفحة ترجمة كاملة للكتاب ومقالاته التسع، وتقع تلك الترجمة في ٤٥١ صفحة (لا لوحة) تنتهى بقول الطوسي في الصفحة الأخيرة: «وكما وعدنا في صدر الكتاب بمراعاة الإيجاز»^(١) أثرتنا الإتمام حامدين الملك العلام .

ثم يذكر الناسخ أنه وقع الفراغ منه يوم الأربعاء في اليوم الخامس من شهر ذى القعدة على يد «مخدوم حصارى بخارى» سنة ١٢٤٤ هـ . دون أن يشير إلى الأصل الذي نقل عنه أو مكان النسخ وإلى جوار ذلك بيت من الشعر الفارسي يعتذر فيه للناسخ عما عساه وقع فيه من خطأ لانشغاله بحوادث الدهر .

وقد كُتِب الكتاب بالخط الفارسي في شكل دقيق لا يخلو من جمال، ويوجد في بعض الصفحات ما يدل على أنها روجعت بعد الكتابة إذ يضرب الناسخ على بعض الكلمات أو يصححها في الهامش أو يكتب الصواب بين السطور كما في ص ١٩، ٣٧، ٥١، ٣١١، ٣٢١، ٤٦٨، ٤١٨، ٣٦٨ وغيرها من الأصل، ورغم هذا فتوجد مواضع عديدة من السقط رجحنا أنها من فعل الناسخ كما سيذكر فيما بعد، مما دعانا إلى استكمالها بمقابلاتها بالأصل الفارسي بدلا من إثباتها شوهاء ناقصة، خاصة وأنها لم نعثر - رغم البحث - على نسخ أخرى لهذه الترجمة .

ومسطرة الكتاب تبلغ ٢٣ سطرا في كل صفحة وفي عديد من صفحات الكتاب يوجد ختم الواقف وفي داخله «وقف حكمة الله بن عصمة الله الحسيني» - وهو ختم صاحب المكتبة

(١) انظر أحوال وآثار ص ٢٤٩، ومقدمة أساس الاقتباس ص (يب) . وروضات الجنات ص ٥٨١، ٥٨٢، ومقدمة شرح النصول للصيرفي ل ١٦ ب .

[illegible][illegible]

الورقة الأولى من المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

المذكورة، ويوجد فى بعض الصفحات كلمات محورة أحيانا وخاصة فى أوائل الكتاب وفى أواخره، وقد كتبت عناوين المقالات والفصول دائما بحبر مغاير، وكثيرا ما تحوى الفصول على جداول توضيحية كما سلفت الإشارة.

* * *

ثالثا: منهج التحقيق

أما المنهج الذى اتبعناه فى تحقيق هذا الكتاب فيتمثل فى الخطوات الآتية:

(١) بدأنا بنسخ الأصل فى عناية ودقة مع مراعاة الاختصارات التى يلجأ إليها الناسخ أحيانا بكلمة «مطلوب»، مثلا فإنه يكتبها (مط.) وكلمة التسلسل فإنه يكتبها (التس) وغيرها كما فى ص ٢٤٩، ٢٥٠، ٣١٦ وغيرها من الصفحات وهى طريقة يستخدمها نساخ الكتب القديمة عادة وقد أتينا بها على وجهها واضحة كاملة، كما أصلحنا الأخطاء الإملائية التى تكررت فى النص ولم نجد من الضرورى أن نشير إليها فى الهامش، كما لاحظنا أيضا بعض الأخطاء الأخرى المتكررة فى النص كاضطراب التذكير والتأنيث فى الأفعال وخاصة عندما يكون الفاعل ضميرا كما فى أكثر اللوحات، وكخلو الموصوف من الألف واللام مع وجودهما فى الوصف مثل «قول الجازم، أى القول الجازم كما فى (٤٦) مثلا وكزيادة الألف واللام فى المضاف كما يلاحظ من التعليقات، وقد أصلحنا ذلك كله ولم ننبه عليه فى الهامش اكتفاء بهذه الإشارة هنا.

وتلك ظواهر تؤكد أن المترجم - رغم تمكنه - ليس بعربى اللسان ولذا تخونه الذاكرة أحيانا فى مثل هذه الأمور. كما راعينا فى النقل قواعد الإملاء الحديثة بصرف النظر عما ورد فى الأصل كتسهيل الهمزات غالبا، وقسمنا الفصول إلى فقرات طبقا لاطراد المعنى وتسلسله، وميزنا الجمل داخل الفقرات بعلامات الترقيم المختلفة ليتضح المقصود عند القارئ.

(٢) ولما كانت النسخة التى اعتمدنا عليها فى التحقيق وحيدة، كما أنها ليست مؤلفا أصليا، بل هى مجرد ترجمة لمؤلف فى لغة أخرى، فقد رأينا من الضرورى والمفيد معا أن نقابل بينها وبين الأصل الفارسى - وقد اعتمدنا فى هذه المقابلة - رغم وجود مخطوطات للنص الفارسى - على النسخة الفارسية التى طبعتها جامعة طهران سنة ١٣٢٦ هـ - التى قام الأستاذ مدرس رضوى - الأستاذ بتلك الجامعة - بتحقيقها ومقابلتها على عشر نسخ خطية ترجع أقدمها إلى سنة ٨٤٣ هـ أى إلى تاريخ معاصر للوقت الذى قام فيه المولى خسرو بترجمته التى بين أيدينا أو يسبقه بقليل، وقد كانت هذه المقابلة مفيدة إلى حد كبير كما توقعنا، إذ ساعدت على استكمال النص وضبطه واتساقه، فقد كانت هناك مواضع عديدة من السقط فى ثلثا الترجمة لعل بعضها يرجع إلى إيتار مثلا خسرو الاختصار مع أن الأصل الفارسى أكثر دقة وحسما، ولعل بعضها يرجع إلى اختلاف النسخ. وقد استظهرنا أنه كانت

بين يديه عند الترجمة أكثر من نسخة من الأصل الفارسي تختلف في بعض المواضع، عن تلك النسخ التي اعتمدها محقق النسخة الفارسية المطبوعة. ولكن البعض الآخر، كما يبدو لكل من مارس عملية التحقيق، يرجع إلى خطأ الناسخ أو النساخ الذين تداولوا الكتاب بعد ترجمته بسبب السرعة وخداع البصر لتشابه آخر كلمات السقط مع الكلمة السابقة عليه مباشرة.

ولأن العبارة الساقطة قد تمثل شرطا لا يتم الكلام بدونه ولا يستقيم المعنى إلا به مما ننزه عنه ذلك المترجم الذي تدل ترجمته على تمكنه من اللغتين العربية والفارسية، وإن لم تكن أي منهما هي لغته الأصلية، بصرف النظر عن الهنات التي سبقت الإشارة إليها.

ولقد بلغت هذه المواضع من النقص أحيانا صفحتين، وأحيانا عدة أسطر، وأحيانا أخرى سطرا كاملا وكانت أحيانا جملة مفيدة أو عبارة أو كلمة ولكنها لا تخلو دائما من فائدة في تقويم النص وإيضاحه أو تأكيد معناه.

ومن الواجب أن نذكر هنا أنه إذا كانت الترجمة قد أفادت من تلك المقابلة واستكملت سياقها، فإن النص المترجم نفسه يحتوى بذوره على زيادات لا توجد في النسخة المطبوعة ولا في أصولها الخطية العشرة، وقد تبلغ هذه الزيادات أحيانا عدة أسطر، وكما يتضح أيضا من المقارنة بين مقدمتي الكتاب في الترجمة وفي النسخة المطبوعة، حيث يوجد بعد الدعاء الذي صدر به الطوسي كتابه زيادة تبلغ عدة أسطر يقول فيها الطوسي: «يقول محرر هذه الكلمات ومقرر هذه المقولات: إن نعمة الحكمة، التي هي عبارة عن ثلاثة أشياء الاعتقاد الحق والقول الصدق والعمل الخير، نعمة عظيمة ومصادقه قوله تعالى: «ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا»؛ ويجب في مقابلة كل نعمة شكر مناسب لها، قال الله تعالى: «واشكروا لي ولا تكفرون»، ولما جعل الله - تعالى - المحبة الباعثة على طلب مثل هذه النعمة راتجة في قلب هذا الضعيف علم (أنه) واجب على نفسه أن يؤدي بإزائها شكرا مقدورا له. وشكر النعمة، التي لا يتصور مشاركة الغير فيها، بذلها لأهلها، فعلى هذا الموجب أراد أن يثبت لأجل متعلمي الحكمة ما اتضح له من علوم الحكمة. والأولى بالتقديم من أجزائها «علم المنطق، لأنه ميزان يميز الحق عن الباطل»^(١) وهذا غير موجود في النسخة المطبوعة أو أصولها العشرة.

هذا وقد أطلقنا على الترجمة التي هي موضوع التحقيق الرمز (س) نسبة إلى مترجمها المولى خسرو - رحمه الله - وعلى النسخة الفارسية المطبوعة الرمز (ض) نسبة إلى محققها السيد رضوى، وأثبتنا في المتن النص الذي نراه صوابا معتمدين على المصدرين السابقين، مع تسجيل الفروق بالهامش، إنصافا للنص وللقارئ أيضا فقد يرى في هذه المواطن رأيا آخر.

(١) ص ٤-٥ من ترجمة أساس الاقتباس لمدلا خسرو - للشفة المصرية.

(٣) أما عن إخراج النص وطريقة عرضه فقد اتبعنا في ذلك الأسلوب الذي أصبح متفقاً عليه دولياً فيما يتعلق بتحقيق كتب التراث ونشرها، حتى يخلو من الهوامش المثقلة، في غير فائدة، ومن التكرار الذي لا مبرر له، والذي يحتفظ بانتباه القارئ للنص نفسه دون التشغيع في اتجاهات مختلفة متباعدة، ويمثل هذا الأسلوب فيما يلي:

أ - قسمنا الصفحة إلى ثلاث مساحات: أولاً للنص الأصل، والآخران للهوامش.

ب - وضعنا نص الترجمة (س) في المساحة الأولى، ولكننا كما ذكرنا آنفاً لم نلتزم به دائماً بل حاولنا إكماله وإصلاحه بما هو ضروري للمعنى أو أكثر مناسبة للسياق من النسخة الفارسية المطبوعة (ض) مع الإشارة إلى ذلك دائماً في الهامش. ورقمنا النص بأرقام جانبية تشير إلى السطور (٥ - ١٠ - ١٥) للاستعانة بها في معرفة مواضع الفروق المذكورة في الهامش الثاني كما أشرنا إلى بداية صفحات الأصل (س) بالخط المائل: (/)، مع ذكر رقم الصفحة بإزائه.

د - خصصنا الهامش الأول - للتعليقات الموضوعية والملاحظات الأخرى مع ترقيمها بأرقام توضع أيضاً فوق الكلمة المراد التعليق عليها من المتن، لئلا تختلط بالأرقام العربية للسطور في الهامش الثاني. واقتصدنا في تلك التعليقات مقتصرين على الضروري منها.

ج - سجلنا الفروق بين الترجمة الخسرية والأصل الفارسي المطبوع - ولكن باللغة العربية ليفيد منها القارئ - في الهامش الثاني مع الاكتفاء بالإشارة إلى رقم السطر الذي يوجد به موضع الفرق، فإذا تعددت الفروق في السطر الواحد فصلنا بين الموضعين بالعلامة: (//). أما الرموز الأخرى المستخدمة في هذا الهامش فهي كما يلي: < > للزيادة، [] للنقص، للاختلاف وتوضع قبل الرمز الأخير دائماً الكلمة أو العبارة كما وردت في الأصل أي في (س) دون حاجة إلى ذكر رمزها ويوضع بعدها ماورد في غيره مع ذكر رمزه أي (ض)، كما حرصنا في حالة الزيادة على ذكر الكلمة اللاحقة للعبارة الزائدة حتى يتحدد موضعها ويتبع ذلك ذكر رمز النسخة المحتوية على الزيادة. واقتصدنا في تلك التعليقات مقتصرين على الضروري منها. وقد أشرنا إلى الآيات القرآنية بحرف ق متبوعاً برقم السورة في المصحف الشريف ثم رقم الآية فيها.

* * *

ونرجو أن نكون قد وفقنا في إخراج هذا النص على النحو الأمثل، ونحسب أنه يمثل إضافة حقيقية في التعريف بفكر الطوسي من ناحية، وفي بيان موقف المسلمين من المنطق الأرسطي من ناحية أخرى، وفي توثيق الروابط بين اللغتين العربية والفارسية من ناحية ثالثة، ولذا فإن رجال الدراسات الشرقية الإسلامية لدينا قد لا يقل اهتمامهم بظهوره عن اهتمام العاملين في الحقل الفلسفي.

وقد قمنا بهذا العمل بتعاون كامل سواء فيما يتعلق بتحقيق النص العربي للترجمة، أو في مراجعتها على أصلها الفارسي، ومع مسئوليتنا المشتركة عن العمل كله فإن الأستاذ الدكتور حسن الشافعي كان مسئولاً عن الجانب الأول المتعلق بالتحقيق كما كان الأستاذ الدكتور محمد السعيد جمال الدين مسئولاً عن الجانب الثاني المتعلق بمراجعة الترجمة على الأصل الفارسي واستكمال النقص فيها.

والله ولي التوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

المحققان

بسم الله الرحمن الرحيم،

[مقدمة المترجم (١)]

الحمد لله الذي كرم بنى آدم بالمنطق الفصيح، وصورهم بأحسن الأشكال، وخصهم بالنظر الصحيح، حتى احتازوا الكمالات من الكليات والجزئيات، فامتازوا عن مختلطات الأنواع بأصناف الطرق المرجحات. والصلوات والسلام على سيدنا محمد المعدل لميزان الحكم بمحكم الكتاب، والمكمل لعامة العباد وخاصة العباد بأجناس الفضائل [و] (٢) بفصل الخطاب، وعلى آله وأصحابه الذين أحاطوا بقصبات (٣) السبق في مضمار التبليغ والبيان، فأماطوا عكس الحق ونقائضه بالحجة والبرهان.

أما بعد، فإن من القضايا المقررة عند أولى الأبصار، والمقدمات المحررة لدى ذوى الاستبصار، أن شرف الإنسان إنما هو بالعلم والعرفان. والمعتبر منهما ما يحصل بالنظر والاكتساب الرافعين عن البصائر حجاب الارتباب، والمتكفل ببيان مافى النظر من الصحة والفساد، وهداية العقل إلى سبيل الرشاد؛ إنما هو المنطق الموسوم بالرئيس، إذ به يحصل للعلوم الإحكام والتأسيس.

وقد صنّفوا فيه كتباً كثيرة، وألفوا صحفاً غزيرة، ولم يقع فيما اشتهر منها بين الناس شبيه بكتاب «أساس الاقتباس»، الذى صنّفه الحكيم المحقق والفيلسوف المدقق خاتم الحكماء المتقدمين ومرجع الفضلاء خواجه نصير الدين - جامله الله تعالى يوم الدين؛ فإنه كتاب فاخر، وبحر موج زاخر، حال بجواهر أفكار المتقدمين والمتأخرين وحاو، وخال عن شبه المشاغبيين وشكوك (٤) المبطلين وخواو. وقد انطوى على درر الشفاء (٥) ولبابه بلا قصور، بحيث لم يبق فيه إلا الأصداف والقشور، ولذلك كان حسنه قائما فى حده، وإن اكتسى لباسا ماكان لائقا بقده، حيث عبر عن حقائقه الفائقة ودقائقه الرائقة بلسان عجمى مهين (٦) دون لسان عربى مبين.

ومن ثمة أمرنى من أمره مطاع، وخلافه لا يستطاع، أن أترجمه بألفاظ عربية، لأن حظه منها أكثر من حظه من العجمية - مع كمال رسوخه فيهما، وصنع اليد فى الكشف عن

(١) هذه هى المقدمة التى كتبها مثلا خسرو فى مستهل ترجمته لكتاب أساس الاقتباس .

(٢) زيادة ليست فى الأصل. س. .

(٣) فى س: فضيات.

(٤) فى س: والشكوك.

(٥) يقصد كتاب الشفاء لابن سينا - راجع المقدمة ص ٧ .

(٦) كذا قال المترجم، وهو أمثاله من المسلمين غير العرب يحترقون بالعربية ويؤمنون مكانتها، لازل القرآن بها، فوق مايفعل بعض العرب .

وقائعهما - وهو السلطان الأعظم، والخابان الأفخم، مولى ملوك العرب والعجم، وإلى لواء الحكم على أهل النسم، باسط سرادق العز والجلال، ناشر سحائب الإنعام والإفضال، مالك ممالك العالم في الآفاق، صاحب سرير الخلافة بالاستحقاق:

خليفة طابت الدنيا بطمعه	وشاهدت نظمها في ثمر رأفته
نار الزمان بنور من عنايته	باء العدا بلظى من نار سطوته
كل الملوك لئن للحرب اجتمعوا	تفرقوا فرقا من هول صولته
يريد ألا يرى فقرب رأفته	ولا يرى ملك غير بغيرته
حار المالك في الآفاق قاطبة	وقال بالمطلب الأعلى ^(١) بهمته
حصنا يزيد وهرون لقد طلبا	كلاما مات محزونا بحسرتة
تدبير مملكة الإسلام صجيته	حوى المعارف من آثار خلوته
أخبار يونان بالتحقيق ما اشتهروا	وشاع بينهم أخبار فطنته
وكل ما أوتيت يونان من حكم	فإنها قطرة من بحر حكمتة
من كان في عيشه ضحك من الزمن	نال الترفه في أيام دولته
لو شم رائحة من جوده عطر ^(٢)	يزد على البحر في الجدوى بشمته
أهل الهدى غرقوا في بحر نعمته	وقد أحاطهمو تيار لجته
أهل الضلال أحيطوا من جوانبهم ^(٣)	بكل دامية منه ونقمته
الوهم شبهه بالشمس مشرقة	إذ قد رأى تشرق الدنيا ببهجته
وخطأ العقل إياه وصير	فقال معتذرا من فرط هفوته:
بل لا يشابهه شمس ولا قمر ^(٤)	إذ ليس فيها وفيه من لطافته
يقنى المداد ولا يبقى له قلم	وكان مزبوره من بعض قصته
صان الإله عن الآفات سدته	وشان شأنه في شان شوكمته

١٠ ص/٤ السلطان محمد خان بن السلطان مراد خان بن السلطان محمد خان - خلد الله تعالى في خلافة الأرض ملكه وسلطانه، وأفاض على العالمين بره وإحسانه - فلا جرم ائتمرت بأمره الشريف، وامتلئت حكمه المنيف، فكسرت تلك الفوائد الشريفة حلل الألفاظ والعبارات اللطيفة، وخلعت خلعا على تلك الخرائد، وطرزتها بنفائس الجواهر والفرائد، من إستبرق لا يبلية مرور الزمان، ولا يدنسه كرور الحدثنان، لتجد بها في نظره النقاد بها، فجاءت - بحمد الله - كالشجرة المورقة يفتح منها النوار، فجعلتها تحفة بجنابه المنيف، بل خدمة لبابه الشريف، داعيا إلى الله - تعالى أن يجعل أمره مطاعا إلى يوم الحشر والتناد بحق نبيه محمد وآله الأمجاد وأصحابه الأطواد.

(١) يقصد فتح القسطنطينية، لاحظ البيت التالي.

(٢) في من: وجوده العطر.

(٣) في من: جوانبه.

(٤) من: لقمر، ولا، زنادما ولم ترد في الأصل.

[مقدمة المؤلف] (١)

اللهم أيد متعلمي الحكمة بإلهام الحق وتلقين الصدق والتوفيق للخير (٢)، واصرف الهمم إلى طلب الكمال وتحري الصواب واقتناء الفضيلة، ليكونوا واثقين بالاستقامة، محرزين عن الاعوجاج، ومطمئنين باليقين، ومتفجرين عن الشك ومستأنسين بالعلم، ومستوحشين عن الجهل، ومعترفين بالنقصان، ومستكفين عن الترائي بالكمال، ومنزهين عن التعتت والتعصب، والإعجاب والتصلف، والبغى والسفه، والعناد والشغب، والميل والمداهنة، والتلبس والمغالطة، وإنكار الحق والإعراض عنه، والإصرار على الباطل والإغماض عليه، وطلب العلم بجهة التفاخر والتنوّق (٣)، والترفع والتفوق، والمراء والافتراء، والاستغواء والاستهواء، ومبرئين عن خدعة وساوس التقليد، وشبهة هواجس التسويل، وتتبع مالا يغنى، وسلوك سير غير مرضى، ومتكفلين بمعرفة حقوق أرباب الفضيلة من الماضين والمعاصرين بلا غوائل الحمس والمدافعة، ومتشمرين لأداء شكر نعمة الحكمة ببذل ما اكتسبوا إلى سائر أبناء النوع بحسب الاستعداد - بلا شرائب بخل ومنافسة، ومطل ومضايقة، ومجذبين عن الكسالة والبطالة، وتعطيل العمر وتضييع الوقت، وثابتى القدم على ملازمة الدين القويم، ومتابعة الصراط المستقيم، كيلا تكون نهاية مقاصدهم إلا الحلول في جوار الحضرة الأحدية والوصول إلى جناب العزة السرمدية، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

ويقول محرر هذه الكلمات ومقرر هذه المقالات : إن نعمة الحكمة - التي هي عبارة عن ثلاثة أشياء : اعتقاد الحق وقول الصدق وعمل الخير - نعمة عظيمة، ومصداقه قوله - تعالى : «ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا» (٤)، ويجب في مقابلة كل نعمة شكر مناسب لها، قال الله تعالى : «واشكروا لى ولا تكفرون» (٥).

ولما جعل الله - تعالى - المحبة الباعثة على طلب مثل هذه الحكمة راجحة في قلب هذا الضعيف علم واجبا على نفسه أن يؤدي بإزائها شكرا مقدورا له، وشكر النعمة التي لا يتصور مشاركة الغير فيها بذلها لأهلها، فعلى هذا الموجب أراد أن يثبت لأجل متعلمي الحكمة ما اتضح له من علوم الحكمة، والأولى بالتقديم من أجزائها علم المنطق لأنه ميزان يميز الحق من الباطل.

فبعد حمد الله - جل جلاله - وشكره على نعمه وأياديه التي وصولها إلى كل عبد من عباده متواتر ومتوال، والصلاة والسلام على عباده الكمل من الأنبياء والأولياء خصوصا على

(١) هذا العنوان لا يوجد في س، وفي م - بعد انتهاء الدعاء التالي - ترجد كلمة «مقدمة» فقط.

(٢) يلاحظ الفقه الراضح بين هذه العبارة والفتاحية كتاب «الإشارات والتبهيئات» لابن سينا، الذي قام المؤلف بشرحه .

(٣) المبالغة في التجميل .

(٤) ق/٢٦٩ . (٥) ق/١٥٢/٢ .

٤- مستوحشين [مستوحشين] س.

٧- الإغماض [الإغماض] س.

٢٥- «الكتاب» فهد س.

٣٠- [بحر] س.

محمد وآله - عليه وعليهم الصلاة والسلام - شرع في تحرير هذا المجموع على عزم أن يورد طرفاً صالحاً مما استفاد من أهل فن المنطق، أو استنبط بحسب قواعد وأصول هذه الصناعة على الوجه الذي اتضح له واستبان، وتحرز - بقدر الإمكان - عن إبطال مذاهب باطلة في كل باب، بحيث يؤدي إلى الإطّباب، ويقتصر على إشارة موجزة إن احتيج في بعض المواضع إلى ذكر مذاهب فاسدة، وينقل مالا مجال للتصرف فيه على الوجه المذكور في كتب الصناعة كيلا يكون الكتاب ناقصاً.

٢٠ ولما كان هذا العلم بالنسبة إلى سائر العلوم، خصوصاً أقسام الحكمة، بمثابة القاعدة والأساس جعل هذا المجموع موسوماً بـ «أساس الاقتباس»، والمتوقع من كرم أولى الألباب، الناظرين في هذا الكتاب أن يقصدوا الخير والصالح، ولا يقصروا في إصلاح خلة القابل للإصلاح، والله الموفق والمعين.

ابتداء الكلام فى المنطق

كل علم وإدراك إذا اعتبر لا يخلو عن حائتين: إما أن يجدوه مجردا عن الحكم بإثباتات أو بنفى، ويسمونه تصورا، أو يجدوه مقارنا للحكم بالإثباتات أو بالنفى، ويسمونه تصديقا. مثال التصور: الحيوان الناطق، ومثال التصديق: هذا الحيوان ناطق أو هذا الحيوان ليس بناطق. وكل من هذين القسمين إما ألا يحصل بواسطة اكتساب أو يحصل بواسطته. مثال التصور الغير المكتسب فهم الإنسان، ومثال التصديق الغير المكتسب العلم بأن الإنسان موجود، ومثال التصور المكتسب فهم حقيقة الملك، ومثال التصديق المكتسب العلم بأن الملك موجود.

وكما أن فى اكتساب الشئ غير الحاصل لا بد من مادة مخصوصة يتصرف فيها على وجه مخصوص ليحصل المطلوب الذى يراد تحصيله، مثلا يحتاج النجار فى نجارة السرير إلى خشب يليق بذلك الفعل ليحصل السرير، كما يتصرف فى ذلك الخشب من القطع والنحت وغيرها على وجه يعرفه - كذلك يحتاج الإنسان فى تحصيل تصور وتصديق مكتسبين إلى معانٍ معلومة تقررت فى خاطره قبل الكسب، وإلى التصرف فى تلك المعانى على وجه معلوم ليحصل من تلك المعانى بذلك التصرف تصورا مطلوبا أو تصديقا مطلوبا. وكما أن تصرف النجار فى الخشب على وجه يؤدى إلى المطلوب إذا كان ملكة يقال له: صناعة النجارة، كذلك هذا التصرف الذى يفعله الإنسان فى المعانى على وجه يؤدى إلى المطلوب إن كان ملكة يقال له: صناعة المنطق.

وكما أن النجار الحاذق هو الذى يعرف أى شئ يصنع من كل خشب؟ وأى خشب يصلح للسرير وأى خشب لا يصلح له؟ ويكون واقفا وقادرا على أنواع تصرفات تؤدى إلى المطلوب على وجه أتم أو أنقص أو لا تؤدى إليه أصلا، كذلك المنطقى الحاذق هو الذى يعرف أن كل معنى يتمثل فى الذهن إلى أى مطلوب يتوصل منه؟ ويكون واقفا وقادرا على أنواع تصرفات تؤدى إلى تصورات وتصديقات على وجه أتم أو أنقص أو لا تؤدى إليها أصلا.

وكما لا يصلح كل شخص لتعلم النجارة كذلك لا يصلح كل شخص لتحصيل صناعة المنطق. وكما يقع نادرا شخص لم يتعلم النجارة ويقدر على صنع سرير حسن كذلك يقع نادرا شخص لم يتعلم المنطق ويقدر على تحصيل علم مكتسب على وجه كامل. بل كما أن

٢- [إثباتات أو بنفى] لا بالإثباتات ولا بالنفى س.

٣- [التصور] التصور س.

٧- [يبين، بأن] س.

١٥- [فى] س.

١٧- [دان، أى (فى الموضعين)] س، س.

٢٠- [هى أقسام العلم] على وجه س.

٢٤- [تحصيل علم مكتسب] اكتساب س.

كثيراً من الرجال الجاهلين للنجارة قادرين على نحت الخشب لكنهم لا يثقون بأن ذلك الخشب بذلك النحت هل يصلح للعمل أولاً بل ربما يفسد - كذلك كثير من الرجال الجاهلين بالمنطق قادرين على التصرف في المعاني لكنهم لا يثقون بأن ذلك التصرف هل يحصل منه العلم أولاً، بل ربما يورثهم التحير أو يوقعهم في الضلال. وليس كل من يفعل فعلاً يعرفه أو يعرف ما يليق به، بل كثير من الأشخاص يشرعون في الأفعال على سبيل الخطأ. وهذا حكم رجال يطلبون العلوم ولا يثقون على صناعة المنطق.

فعلم المنطق فهم معان يمكن أن يتوصل بها إلى أنواع العلوم المكتسبة وأن أي معنى إلى أي علم يتوصل به، ومعرفة كيفية التصرف في كل معنى على وجه يؤدي إلى المطلوب وعلى وجه لا يؤدي إليه أو إن أدى لا يؤدي على وجه يليق. وصناعة المنطق أن يكون مع فهم المعاني ومعرفة كيفية التصرف ملكة مقارنة أيضاً لهاتين الفضيلتين بحيث يفهم بلا روية وفكر أصناف المعاني ويتمكن من أنواع التصرفات ليقدر على اكتساب أنواع العلوم، ويأمن الضلالة والحيرة، ويقف على مزال أقدام أهل الضلالة.

ص ٧ / وهذا المقدار إشارة إلى تصور ما هية علم المنطق، وتنبيه على فائدته بحسب الإمكان في هذا المقام لأن الإحاطة بكنهه إنما تحصل بعد تحصيله بالتمام.

١٥ ولما امتنعت معرفة المؤلفات بلا معرفة المفردات، وتعذر الوصول إلى المعاني بلا وقوف على أحوال الألفاظ وجب أن يبتدأ بمعرفة أحوال المفردات وكيفية دلالة الألفاظ على المعاني ثم يشرع في بيان المقاصد، وبالجملة مدار هذا العلم على تسع مقالات.

٢- يفسد [يكون ضائعاً] س.

٤- [من] يفعل س.

١٠- [مقارنة أيضاً] س

١١- اكتساب [كشف] ض

١٥- امتنعت [امنع] س

١٧- بعد ذلك، أي بيان من

المقالة الأولى

في مدخل هذا العلم وهو المسمى بإيساغوجي
وهو أربعة فنون:

- ♦ الفن الأول: في الألفاظ.
- ♦ والثاني: في الكلى والجزئى.
- ♦ والثالث: في الذاتى والعرضى.
- ♦ والرابع: في الكليات الخمس.

الفن الأول

في مباحث الألفاظ. فيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

في كيفية دلالة الألفاظ على المعاني

٥ وضع واضعو اللغة الألفاظ بإزاء المعاني ليستدل العقلاء بواسطتها على المعاني، وهذا النوع من الدلالة هو دلالة التواطؤ، لتعلقها بالوضع واختصاصها بالإنسان، فإن سائر الحيوانات تشارك الإنسان في الدلالة الطبيعية التي لا بطريق التواطؤ كدلالة أصوات الطيور على أحوالها.

ولما كان بعض المعاني داخلاً في بعضها، وبعضها لازماً لبعضها، أما الداخل فكمعنى الجدار الداخل في مفهوم البيت لأنه جزء منه، وأما اللازم فكمعنى الجدار اللازم للسقف لأن السقف لا يتحصل بلا جدار. كان تصور بعض المعاني مقتضياً لتصور معان أخرى داخلة فيها أو لازمة لها على سبيل التبعية.

وإذا كان الأمر كذلك كانت دلالة الألفاظ على المعاني على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: دلالة اللفظ على ما وضع بإزائه، كما يقال الإنسان ويراد به الحيوان الناطق، وتسمى دلالة المطابقة. ١٥

والثاني: دلالة اللفظ على ما دخل فيما وضع بإزائه اللفظ، كأن يراد بالإنسان الحيوان أو بعض أجزاء الإنسان، وتسمى دلالة التضمن.

والثالث: دلالة اللفظ على ما هو اللازم لما وضع بإزائه اللفظ، كدلالة الإنسان على الضحك، وطويل الأذن على الحمار، وتسمى دلالة الالتزام.

٢٠ ودلالة المطابقة من هذه الأصناف الثلاثة وضعية فقط، والباقيتان تكونان بمشاركة الوضع والعقل، والتضمن منهما محدود لكون أجزاء المعنى محصورة، والالتزام غير محدود لكون اللوازم غير محصورة. وإن اختلفت اللوازم في الشهرة فالأولى / بالدلالة الأشهر منها، ص ٨ كما يراد بالأسد الشجاع دون الأبر.

٢- في... الألفاظ ص ٥. - وضع ص // الألفاظ والألفاظ ص // ليستدل ليدل ص .

٥- وهذا... للتواطؤ وهذه الدلالة للتواطؤ ص. ١٠ دلالة (معنى، البيت ص.

١٢- فيها... لها فيه... له ص.

١٣- الأمر ص، ص // كانت كان ص

٢١- أجزاء المعنى اللوازم المعنى ص

٢٢- وغير مضبوطة، وإن ص

وقد يكون اللفظ الواحد موضوعا بإزاء معنى وإزاء جزء ذلك المعنى فيدل على كل منهما بالمطابقة، كالممكن الدال على الخاص والعام الذى هو جزؤه. وكذلك اللفظ الواحد قد يكون موضوعا بإزاء معنى وإزاء لازم ذلك المعنى أيضا فيدل على كل منهما بالمطابقة، كالشمس الدالة على القرص والنور. وسبب أن هذه الدلالة مطابقة، لا تضمن ولا التزام، أنها بمجرد الوضع لا بمشاركة العقل. ٥

الفصل الثانى

فى نسبة الألفاظ إلى المعانى

اللفظ الواحد تارة يدل على معنى واحد فقط وأخرى على معان كثيرة، والألفاظ الكثيرة تارة تدل على معنى واحد وأخرى على معان كثيرة متقاربة أو غير متقاربة.

١٠ وإذا حصروا هذه الوجوه فلا تكون خالية عن أقسام أربعة: إما اعتبار الألفاظ الكثيرة بالنسبة إلى معنى واحد أو معان كثيرة، وإما اعتبار اللفظ الواحد بالنسبة إلى معنى واحد أو معان كثيرة:

أما الأول. وهو الألفاظ الكثيرة الدالة على معنى واحد فتسمى أسماء مترادفة كالإنسان والبشر.

وأما الثانى وهو الألفاظ الكثيرة الدالة على المعانى الكثيرة بلا اشتراك فتسمى أسماء متباينة كالإنسان والفرس. ١٥

وقد يقع بين الألفاظ مشكلة، وهو لا يخلو عن نوعين:

٢٠ إما أن تكون مشكلة اللفظ تابعة لمشكلة المعنى أولا: والأول يسمى أسماء مشتقة كناصر ونصير ومنصور، فلا جرم يكون أولا لفظ موضوع ليشتموا منه سائر الألفاظ، كالنصر فى هذه الصورة. وللاشتقاق أربعة شرائط أخرى: المناسبة اللفظية، والأسماء المنسوبة كالعربى والعجمى من هذا القبيل أيضا.

والثانى يسمى أسماء متجانسة كبشر وبشر، والتجانس التام يكون فى الأسماء المشتركة كما سيأتى. ويمكن وقوع الاشتباه بين المترادفة والمتباينة، مثل أن يكون لفظ آخر يدل على ذلك

١- [الواحد] س // [أيضا] فيدل س

٢- مطابقة [المطابقة] س ٤- لا ناس // والالتزام [الزام] س.

٧- [فى] س ٨- معانى [معنى] س

١٠- ١١- بالنسبة [إلى] تدل على س.

١٢- [أما] س // [الدالة] للدلالة س.

١٥- [كالإنسان والفرس] س. ١٧- تابعة [تقد] س.

١٩- [أخرى] س ١٩- ٢٠- [كالعربى والعجمى] س // [أيضا] س.

٢١- [أسماء] س // [الأسماء] س. ٢٣- [وهما... متباينات] س.

المعنى مع وصف مقارن فيظن أنهما مترادفان، وهما ليسا مترادفين بل متباينان، كالسيف والحسام، فإن الحسام سيف قاطع. أو يكون كلا اللفظين يدل على معنى مقارن للمعنى الآخر، كالحسام والصمصام فإن الأول سيف قاطع والثاني سيف ماض فى وقت النزال .

وأما القسم الثالث، وهو اللفظ الواحد الدال على معان كثيرة، فتسمى ألفاظ متفقة، وهو ه لا يخلو من نوعين:

ص ٩ / إما أن يكون اللفظ موضوعاً أولاً بإزاء بعض المعانى ويطلق على غيره لمناسبة أو مشابهة بينهما، كإطلاق لفظ الإنسان على الحيوان الناطق وعلى الإنسان المصور أولاً يكون كذلك بل تساوى الكل فى الرضع بلا أولوية، كإطلاق لفظ العين على الباصرة وكفة الميزان وقرص الشمس. والنوع الأول يسمى متشابهة والثاني مشتركة، وقد يجتمعون المشتركة أعم ويقسمونها إلى متشابهة ومتفقة. وبالجمله قد يكون وجه التشابه فى المتشابهة مناسبة غير معنوية كإطلاق الرأس على رأس الحيوان ورأس السيف، وقد تكون مناسبة معنوية كإطلاق الجسم على الجسم الطبيعى والجسم التعليمى، وأيضاً قد تكون مناسبة تامة كإطلاق الإنسان على الشخص وعلى صورته فى المرأة، أو غير تامة كإطلاق الكلب على الحيوان المخصوص وعلى الكوكب التابع لصورة كالكوكب الجبار^(١)، وقد يكون التشابه بسبب الاشتراك فى أمر: مثلاً فى السبب الفاعلى كإطلاق الطبي على الكتاب وعلى الأدوية، أو الصورى كإطلاق الفلك على فلكه المنزل وعلى السماء، أو المادى كإطلاق اللبن على الشير والجبن، أو الغائى كإطلاق الصحة على الغذاء والدواء.

والأسماء المتشابهة قسمان: الأول أن يكون استعمال اللفظ فى المعنى الأصلى ممهداً وفى المعنى الشبيه بسبب ملاحظة معنى وأعتبار مناسبة هى عله التشابه، فاللفظ إذا استعمل على المعنى الأصلى سمي حقيقة، وفى المعنى الشبيه مجازاً كإطلاق النور على نور الشمس ٢٠ ونور الباصرة ونور البصيرة.

وفى هذا الموضع قد يكون الغرض من إطلاق اللفظ على المعنى الشبيه طلب البلاغة فى الكلام أو المبالغة فى المعنى. فإذا كان كذلك فلا يخلو: إما أن يظهروا المشابهة فى إطلاق

(١) قال الرضوى بهامش ص ١٠: (الكلب البار أو الكلب الأكبر يشبه كلباً يعذوراء صورة جبار، ولهذا سمي بـكلب الجبار أيضاً، وهو لثمانية عشر كوكباً خارج أحد عشر، ومن جملة الكواكب الفلكة فيه كوكب (دروهن) وهو ألمع الكواكب الثانية ويسمى بالشمس ليمانية لأن مغيبه بناحية اليمن ويقال له أيضاً كلب الجبار شرح بيوت باب، لملا مظفر). ويمكن الرجوع إلى ترجمه صور الكواكب للصوفى بقلم خواجه نصير الدين أو أى كتاب فى الفلك.

٣- للنزال مع الخروج ص.

٦- مناسبة [مشابهة ص.

//- الإنسان المصور [الصورة المنقوشة ص.

٧- للباصرة [عين السماء ص // كفة الميزان [حين الميزان ص.

٨- قرص الشمس [عين الشمس ص.

٩- مناسبة [مشابهة ص.

١٠- [رأس الحيوان] ص. ٢٢ - [فى] ص.

اللفظ على الشبيه مع الأصل، أولاً بل يظهر أن دلالة اللفظ على الشبيه أيضاً دلالة على سبيل الأصالة، والأول يسمى تمثيلاً وتشبيهاً مثل إطلاق القمر على الجرم السماوي بالوضع وعلى الوجه الحسن بالتشبيه والتمثيل وكذا إطلاق الأسد على الفصنفر وعلى الرجل الشجاع، والثاني يسمى استعارة كإطلاق ذنب السرحان^(١) على الصبح الأول.

وَأما ما قيل من أن المجاز أن يطلق اللفظ في الظاهر على شيء والمراد غيره بحسب العقل، أو بالقرائن اللفظية نحو: «وأسأل القرية»^(٢)، والحقيقة بخلاف هذا، فهو خاص بالأقوال المولفة.

والقسم الثاني أن يكون استعمال اللفظ في الأصل مهماً وفي الشبيه أيضاً لكن لا باعتبار ملاحظة الأصل بل لم يعتبروا / وقت الإطلاق على الشبيه المناسبة والمثابرة الموجودتين في أصل الإطلاق. وهذا القسم على نوعين: أولهما أن يكون الشبيه مساوياً للأصل في الإطلاق، ويسمونه منقولاً، كإطلاق الهلال على الجرم السماوي بالوضع وعلى مدة معينة بالنقل، وكذلك إطلاق العدل على العدل الذي هو صفة وعلى القاضي المرصوف بهذه الصفة.

وثانيهما أن يكون الشبيه راجحاً على الأصل، وهو على نوعين: أولهما الإطلاق بحسب الجمهور، ويسمونه المتعارف، كإطلاق لفظ الغائط على المكان المظلم بالوضع وعلى حدث الإنسان بالعرف. وثانيهما أن يكون الإطلاق بحسب أهل الصناعة ويسمونه المصطلح كإطلاق لفظ القديم على العتيق بالوضع وعلى ما لأول لوجوده بحسب الاصطلاح.

فالأسماء المتشابهة على ثلاثة أقسام:

أحدها أن يكون الترجيح للأصل في الإطلاق وهو قسم المجاز والاستعارة، والثاني أن تكون الترجيح للفرع وهو قسم العرف والاصطلاح والثالث أن يكون الفرع والأصل متساويين وهو قسم النقل المجرد.

(١) قال للزمخشري في التمام: «ذنب السرحان (ذيل الذئب) هو أول بياض يظهر من جانب الشرق بعد ظلمة الليل متصلاً عن الأفق ويسمى بالصبح الأول والصبح للكانب والفجر المعتدل وذنب السرحان» (شرح بيست باب للملا مظهر).
(٢) الآية رقم ٨٢ من سورة يوسف.
(٣) أي سائفاً وإصفاً.

١- مع الأصل] س. ٢- [سبيل الأصالة] س. // [الجرم السماوي] الكوكب س.
٣- [بالتشبيه] س. ٤- [كإطلاق] س. // [استعارة] أسد س.
٥- [من] س. // [يطلق] أطلق س. // [الظاهر] على س.
٦- [هذا... خاص] س. ٨- [وفي] في س. // [أيضاً] س.
٩- لم يعبروا] اعتبروا س. ١١- للأصل] في س. // [كإطلاق] كذلك س.
١٢- [العدل] العدد س. // [القاضي] س.
١٣- [بهذه الصفة] س. ١٤- [الشبيه... أولهما] س.
١٦- [لفظ] س. // [لوجوده] وجوده س.
١٨- [في الإطلاق] س. // [والاستعارة] س.
١٩- [متساويين] س.

وأما القسم الرابع، وهو اللفظ الواحد الدال على المعنى الواحد، فقسمان: أحدهما أن يكون المعنى خاصا بشخص واحد، فإن كان بحسب وضع الواضع كان من قبيل أسماء الأعلام كإطلاق زيد على شخص مخصوص، وإن كان بحسب إرادة القائل كان من قبيل المضممرات وأسماء الإشارات نحو هو وأنت وذلك وهذا.

٥ وثانيهما أن لا يكون المعنى خاصا بشخص واحد بل يمكن وجوده في أشخاص كثيرة، وهو لا يخلو عن نوعين:

أما يوجد في الكل على السوية بلا أولوية وترجيح، كإطلاق الناظر والإنسان على معنى يوجد في أشخاص كثيرة، وهو يسمى بالأسماء المتواطئة.

أو يكون في البعض أسبق أو أولى أو أشد من الآخر، وذلك كإطلاق لفظ الموجود على القديم والمحدث أو على الجوهر والعرض، ولفظ الواحد على واحد لا يقبل القسمة أو على واحد يقبلها، ولفظ الأبيض على الثلج والعاج، وهو يسمى بالأسماء المشككة. (١)

وربما وقع بين المشتركة والمتواطئة اشتباه، ويجوز زواله باختلاف الاعتبارات فان أحوال الألفاظ إن اختلفت (٢) بحسب اختلاف الاعتبارات كانت من قبيل المشتركة وإلا فمن قبيل المتواطئة.

١٥ ومن جملة الاعتبارات النظر في اللغات، كما أن اللفظ «تيز» في لغة العجم يستعمل في الطعوم وفي الأجسام الصلبة، فإن ظن بأنه متواطئ نظر إلى لغة العرب حيث يقال للأول حريف، ويقال للثاني حاد فنعلم أنه من المشتركة لا المتواطئة.

وكذلك النظر في القرائن، كالقوة إذا استعملت في موضعين، فإذا نظرنا في القرينة تكون القرينة لأحدهما الضعف وللآخر الفعل.

٢٠ وكذلك النظر في الإضافة وعدمها إذ قد يكون في موضع إضافي وفي موضع آخر غير إضافي كالمرأة مع الزوج ومع الرجل.

١١ ص / وكذلك النظر في التضاد، إذ قد يكون لأحدهما ضد درن الآخر كالطاق في العدد يكون ضد الزوج وفي البناء لا يكون له ضد، وقد يكون لكل منهما ضد لكنه مختلف كلفظ تيز

(١) تعرض الطوسي للأسماء المشككة والمتواطئة في كتابه مصارع المصارع وبعض كتبه الأخرى بما لا يخرج عما هنا.
(٢) كذا في الترجمة العربية ولكن السيد رضوى لختار (أن أحوال الألفاظ إن لم تختلف... إلخ) غير أنه أشار بالهامش إلى أن الأصل الذي اعتمد عليه لا يحتوى للنفي.

٣- [زيد] ص // [القائل] ص

٥- [وثانيهما] ص // [واحد] ص.

١٥- [تيز] ص.

في لغة العجم يستعمل للأصوات، وفي الأجسام الصلبة، ضد الأول الثقيل وضد الثاني الكُل. وقد يكون لكل منهما ضد غير مختلف ولكن يكون لأحدهما بين الضدين متوسط وليس الآخر كذلك كالزاوية الحادة وضدها المنفرجة ولكن بينهما في الخطين المستقيمين متوسط وهي القائمة، وفيما إذا كان أحد الضلعين مستقيما والآخر مستديرا لا يوجد واسطة بينهما. وعلى هذا القياس. فالمراد بالعند في هذا الموضع المقابل وهو أعم من الضد الحقيقي.

وقد يقع لفظ على شخص بالتواطؤ بالنسبة إلى شخص آخر وبالاشتراك بالنسبة إلى شخص ثالث، كالعين تقع على الفؤارة بالتواطؤ وكفة الميزان بالاشتراك، وأيضا قد يكون اللفظ بهاتين النسبتين بين شخصين، ولكن يكون في أحدهما بجهتين كالأسود إذا أطلق على شخص أسود واسمه أسود وعلى القار. وقد يطلق اللفظ بالاشتراك على شخص واحد ولكن من جهتين كما إذا أطلق الأسود على شخص أسود اسمه أسود. ويقع من هذا الجنس اعتبارات كثيرة، وهذا القدر يكفي للمثال.

وبعض مباحث هذا الفصل خارج عن علم المنطق لكن لما كان هذا النوع من الكلام مناسبا أورد على هذا الوجه والله المستعان.

١- والثقل ضد الخفيف وضد الحاد [يقد يكون ضد].

٣- وضد س .

٤- وقد إذا س .

٦- بالتواطؤ بالتوسط س // وبالاشتراك بالاشتراك س.

١٠- القار القبر س .

١٣- [والله المستعان] س .

الفصل الثالث

في قسمة الألفاظ

اللفظ إما مفرد أو مؤلف: والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، كالإنسان فإن جزؤه لا يدل على جزء معناه، بل في هذه الحالة لا يدل جزؤه على شيء أصلاً.

والمؤلف ما يدل جزؤه على جزء معناه، كهذا الإنسان، فإن هذا يدل على الإشارة والإنسان على الحيوان الناطق، ويسمى هذا قولاً أيضاً.

وقد يكون لفظ مفرداً باعتبار مؤلفاً باعتبار آخر، كعبد الله، فهو مفرد إذا كان علماً لشخص، فليس لأسماء الأعلام من دلالة في المسميات سوى التعيين، والإشارة، ومؤلف إذا أريد معناه الإضافي، وهذا الجنس من المفرد يسميه بعضهم مركباً.

والمركب في المنطق غير المركب في النحو، فإن خمسة عشر وأمثالها مركب في النحو، ومؤلف في المنطق. وعبد الله - وهراسم علم - مؤلف في النحو ومركب في المنطق.

وقد يكون حرف مقارناً للفظ بحيث يزيد الحرف شيئاً في المعنى وفي مؤلف / عند المنطقيين، كالرجل فإن الرجل^(١) باللام يقتضي التعريف وبالتثوين يقتضي التنكير.

واللفظ المفرد إما أن يدل على معنى في نفسه بالاستقلال أو على معنى في غيره بالتبعية: الأول مثل رجل، والثاني مثل لام التعريف في الرجل والتعريف بلا شيء يكون معرفاً به لا يتصور، بخلاف رجل حيث يتصور بنفسه. والأول إن دل على معنى لا من جهة وقوعه في زمان محصل يسمى اسماً كرجل وضارب. وإن دل على معنى يقع في زمان محصل كالماضي والحال والمستقبل يسمى فعلاً كضرب ويضرب. والقسم الثاني يسمى حرفاً. والمنطقيون يسمون الفعل بكلمة والحرف أداة.

فاللفظ المفرد إما اسم أو فعل أو حرف، والاسم إما أن يدل على ذوات الأشياء كالإنسان أو الصفات المجردة كالناطق أو على مجموعهما كالناطق، وكذا إما أن يدل على نفس الزمان كالיום والسنة أو مجموع الزمان ومعنى آخر كالتقدم والاصطباح أو على معنى يقع محالة في زمان غير محصل كالماضي والضارب، والفرق بين هذا الاسم والفعل أن زمان الاسم غير محصل كما قلنا وزمان الفعل محصل كمضى وضرب.

(١) يقصد بالألف واللام.

٩ - يسميه [ويسميه س.]

١١ - [وعبد الله... مؤلف] س // [في النحو] عدد النحويين س.

١٢ - [ومركب في المنطق] س // [وقد... المعنى] س.

١٣ - [يقتضي التعريف] س // [أو على] وعلى س.

١٥ - [والتعريف] س // [يسمي... زمان محصل] س.

وكذلك الاسم إما جامد أو سائل: والجامد ما لا يتصور الاشتقاق منه كخزويون وهيهات والسائل ما يتصور الاشتقاق منه كالضرب. وأيضاً الاسم إما موضوع كالضرب أو مشتق كالضارب والمضروب.

والفعل في كثير من اللغات يكون مشتقاً، كما في لغة العرب فهو مشتق من الاسم المسمى بالمصدر. والفعل متضمن أو مستلزم لأربعة أشياء: المعنى، ومحلّه، وحدوث ذلك المعنى في ذلك المحل، وزمان حدوثه. كما في ضرب، فإن فيه معنى هو الضرب، ومحلّه هو الفاعل فإن الفعل يقتضى فاعلاً وإن لم يكن معيّن في اللفظ، وحدوث ضرب في الضارب وهو المعنى الذي يفهم من الضرب، وزمان الحدث وهو الزمان الماضي في هذه الصورة.

وواحد من هذه الأربعة - وهو محل الفعل - قد يتعلق بلفظ آخر ويسمى في النحو فاعلاً ١٠ ويكون خارجاً عن صيغة الفعل، كما في [كان] ضرب زيد، فلفظ ضرب دال على ثلاثة أشياء: المعنى وحدوثه وزمان حدوثه.

وقد يكون المعنى أيضاً يتعلق بلفظ آخر خارج عن لفظ الفعل، ولفظ الفعل يدل على شيئين فقط: حدوث المعنى وزمان حدوثه، كما في [كان] زيد ضارباً مقام ضرب زيد، ومثل هذا الفعل يسمى ناقصاً، والمنطقيون يسمونه كلمة وجودية.

١٥ وفي لغة اليونانيين يكون اللفظ الدال على الماضي والمستقبل مغايراً للفظ الفعل، والفعل ص ١٣ بلا مقارنته يدل على وقوعه/ في الحال ويسمونه فعلاً قائماً، وبمقارنته يختص بالماضي أو المستقبل ويسمونه فعلاً متصرفاً.

وقد يجتمع في الاسم هذه الأمور الأربعة إلا الدلالة على الزمان المحصل كما ذكرنا. وقد توهم بعضهم أن التواطؤ والاشتراك والترادف وسائر الأقسام المذكورة مختصة ٢٠ بالاسم، وهو خطأ، لأن الأفعال والحروف بل المركبات تعرض لها نفس هذه العوارض. وكل من الأسماء والأفعال إما محصل نحو ضارب وضرب أو غير محصل نحو: لا ضارب، وماضرب.

هذا الذي ذكرنا أقسام اللفظ المفرد، وأما أقسام اللفظ المؤلف الذي يسمى القول فكثيرة تستعمل في المحاورات، ويستعمل في العلوم صنفان منها: أحدهما يسمى قولاً شارحاً ويقع في أقسام التصورات، والآخر قولاً جازماً ويقع في التصديقات، كما يعطى بعد هذا إن شاء الله - تعالى.

٤ - [فهر] س

٦-٧ - [محلّ هو الفاعل] و[فاعل] س.

٩ - [وهو محلّ الفعل] س // [في النحو] س.

١٣ - [الفعل] ولفظ س.

٢١ - [تعرض لها] تعرضها س.

٧ - [وحدث] والحدث س.

١٠ - [صيغة] حقيقة س // [في] س.

١٧ - [متصرفاً] مصرف س.

٢٢ - [لا ضارب] لا ضارب س.

الفن الثانى

فى مباحث الكلى والجزئى، وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

فى تعريف الكلى والجزئى

٥ اللفظ إذا دل على معنى فإما أن يقتضى مفهومه امتناع الاشتراك فيه فيسمى جزئياً، كزيد فإنه علم شخص، وكهذا الرجل فإنه بسبب الإشارة يمتنع أن يوجد فيه اشتراك الغير. أولاً يقتضى مفهومه امتناع الاشتراك فيه، ويسمى كلياً كالإنسان والشمس والعنقاء، فإن هذه الثلاثة - مع أن للأول أفراداً كثيرة والثانى فرداً واحداً ولا فرد للثالث فى الوجود - لا تقتضى منع الشركة فيها، ولهذا يمكن توهم الأفراد لكل منها، ولكن كان معنى اللفظ الثانى والثالث لا يقع فى الوجود على أشخاص كثيرة فهذا المنع ليس من جهة مفهوم اللفظ بل بسبب خارج.

والجزئى يطلق على معنيين: أحدهما مذكر، والثانى كل لفظ معناه أخص من معنى لفظ آخر، وهو إن كان كلياً فى نفسه يقال له جزئى بالنظر إلى ذلك، كالإنسان بالإضافة إلى الحيوان، فإن الحيوان بالإضافة إليه كلى. ووقوع لفظ الجزئى على هذين المعنيين بالاشتراك، فإن أحدهما بحسب الإضافة إلى الغير والآخر بدون اعتبار الإضافة، فالكلى إذن يقع أيضاً على هذين المعنيين فى هذين الموضعين بالاشتراك، إذ مقابل كل منهما مختلف فى المعنى وإن كانا متلازمين، والكلى محمول بالطبع على الجزئى - فلابين معنى الحمل والوضع ليتقرر هذا الحكم.

٧- [ويسمى كلياً] س.

٨- [لا] ولا س.

٩- ولكن (بل أكر) كان [بل] س.

١٠- فهذا [وهذا] س.

١١- [فإن ... بالاشتراك] س.

١٢- ليتقرر [يتقرر] س.

الفصل الثاني

في الحمل والوضع

إذا تصور معنيان وجعل أحدهما وصفا للآخر - لا بطريق أن حقيقتهما واحدة بل بطريق أن ما يطلق عليه أحدهما هو الذي يطلق عليه الآخر - سمي هذان المعنيان موضوعا ومحمولا. ٥
مثلا إذا قيل: الإنسان حيوان، لا يراد أن مفهومهما واحد، بل المراد أن ما يطلق عليه الإنسان يطلق عليه الحيوان، يعني أن الحيوان مقول على الإنسان، فالإنسان في هذه الصورة موضوع والحيوان محمول. والموضوع في هذه الصورة يجوز أن يكون بعينه موضوعا في صورة قضية أخرى كقولنا: الإنسان ضاحك، وأن يكون محمولا في أخرى كقولنا: الضاحك إنسان، وأن يكون أمرا ثالثا في الحقيقة كقولنا: الناطق ضاحك، فإن ما يطلق عليه الناطق والضاحك هو الإنسان وهو أمر ثالث. ١٠

وهذا النوع من الحمل، الذي بطريق هو، يسمى حمل مراطأة، وحمل المراطأة يقتضى أن يكون للموضوع والمحمول اتحاد بوجه وتغاير بوجه. وقد يقال الضحك محمول على الإنسان، ولا يراد به أن ما يقال له الإنسان يقال له الضحك بل يراد أن ما يقال له الإنسان يحصل له الضحك يعني أنه ذو ضحك. وهذا النوع من الحمل الذي بطريق هو ذو يسمى حمل اشتقاق، لاشتقاقهم من الضحك لفظا يمكن أن يحمل على الإنسان بالمراطأة. وإطلاق الحمل على هذين المعنيين بالاشتراك. ١٥

والمحمول من حيث إنه محمول يجوز أن يكون أعم من الموضوع كما في الإنسان حيوان. وكثيرا ما يقع مساويا في الإنسان ناطق، وهذه المساواة بسبب أمر خارج عن طبيعة المحمول. ولا يجوز أن يكون أخص من الموضوع بلا سور، إذ لا يجوز أن يقال الحيوان إنسان، إلا أن يراد به بعض الحيوان، فيكون أخص. ٢٠

فإذا اقتضت طبيعة المحمول العموم وطبيعة الموضوع الخصوص فالكلّي الذي هو العام أولى بالمحمولية والجزئي الذي هو خاص أولى بالموضوعية، فكلّ كلّي محمول بالطبع على الجزئي الذي تحته، وكل جزئي موضوع بالطبع للكلّي الذي فوقه.

والجزئيان بالمعنى الأول - أعنى غير الإضافي - لا يحمل أحدهما على الآخر فلا يقال زيد عمرو إلا أن يكون علمين لشخص واحد، فحينئذ يكون معناهما واحدا وإلا فلا يتصور الحمل والوضع. ٢٥

٧- موضوع [مرضع س].
١٥- لفظا يمكن أن [ملا ما س].
١٩- حيوان [الحيوان س].
٢٠- [لا أن] الأن س.
٢٥- [ولا] س.

٦- [يطلق، عليه الحيوان س].
١١- المراطأة المتولدة س.
١٨- الموضوع [الوضع س].
١٩- [بلا سور] ض.
٢٤- بالمطى [بمعنى س].

الفصل الثالث

فى الفرق بين الكل والكلى والجزء والجزئى

كل ما يحصل من اجتماع أشياء متكررة يسمى من تلك الجهة كلا، وكل واحد من تلك الأشياء جزءا. والفرق بين الكل والكلى من وجوه كثيرة، ولنورد ههنا بعضا ظاهرا منها وهو سبعة:

- ١- الأول أن الكل يكون من اجتماع الأجزاء، والكلى ليس بمجموع الجزئيات.
- ٢- الثانى أن الكل لا يحمل بالمواطأة على الأجزاء بالاسم والحد، والكلى يحمل بالمواطأة على الجزئيات بالاسم والحد.
- ٣- الثالث أن وجود الكل بلا وجود الجزء محال ويلزم منه عدم الكل، والكلى مع الجزئى ليس كذلك.
- ٤- الرابع أن الكل يوجد فى الخارج والكلى لا يوجد فيه، فإن الشخص الواحد لا يكون كليا.
- ٥- الخامس أن أجزاء الكل محصورة وجزئيات الكل غير محصورة.
- ٦- السادس أن الكل لا يمكن وجوده جزءا لجزئه والكلى يجوز أن يكون جزءا لجزئى له كالحويان فإنه جزء الإنسان.
- ٧- السابع أن الكل لا يقع فى حد الجزء والكلى يقع فى حد الجزئى، وهذا قريب من السادس. وهذا المعنى يمكن أن يعبر عنه بعبارة أخرى، وهى:
- أن تصور ماهية الكل لا يجب أن يسبق تصور ماهية الجزء، وتصور ماهية الكلى يجب أن يسبق تصور ماهية الجزئى.
- وهذا القدر كاف فى هذا الموضع وإن لم يحتج إليه من يعرف الكل والكلى والجزء والجزئى.

٥. [وهو سبعة] ض.

٧ - «لأن الكل عبارة عن مجموع الأجزاء والكلى ليس عبارة عن مجموع الجزئيات» الثانى ض.

١١ - «الخارج» خارج الذهن ض // «الإنسان» الواحد ض.

١٤ - «وجوده» س.

١٥ - «حد» الجزئى س.

١٩ - «إليه» إلى هذه الفرق ض.

الفصل الرابع فى سائر معانى الكلى

لفظ الكلى يطلق بالاشتراك على معانى ثلاثة:

الأول: ما يقبل وقوع الاشتراك فيه كما ذكرنا، ويسمونه كليا منطقيا.

٥ والثانى: ما يكون موصوفاً بهذه الصفات من أعيان الموجودات كالإنسان والسواد، وغيرهما، فإن لماهيات الإنسان والسواد وغيرهما صلاحية أن تقارن قبول الشركة حتى يكون الإنسان والسواد كليا، وصلاحية أن تقارن منع الشركة كهذا الإنسان وهذا السواد حتى يكون الإنسان والسواد جزئيا. فمثل هذه الماهيات التى هى محل لهذا التقابل يسمى كليا طبيعيا، والمحمول يجب أن يكون كليا ليتمكن حمله على الجزئى وعلى الكلى.

١٠ الثالث: المركب منهما، أعنى أعيان الموجودات من جهة كونها قابلة للشركة ومقولة على كثيرين، وهو يسمى كليا عقليا.

وهذا البحث لا يتعلق بالمنطق، وأما إيرادنا هنا فلإزالة الاشتباه فى هذه المعانى، وهو مفيد.

م [أعيان] س.

٨ الماهيات [الماهية] س.

١١ - > على هذا الوجه، كليا ض.

١٢-١٣. [فى... مفيد] س.

الفن الثالث

فى مباحث الذاتى والعرضى، وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

فى معرفة الذاتى والعرضى

- ٥ الكلى - كما ذكرنا - صلاحية أن يحمل على موضوع، فإذا نظر لم تكن حاله بالنسبة إلى ذلك الموضوع خالية من ثلاثة أوجه:
- ١- إما أن يكون تمام ماهية الموضوع له، كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو، أو الضاحك بالنسبة إلى هذا الضاحك وذلك، إذ ليس لمفهوم هذا الضاحك وذلك حقيقة وماهية وراء معنى الضاحك، والاختلاف بين هذا وذلك ليس اختلافا يقع بسببه التفاوت فى تصور الحقيقة.
- ١٠ ٢- وإما أن يكون داخلا فى حقيقة الموضوع له، كاللون بالنسبة إلى السواد، فإن ماهية السواد ليست بمجرد اللون، بل هو مع خصوصية خازجة عن معنى اللونية المشترك بينه وبين سائر الألوان، بها يمتاز عن سائرهما، والسواد إنما يكون سوادا بهذين المعنيين المتقاربين، فكل منهما داخل فى ماهية السواد. وهذا القسم لا يعقل إلا فى الموضوعات التى فى مفهومها تركيب عقلى.
- ١٥ ٣- وإما أن يكون خارجا عن ماهية الموضوع له، كالأسود بالنسبة إلى الضاحك فإنك إذا قلت هذا الضاحك أسود فالمفهوم من الأسود ليس تمام ماهية الضاحك ولا جزءها بل هو خارج عنها.
- والقسم الأول والثانى يشتركان فى أن ماهية الموضوع تتقوم بهما، وبهذا الاعتبار يسمى كل منهما ذاتيا. والذاتى - فى هذا الاصطلاح - ليس منسوبا إلى الذات لأنه عين الذات من وجه، وعين الذات لا ينسب إلى نفسه.
- ٢٠ والقسم الثالث الخارج عن ماهية الموضوع يسمى عرضيا، وهذا العرضى أيضا ليس منسوبا إلى العرض، لأنه مقابل الذاتى ومقابل العرضى المنسوب إلى العرض هو الجوهرى.
- فالكلى إما ذاتى أو عرضى لا على الإطلاق بل بالإضافة إلى موضوع يفرض، والكلى يمكن أن يكون بالإضافة إلى موضوع ذاتيا وبالإضافة إلى موضوع آخر عرضيا، كالضاحك فإنه بالإضافة إلى الإنسان عرضى وبالإضافة إلى هذا الضاحك ذاتى.

٧- أولاً بل س. ٨- الضاحك، إذ ض.

١٠ - السواد الأسود س.

١١ - اللونية اللون س.

١٣ - داخل داخلة س.

١٦ - جزءها داخلا فيها ض.

١٧ - فهما مقومان للموضوع، وبهذا ض.

١٨-١٧ - يسمى كل منهما يسميان س.

الفصل الثاني

في أقسام الذاتى

الذاتى - كما قلنا إما تمام الماهية أو جزؤها. وجزؤها إما خاص بما هية موضوع يكون الذاتى بالإضافة إليه ذاتيا أولا، بل ذلك الجزء جزء لماهية موضوع آخر. مثلا اللون ذاتى للسواد ومعه لغيره اشتراك فى اللون، فإن البياض أيضا لون، وأيضا للسواد سوى اللون خصوصية داخلية فى مفهومه ليست لغيره حتى إنه يمتاز بها عن سائر الألوان، وهذا الجزء خاص به.

ومعلوم من حال اللغات أن من لم يفهم شيئا ويطلب تصور حقيقته يسأل عنه بلفظ ماهر الذى أخذوا الماهية منه. وإذا كان أصل الحقيقة متمسورا ولم يحصل الامتياز عن الأشياء يسأل عنه بأى شئ أو أى ماهر. فظهر أن حقيقة السواد لا تتصور بلا تصور اللونية، وامتيازها عن سائر الألوان بلا تصور ذلك المعنى الخاص الذى ذكرنا لا يتصور.

فجزء الماهية إما مقول فى جواب ماهر أو مقول فى جواب أى شئ هو. وأما تمام الماهية فهو نفس جواب ماهر. فالذاتى بهذا الاعتبار قسمان: مقول فى جواب ماهر، ومقول فى جواب أى شئ هو.

الفصل الثالث

في أقسام العرضى

العرضى إما لازم أو مفارق، واللازم إما لازم الماهية أو لازم الوجود، والماهية فى العقل غير الوجود فى الخارج، فإن تصور الماهيات مع الشك فى وجودها الخارجى ممكن. وأيضا قد يكون موجودات فى الخارج/ يتعذر تصور ماهياتها. مثال لازم الماهية الزوجية للثنتين، ومثال لازم الوجود سواد الزنجى. وكل لازم الماهية لازم الوجود بلا عكس.

ولازم الماهية إما بين أو غير بين: والبين ما يلزم الماهية بلا واسطة كالزوايا الثلاث للمثلث. وغير البين ما يلزم الماهية بتوسط لوازم أخرى أو مقومات الماهية كمساواة زوايا المثلث للقائمتين، ومثل هذه اللوازم تحتاج إلى بيان لزومها وهو عبارة عن استحضر المتوسطات فى الذهن، فإن ما يلزم بلا توسط فهو بين بنفسه وما يلزم بتوسط إذا كان لازما بينا للماهية المفروضة [بين] أيضا.

- ٣ - «نوعان» إما ض. ٤ - موضوع [موضوع] ض. ٩ - الأشياء [الأشياء] ض. ١٠ - [أن] ض. ١١ - [المعنى] ض. ١٢ - [ما هو] ض. ١٣ - [الزنجى] الهندي ض. ١٤ - [بلا عكس] لازم الوجود لا يكون لازما للماهية ض. ١٥ - [كساواة] كساوى ض.

وقد يقع بين اللازم البين وبين الذاتى المقوم الذى هو جزء الماهية اشتباه ، بسبب امتناع انفكاك تصور كل منهما عن تصور الماهية ، لكن إذا توّمل ظهر أن تصور الذاتى مقدم على تصور الماهية فى الرتبة ، لأن تصور الذاتى علة لتصور الماهية ، وتصورها مقدم على تصور اللازم أيضا فى المرتبة ، لأن تصور الماهية علة لتصور اللازم ؛ مثلا وجود الأضلاع الثلاثة للمثلث ذاتى ، ووجود الزوايا الثلاث له عرضى لازم ، ولما لم يمكن تصور المثلث بلا تصورهما وقع اشتباه بين هذا الذاتى وهو العرضى ، فإنهما فى النظر الأول متشابهان ، لكن إذا توّمل علم أنه إذا لم يتصور أولا شكل وثلاثة أضلاع لم يتصور المثلث ، وإذا لم يتمثل المثلث فى الذهن لم تحصل الزوايا الثلاث فى الذهن ، فبالنظر الثانى يزول الاشتباه .

وَأما العرضى المفارق فإما بطيء الزوال كالشباب والشيخوخة أو سريع الزوال كالضحك للإنسان . ١٠

الفصل الرابع

فى أقسام المقول فى جواب ماهو

السؤال بما هو إما أن يكون عن شئ واحد أو أشياء كثيرة . والشئ الواحد إما كلى أو جزئى . والأشياء الكثيرة إما متخالفة بالماهية والحقيقة كالإنسان والفرس ونحوهما أو متوافقة فيها والاختلاف فى التعدد فقط كزبد وعمرو بل كهذا الإنسان وذاك الإنسان ، فأصناف المسئول عنه بهذا الاعتبار أربعة : الشئ الكلى ، والشئ الجزئى ، والأشياء الكثيرة المختلفة الحقائق ، والأشياء الكثيرة المختلفة الحقائق ، والأشياء الكثيرة المتفقة الحقيقة .

فالمسئول عنه بما هو إذا كان جزئيا كزبد فالجواب يكون بذاتى هو تمام ماهيته وهو الإنسان فى هذه الصورة . والمسئول عنه بما هو إذا كان شيئا كليا كالإنسان فالجواب يكون من ١٨- ٢٠ بتمام / أجزاء ماهيته وهو الحيوان الناطق الذى هو إلى الحقيقى الإنسان كما سيعلم بعد هذا إن شاء الله تعالى^(١) ، والناطق وإن كان مقولا فى جواب أى شئ هو باعتبار - كما ذكرنا - لكنه واقع ههنا فى طريق ماهو لكونه من الذاتيات ، ولابد من ذكر جميعها .

وإذا كان المسئول عنه أشياء مختلفة الحقائق كالإنسان والفرس فالجواب بتمام الذاتيات المشتركة بينهما ، وهو الحيوان فى هذه الصورة ، إذ لو اقتصر على بعض من تلك الذاتيات ٢٥ كالجسم النامى مثلا ولم يذكر بعض الذاتيات كالحساس والمتحرك بالإرادة لم يكن تمام

(١) هذه إشارة إلى المقالة التالية - انظر ص ٥٤ .

٤- [تصور] س .
٥- [الزوايا] روايه من .
٦- [تصورهما] تصور هذين الشئين من .
١٧- [الحقيقة] الحقائق من .
٢٠- ٢١- [إن ... تعالى] من .
٢٥- [تمام] كمال من .

الجواب عن السؤال المذكور، لأن المسئول عنه كمال الحقيقة وليس كمال الحقيقة بل بعضا منها، فهذا الجواب ليس نفس جواب ماهو بل هو داخل فيه. ولوزيد على مجموع الذاتيات المشتركة كالناطق الذي هو ذاتي خاص للإنسان والصاهل الذي هو ذاتي خاص للفرس لأضيف إلى الجواب كلام زائد لأننا افترضنا السؤال عن ذلك المجموع سوآلا واحدا، وجواب السؤال الواحد لا يكون إلا واحدا. ولو كان سؤال السائل: الإنسان ماهو والفرس ماهو، حتى يكون السؤال اثنين، وجب حينئذ إيراد ذاتي خاص بالمشئول عنه واقع في طريق ماهو في جواب كل منهما ٥ لكن يكون هذا القسم بعينه هو القسم الثاني الذي يكون السؤال فيه عن واحد واحد كل بالانفراد كما ذكرنا، وليس الأمر كذلك بل السؤال ههنا إنما هو سؤال واحد عن الجملة على سبيل الاجتماع.

١٠ وإذا كان المسئول عنه أشياء كثيرة متفقة الحقيقة متكررة بالعدد، كهذا الإنسان وذاك الإنسان وزيد وعمرو ويكر، فالجواب يكون بالذاتي الذي هو تمام ماهية كل من تلك الأشياء، وهو الإنسان في هذه الصورة، وهذا الجواب بعينه هو الجواب المذكور في الصنف الأول الذي يكون المسئول عنه فيه جزئيا واحدا.

فالمقول في جواب ما هو ثلاثة أصناف:

١٥ ١ - الأول المقول في حال الخصوصية وحال الشركة، وهو الجواب عن الجزئي الواحد منفردا والجزئيات المتفقة الحقيقة، فإن الجواب في الحالين بالماهية التي يشترك فيها الواحد والكثير، إذ أن الاختلاف بالعوارض غير ذاتي، وفي جواب ما هو يكون مطلوب السائل الذاتيات فقط، فيقع ذكر العوارض حشوا وفضلة.

٢ - والثاني المقول في حال الخصوصية فقط، وهو الجواب عن الكلي الواحد، حتى لو شاركه ٢٠ كلى آخر في السؤال يكون الجواب في حال الشركة جوابا آخر.

٣ - والثالث المقول في حال الشركة فقط، وهو الجواب عن الأشياء المختلفة الحقائق، فإن لكل منها في حال الخصوصية جوابا آخر.

هذه هي أقسام المقول في جواب ما هو. وقد علم بهذا البيان الفرق بين المقول في جواب ماهو والداخل في جواب ماهو والواقع في طريق ماهو.

٢٥ وهذا هو مطلوب هذا الفن.

-
- | | |
|--|----------------------------|
| ٤- [كلام ... وجواب] س. | ٥- [بأن، الإنسان] س. |
| ٦- [واقع .. ماهو] س. | ٧- [هو] القسم س. |
| ١١- فيه عن واحد واحد كل عن كل منهما س. | ٩٨- [وليس ... الاجتماع] س. |
| ١٠- [كثيرة] س. | ١١- [ويكر] ض. |
| ١٢- [في ... الصورة] س. | ١٦- [منفردا] س. |
| ١٧- [إذ أن ... وفضلة] س. | ٢٠- [في حال ... جوابا] س. |
| ٢١- [الحقائق] الحقيقة س. | ٢٥- [وهذا هو ... الفن] ض. |

الفن الرابع

فى مباحث / الكليات الخمس، وهى خمسة فصول

من ١٩

الفصل الأول

فى تعريف الكليات الخمس

٥ قد علم من الفصل السابق أن الكلى الذاتى المقول فى جواب ماهو على أشياء كثيرة فى حال الشركة قسما: أحدهما المقول على الأشياء المختلفة الحقائق كالحیوان المقول على الإنسان والفرس وغيرهما، والآخر المقول على أشياء اختلافها بالعدد دون الحقيقة كالإنسان المقول على زيد وعمرو ويكر - فنقول:

الأول من هذين الكليين الذاتيين يسمى جنسا والثانى نوعا. والنوع بالاشتراك اللفظى يطلق على معنيين: أحدهما مذكر؛ يعنى الكلى المقول على الأشياء المتفقة الحقيقة فى جواب ماهو، وهذا يسمى نوعا حقيقيا. والثانى كل واحد من الكليات المختلفة الحقائق التى يكون الجنس هو كمال الذاتيات المشتركة بينها وهو المحمول عليها، كالإنسان والفرس، وهذا يسمى نوعا إضافيا. والفرق بينهما أن النوع الحقيقى يعتبر بالإضافة إلى الأشخاص التى تحته والنوع الإضافى بالإضافة إلى الجنس الذى فرقته وأيضاً النوع الحقيقى يمكن ألا يكون تحت جنس والنوع الإضافى يكون تحت الجنس دائما، وأيضاً الحقيقى يقع دائما على أشياء لا تختلف إلا بالعدد. والنوع الإضافى قد يقع على أشياء مختلفة الحقائق، كالحیوان فإنه بالإضافة إلى الناس نوع ويقال على الإنسان والثور المختلفين بالحقيقة.

وأما الكلى الذاتى المقول فى جواب أى شئ هو، وهو الذاتى الخاص الذى به يحصل الامتياز، فيسمى فصلا، كالناطق للإنسان. فالكلى الذاتى إما جنس أو نوع أو فصل: فإنه إن كان تمام الماهية فنوع، وإن كان جزؤها المشترك فجنس، وإن كان جزؤها المميز ففصل.

٨- [ويكر] من

١٠- [الذاتى] المقول من // المتفقة بالحقيقة [ليس اختلافها إلا بالعدد من .

١١- [فى جواب ماهو] من .

١٢- وهو [ويبين من .

١٥- [دائما] من .

١٧- ويقال [ويقع من .

١٨- وهو [فهو من .

١٩- فيسمى فصلا [من .

والنوع مركب من الجنس والفصل، والجنس فيه بمنزلة المادة والفصل بمنزلة الصورة، وليس الجنس والفصل مادة وصورة حقيقة، لأنهما يحملان عليه بالمواطأة والمادة والصور لا يحملان عليه على هذا الوجه.

وينبغي أن يعلم أن مرادنا بالناطق - الذي نقول إنه فصل الإنسان - ليس الناطق بالفعل، لأن الأبيكم عادم لهذا النطق مع أنه إنسان، بل المراد به قوة تمييزية بها يتمكن من الدلالة - بطريق وضع الألفاظ أو غير ذلك كالحركات والإشارات - على المعاني، وهذه القوة خاصة بنوع الإنسان.

وأما الكلى العرضى فإما خاص بنوع كالمضاحك والكاتب للإنسان أو شامل لأكثر من نوع كالمحرك للإنسان، والأول يسمى خاصة والثانى عرضا عاما. وبعض الخاصة يسمى عرضا خاصا، وبعضها يسمى فصلا عرضيا.

فالكليات خمس: هى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام، وتسمى أيضا المفردات الخمس/. والكلى بمنزلة الجنس لهذه الخمسة وكل منها بمنزلة النوع له. ويمكن أن يكون شئ واحد بالإضافة إلى خمسة أشياء كلا من الكليات الخمس كالملون: فإنه جنس للأسود والأبيض، ونوع من المكيف، وفصل للمكيف، وخاصة للجسم، وعرض عام للحيوان.

الفصل الثانى

١٥

فى مراتب الأجناس والأنواع

يجوز أن يكون للجنس [جنس] فرقه يكون بالنسبة إليه ذلك الجنس نوعا، وكذا يجوز أن يكون تحته نوع يكون بالنسبة إلى مرتبة أخرى تحته جنسا أيضا.

وقد ذكرنا قبل هذا أن الكليات - من حيث هى - لا توجد إلا فى العقل والذهن، وإذا وجدت فى الخارج لا توجد إلا فى ضمن الأشخاص الجزئية. وفى جهة التحت تنتهى إلى الأشخاص، والنوع الذى تحته أشخاص يكون نوعا ساقلا. وفى جهة الفوق لا يجوز أن يكون

٢-٣. [بالمواطأة... الوجه] س.

٤- [أن] س // مرادنا المراد س.

٦ - [ذلك] الألفاظ ض.

١٢ - للمفردات الخمس خمسة مفردة س.

١٤ - المكيف [المكيف] ض.

٢٠ - [ضمن] ض.

فوق كل جنس جنس إلى مالاتتناهى حتى يلزم أن يكون لمعنى واحد أجزاء غير متناهية بحيث لا يتصور ذلك المعنى بلا تصورهما وهو ظاهر الاستحالة، فانتهاى الارتقاء إلى الجنس الذى لا يكون فوقه، وهو يسمى جنسا عاليا وجنس الأجناس أيضا. والنوع السافل يسمى نوع الأنواع أيضا. وهو باعتبار أن تحته أشخاصا يكون نوعا حقيقيا كما ذكرنا.

٥ وما بين جنس الأجناس ونوع الأنواع من مرات فكل منها بالإضافة إلى ماتحته جنس وإلى ما فوقه نوع. والنوع الذى تحت جنس الأجناس نوع عال، إذ لا نوع فوقه. والجنس الذى فوق نوع الأنواع جنس سافل، إذ لا جنس تحته. والبواقي أنواع وأجناس متوسطة.

١٠ مثال ذلك: أن الإنسان نوع الأنواع إذ تحته الأشخاص، وجنسه الحيوان، وجنسه النامى، وجنسه الجسم، وجنسه الجوهر، ولا جنس فوق الجوهر. فيكون الجوهر جنس الأجناس والجنس العالى، والإنسان نوع الأنواع والنوع السافل، وكل من الجسم والنامى، بالإضافة إلى ماتحته جنس، وإلى ما فوقه نوع. وفي هذه الثلاثة يكون الجسم نوعا عاليا والحيوان جنسا سافلا والنامى جنسا متوسطا والنامى والحيوان نوعا متوسطا وكل منها مركب إلا الجوهر فإنه بسيط لا جزء له، ولهذا لم يكن له جنس.

١٥ وما يقع تحت نوع الأنواع من الاختلافات بين الأشخاص، مثل كونها رومية أو هندية رجالا أو نساء، فبالعوارض لا بالذاتيات، وتسمى فى الاصطلاح الأصناف، لثلاث تشتهر بالأجناس والأنواع.

* * *

١- تتناهى [تنتهى] من .

٤- [أيضا] من .

٥- [و] ما بين من .

٧- والبواقي أنواع وأجناس متوسطة [وباقى الأجناس والأنواع متوسط من .

٨- نوع الأنواع [إذ تحته] أقرب للكليات إلى من .

٩- [الجوهر] من . ١١- وفي هذه الثلاثة [ولهذا من .

١١-١٢- [سافلا] والحيوان نوعا] .

١٤- مثل [من من // رومية أو هندية] تركية وعربية من .

١٥- [سمر] ويصنأ، رجالا من .

الفصل الثالث فى أحوال الفصول

الفصل بالإضافة إلى النوع مقوم، لأنه ذاتى له وداخل فى ماهيته، كالناطق للإنسان،
ص ٢١ وبالإضافة إلى الجنس/ مقسم، لأنه يقسم الجنس إلى حصة هى جزء النوع، وإلى غيرها من
٥ حصص سائر الأنواع، كالناطق فإن الحيوان يقسم باعتباره إلى الإنسان وغيره.

فلا جرم يكون لكل جنس فصل مقسم ليحصل تحته نوع، كالقابل للأبعاد الثلاثة للجوهر،
وذو النفس الغاذية والنامية والمولدة للجسم، والحساس والمتحرك بالإرادة للنامى، والناطق
للحيوان. وكل من هذه الفصول مقوم للنوع تحت ذلك الجنس.

وكل فصل مقسم لجنس فهو مقسم لأجناس فوقه، كالناطق فإنه كما أنه مقسم للحيوان
١٠ مقسم للجوهر والجسم. لكن لا يلزم أن يكون مقسم الجنس العالى مقسما للجنس السافل، فإن
قابل الأبعاد الثلاثة مقسم للجوهر دون الحيوان، بل لا يبعد أن يكون مقوما له.

وكل فصل مقوم لنوع مقوم للأنواع التى تحته، ولا يلزم أن يكون مقوما لأنواع فوقه، بل
ربما يكون مقسما لها.

وقد يقال: إن الفصل مقوم للجنس، ويراد به أنه مقوم لحصة من الجنس تكون هى النوع،
١٥ كما أن الناطق مقوم للحيوان الذى هو الإنسان. ووجه ذلك القول أن الناطق إذا لم يكن لم يكن
الحيوان الذى هو الإنسان، فالمقوم ههنا بمعنى علة الوجود. وأما قولنا: الفصل مقوم للنوع
فمعناه أنه جزء ذاتى له. فالمقوم فى الموضعين مشترك لفظى.

الفصل الرابع فى بيان حال الخاصة والعرض العام

لا يجب أن تكون الخاصة شاملة لجميع أشخاص النوع، بل إن وجدت فى بعضها دون
٢٠ بعض أو فى بعض الأزمنة دون بعض تسمى أيضا خاصة، كالكاتب بالإضافة إلى الإنسان.

واعلم أن المراد بالكاتب والضاحك: - إن كان الكاتب والضاحك بالفعل - ماهر موجود
لبعض الأفراد وفى بعض الأوقات، وإن أريد بهما الكاتب والضاحك بالقوة فهو شامل
للأشخاص والأوقات، وهكذا حال سائر الخواص.

-
- هـ- [الحيوان] س. ٧- وذو س. ٧-
١٠- مقسم الجنس العالى مقسما للجنس السافل] مقسم العالى مقسما للسافل س.
١٢- [اللى] س. ٢٠ - ٢١- دون بعض] أو ض.
٢٢- ماهر موجود لبعض] ما كانا موجودين فى بعض س.
٢٣- [فهو] س.

وكذا العرض العام قد يكون شاملا لجميع الأشخاص فى جميع الأوقات كالوجود لأشخاص الحيوان، وقد يكون شاملا للأشخاص لكن لا فى جميع الأوقات كالحركة، وقد يكون غير شامل لجميع الأشخاص لكن يوجد فى جميع الأوقات كالبياض، وقد يكون غير شامل لجميع الأشخاص ولا موجودا فى جميع الأوقات كالصوت.

٥ وخاصة النوع خاصة لأنواع فوقه كالكاتب فإنه خاصة للحيوان والنامى أيضا، ولا يجب أن تكون خاصة لأنواع تحته بل يجوز أن تكون عرضا عاما لها كالملون فإنه خاصة للجسم وعرض عام لما تحته.

فبالخاصة نوعان: أحدهما ما يلحق النوع لذاته لا لأمر أخص منه، كالصحيح والمريض للحيوان، والثانى ما يلحقه بسبب أمر أخص منه كالكاتب للحيوان، حيث يلحقه بسبب النطق. ١٠ وأما اللاحق بسبب أمر أعم فمن قبيل العرض العام. وبعضهم يسمى الخاصة اللاحقة لذاته لا بسبب أمر أعم ولا أخص عرضا ذاتيا.

ولفظ العرض - فى العرض العام - بمعنى العرضى المستعمل فى مقابلة الذاتى، لا بمعنى المقابل للجوهر، إذ قد يكون هذا العرض جوهرًا كالمحرك والساكن.

الفصل الخامس

فى أحوال الكليات الخمس

١٥

٢٢ ص / كما أن للنوع جنسا وفصلا، فالجنس أيضا يمكن أن يكون له جنس وقصل، كذلك يمكن أن يكون لسائر الكليات جنس وفصل. مثلا الفصل الذى هو الناطق يكون له جنس كالمحرك وفصل كالمميز. وكذا الخاصة والعرض العام، فإن الأبيض له جنس كالملون وفصل كالمفروق للبصر، وكذلك يمكن أن تكون للخاصة خاصة وعرض عام. وعلى هذا القياس يمكن ٢٠ تركيبات كثيرة.

وهذه الخمسة تشترك فى أنها كليات ومقولات على أشياء كثيرة. وفى أنها بالاسم والحد محمولات بالمواطأة على الموضوعات التى هى مضافة إليها، كالأبيض الذى هو عرض عام للإنسان يحمل عليه بالاسم حيث يقال الإنسان أبيض وبالحد حيث يقال الإنسان ملون مفروق للبصر. وعلى هذا القياس.

٧- العرض [العرض س. ١٦ - [له] س.

١٧- عرض [سائر س. // جنس وفصل [جنسا وفصلا س.

٢٢- [عام] س.

والجنس والفصل والخاصة والعرض العام تشترك في أنها تقع في التعريفات الحديثة والرسمية - كما يعلم بعد هذا.

والجنس والنوع والفصل تشترك في أنها ذاتيات.

والخاصة والعرض العام تشتركان في أنهما عرضيان.

والجنس والنوع يشتركان في أنهما مقولان في جواب ماهر. ٥

والجنس والفصل يشتركان في أنهما جزءا الماهية.

والنوع والفصل يشتركان في أنهما متساويان في الحمل على موضوعاتهما.

والجنس والخاصة يشتركان في أنهما جزءا الرسم التام.

والفصل والخاصة يشتركان في أنهما يفيدان تميزا في التعريفات.

والجنس والعرض العام يشتركان في أنهما يحملان على أنواع مختلفة الحقيقة. ولكل من هذه الخمسة خاصية بها ينفرد: ١٠

فالجنس: مقول على أشياء مختلفة الحقيقة في جواب ماهر.

والنوع الحقيقي: مقول على أشياء لا تختلف إلا بالعدد في جواب ماهر.

والنوع الإضافي كلى يحمل للجنس عليه وعلى غيره حملا ذاتيا أوليا، أو الأخص من الكليين المقولين في جواب ماهر. ١٥

والفصل: كلى يحمل على الشئ في جواب أى شئ هو في جوهره.

والخاصة: عرضى لا يكون مقولا على أكثر من نوع.

والعرض العام: عرضى منقول على أنواع كثيرة.

* * *

٧- موضوعاتهما [موضوعهما من.

١٠- [العام] من // [الحقيقة] من.

١٦- [الفصل .. جوهره] من.

المقالة الثانية

في المقولات العشر

وتسمى قاطيغورياس، وهي تسعة فصول

الفصل الأول

في ابتداء الكلام في المقولات

واضع المنطق جعل افتتاح هذا العلم بإيراد ذكر الأجناس العالية وهي المقولات العشر. ورأى المتأخرين أن تعيين طبائع الكليات عالية كانت أو ساقلة، والاشارة إلى أعيان الموجودات جوهرًا كانت أو عرضًا، لا يتعلق بصناعة المنطق، وليس على المنطق تحقيق مسائل تتعلق بذلك النوع، فالاشتغال بتلك المباحث في المنطق محض تعسف وتكلف.

لكن لا شبهة أن صناعة التحديد والتعريف، واكتساب مقدمات القياسات، بلا تصور المقولات التي هي الأجناس العالية وتمييز كل مقولة من المقولات الأخرى غير ممكن الحصول. وأيضا الوقوف على هذا الفن يفيد الاقتدار على إيراد الأمثلة والنظائر في كل مسألة الذي هو أسهل طرق الإيضاح. فمن هذه الجهة أوردت نكت هذا الفن وقواعده على سبيل النقل والحكاية إرشادا للمبتدئ، ويحال طالب تحقيقها إلى كتب أهل الصناعة، والله الموفق. فنقول قبل الشروع في المقصود:

اتفق جمهور الحكماء على أن معظم الماهيات التي تحيط بها العقول والأذهان تنحصر في هذه المقولات العشر. ويخرج عنها أمور معقولة تكون أعم منها وتلزم أكثر الماهيات كالوجود والوجوب والإمكان، أو أشياء هي مبادئ ونهايات لبعض الأنواع كالوحدة والنقطة. وأما الأشياء التي تكون أنواعا حقيقية ولكنها لم تندرج تحت جنس منطقي والأشياء من أعيان الموجودات التي تتمثل في الأذهان بالدلالات اللفظية فغير خارجة عن هذه المقولات. والاعتماد في حصر هذه المقولات في الأجناس العشرة - وإن كان فيه كلام كثير على الاستقراء.

وبيان أن الوجود ليس جنسا عاما لهذه المقولات العشر هو أن تصور هذه المعاني مع الشك في وجودها ممكن، وتصور الماهية بكنهها بلا تصور لتمام ذاتياتها غير ممكن، فلو كان

٤- ورأى [يبد أن رأى من // أن] أنه نظرا لأن من.

٥- جوهر [جواهر من // فالاشتغال والاشتغال من .

٨- مقولة [مقالة من // المقولات] مقالة من.

١١- [إرشادا] من // ويحال طالب وأحيل من

١٤- مقولة [مقولة من .

٢٠- [عاما] من // [العشر] من // تصور هذه المعاني تصورها من .

٢١- [بكنهها] من .

١٠- طرق [طريق من .

٩- [في كل مسألة] من .

١٢- تحيط بها [تحيطها من .

١٥- أولا [وي // هي] على من .

الوجود جنسا لهذه المعانى لما أمكن تصورهما مع الشك فى وجودها. وأيضا العقل لا يطلب علة وسببا فى كون السواد لونا والمثلث شكلا، ويطلب علة وسببا لكون كل من السواد والمثلث موجودا، فالوجود لو كان جنسا لكان حكمه فى عدم الاحتياج إلى العلة كسائر الأجناس. وأيضا الجنس يحمل على الأنواع والأشخاص التى تحته بالتواطؤ، والوجود يحمل على الموجودات بالتشكيك، لأن الموجود بنفسه والقائم بذاته والموجود القادر أولى بالوجود من الموجود بغيره والقائم بغيره والموجود غير القادر. فالوجود ليس بجنس لهذه المقولات بل من قبيل اللوازم.

الفصل الثاني في معرفة الموضوع الذي لا يتصور رسم الجواهر والعرض بدونه

بعض الموجودات يوجد بحيث يلقى بعضا آخر ملاقة تامة، لا على سبيل المماسه
والمجاورة بل على ألا يتصور بينهما مباينة في الوضع، ويحصل للموجود الثاني من
ص ٢٤ الموجود/ الأول صفة كالسواد والجسم، فإن الملاقاة إذا وقعت بينهما لا تكون على سبيل
المماسه والمجاورة، بل هي ملاقة تامة يحصل بها للجسم صفة هي الأسود. فهذا النوع من
الملاقاة يسمى حلولا بحكم اصطلاح الحكماء، والموجود الذي به تحصل هذه الصفة كالسواد
يسمى حالا، والموجود الموصوف به كالجسم يسمى محلا.

١٠. والحال نوعان: أحدهما ما يكون سببا لقوام المحل حتى أن المحل يكون متقوما بدونه وموجودا
بالفعل، كالاتداد الجسماني للشيء القابل له، فإن ما يقبل الاتداد لا يوجد بدونه، مثل هذا الحال
يسمى صورة محله مادة. والثاني الحال الذي يتقوم المحل ويوجد بدونه بالفعل كالسواد والجسم،
والجسم جسم بدونه وموجود بالفعل، مثل هذا الحال يسمى عرضا ومحله موضوعا.

١٥. فالحال إما صورة أو عرض، والمحل إما مادة أو موضوع، وكل موجود يكون في
الموضوع فهو عرض وكل موجود لا في الموضوع فهو جواهر.

فالموضوع - في هذا المقام - محل لا يحتاج في القوام والوجود بالفعل إلى ما يحل فيه.
ولاشك أن وقوع الموضوع على هذا المعنى على ما هو بإزاء المحمول بالاشتراك المحض،
فإن ذلك الموضوع أمر جزئي أو كلي يحمل عليه أمر كلي على سبيل المواطأة وهو هو، وهذا
الموضوع ماهية يوجد فيها ماهية أخرى ولا تحمل عليها إلا بطريق الاشتقاق وهو ذو هو.
٢٠ وكلا الموضوعين يشتركان في الموصوفية: أحدهما بما هو موجود فيه، والآخر بما هو مقول
عليه.

وبعضهم أراد بيان الموضوعين برسم واحد فقال: الموضوع كل موصوف بصفة لا تكون
مقومة للموصوف وهي خارجة عن ماهيته، // لا .. للصورة [ص ماهيته، يعنى إن
كانت مقومة للموصوف لا تكون خارجة عن ماهيته وإن كانت خارجة عنها لا تكون مقومة
٢٥ كالإنسان أو الحيوان للأبيض والجسم أو المادة للسواد لا كالمادة للصورة.

-
- ٥- بينهما متهما س.
٧- بها [بسبب السواد من // ما يقال له، الأسود من.
١١- له [للاتداد من.
١٢- «حيث ذلك محل فيه ذلك الحال» كالسواد من
١٦- والوجود للوجود من // إلى [أي س.
١٨- أمر [ماهية من // يحمل [مقول من - // [وهو هو] س.
٢٥- كالإنسان ... للسواد كالإنسان للحيوان والأسود من.
٦- بينهما بين السواد للجسم من.
٨- اصطلاح الحكماء [الاصطلاح من.
١٢- يتقوم المحل ويوجد [يوجد المحل ويتقوم من .
١٣- [والجسم] س.
١٩- [وهو ذو هو] س.

وبعد هذا يقال: الأشياء لاتخلو عن أربعة أنواع:

- ١- إما أن تكون موجودة في موضوع ومقولة على موضوع، فهي الأعراض الكلية.
- ٢- أو لا تكون موجودة في موضوع ولا مقولة على موضوع، فهي الجواهر الجزئية.
- ٣- أو تكون موجودة في الموضوع وتكون مقولة على موضوع فهي الأعراض الجزئية.
- ٤- أو لا تكون موجودة في موضوع وتكون مقولة على موضوع، فهي الجواهر الكلية.

وطريق المزاوجة بين هذين الحكمين يقال: المقول على الشيء المقول على الموضوع مقول على الموضوع وليس بموجود في الموضوع، كالجسم المقول على الحيوان المقول على الإنسان، فالجسم مقول على الإنسان وليس بموجود فيه. والموجود في الشيء المقول على الموضوع موجود في الموضوع وليس بمقول عليه، كالسواد الموجود في الأسود المقول على الجسم/، فالسواد موجود في الجسم وليس بمقول عليه. والمقول على الشيء الموجود في الموضوع حكمه كحكم هذا، كاللون المقول على السواد الموجود في الجسم. والموجود في الشيء الموجود في الموضوع موجود في الموضوع وليس بمقول عليه، كالخط الموجود في السطح الموجود في الجسم، فالخط موجود في الجسم وليس بمقول عليه.

١٠ ص ٢٥

* * *

٢- على موضوع على موضوع.
 ٤- أو تكون [أولا تكون // ولا تكون مقولة] وتكون مقولة س.
 ١١- [على] س.

الفصل الثالث

فى تعريف الجواهر وبيان أنواعه

والفرق بين الجواهر والعرض

قالوا فى تعريف الجواهر: إنه موجود لا فى موضوع، ومعنى الموضوع معلوم مر، وليس
 ٥ المراد بهذه العبارة أن الوجود داخل فى مفهوم الجواهر، إذ لا جزء له، وإلا لم يكن جنسا
 عاليا، ولا أن الوجود لازم للجواهر حتى يكون كل جواهر موجودا. بل المراد أن الجواهر إذا
 وجد لا يكون وجوده من قبيل الأشياء التى فى موضوع. وهذا المعنى من لوازم الجواهر.
 والجواهر صفات أخرى يجوز للعرض أن يشارك فى بعضها أيضا، مثل ألا يكون للجواهر
 ضد، وأن من شأنه أن يكون محلا للأضداد، فإن الضدين عرضان من جنس واحد بينهما
 ١٠ غاية الخلاف يحلان فى موضوع واحد على سبيل التعاقب. والجواهر لا يقبل الأشدية
 والضعفية، فإن إنسانا لا يكون أكثر إنسانية من إنسان آخر، بخلاف السواد فإن سواد جسم قد
 يكون أشد وأقوى من سواد جسم آخر.

ثم نقول: الجواهر إما بسيط أو مركب. والبسيط إما جزء المركب أولا، وجزء المركب إما
 محل وهو الجزء الذى يكون المركب معه بالقوة ويسمى مادة، أو حال وهو الجزء الذى يكون
 ١٥ المركب معه بالفعل ويسمى صورة، والمركب من هذين الأمرين يسمى جسما. وهذه الأنواع
 الثلاثة تسمى جواهر مادية.

أما البسائط التى لا تكون جزء المركب فتسمى جواهر مفارقة، وهى نوعان: إما متصرفة
 فى الماديات على سبيل التدبير فتسمى نفوسا، أو لا فتسمى عقولا.

فالجواهر.. بهذه القسمة - خمسة أنواع: المادة والصورة والجسم والنفس والعقل، وهذه
 ٢٠ الخمسة إما جزئيات - يعنى أشخاص - فتسمى جواهر أولى، أو كلييات - يعنى الأنواع
 والأجناس - فتسمى جواهر ثانية وثالثة. فهذه هى أقسام الجواهر.

وينبغى أن يعلم أن الجواهر (١) ذاتى لأنواع الجواهر بخلاف العرض فإنه ليس بذاتى
 لأجناس الأعراض، ولهذا عدوها أجناسا عالية، وأنواع الجواهر تحت جنس عال هو الجواهر،
 لأن المفهوم من الجواهر حقيقته وذاته، وما ذكر من الوجود لا فى الموضوع لازم لحقيقته.

(١) لعل المقصود: معنى للجواهر أى الجوهرية، وكذا كلمة «العرض» فى نفس السطر.

- ٢- تعريف [رسم من
 ٦- «العلماء» بل من.
 ١٥- «الذى هو مركب» من هذين من. // جسما [جسما من.
 ١٦- جواهر [جواهر من.
 ١٧- البسائط البسيط من.
 ٢٢- «القسمة الأولى» وينبغى من.
 م «أن مفهوم الجواهر» إذ لا جزء من. // «كما قلنا» وإلا من.
 ٨- للعرض [بعض الأعراض من. // [أيضا] من.
 ٢١- أقسام [أنواع من.
 ٢٤- لحقيقته [لذاته من.

والمفهوم من العرض هو العارض بالنسبة إلى الموضوع، ولازمه ما لو وجد كان في موضوع، وكون الشيء عارضا لشيء ويكون بعد تحقق ماهيته، ولا يدل على الحقيقة العارضة من ٢٦ للغير لفظ العرض ولا معنى رسمه أيضا/، فكان من الأجناس التي يكون العرض لازما لها جنس عال لدالاتها على الحقيقة والذات، ولذا أتى مشتركا بينها كلها يكون جنسا لها، وهذا بيان ما قيل. هـ

الفصل الرابع

فى تعريف الكمية وبيان أنواعها وأقسامها

الكمية والمقدار فى اللغة لفظان مترادفان يدلان على ما يقبل لذاته المساواة واللامساواة بالتطبيق الرهمنى أو الوجودى، واللامساواة هى التفاوت.

٥ بيان هذا الرسم أن من الموجودات ما يقبل المساواة كالسطوح والأجسام، إذ يمكن أن يقال إن بعضها مساو لبعضها وبعضها ليس بأكبر أو أصغر. وثمة أشياء لا تقبل المساواة واللامساواة كالجواهر المفارقة، إذ لا يمكن القول بأن نفسا مساوية لنفس أو أكبر أو أصغر منها.

وما يقبل المساواة واللامساواة نوعان: أحدهما ما يقبلها لذاته، والآخر ما يقبلها لغيره. مثلا إذا قيل: هذه الأرض مساوية لتلك، فإن سئل عن سبب هذه المساواة قيل: لأن هذه عشرة أذرع وتلك أيضا كذلك. وإذا قيل: هذا الثوب أطول من ذلك الثوب، فإن سئل عن السبب قيل: لأن هذا عشرة أذرع وذلك ثمانية أذرع، فبسبب تفاوت الثوبين تفاوتت العشرة والثمانية، فالأرض والثوب يقبلان التفاوت والمساواة لا لذاتهما بل بسبب أنهما ممسوحان بذرعان (١) معدودة. فإن قالوا: لم كانت العشرة مساوية للعشرة وأكثر من الثمانية؟ قيل: لأن هناك عشرين وهنا عشرة وثمانية، والعشرون متساويتان والعشرة والثمانية متفارتتان. فالأعداد قابلة للمساواة واللامساواة بالذات لا بشئ وآخر، وعلى هذا قياس سائر الكميات.

١٥ ومن خواص الكمية أنها قابلة لذاتها للتقدير بحيث لا تحتاج إلى شئ غيرها فى التقدير. وأما الأجسام التى تقدر فإنما تقديرها بواسطة الكميات. فالكم قابل للتقدير لذاته وغيره بواسطة. ومن لوازمها أنها تقبل التجزئة لذاتها كلما أريد ذلك. ومنها أنها لا تقبل التضاد، ولا الشدة ولا الضعف. هذه لوازم خمسة بعضها مختص بالكم وبعضها مشترك بينه وبين بعض المقولات الأخر.

٢٠ وقسموا الكم على وجهين: الأول أن الكم إما متصل وإما منفصل: فالم متصل ما يكون لأجزائه عند فرض التجزئة حد مشترك يكون عنده بداية قسم ونهاية قسم آخر.

والاتصال فى هذا المقام على الأصل بمعنى كون الشئ متصلا بشئ آخر بحيث يكونان متلاقيين متميزين كاتصال السواد بالبياض فى الأبلق، والمتصل فى هذا المقام فصل للكم وكذا المنفصل، والمنفصل هو الذى ليس لأجزائه حد مشترك كالسبعة فإنها إذا قسمت إلى الثلاثة والأربعة لم يوجد حد يكون بداية قسم ونهاية قسم آخر.

(١) الذرعان جمع ذراع.

٢- أقسام [أنواع] من.

٣- لفظان [من].

٦- ٧- وثمة .. منها [من].

١٥- أى أن بالامكان تقديرها، بحيث من.

٢١- بدلية [بداية] من.

٢٢- ٢٣- يكونان متلاقيين متمايزين [يحصل لكل منهما ملاقة على حد مشترك من].

٢٤- [والمنفصل] وهو من.

والمقدار فى اصطلاح الحكماء يقال على الكم المتصل، وهو قسمان: إما قار أولا. الأول ما يكون لما فرض من أجزائه اجتماع فى الوجود الثانى ما لا يكون كذلك. والأول ثلاثة أنواع: الخط وهو طول فقط ليس معه عرض وعمق، والسطح وهو ماله طول وعرض وليس معه عمق، والجسم وهو ماله طول وعرض وعمق. وهذا الجسم يقال له الجسم التعليمى، والجسم الذى هو نوع من الجوهر هو الجسم الطبيعى، وإطلاق الجسم على هذين بالاشتراك اللفظى، وبعضهم يسمى هذا الجسم ثخنا أو عمقا أو سمكا.

وأما الكم المتصل الغير القار الذات فهو نوع واحد هو الزمان. والكم المنفصل أيضا نوع واحد هو العدد. فالأقسام خمسة وهى: الخط والسطح والجسم التعليمى والزمان والعدد.

وأما النقطة التى هى نهاية الخط والتى هى نهاية الزمان والواحد الذى هو جزء العدد ومبدؤه - وإن كانت متعلقة بهذه الأنواع - فغير داخله بالذات فى جنس الكم، لأنها غير قابلة للتقدير والتجزئة.

الوجه الثانى أن الكم إما ذو وضع أو غيره. والوضع يستعمل فى ثلاثة معان:

أحدها قابلية الإشارة الحسية، فكل ما يقبل الإشارة الحسية ذو وضع، وبهذا المعنى يقال للنقطة وضع وليس للوحدة وضع، فإن النقطة قابلة للإشارة، والوحدة من حيث هى لا تقبلها. وثانيها أن الشئ قد يكون ذا وجود قار بالفعل واتصال وترتيب فإذا اعتبروا نسبة بعض أجزائه إلى بعض يسمى ذلك وضعاً، مثلاً يقال للمربع وضع، بمعنى أن ضلعه مع الزاوية على أى نسبة يكون، والزواية مع ضلعه على أى نسبة تكون، وهذا الوضع فى الحقيقة من مقولة الإضافة. وثالثها أن الشئ قد يكون له أجزاء لها باعتبار بعضها مع بعض وباعتبار جهات العالم نسبة وللجملة بسبب هذه النسبة هيئة لازمة، فهذه الهيئة تسمى وضعاً، وهذا الوضع مقولة بانفراد كما سيأتى. والغرض فى هذا الوضع بالمعنى هو الموضع الثانى العارض لبعض الكميات، فالكم ذو الوضع إما خط أو سطح أو جسم.

وغير ذى الوضع إما قار الذات أولا: الأول العدد والثانى الزمان، فالعدد ليس له وضع، إذ لاتصال له، كذا الزمان إذ لاقرار له.

واعلم أن بعض المقولات يعرض لبعض، كما عرضت الإضافة ههنا لكم، لما عرفت أن الوضع بذلك المعنى من مقولة الإضافة. وقد يعرض كل واحد من نوعى مقولة واحدة

٢- ما لا يكون كذلك، هو ما لو فرض وجود جزء من أجزائه لم يكن للأجزاء عدد وجود من .

// والأول: والكم المتصل للقار الذات من .

٤- [التعليمى] من .

١٠- بالذات] من .

١١- [التقدير] من .

١٢- غيره] غير ذى وضع من .

١٣- [قابلية.... الحسية] من .

١٧- [لزاوية] زاويته من .

٢٥- توصى] النوعين من من .

للاخر، كالكلم المتصل والمنفصل حيث يعرض أحدهما للآخر: أما عروض الاتصال للكلم
٢٨ من المنفصل فيكون بسبب تجزئة/ الواحد إلى أجزاء غير متناهية كالكلمات المتصلة. وأما
عروض الانفصال للكلم المتصل فيكون بسبب تعداده بالآحاد كالذرعان والساعات والدرجات
الفلكية وغيرها.

هـ وبعضهم عد المكان نوعاً مستقلاً من الكم المتصل والقول نوعاً مستقلاً من الكم المنفصل
غير القار الذات. وفي الحقيقة المكان من قبيل السطح، والقول من قبيل الصوت والحرف
المعدودين من قبيل الكيفيات، إلا أن العدد قد عرض للحروف.
وبعضهم عد الثقل من الكم، وهو من باب الكيف.

* * *

هـ مستقلاً مفرداً من // مستقلاً من.
أ الثقل الثقيل من.

الفصل الخامس

في معرفة الكيفية وبيان أنواعها

الكيفية كل هيئة لا يلزم بسببها للموضوع تقدير، ولا يحتاج في تصورهما إلى تصور نسبة غير تلك الهيئة. وهذا الرسم دال على امتياز الكيفية عن سائر المقولات، لأن الجوهر ليس بهيئة، ويلزم بسبب الكم للموضوع تقدير، وفي تصور المقولات السبع يحتاج إلى تصور نسبة غير الهيئة، كما سيعلم بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وللكيفية أربعة أنواع كبرى:

أ - الأول: الكيفيات المحسوسة بالحواس الخمس ويقال لها انفعاليات وانفعالات، وهذا النوع لم يسموه باسم مفرد. ولما كانت الحواس خمساً كانت هذه الكيفيات خمسة أنواع:

١٠ - الأول: الكيفيات المحسوسة بحاسة البصر، وهي الألوان كالسواد والبياض والحمرة والصفرة والخضرة والزرقة وما يحصل من تركيباتها، والأضواء كضوء الشمس والقمر والكواكب والنار ونحوها.

١٥ - ٢ - النوع الثاني: المحسوسة بحاسة السمع، وهي الأصوات وكيفياتها التي تحدث بسببها أصناف الحروف وكيفياتها الموجبة للثقل والخفة والارتفاع والانخفاض والالتذاذ والتنفير في الأصوات.

٣ - النوع الثالث المحسوس بحاسة الشم، وهي الروائح الطيبة والكريهة وأنواعها.

٤ - الرابع: المحسوس بحاسة الذوق وهي الطعوم التسعة: أعنى الحلاوة والحموضة والمالحة والحدة والمرارة والدسومة والعفوصة والقبض والتفاهة وما تركيب منها.

٢٠ - ٥ - الخامس: المحسوس باللمس، وهي الكيفيات الأربع، أعنى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، وتوابعها كالخشونة والملاسة والثقل والخفة ونحو ذلك. وبعضهم عد الخشونة والملاسة من مقولة الوضع، وقال بعضهم: هي كيفية ملموسة تابعة لاستواء الوضع أو عدم استوائه.

٢٥ - وهذه الكيفيات نوعان: إما راسخة كصفرة الذهب وحمرة الدم أو غير راسخة كصفرة الرجل وحمرة الخجل، والأول يسمى انفعاليات والثاني انفعالات، والامتياز بينهما بالأمر العارضة لا الذاتية، إذ الرسوخ وعدمه من عوارض الماهية لا من مقوماتها.

٤ - وهذا ومجموع هذا ض.

١٤ - للثقل للعقل ض.

٢٠ - للملاسة الملاسة ض.

٦ - [إن شاء الله تعالى] ض.

١٥ - الأصوات للحروف ض.

٢١ - استوائه الاستواء ض.

٧ - [كبرى] ض.

١٨ - التفاهة التفاهية ض.

٢٥ - مقوماتها المقومات ض.

ب - النوع الثاني: الكيفيات النفسانية، وبعضها يسمى حالا وبعضها ملكة، وهي الهيات الحادثة في أجسام ذوى النفوس بسبب النفس أو في النفوس بسبب مشاركة الأبدان: كالعلوم والاعتقادات والظنون والعدالة والعفة والشجاعة والسخارة وسائر الفضائل النفسانية وأصداها من الرذائل، وسائر العوارض النفسانية كالخوف والغم والغصة^(١) والخجلة والحياء والسرور والصداقة والعدواة والغضب والحقد والصحة والمرض وأمثالها. ٥

وكل ما يكون سريع الزوال من هذه الجملة، كالظنون والاعتقادات الغير الراسخة وغضب الحليم وصحة الممرض وغم متبسط الطبع وغصته والخجلة والحياء، يسمى حالا. وكل ما يكون بطيء الزوال، كالعلوم والفضائل والرذائل الراسخة يسمى ملكة.

والحال: هيئة عارضة لم ترسخ بعد فإن رسخت كانت ملكة، فنسبة الحال إلى الملكة نسبة الطفل إلى الرجل. ١٠

ج - النوع الثالث: استعدادات الأفعال والانفعالات، ويسمى القوة واللا قوة، وذلك كما يكون الشئ في الموضوع بالقوة، بلا رجحان لطرفي الحصول واللاحصول، ويعدده يحصل لأحد الطرفين استعداد يقتضى رجحان ذلك الطرف، ولا محالة يكون ذلك الاستعداد هيئة في الموضوع.

١٥ فإن كان موجبا لترجح طرف صدرر الفعل عن ذلك الموضوع كهيئة المصارعية في الرجل المقتضية لسهولة إلقاء قرينه في المصارعة على الأرض، أو موجبا لترجح طرف عدم قبول الموضوع للانفعالات كهيئة المصاحاحية في الرجل المقتضية لعدم انحراف مزاجه بسهولة عن الصحة وكهيئة الصلابة في الجسم المقتضية لعدم قبول الخرق والتفريق بسهولة - يسمى ذلك الاستعداد قوة.

٢٠ وإن كان موجبا لترجح طرف قبول الانفعال كهيئة الانصرار والمراضية واللين يسمى ذلك الاستعداد لا قوة.

وينبغي أن يعلم أن المصارعية ليست ملكة نفسانية بها يحصل لقوة إدراك الصارع حسن معرفة صناعة المصارعة والقدرة عليها، ولا ملكة قوة التحريك الراسخة في الأعضاء بسبب الإدمان بها يحصل سهولة تحريكها على وجه يؤدي إلى المطلوب، فإن تلك الملكات من

(١) غصن بالماء أو نحره : وقف في حلقه فلم يكدر يسيفه .

٣- «الأخلاق للصلة والسيلة» وسائل من.

٦- [الراسخة] من.

٧- «الحقد ونحوها» يسمى من.

٩- لم ترسخ غير راسخة من // [بعد... ملكة] من.

١١- [الأفعال] من ١٥- ذلك الاستعداد، موجبا من.

النوع الثانى من الكيفيات، بل هى هيئة فى الأعضاء بها تكون غير قابلة للانعطاف والانحناء بسهولة. وكذا المصاحبة ليست هيئة صلبة، إذ هى من القسم الثانى، بل هيئة بها لا يعرض المرض إلا نادراً أو يزول بسهولة.

د - النوع الرابع: الكيفيات العارضة للكميات، كالاستقامة والانحناء فى الخط، والاستدارة والاستواء فى السطح والتنعير والتقيب فى الجسم، وكالشكل الشامل للتربيع والتقيب والتكعب والمخروطية فى السطح والجسم التعليمى، وكذا الزاوية فى هذين النوعين، وكالخلقة وهى الهيئة الحاصلة بعد اجتماع الشكل واللون فى سطوح الأجسام الطبيعية، كالزوجية والفردية والأولية والتركيب وسائر عوارض الكم المنفصل فى الأعداد.

ولم يذكروا فى وجه الانحصار فى هذه الأربعة إلا الاستقراء، وبعضهم قال: الكيفية إما أن تعرض للكمية أولاً، والثانى إما أن يكون من عوارض النفوس أولاً، والثانى إما أن يكون هيئة حاصلة بالفعل أولاً بل لها استعداد الحصول. وهذه هى الأنواع الأربعة المذكورة.

ومن خواص الكيف وقوع الأضداد فيه، وقبول الأشدية والأضعفية، وذلك مخصوص بالأنواع الثلاثة الأولى ولا يقع فى الرابع كما لا يقع فى الكيفيات. وقيل: الكيفية هى التى تكون سبباً للمشابهة واللامشابهة فى الأجسام، وليس له معنى محصل لوقوع ذلك فى الوضع والشكل وغيرهما.

١- [هى] س.

٢- [إلى] س.

١٠- أولاً مع ض.

١١- المحصول [حصولها] ض.

١٤- له [لهذه الخاصية] ض.

الفصل السادس

في معرفة مقولة المضاف وأنواعها

- المضاف من المقولات العظيمة العارضة لأكثر الموجودات. وقالوا في رسمه: إن المضاف أمر يكون تعقل ماهيته بالقياس إلى تعقل غيرها. وهذا رسم بحسب الشهرة لا رسم حقيقي، فإن الأب الذي يعد مضافاً أمر يكون تعقل ماهيته بالقياس إلى الابن فيلزم أن يكون مضافاً، لكن الأب من حيث إنه ذات من مقولة الجوهر، والشئ الواحد بحسب الماهية لا يجوز أن يكون من مقولتين، فالمضاف في الحقيقة هو الهيئة التي بها يكون الأب أباً وهي الأبوة، فإن الأب بدونها رجل ومن مقولة الجوهر، والأبوة هيئة لا من مقولة الجوهر ولا من مقولة أخرى سوى مقولة المضاف، والأب مجموع معنيين أحدهما من الجوهر والآخر من المضاف.
- ١٠ بهذا التحقيق يعلم أنه في رسم المضاف الحقيقي يجب أن يعتبر قيد يمتاز به عن المضاف المشهور، بأن يقال: المضاف أمر يكون تعقل ماهيته بالقياس إلى تعقل غيرها، ولا يكون له وجود سوى ذلك، فإن الأبوة مثلاً بهذه الصفة، وليس لها جود سوى هذا المعنى، أما الأب من ٣١ فإن له/ وجوداً سوى هذا المعنى وهو كونه جوهرًا.
- وقد قالوا: إن المضاف نسبة متكررة، وبيانه: أن لسقف البيت نسبة إلى جداره وهي كونه مستقراً على الجدار، وبهذا الوجه لا يكون السقف مضافاً إلى الجدار، بل يجب أن يعتبر في الجدار - مع هذه النسبة - كونه مستقراً عليه للسقف ويعطى السقف نسبة إلى الجدار ويقال: مستقر على المستقر عليه، فمن هذا الوجه يكون مضافاً، إذ المستقر بالإضافة إلى المستقر عليه مضاف، فظهر أن المضاف نسبة متكررة.
- وخاصية المضاف أن موضوعه والماهية التي يعقل المضاف بالقياس إليها يكونان معاً:
- ٢٠ إما في الخارج كالأب والابن أو في الذهن كالعالم والمعلوم والمتقدم والمتأخر. وبين كل من هذين المتضايقين إضافة إلى الآخر: إما من نوع واحد كالأخوة حيث يقال لكل من الأخوين أخ للآخر، وكذا الصداقة والموازة والمساواة والمثابرة والتضاد وغير ذلك، وهو يسمى إضافة متكررة. أو تكون الإضافة في كل واحد من نوع آخر كالأبوة والبنوة العلة والمعلول والعالم والمعلوم والقوى والمقوى عليه ونحو ذلك، وهو يسمى إضافة غير متكررة.

٨- أخرى [سائر المقولات من.

١٠- أنه] أن من.

١٣- سوى ذلك [لغير من.

١٧-١٨- [إلا... مضاف من.

وفصول المضاف المقومة لأنواعه من المضاف أيضا، ولكنه صار عارضا لماهية من الماهيات: مثل أن فصل المساواة الموافقة في الكمية لا الموافقة المطلقة، وفصل الموازنة المشابهة فيها لا المشابهة المطلقة، وقس عليه البواقي.

والخاصية الأخرى للمضاف انعكاس البعض على البعض بنوع انعكاس خاص بهذه المقولة، مثل أن الأب أب الابن، وإذا عكس قيل: الابن ابن الأب. والعالم عالم بالمعلوم، والمعلوم معلوم العالم. والمتقدم مقدم على المتأخر، والمتأخر متأخر عن المتقدم. وفي هذه الأمثلة تكون بعض الانعكاسات بلا حرف كما في الأب والابن، وبعضها بحرف في طرف واحد كما في العالم والمعلوم، وبعضها بحرف في الطرفين كما في المتقدم والمتأخر فإنه من طرف بحرف ومن آخر بحرف آخر.

ومن خواص المضاف أنه يعرض لجميع المقولات: أما للجوهر فكالأب والابن. وأما للكمية فكالطويل والقصير في الخط، والموازنة في الخط والسطح، والعظيم والصغير في الجسم، والقليل والكثير في العدد، بل المساواة واللامساواة والضعف والنصف في جميع الكميات. وأما الكيفيات فكألحرية، والأبردية والأسودية والأبيضية في النوع الأول، والعالم والمعلوم والقادر والمقدور. والملكة وصاحب الملكة في النوع الثاني، والأصلب والألين في النوع الثالث، والزاوية الأوسع والأضيق، والخط الأكثر انحناء والخط الأقل انحناء في النوع الرابع. وأما للمضاف فكالأكثر صداقة والأقل صداقة. وأما للابن فكالأعلى والأسفل. وأما للمتنى فكالمتقدم والمتأخر. وأما للوضع فكالأشد انتصاباً والأشد استلقاءً. وأما للملك فكالأكثر اكتساءً والأقل اكتساءً. وأما للأنفعال فكالأكثر انقطاعاً والأقل انقطاعاً. وقد يكون لهما معا كالعلة والمعلول والمحرك والمتحرك وأمثال ذلك. وعلامة ما يكون من سائر المقولات وعرضت له الإضافة. أنه إذا أخذ نوع منه مع شخص وجد خالياً من الإضافة، والذي ماهيته من مقولة الإضافة لا يكون كذلك، بل لا تتصور أنواعه وأشخاصه بدون حقيقة الإضافة.

ومثال ما يكون الجنس مضافاً والنوع خالياً عن الإضافة العلم فإنه علم بمعلوم، والطلب الذي هو نوع منه - ليس طلباً لشيء بل هو طلب بنفسه بلا إضافة إلى غيره.

ومثال ما يكون النوع مضافاً والشخص خالياً من الإضافة الرأس الذي يكون بالإضافة إلى ذى الرأس، فإن حددت فقول: رأس زيد لا يكون مضافاً إلى شيء آخر.

ودخول الضدية والشدة والضعف في المضاف يتبع المقولات التي يقال عليها المضاف.

(١) مصدر صناعي من صيغة التفضيل من الحرارة والبرودة.

٣- [المشابهة فيها] لا س.

١٤- والملكة والملكة س // الملكة الملكة س // والألين. اللين س.

٢٤- الرأس الرأس س.

٢٥- فلان.. رأس س.

الفصل السابع

في المقولات الست الباقى

وبعضهم قالوا: هذه المقولات الست - مع مقولة المضاف أو بدونها - أنواع لجنس واحد عال هو النسبة. وهو قول ضعيف؛ لأن النسبة ليست ماهية لهذه المقولات كما يعلم بالتأمل. فمن هذه المقولات الست:

١- الوضع: وهو هيئة تعرض للمركب باعتبار نسبة أجزائه بعضها إلى بعض ونسبتها إلى جهات العالم كالقيام والقعود والاستلقاء والانبطاح وغيرها.

والاختلاف بين الأوضاع إما أن يكون:

أ - بالعدد كما بين أوضاع للمكعب لازمة له بسبب انقلاب سطوحه، أو أوضاع لازمة للمستدير في قوت استدارته بالنسبة إلى شيء خارج عنه أو داخل فيه. ١٠

ب - وإما أن يكون بالنوع كأوضاع لازمة للشخص بسبب القيام والانتكاس، فإن انتصاب القامة حاصل في الحالين لكن نسبة الأجزاء إلى الجهات مختلفة. ويجب أن يعلم أن المراد بالقياس ليس الحالة الحاصلة في أثناء النهوض الغير المستقرة، بل هيئة مستقرة لازمة بعد الانتصاب، والقيام في اللغة يطلق على المعنيين بالاشتراك. يجرى في هذه المقولة التضاد كالقيام والانتكاس والاستلقاء والانبطاح، وكذا الشدة والضعف كالأشد في الاستلقاء والأضعف فيه. ١٥

٢- ومنها الأين: وهو كون الجسم في مكانه. والمكان: هو السطح الباطن للجسم الحارى المشتمل على المحوى، وبهذا المعنى لا يكون لكل مكان. وأنواع الأين تكون بحسب أنواع المكان ككون الجسم في جهة الفوق وجهة التحت وفي الهواء وفي الماء وفي البيت وفي السوق. ٣٣

وهو هيئة غير ذات المتمكن وغير المكان تلزم من نسبة أمر إلى أمر آخر. ٢٠

وبعضه حقيقى كالمكان الخاص بالمتمكن بحيث لا يمكن أن يحصل فيه معه غيره كالكوز المألن بالماء، وبعضه غير حقيقى كالبيت للشخص. وكذا بعضه طبعى أو ذاتى كالفرق للنار، وبعضه قسرى أو عارضى كالهواء للحجر المرمى. وبعضه قار كمكان الأرض، وبعضه غير قار كمكان الطير وقت طيرانه. ٢٥

٤- [قوله] س.

٥- فمن هذه المقولات الست منها س.

٦- «النسبة» وهو هيئة من // «نسبة أجزائها» إلى من

١٢- «وهو تكاسب الأجزاء مع بعضها البعض» حاصل من // إلى الجهات بالجهات س.

١٤- في هذه المقولة فيه من // التضاد المضاد من. ١٥- «الشدة والضعف بسبب النسبة إلى الأضداد» كالقيام من.

٢٠- المتمكن المتمكن س.

١٧- هو وهو س.

ودخول الضدية والشدة والضعف في هذه المقولة يكون بسبب نسبته إلى أمكنة بينها غاية البعد كالمحيط والمركز.

٣- ومنها متى: وهو كون الجسم في الزمان أو في طرفه الذي هو الآن. والزمان نوع من الكم المتصل، هو مقدار الحركة. ومتى هو نسبة المتزمن إلى الزمان كما أن الآن نسبة المتمكن إلى المكان.

والزمان حقيقي: وهو الزمان الذي طرفاه مطابقان لحال حدوث المتزمن وفنائه كمدة عمر الإنسان. وغير حقيقي: وهو زمان أكثر من ذلك، كما يكون الإنسان في ألف فلان أو دور فلان، ويسمى الزمان العام. والأشياء الكثيرة تشترك في زمان واحد حقيقة دون مكان واحد، والكون في طرف الزمان كالكون والفساد الكائنين في آن واحد.

١٠ وإنما وضعوا لفظ الآن ومتى على هاتين المقولتين لأنهما للاستفهام عن مكان المتمكن وزمان المتزمن، غير دالين على حقيقة المكان والزمان ولا على حقيقة المتمكن والمتزمن. فهذا اللفظان أكثر الألفاظ مطابقة في لغة العرب لهذين المعنيين.

٤- ومنها له والجدة والملك، وهذه الثلاثة أسامي هذه المقولة: وهو عند القدماء: كون الشيء لشيء، ككون العلم والشجاعة والصحة والجمال والمال والولد والمكان وأمثال ذلك لزيد.

١٥ وعند المتأخرين: هيئة تحصل للجسم بسبب نسبته إلى ملاصق أو محيط أو شامل له منتقل بانتقاله كالطيس والنسلح والتقصم والتزين والتحلل إلى غير ذلك.

وبعضه ذاتي ككون الحيوان في إهابه، وبعضه عرضي ككون الإنسان في ثيابه، وبعضه كلي كلبس الثياب، وبعضه جزئي كلبس الخز.

٥٦- ومنها أن يفعل وأن يفعل، وهما مقولتان: الأولى هيئة تكون لمؤدى الفعل من جهة ٢٠ أنه مؤثر وقت التأثير. والثانية هيئة تكون لقابل الفعل من جهة أنه متأثر وقت التأثير، ولا محالة يكون وجود ذلك على سبيل التحدد والانصرام فيكون غير قار الذات. مثال الفعل التقطع والإحراق، ومثال الانفعال التقطع والاحتراق.

ثم إن لتبديل الحال الواقع في الموضوع من المؤثر بنفسه اعتباراً، وبالنسبة إلى الفاعل اعتباراً آخر، وبالنسبة إلى المتفعل أيضاً اعتباراً آخر^(١): والاعتبار الذي له بنفسه من جهة أنه

(١) كذا بالأصل (س)، ولا يوجد وصف مقابل في النص الفارسي.

٤- [متى] س // [المتزمن] للزمن س.

٧- [ألف] محادة س.

٩- دون مكان واحد بخلاف المكان من // والكون وما يكون س.

// ولا س

١٢- أكثر الألفاظ مطابقة أكثر طباقاً س.

متجدد ومنصرم يسمى حركة. والاعتبار الذي له بالنسبة إلى الفاعل من جهة أن الفاعل موجود لتلك الحال يسمى فعلا. والاعتبار الذي له بالنسبة إلى المتفعل من جهة أنه قابل لتلك الحال يسمى انفعالا. وكل تجدد وتصرم يحدث دفعة لا يسمى حركة. والفعل والانفعال بحسب الاشتقاق من الحركة يسميان تحريكا وتحركا.

٥ والحركة تقع في أربع مقولات فقط:

١- الأولى الكم كالتخلخل والكثافت، والنمو والذبول، والسمن والهزال.

٢- والثانية الكيف كالسخن والتبرد، والاسوداد والابيضاض، وهذه تسمى استحالة.

٣- والثالثة الأين كالصيرورة من مكان إلى مكان، ويسمى نقلة.

٤- والرابعة الوضع كحركة جسم مستدير حوالى مركز، ويسمى دورانا.

١٠ وإن اعتبروا التغير المطلق فمن جهة أنه شامل للدفعى وغيره يقع فى الجوهر أيضا، وما يقع فى الجوهر يكون دفعيا، ويسمى ذلك كونا وفسادا.

١٥ وإنما وضعوا لفظ أن يفعل وأن ينفعل على هاتين المقولتين، لأن الفعل والانفعال يقالان بالاشتراك على معنيين: الأول حالة التوجه إلى هيئة كما ذكرنا، والثانى حالة استقرار هيئة كان التوجه إليها بعد حصولها كالسخونة فى المتسخن والسواد فى المسود. وهو فى الحقيقة من المقولة التى يمكن أن تقع فيها الحركة، ولفظ أن يفعل وأن ينفعل خاص بالمعنى الأول الذى كانت المقولة عبارة عنه.

ووقع التضاد والشدة والضعف فى هاتين المقولتين من جهة أن اختلاف جهات الحركات والسرعة والبطء فيهما ظاهر. هذا آخر الكلام فى المقولات العشر. وقد جرت عادة أهل الصناعة ختم قاطيفورياس بشرح أصناف التقابل والتأخر فسلطنا مسلهم.

* * *

٣- (وكل ... والانفعال) س.

٦- (الأولى) ض وكذا الأقسام الثلاثة التالية.

٨- كالصيرورة .. إلى مكان [كالكون من مكان.

١١- (مع ملازمة هذا الخاص، ويسمى ض.

الفصل الثامن

فى معرفة أقسام التقابل

المتقابلان هما شيئان لا يجتمعان فى زمان واحد فى موضوع واحد بالفعل وإن جاز اجتماعهما فيه بالقوة .

وهو أربعة أقسام:

١- الأول: المتقابلان بالسلب والإيجاب، وهو نوعان: مفرد كالفرس واللافرس، ومركب كزيد فرس، وزيد لا فرس؛ فإن اجتماعهما فى موضوع واحد فى زمان واحد محال.

٢- والثانى: المتقابلان بالتضاد كالأبوة والبنوة وسائر أنواع المضاد، فإن اجتماعهما فى موضوع واحد من جهة واحدة فى زمان واحد محال.

٣- والثالث: المتقابلان بالتضاد كالسود والبياض والحرارة والبرودة. والضدان هما متقابلان لا يجتمعان فى موضوع واحد، وانتقال الموضوع من واحد إلى آخر لا يكون محالاً. ولا محالة تكون الإضافة عارضة للتضاد، إذ الضد يكون بالإضافة إلى ضد آخر.

٤- الرابع: المتقابلان بالملكة والعدم - والملكة تسمى قُنية أيضاً - كتقابل البصر والعمى. والمراد بالبصر ههنا ليس قوة الإبصار التى بمعنى الإمكان والموجودة فى الجنين حال حصوله فى بطن أمه، ولا فعل الإبصار الحاصل حال مشاهدة المبصرات، بل القوة الحاصلة للحيوان المبصر فى جميع أحواله سواء فتح العينين أو ضمهما وبوجود تلك القوة يكون قادراً على فعل الإبصار متى شاء. وعدم الملكة ليس عدماً مطلقاً بل عدم البصر فى موضوع من شأنه الإبصار كما فى الحيوان الأعمى الذى من شأنه الإبصار لا الحيوان الخالى فى خلقه عن العين كما فى العقرب، ونظيره عدم الذكورة فى الإناث؛ ومن عده من عدم الملكة جعله فى الصورة الأولى موضوع العدم والملكة جنس الحيوان وفى الصورة الثانية نوعه، وهذه المعانى - بحسب الاعتبار المذكور - ليست من باب عدم الملكة. وكذا عدم الإبصار للحيوان الذى لم يبلغ أوان الإبصار كجرو الكلب ونحوه فإنه ليس عدم الملكة، إذ ليس من شأنه الإبصار فى ذلك الوقت.

وقالوا فى هذا الموضوع: إن شرط الملكة أن يمكن انتقال الموضوع منها إلى العدم ولا يمكن انتقاله من العدم إليها، كالبصير يمكن أن يكون أعمى والأعمى لا يمكن أن يكون بصيراً. وبهذا الاعتبار لا تكون الذكورة والأنوثة ملكة وعدما، ولا النور والظلمة، ولا الحركة

٩- موضوع [موضوع س.]

١٢- [الملكة] ض.

والسكون. وأما إذا لم يعتبر هذا الشرط فتدخل هذه الأشياء في الملكة والعدم. وهذه هي أقسام التقابل.

ومن المعلوم أن امتناع اجتماع المتقابلين بالسلب والإيجاب لا يكون إلا في موضوع تفرض مقولية ذلك المتقابلين عليه بالمواطاة وهو. وامتناع اجتماع المتقابلين بالتضاد والالتصاد والملكة والعدم لا يكون إلا في موضوع يفرض وجود المتقابلين فيه ولا يقالان عليه إلا بالاشتقاق بهو ذهو، فإن المتقابلين بالسلب والإيجاب يكون وجودهما في موضوع واحد بالوجه الثاني كالجسم المتحرك الأسود، فإن الحركة واللا حركة توجدان فيه إذا أسود ولا حركة، فإذا وجد فيه السواد فقد توجد اللا حركة، إذ المقول على الموجود في الموضوع موجود في الموضوع، / كما تقرر. فالأشياء التي لا يجوز وجودها في الموضوع على سبيل الاجتماع لا يجوز أن تكون مقولة أيضا على الموضوع، والتي يجوز مقوليتها يجوز وجودها بلا عكس. وفي هذا الموضع يمثلون للمتضادين بالزوج والفرد وموضوعهما العدد الذي هو جنس لجميع الأزواج والأفراد، وكذا الناطق والأعجم في الحيوان وكذا الخير والشر. وقد يطلق الخير والشر على شيئين قريبين من العدم والملكة، كالنور والظلمة والعلم والجهل والعدل والجور.

وقد يكون بين الضدين متوسط كالفاتر والأدكن^(١). وموضوع الضدين يخلو تارة بسبب أن المتوسط موجود، وتارة بسبب ارتفاع الضدين والمتوسط جميعا فيبقى الموضوع غريبا كالجسم الشفاف الخالي عن الألوان، أو بالأحرى الموضوع موجودا كزيد الميت الخالي عن العدل والجور.

والموضوع في الملكة والعدم قد يخلو عنهما إما بسبب أن يكون غريبا أو معدوما لعدم المتوسط هناك. وفي التضاد لا يعقل انتقال الموضوع من أحدهما إلى الآخر.

ويجب أن يعلم أن الأمثلة التي أوردتها في باب التضاد وباب الملكة والعدم لا تخلو من اشتباه، وسبب ذلك أن غرض واضع المنطق من إيرادها في هذا الموضع لم يكن إلا مرور هذه المعاني على مسامع المبتدئين في علم المنطق، بحسب اشتهاها في متعارف عوام أهل الصناعة مع إحالة تحقيق كل منها بحسب النظر الدقيق إلى موضعها من الفلسفة الأولى. فإذا أريد استقصاء ماورد في هذا الموضع وماهو مصطلح الخواص فليعلم أن التضاد بحسب هذا الموضع... أعم من التضاد الحقيقي. وأن الملكة والعدم بالعكس، لأن التضاد في هذا الموضع يكون بين معنيين لا يوجدان معا بالفعل في موضوع واحد. والموضوع يجوز أن يتصف

(١) لفاتر: الضعيف، وما بين الحار والبارد. والأدكن: المغبر، والسود، والطعام الكثير الترابل. والمقصود هنا اللون، كما صرح المؤلف في الصفحة التالية.

- ٦- بالاشتقاق بطريق الاشتقاق من. ٨- فقط وجد فيه السواد، فقد من. // - توجد وجد فيه من.
٩- فالأشياء في الأشياء من. ١١- الموضوع الموضوع من. ١٢- كذا... الشر من.
١٩- التضاد التضاد من. ٢١- لم يكن إلا من. ٢٢- في علم من.
٢٤- بحسب من. ٢٦- ٢٧ من.

بالقوة بكل منهما ولا يستحيل انتقاله من أحدهما إلى الآخر، فيجوز أن يكون المعنيان وجوديين كالسود والبياض، وأن يكون أحدهما وجوديا والآخر عدميا كالحركة والسكون، وأن يكون بينهما وسائط كالأنكس بين الأبيض والأسود، وقد لا يكون كما بين الحركة والسكون، وأن يكون الموضوع طبيعة جنسية كالعدد للزوج والفرد، أو نوعية كالإنسان للذكر والأنثى، أو أعم مطلقا كالشيء للخير والشر، وأن يكون الطرفان في الموضوع على سبيل البديل كالسود والبياض أو على سبيل الاقتسام كالأعجم والناطق وأن يكون الموضوع محلا لهما في وقت كالعدل والجور أو وقتين كالأمرد والملاحى، وأن يكون انتقال الموضوع من أحدهما إلى الآخر جائزا كالحركة والسكون أولا كما إذا كانا على سبيل الاقتسام، وأن يكون للشيء الواحد ضد واحد كالسكون للحركة وأن يكون أكثر كالجبن فإنه ضد للشجاعة باعتبار وللتهور باعتبار.

١٠ وأما بحسب التحقيق فأخص من ذلك، لأن الأضداد بالحقيقة أمور وجودية بينها غاية الخلاف ولا تجتمع في موضوع واحد بالفعل بل تحل فيه على سبيل التعاقب، فإذا كان كذلك لا يحصل إلا بين موجودين ولا يكون لشيء واحد إلا ضد واحد وإن وجدت وسائط، ويمكن أن يكون مع الموضوع الخاص مقارن يقتضى ضدا واحدا بالطبع ولا يجوز له الانتقال كالغراب للسود، أما الموضوع من حيث إنه موضوع فيجوز له الانتقال فإن موضوع السود والبياض هو الجسم. والملكة - بحسب الشهرة - موجود في موضوع من شأنه الاتصاف بذلك للموجود كوجود البصر وشعر الرأس والأسنان في وقتها، والعدم عدم تلك الموجودات في وقت يمكن وجودها فيه بشرط أن يمكن الانتقال من الملكة إلى العدم بلا عكس كالعمى والصلع والدرد (١) لا بأن يحصل الأول بنزول الماء مثلا والثاني بداء الثعلب، والثالث بعد الانتقال من سن الطفولية، ويمكن العود بعد ذلك.

٢٠ وبحسب التحقيق: الملكة أعم من هذا، وهو كل موجود بالنسبة إلى موضوع ماتكون طبيعة من طبائعه قابلة لذلك الموجود سواء كانت تلك الطبيعة جنسية أو نوعية أو أعم منهما. والعدم عدمه من ذلك الموضوع سواء كانت في وقت أو نوع أو شخص يمكن أن توجد فيه الملكة لها أولا وسواء جاز انتقاله من أمر إلى أمر آخر (أولا)، بل أعم من هذه الجملة. فالزوجية والفردية، وكذا النطق والعجمة اللذان موضوعهما معنى جنسى واقتسما الأنواع بلا تعاقب، وتنازع الذكورة والأنوثة اللتان اقتسما الأشخاص كذلك، والحركة والسكون وكذا النور والظلمة اللذان تعاقبا وتنازعا في الأشخاص، والعدل والجور الداخلان تحت جنسين مختلفين كالفضيلة والرذيلة، والصحة والمرض الغير الداخلين تحت المختلفين من باب التضاد بحسب

(١) الدرد: سقوط الأسنان .

- ٢- [وأن يكون.... والسكون] م .
١٠- [الأضداد] للتضاد م .
١٦- كوجود [لوجود] م .
٢٤- [اقتسما] واقتساما م .
٨- [الولد] م .
١٢-١٤- [كالغراب للسود] م .
١٨- [يدم] م .
٢٥- [أو نوع] [لنوع] م // [بل... الجملة] م .

الشهرة ومن باب الملكة والعدم بحسب التحقيق لأن الواحد منهما وجودى والآخر عدمى. وكذا الأعدام الغير المشروطة بالشرط المذكور، مثلاً فى الموضع الذى وجود الملكة لا يمكن فيه بحسب الجنس القريب والنوع كعدم البصر للحائط والعقرب، أو بحسب الشخص كعدم الذكورة للنساء، أو إذا أمكن ولكن كان قبل وقت إمكان وجود الملكة كالأمرء، أو كان فى وقت إمكانه ولكن بلا انتقال من الملكة إليه كالكوسج، أو به ولكن أمكن الانتقال من العدم كما حصل بداء الثعلب فهو من باب التضاد بحسب الشهرة ومن باب الملكة والعدم بحسب التحقيق.

ووجه حصر التقابل فى هذه الأقسام الأربعة: أن المتقابلين إما وجوديان أولاً، بل أحدهما وجودى والآخر عدمى، والأول إن كان تعقل ماهية كل منهما بالقياس إلى الآخر فالتضاد، أولاً وهو التضاد الحقيقى. والثانى إما أن يعتبر بحسب القول على الموضوع أو بحسب الوجود فى الموضوع: والأول تقابل الإيجاب والسلب، فإن لم يقبل الصدق والكذب فبسيط وإلا فمركب. والثانى تقابل الملكة والعدم الحقيقى، وهو لا يخلو إما أن يكون باعتبار وقت يمكن فيه وجود الطرف الوجودى فى الموضوع ويجوز عدمه بعده بشرط ألا يمكن انتقاله من العدم إلى الوجود، أو لا يكون بهذا الاعتبار: والأول الملكة والعدم المشهور، والثانى إذا أخذ مع التضاد الحقيقى كان التضاد المشهور.

١٥ وحمل التقابل على هذه الأقسام ليس كحمل الجنس على الأنواع، لجواز تعقل ماهية بعض منها بلا تعقل التقابل بل كحمل اللوازم.

الفصل التاسع

في أقسام التقدم والتأخر والمعية

يطلق التقدم والتأخر على خمسة معان:

- ١- الأول بالزمان: كتقدم أمس على اليوم والأب على الابن والقديم على الحادث، وتأخر اليوم عن أمس والابن عن الأب والحادث عن القديم. وهذا إما لذاته كتقدم أمس على اليوم أو لغيره كباقي الأمثلة.
- ٢- والثاني ما بالطبع: كتقدم الواحد على الاثنين والجوهر على العرض، وتأخر الاثنين عن الواحد والعرض عن الجوهر، ومعنى هذا التقدم أن المتأخر أينما يوجد [يوجد] فيه المتقدم، ولا يلزم من وجود المتقدم وجود المتأخر، ومن هذا القبيل تقدم الشرط على المشروط.
- ٣- والثالث: ما بالرتبة، كتقدم جنس الأجناس على الجنس المتوسط وتقدم الجنس المتوسط على الجنس السافل وتقدم الجنس السافل على نوع الأنواع، وتأخر الأمور المتأخرة عن المتقدمة إذا اعتبر من الطرف الآخر. وهذا التقدم بحسب اعتبار النسبة إلى المبدأ، فإن المبدأ إذا اختلف كان المتقدم متأخراً والمتأخر متقدماً. والتقدم المكانى من هذا القسم كتقدم الإمام على المقتدى إذا اعتبر المبدأ طرف القبلة. وهذا التقدم إما بالطبع كتقدم مكان النار على مكان الهواء إذا اعتبر المبدأ الفوق وإما بالوضع كتقدم الصف الأول على الثانى. وفي العلوم تقدم المقدمات على النتائج والحروف على الألفاظ والألفاظ على الأقوال من هذا القسم باعتبار، ومن قسم التقدم بالطبع باعتبار آخر.
- ٤- والرابع ما بالشرف: كتقدم / المعلم على المتعلم والفاضل على المفضول، وتأخر المتعلم والمفضول عنهما.
- ٥- والخامس ما بالذات: كتقدم العلة على المعلول وتأخر المعلول عن العلة وإن كانتا متقاربتين في الزمان كحركتى اليد والخاتم، فإن حركة اليد متقدمة على حركة الخاتم بالذات وإن كانت معها بالزمان.
- والتأخر مقابل للمتقدم تقابل التضاييف، ولكل واحد من المتقدم مع المتأخر الذى يزاؤه اشتراك فى المعنى الذى أخذوا التقدم والتأخر باعتباره. وللمتقدم على المتأخر مزية اختصاص - أو قرية - بالمبدأ المفروض: مثلاً الأب والابن متشاركان فى الزمان والأب أقرب

إلى الماضى، والعلة والمعلول متشاركان فى الوجود والعلة ممتازة باعتبار أن وجود المعلول منها، وعلى هذا القياس.

ومع، يقال لشيئين ليس بينهما تقدم أو تأخر باعتبار كل واحد مما ذكر بعد اشتراكهما فى معنى يقتضى واحدا من الأقسام المذكورة: مثل شيئين زمانيين ليس بينهما تقدم وتأخر، وشيئين موجودين هما معلولا علة واحدة وعلى هذا القياس. وأقسام المعية أيضا خمسة. هذا ما أردنا إيراده فى هذه المقالة، وأكثر مطالبها شبيه بالمصادرات وقد برهن عليها فى سائر العلوم، وبالله التوفيق.

هـ - [بالله التوفيق] س.

المقالة الثالثة

فى مباحث التصديقات

والغرض منها الأقوال الجازمة وهى تسمى بارى أرميناس وهذه المقالة مشتملة على فنين:

الأول : فى معرفة الأقوال الجازمة وأحوال أنواع القضايا وأصنافها.
الثانى: فى جهات القضايا .

٢- مباحث التصديقات[العبارات م. .

٣- مباحث[الأقوال م. .

٥- [فى .. وأصنافها[فى القضايا م. .

٦- جهات[جهة م. .

الفن الأول

في معرفة الأقوال الجازمة وأحوال أنواع القضايا وأصنافها،

وهو ستة عشر فصلا

الفصل الأول

في أصناف الدلالات وأحوال المدلولات

٥

لما أدرك الإنسان بواسطة الحواس الظاهرة أعيان الموجودات صارت صور المدركات متمثلة في ذهنه بالطبع، ثم إن تلك الصور بمعاونة الحفظ والتذكر دلت على أعيان الموجودات أيضا بالطبع. وإذا أراد أن يعلم غيره بتلك المدركات - بحسب مقاصد تعلقت إرادته بها - جعل أفعاله وحركاته الإرادية دليلا عليها بالوضع.

والأنسب في هذا الباب من أفعاله إيجاد الصوت الذي بارتفاعه وانخفاضه يمكن إعلام الحاضر والغائب الذي في حكم الحاضر بحسب الأبعاد المختلفة، وباختلاف كميّاته ومقاطعته التابع لاختلاف هيئات مخرج الصوت والمقتضى لحدوث الحروف، وبالتراكيبات الحاصلة بعد ذلك من الحروف يمكن الدلالة على المعاني المتفنة^(١)، وبأنواع الشماثل المقرونة/ بها يتيسر محاكاة الحالات المختلفة. وتلك الأصوات، بعد حصول الانتفاع بها بدون مقاسة التعب، تنعدم، وزحمة البقاء بلا منفعة تنقطع. وسائر الأفعال والحركات كالإشارة وعقد الأصابع ونحوهما وإن صلحت للدلالة على المعاني لكنها ليست كاللنطق.

١٠

٤٠ من

١٥

ثم لما كان الانتفاع بالنطق مختصا بزمان الحال بالأشخاص الحاضرين ومن في حكمهم، وربما تقع الحاجة إلى إعلام الغائبين والموجودين في الأزمنة الآتية، بل قد يحتاج الشخص نفسه إلى أن يتذكر تلك المعاني في وقت آخر، والنطق لا يفي بذلك - لا جرم احتيج في هذه الصورة إلى مزاولة أفعال يبقى أثرها كالكتابة والتصوير، والكتابة أعم فائدة وأتم عائدة، إذ لا يمكن بالتصوير سوى حكاية الصور والكتابة يمكن أن يستدل بالجملة على ما يستدل عليه بالنطق. وكما أن دلالة اللفظ على المعنى وضعية كذلك دلالة الكتابة وضعية. والاستدلال على المعاني المتمثلة في الذهن بالكتابة ابتداء بلا توسط اللفظ وإن أمكن لكن حصول الكتابة

٢٠

(١) كذا في س. ومن أجل المقصود المعاني من فنون مختلفة.

٢- [في... وأصنافها] س.

١٢- [والمقتضى لحدوث الحروف] المقتضى لحدوث الحروف س. ١٣- بعد ذلك بعده س.

١٤- [بدون] مقاسة س. ١٨- [الذين لا يصل إليهم الصوت] والموجودين س.

١٩- [تلك] س. // [آخر] س.

٢٠-٢١- [في هذه الصورة... والتصوير] س. ٢٠-٢٢- [إلا... بالنطق] س.

وتعلمها موقوف على اللفظ، لامتناع الوضع بلا تواطؤ أهله وتعليم كل مافى ضميره للآخر، وإنما تتحقق فائدة ذلك بعد حصول ملكة الحفظ والذكر، فلو تجشموا لتعلم الكتابة والاستدلال بها على تلك المعانى استئناف ذلك من الأول لصارت الكلفة مضاعفة، لكنهم لما استدلوا بالكتابة على بسائط الحروف، وعددها ليس بكثير، وتوسلوا بتوسط اللفظ إلى تلك المعانى حصل المطلوب بلا زيادة مشقة، ولهذا كانت دلالة الكتابة فى أعم الأحوال على اللفظ أولا ويتوسطه تدل على المعنى.

ومن هنا يعلم أن للأشياء وجودا فى الأعيان وجودا فى الأذهان، وهما بالطبع ولا مدخل فيهما للتغير والاختلاف، وجودا فى العبارة والكتابة وهما بالوضع وتختلفان باختلاف أغراض الواضعين. ومن هذه الأربعة ثلاثة دالة وهى العبارة والكتابة والمعنى وثلاثة مدولة وهى العبارة والمعنى والعين، والوجود فى الكتابة دال وليس بمدلول وفى العين مدلول وليس بدال، وفى العبارة والذهن دال ومدلول.

وأصناف الدلالة - بحسب الاستعمال - ثلاثة:

أ - الأول: دلالة الصور الذهنية على الأعيان الخارجية، وهى بالطبع.

ب - والثانى: دلالة الألفاظ والعبارات النطقية على الصور الذهنية وبواسطتها على الأعيان الخارجية، وهى بالوضع. ١٥

ج - والثالث: دلالة رقوم الكتابة على الألفاظ، وبواسطتها على الصورة الذهنية وبها على الأعيان الخارجية، وهى أيضا بالوضع.

وأما بحسب الضرورة فصنفان فقط: أحدهما بالطبع والآخر بالوضع، والمتوسط اثنان: أحدهما ضرورى والآخر غير ضرورى. وترتيب الانتقال للمعلم - كما قلنا - من الأعيان إلى المعانى أولا، ومنها إلى العبارات، ثم منها إلى الكتابة إن أراد. وللمتعلم بالعكس أعنى من الكتابة إلى العبارة، ومنها إلى المعانى، ومنها إلى الأعيان. ٢٠

والدليل على أن وضع الألفاظ أولا بإزاء الصور الذهنية دون الأعيان الخارجية أن الشخص إذا سمع لفظا / وفهم معناه، ولم يعلم العين الذى دل عليه المعنى، فربما يحضر العين عنده ويسمع ذلك اللفظ ويفهم معناه، لكنه لا يعرف أنه ذلك الحاضر عنده، مع أنه يعد عالما بالوضع. ٤١

ودلالة العبارة والكتابة التى هى وضعية تختلف باختلاف الأمم والأزمان، فإن فى الأولى كلا من الدال والمدلول وضعى، وفى الثانية الدال وضعى وإن لم يكن المدلول وضعيا. ودلالة ٢٥

٢-٥- [ولما... مشقة] من.

٥- [أولا] من. ١٤- [النطقية] من.

٢٢- «المعنى الذهنية متوسطة فى الدلالة بين العبارة والأعيان الخارجية وإن، وضع من.

٢٣- «كان بحيث إذا سمع من // يفهم» فهم من.

٢٣- «مع أنه .. بالوضع» من.

المعاني على الأعيان هي بالطبع، لا تختلف ولا تتغير بحال لأن كلا من الدال والمدلول بالطبع لا بالوضع.

والغرض من إيراد هذا البحث في فاتحة هذه المقالة أن يعلم أن دلالة العبارة - التي بعد هذا سننظر في أحوالها - على المعاني الذهنية والأعيان الخارجية على أى كيفية هي، فإن موضع نظرنا بالذات ليس الأعيان الخارجية ولا العبارات اللفظية بل المعاني التي توسطت بينهما، ولأجل الضرورة تقع الحاجة إلى النظر في أحوال العبارات.

* * *

الفصل الثاني

في تعيين القول الجازم وكيفية التأليف

بين الألفاظ المفردة

قد قسمنا اللفظ قبل هذا إلى مفرد ومركب، وشرحنا أحوال المفرد، والآن نقول: إن اللفظ المؤلف يقال له القول، وله أصناف كثيرة: كالمؤلف بالتأليف التقييدي والمؤلف بالتأليف الخبري، وكذا الاستفهام والتعجب والنداء والقسم والتمنى والأمر والنهي والدعاء، وغيرها من الأقوال المستعملة في المحاورات والمخاطبات.

وبعض المصنفين اشتغلوا في هذا الموضوع بعد هذه الأصناف وحصرها مع أنه لا يفيد ههنا ولايهم، بل اللائق أن يؤخر إلى المباحث التي تذكر بعد مباحث البرهان والجدل مثل الخطابة والشعر.

والمعتبر من جملة هذه التأليفات صنفان: الأول تقييدي تعد منه الأقوال الشارحة، والثاني خبري تعد منه الأقوال الجازمة. والأقوال الشارحة تختص باكتساب المتصورات والأقوال الجازمة باكتساب التصديقات. وفي هذه المقالة بحث عن أحوال الأقوال الجازمة - إن شاء الله تعالى - فنقول:

القول الجازم يكون مشتملاً على الإخبار عن الأمر بالإثبات أو بالنفي. وخاصية الخبر أن يكون قابلاً للتصديق والتكذيب بالذات، فإن سائر الأقاويل كالاستفهام والنداء وغيرها لا تقبل التصديق والتكذيب إلا أن يغيروها عن مقتضى الصيغة إلى مفهوم الإخبار فإن التركيب التقييدي بمثابة المفرد حيث يقام مقامه.

وما ذكره بعض المتأخرين أن تعريف الخبر بالتصديق والتكذيب الموقوفين على معرفة الصدق والكذب المشتملين على - معنى الخبر تعريف/ دوري - غير وارد، فإنه في التعريفات اللفظية قد يعرفون اللفظ المشتبّه أو المتنازع فيه أو الغريب بلفظ خال عن الاشتباه أو التنازع أو الغرابة، وأيضاً قد يحدث بالنسبة إلى شخصين في حالين شبه دور ولا دور في الحقيقة، مثل العين المراد به البصر إذا وقع فيه اشتباه بأن يعرف بالبصر والبصر إذا اشتبه بالبصيرة

١- مركب مؤلف من .

١٢- باكتساب بطرق اكتساب من .

١٣- باكتساب بطرق اكتساب من . // - [الأقوال] من .

١٧- للصيغة الصفة من .

١٨- في القوة، بمثابة من .

٢٢- أو للتنازع أو للتنازع من .

٢٣- بالبصيرة بالبصرة من .

يعرف بالعين، وكذا العين بالنسبة لذوى اللسان الفارسي تعرف به چشم، وبالنسبة لذوى اللسان العربي تعرف به چشم، بالعين. وأمثال هذه التعريفات لا تعد دورية، بل الدور إنما يلزم إذا توقف الأول على الثاني والثاني على الأول مع اتحاد جهة التوقف. ولما كان المراد فى هذا الموضع تمييز الخبر عما يجرى مجراه من سائر أصناف الأقاويل ولم يكن ثمة اشتباه فى معنى الصدق والكذب صح تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب لذاته، فإن الصدق والكذب من الأعراض الذاتية للخبر.

وإذا اتضح هذا المعنى فنقول: كل قول مشتمل على الإخبار بالإثبات أو بالنفى يسمى قضية وفى كل قضية لا محالة تأليف، وأول ما يمكن من التأليف الخبر الذى يكون بين لفظين ويجب أن يكونا مستقلين بالدلالة فيكونا اسمين أو أحدهما اسما والآخر فعلا، ولا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما أداة لعدم استقلالها بالدلالة. ولا بد أن يكون أحدهما مخبرا عنه أو محكوما عليه والآخر مخبرا به أو محكوما به، وبينهما تأليف مغاير لهما، ولا تعلق لهذا التأليف بالمواضعة والتواطؤ ولهذا لا يختلف باختلاف اللغات وإنما تختلف هيئته، فمثلا فى اللغة العربية تقدم الكلمة على الاسم فيقال: قال زيد وفى العجمية يعكس فيقال: زيد كفت، وقد يوضع بإزاء ذلك التأليف لفظ دال عليه ويسمى رابطة وقد يجعل فى بعض اللغات محض التجرد عن الأدوات أو القرائن المعنوية دليلا على بعض التأليفات، مثال الأول لفظ «است» فى لغة العجم إذا قيل: زيد دبیراست، أو حركت الرأى فى قولهم: زيد دبیر، ومثال الثانى تجرد زيد بصیر، فى لغة العرب عن العوامل اللفظية وهذا هو المراد بقول النحاة أن العامل فى المبتدأ والخبر معنوى لا لفظى، وذلك المعنى هو الإسناد. والرابطة قد تكون فى صيغة الاسم نحو زيد هو بصیر، أو الفعل الناقص المسمى كلمة وجودية نحو زيد كان بصیرا أو وجد بصیرا، وأما الدال على الرابطة فلا يكون إلا بمعنى الأداة لأن دلالة هى فى أجزاء القضية لا على سبيل الاستقلال. وإذا كان المحكوم به كلمة تندرج فيها الرابطة لأن الكلمة بذاتها متعلقة باسم كما ذكرنا، ولهذا لم يجز أن تكون الكلمة محكوما عليها، وأما المحكوم به فيجوز أن يكون من الصنفين. وكل قضية ألقت من لفظين مفردين ولم تتميز فيها الرابطة لفظا تسمى ثنائية، وما ذكرت الرابطة فيها لفظا ممتازا عن لفظ المحكوم عليه والمحكوم به تسمى ثلاثية، ومكان الرابطة فيها قريب بالطبع للمحكوم به سواء تقدم عليه كما مر فى المثال العربى أو تأخر عنه كما مر فى المثال الفارسى.

ونحن قد أوردنا فى هذا الفصل ألفاظا تتقارب معانيها، كالقول الجازم والإخبار والخبر والحكم والقضية، فإن المراد بها واحد لكنها تطلق عليها باعتبارات مختلفة، فإن القول من

١- المراد به لبصر أو أريد تعريفه بالنسبة س.

٢- وبالنسبة لذوى اللسان العربى فمن لا يعرف إلا اللسان العربى س // تعرف به چشم س // إلى غير ذلك وأمثال س.

٣- مع .. التوقف وينسب كلاهما إلى شخص واحد فى حال واحد س.

٤- ثمة س. ٧- الإخبار شى س. ٩- فعلا كلمة س. // كلاهما أو س.

١٠- أحدهما س. // إذا كل خبر يكون حكما بإثبات شى لشي أو نفيه عنه، بينهما س. // وبينهما فيبينهما س.

١١- نفسه باختلاف س. ١٢- المتطابقة بالمواضعة، فمثلا س. ١٨- فى لفظ أداة مجردة كما سبق أن ذكرنا، قد س.

٢٠- وجد يوجد س. ٢٤- ممتازا... به س. ٢٦- عليه س. // عله س.

جهة اشتماله على تصديق متعلق بأحد طرفي النقيض على سبيل البت والقطع يسمى قولاً جازماً، ومن جهة إنه يصلح لإعلام الغير إخباراً، ومن حيث أنه مستلزم للصدق والكذب لذاته خبراً، ومن حيث إنه يشتمل على ربط أحد المعنيين بالآخر أو إزالة توهم الربط حكماً، ومن جهة أنه يقتضى الجزم بالإثبات أو بالنفى بحيث أتم وقضى به قضية.

٥ ويجب أن يعلم أن موضع تعلق الصدق والكذب في كل قضية لا يكون إلا واحداً لأن كل خبر إما صادق أو كاذب، ولا يجوز أن يكون صادقا وكاذبا وإلا لاجتماع المتقابلان، ولا أن لا يكون صادقا ولا كاذبا وإلا [لا] يكون خبراً، ولا أن يكون بعضه صادقا وبعضه كاذبا وإلا لا يكون جزءا واحداً. وذلك الموضع هو موضع الربط، والربط كما ذكرنا يكون بين المحكوم به والمحكوم عليه. ثم إن كانت أجزاء القضية أزيد من هذا ولا يكون كل منها متعلقا بالآخر على وجه تكون الجملة في موضع هذين الركنين ويكون الربط أيضا أزيد فالقضية في الحقيقة قضايا متعددة كما سيتبين بعد هذا إن شاء الله تعالى.

١٥ فعلم من هذا البحث أن الأجزاء الأولية في كل قضية لا تكون أزيد من اثنين وهما يكونان مع التركيب ثلاثة [أشياء لا ثلاثة] أجزاء، فإن التأليف ليس جزءا بل ربط الأجزاء إلى بعضها البعض. ولو كان التأليف جزءا لاحتيج إلى ربط مستأنف. وإذا عد التأليف لا محالة جزءا فلا بد أن يعتبره [جزءا] صوريا، لا جزءا ماديا، لتكون الأجزاء الباقية أجزاء مادية. ورعاية هذه الدقيقة (من) المهمات، فإن قلة الالتفات إلى أمثال هذه الدقائق تورث خبطا كثيرا.

* * *

٨- جزءا] خبرا] من.
١٠- يكون] ويكون من // «عندئذ» فالقضية من.
١٣-١٥- [بل ربط... لا محالة جزءا] من.

الفصل الثالث

فى ذكر الإثبات والنفى والإيجاب والسلب بحسب هذا الموضع

تصور الثبوت مقدم على تصور النفي الذى هو اللاتبوت، لأن تصور النفي ليس إلا رفع تصور الثبوت. وفى اللغات - بحسب الأغلب - يضعون الألفاظ بإزاء المعانى المحصلة، ويضعون للرفع والنفي أدوات، فإذا أرادوا الإخبار عن ثبوت تلك المعانى يعبرون بتلك الألفاظ ذاتها، وإذا أرادوا التعبير عن نفيها/ يجعلون تلك الأدوات مقرونة بتلك الألفاظ لتكون الألفاظ موازنة للمعانى. وتلك المعانى إن كانت مفردات تسمى ألفاظها محصلة وبسيطة، وإذا ركبت مع حرف السلب ودلت على رفع تلك المعانى تسمى معدولة، وقد عدل بها عن مفوماتها مثالها: الواحد واللاواحد، وزال ولازال، والبصير واللابصير، وذهب وماذهب. وهذه الألفاظ وإن كانت مركبة فى العبارة لكنها بمعنى المفردات، فإن اللاواحد بمعنى الكثير، ولازال بمعنى ثبت، ولابصير بمعنى الأعمى، وماذهب بمعنى توقف.

وإن كانت تلك المعانى فضايا فالحكم بثبوت ربط القضية يسمى إيجابا ويرفع ربطها سلبا، وأجزاء القضية السلبية هى بعينها أجزاء القضية الإيجابية بزيادة السلب، وموضع حرف السلب بالطبع قريب إلى الرابطة، فإن فائدة حرف السلب رفع الربط، كما إذا قلت بالفارسية: «زيد بيدانيست»، فإن نيست مركب من نه الذى هو أداة السلب ومن است الذى هو رابطة، وكما أن الرابطة وحدها تقتضى فى المعنى ثبوت الربط كذلك حرف النفي بعد التركيب يقتضى رفع الربط، وهما مع تركيبهما فى حكم شئ واحد، ولهذا لا تكون القضية بسبب حرف السلب رباعية.

والقضية الإيجابية تسمى موجبة والسلبية سالبة، والتأليف فى الموجبة تام معنوى ولفظى، وفى السالبة ناقص لفظى لا معنوى، وكل من الموجبة والسالبة نوعان أحدهما يقتضى وجود المحكوم عليه أو عدمه كزيد موجود وزيد ليس بموجود، ويسمى البسيط، والثانى ما يقتضى وجود شئ للمحكوم عليه أو عدمه نحو زيد بصير أو ليس ببصير، ويسمى غير البسيط.

٧- [ذاتها] س // ولا إذا س . ٨- موازنة/ موازية.

٩- مع حرف/ بحرف س // [على] س.

١٠- [فى العربية، والبصير س// د فى الفارسية، وهذه س].

١١- [المفردات] المفرد س.

١٤- [هى] س.

١٧- وهما ... تركيبهما/ وهى .. تركيبها س.

١٨- بسبب حرف السلب/ بسببها س.

الفصل الرابع

في أقسام القضايا

قد علم مما ذكرنا أن تأليف القضية يكون من جزئين: محكوم عليه ومحكوم به. والآن نقول: إن ذلك التأليف نوعان؛ تأليف أول وهو يكون بين بسائط الألفاظ ومفرداتها أو ما هو في حكم البسائط والمفردات، أعنى المؤلف بالتأليف للتقيد الذي يقوم المفرد مقامه كالحيوان الناطق الذي يقوم الإنسان مقامه، ولا محالة يكون ذلك التأليف أيضا بين ألفاظ تقتضى التقيد. وتأليف ثان هو ما يكون بين قضايا على وجه زال به عن كل منها احتمال الصدق والكذب بسبب التأليف، ولم يبق احتمالهما إلا في المجموع المؤلف منها. والقسم الأول يسمى قضية حملية، والثاني قضية شرطية. وفي الحملية لما كان كل من المحكوم عليه وبه مفردا أو في قوة المفرد كان الربط بينهما بحمل المحكوم به على المحكوم عليه، كما يقال: زيد بصير، وتسمى هذه القضية حملية موجبة، أو برفع الربط كما يقال: زيد ليس ببصير وتسمى حملية سالبة. / ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا، كما ذكرنا قبل هذا.

وبعض المطلقيين، خصوصا القدماء، يقدمون المحمول على الموضوع لفظا، فيقول مثلا: الحيوان واقع أو مقول على كل إنسان أو على بعض الأجسام، وليس بواقع أو ليس بمقول على شئ من الجماد، أو على بعض الأجسام، فيجب الاعتبار بالحكم لا بالتقديم والتأخير لفظا كيلا يقع الغلط.

وأما إذا كان كلا جزئي القضية فلا يمكن حمل إحداهما على الأخرى لا بالمواطأة ولا بالاشتقاق، فلا يخلو من أن يكون بين القضيتين اعتبار مصاحبة أو معاندة أولا: فإن اعتبرت المصاحبة وحكم بالثبوت أو النفي على وجه يكون وضع القضية الأولى مستتبعا أو مستصحباً لوضع القضية الثانية يسمى شرطية متصلة وإن اعتبرت المعاندة والمباينة وحكم بالثبوت أو النفي على وجه يكون وضع القضية الأولى والثانية على وجه المعاندة تسمى منفصلة، وأما إذا لم تعتبر المصاحبة أو المعاندة بين القضيتين فلا يكون بينهما تعلق لا بالاتصال ولا بالانفصال فلا يكون في التأليف بينهما فائدة. فالقضايا على ما ذكرنا متحصرة في ثلاثة أنواع: الحملية، والشرطيتان .

٤- البسائط بسائط الألفاظ من .

٧- زال زوال من .

٨- بسبب للتأليف من .

٩- قضية الأولى والثانية من .

١١- حملية من .

٢٥- الحملية والشرطيتان من .

فالشرطية المتصلة الموجبة أن يحكم بإثبات المصاحبة نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، والسالبة أن يحكم برفع المصاحبة نحو ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود، والشرطية المنفصلة الموجبة أن يحكم بإثبات العناد نحو إما للشمس طالعة أو الليل موجود، والسالبة أن يحكم برفع العناد نحو ليس إما الشمس طالعة أو النهار موجود.

٥ والمحكم عليه في الشرطيات يسمى مقدما والمحكوم به تاليا. والتأليف في المنفصلات قد يكون بين قضايا كثيرة؛ نحو العدد إما زائد أو ناقص أو تام، لكن إذا تتبعوا انحلالها ظهر أن العناد الأول بين قضيتين ثم صارت كل واحدة منهما اثنتين كأن يقال العدد إما زائد أولا والثاني إما ناقص أو تام، فإن جميع العنادات تابعة للعناد بين الإثبات والنفي. وكل من المتقدم والتالي في المنفصلة لا يتميز عن الآخر بالطبع بل أيهما تقدم بالوضع فهو المقدم.

١٠ وينبغي أن يعلم أنه لا يلزم من رفع المصاحبة وضع العناد ولا من رفع العناد وضع المصاحبة، بل رفع كل منهما أعم من وضع الآخر، فإن العناد إذا ثبت ارتفعت المصاحبة وإذا ثبتت المصاحبة ارتفع العناد، ولا يجب العكس في كل منهما.

والرابطة في المتصلة أداة الشرط الداخلة على المقدم وأداة جواب الشرط الداخلة على التالي إن كان لكل منهما أداة مفردة، ويجوز أن يكون توقع الجواب الحاصل في الشرط أداة للجواب، وفي المنفصلة أداة العناد/ التي تدخل على كل منهما، والسلب في السالبة لما دخل على هذه الأدوات أفاد رفع الربط.

وأدوات الشرط في لغة العرب تقارن الكلمات دائما، وهي في تلك اللغة إن وإذا ومتى ونحوها وفي لغة الفرس «اكر وچون، ونحوهما. وأداة العناد في العربية أو وإما ونحوهما وفي الفارسية «يا واكر، ونحوهما. وإطلاق الحمل والاتصال والانفصال في هذه القضايا على الموجبة بطريق الحقيقة وعلى السالبة بطريق المجاز والتوسع، لأن هذه المعاني في الموجبة موجودة وفي السالبة معدومة. ونسبة السالبة إلى الموجبة شبيهة بنسبة العدم إلى الملكة في هذه المعاني.

* * *

١- أيهما أثهما س.
١٢- «الأولى والثانية» في س.
١٥- [التي تدخل] س // على] في س.
١٩- العمل] للعمل س.
٢١- ٢٢- [نسبة .. المعاني] س.

٢- [أن يحكم .. المصاحبة] س.
٣- [أن يحكم .. العناد] س.
٤- [أن يحكم .. العناد] س // أو النهار] فالنهار س.
٧- [كل] واحدة منهما س // «وكذا» كان س.
٧- ٨- [كان يقال ... تام] س // ولما زوال س.

الفصل الخامس في أقسام الشرطيات

- القضية الشرطية كما ذكرنا تتألف من قضايا، وإما كانت القضايا بالقسمة المذكورة في الفصل السابق ثلاثة أنواع: الحمية والمتصلة والمنفصلة، ويمكن أن يكون المقدم والتالي واحدا من هذه الثلاث، ويضرب الثلاثة يحصل تسعة، فالشرطية المتصلة إذن تسعة أنواع:
- ٥ الأول: المركب من جملتين وقد سبق.
- الثاني: المركب من متصليتين نحو إذا كان كلما طلعت الشمس وجد النهار فكما لم تطلع الشمس وجد الليل.
- الثالث: المركب من منفصلتين نحو إن كان الجسم إما متحركا أو ساكنا فالإنسان إما متحرك أو ساكن. ١٠
- الرابع: المركب من حملية - مقدم - ومتصلة - تال - نحو إن كان الإنسان حيوانا فكما وجد الإنسان وجد الحيوان.
- الخامس: العكس نحو متى لم تطلع الشمس لم يوجد النهار فوجود الشمس مستلزم لوجود النهار.
- السادس: المركب من حملية - مقدم - ومنفصلة - تال - نحو إن كانت هذه الحرارة حرارة الحمى فحاملها إما الروح أو الخلط أو العصور. ١٥
- السابع: العكس نحو إن كانت علة هذه الحرارة التهاب الروح أو عفونة الخلط أو نسبة الحرارة الغريبة المتطقة بالأعضاء الأصلية فهي حرارة الحمى.
- والثامن: المركب من متصلة - مقدم - ومنفصلة - تال - نحو إن كان كلما كان وتر الزاوية بالقوة أكبر من ضلعها كانت الزاوية منفرجة فهذه الزاوية إما قائمة أو حادة. ٢٠
- التاسع: بالعكس نحو إن كانت هذه الزاوية إما حادة أو منفرجة فيكون إذ ساوى الوتر بالقوة الضلعين فالزاوية قائمة.

٢ - قضايا [القضايا] س. // إما [لما] نفس

٤ - [ثلاثة أنواع] س.

٥ - [فالشرطية .. تسعة] س.

١٥ - [إن كانت] إن لم تكن س. // [حرارة الحمى] س.

١٧ - [أو] مع س. // [نسبة] تشبه س.

١٨ - [الغريبة] العربية س.

وأما الشرطية المنفصلة فتستل أنواع فقط، فإن المقدم والذالى فى المنفصلة لما لم يتميزا بالطبع كان عكس المقدم والذالى غير مفيد:

الأول: المركب من الحملتين كما ذكرنا.

الثانى: المركب من المتصلتين نحو إما أن يكون كلما طلعت الشمس وجد النهار أو يكون إذا طلعت الشمس قد لا يوجد النهار. ٥

والثالث: المركب من المنفصلتين نحو إما أن تكون هذه الحمى دموية أو صفراوية وإما أن تكون بلغمية أو سوداية. وهذه / المنفصلة قريبة إلى المنفصلة الكثيرة الأجزاء إلا أن المنفصلة ذات الجزئين على هذا الشكل تكون كثيرة الأجزاء بالتدريج. ٤٧

الرابع: المركب من حملية ومنفصلة نحو إما الشمس علة لوجود النهار أو قد يكون إذا كانت الشمس طالعة لم يوجد النهار. ١٠

الخامس: المركب من حملية ومنفصلة نحو إما أن يكون لهذا الشخص مزاج معتدل وإما أن يكون له سوء مزاج ساذج أو ماضى.

السادس: المركب من متصلة ومنفصلة نحو إما أن يكون إذا طلعت الشمس وجد النهار أو يكون إما الشمس طالعة أو النهار موجود.

هذه هى أقسام القضايا الشرطية. وبعد ذلك إذا زيد على هذه القضايا تأليف الشرطيات زيدت الأقسام بالضرورة. ١٥

* * *

١- المنفصلة ستة [المتصلة ستة] من .

٢- «اختلاف» المقدم من .

الفصل السادس

في وحدة القضايا وكثرتها بحسب اعتبار أجزائها

قد يزداد لفظ واحد في جانب موضوع الحملات أو محمولها وبسببه تتكرر القضية، نحو زيد وعمرو كاتبان فإنه في الحقيقة قضيتان، لأن معناه زيد كاتب وعمرو كاتب. ونحو زيد كاتب وشاعر، فإنه أيضا قضيتان لأن معناه زيد كاتب وزيد شاعر. وأما إذا قلت زيد وعمرو كاتب وشاعر فكل واحد من اللفظين في كل من الجانبين يقتضى ثبوت قضية وبضرب الاثنين في الاثنين يحصل أربعة، فهي في الحقيقة أربع قضايا تقديرها: زيد كاتب، زيد شاعر، وعمرو كاتب، عمرو شاعر.

وهذا الحكم مشروط بأن تكون الألفاظ الواقعة في الطرفين صالحة لأن تكون محكوماً عليها أو بها، وألا تكون مؤلفة بتأليف تقيدي، إذ لو تألفت تأليفا تقيديا كانت بمثابة قضية واحدة: نحو الجسم ذو النفس الحساس المتحرك بالإرادة منتقل بنقل قدميه على وجه وضع أحدهما ورفع الأخرى، فإنها في حكم قضية واحدة هي: الحيوان ماش.

وأما في المتصلات فإن وقعت القضايا الكثيرة في جانب المقدم فالجملة مع التالى قضية واحدة نحو: إن كان لزيد حمى لازمة وسعال يابس ووجع ناخس وضيق نفسى ونبضه منشأرى فله ذات الجنب. وإذا وقعت في جانب التالى تكررت القضايا: نحو إن كان لزيد ذات الجنب فله حمى لازمة وسعال يابس ونبض منشأرى وله ضيق نفس ووجع ناخس، فإن هذه خمس قضايا كل واحد منها بالانفراد قابل للتصديق والتكذيب. وفي هذه الصورة لا بد أن لاتدل القضايا بجملتها على مفهوم واحد، إذ لو دلت عليه لم تتكرر القضية، مثال ذلك: إن كانت المادة غير متقومة بلا امتداد جسمى فالامتداد حال فى المحل ومقوم له، فإن حاصل التالى أن الامتداد صورة وهو قريب إلى التركيب التقيدي.

٣- في الحقيقة، نحو من .

٩- (محكوماً، بها من .

١٠- وألا تكون] ولم تكن من // [في الجانبين، تأليفاً من .

١٢- [لحيوان] و[لحيوان من // ماش] ناشى من .

١٧- [بالانفراد] من . ١٨- [تدل] مدلول من .

وفى المنفصلات يعتبر أيضاً على هذا النمط، مثلاً إذا قلنا: إما الشمس طالعة ووجه الأرض مضيء أو الليل موجود والكواكب ظاهرة - كان فى المعنى أربع قضايا منفصلات؛ إذ قضايا المقدم والتالى متباينة. وإذا قلنا: جزء الجسم إما حال فى محل ومقوم له أو محل للحال ومقوم بذلك الحال - كانت الجملة قضية واحدة، برغم أن العائد هو: جزء الجسم إما صورة أو مادة. هـ

ويجب أن يعلم أن ماذكرنا من أن جزء الشرطية قضية لا يقتضى أن تكون القضية جزءاً لغير الشرطية، إذ قد يكون جزء العملية أيضاً قضية لكن وقوعها قد يكون موقع المفرد كما إذا قلت زيد هو الذى أبوه بصير فإن أبوه بصير، قضية لكنه لما اتصل بقولك هو الذى وقع موقع المفرد، كما إذا قلت علمت أن زيدا عالم فإنه فى التقدير علمت بعلم زيد.

* * *

-
- ١- مثلاً مثل س .
 - ٢-٣- [إلا .. متباينة] س .
 - ٤-٥- [كانت .. مادة] س .
 - ٨ - [بصير] قضية س .

الفصل السابع

في نسبة أجزاء القضية بعضها إلى بعض

لا بد في العمليات من التباين بين الموضوع والمحمول لامتناع حمل الشيء على نفسه، والمحمول كما ذكرنا أعم بالطبع من الموضوع وقد يكون مساوياً للموضوع بل أخص منه ٥ كالأعراض الذاتية والخواص الغير الشاملة، ولا يعلم من إطلاق الحمل المساواة بل لابد لها من دليل منفصل، ولفظ إنما في لغة العرب يفيد المساواة نحو: إنما زيد كاتب، وكذا إذا قلت: زيد هو الكاتب - تعلم المساواة. وإذا دخل فيهما السلب يفيد سلب المساواة. وإذا قلت: ليس الإنسان إلا الحيوان الناطق - يفيد مع المساواة الدلالة على أن ماهية الإنسان هي الحيوان الناطق. ثم نسبة المحمول إلى الموضوع في نفس الأمر لا تخلو من أن تكن بالوجوب أو بالإمكان أو بالامتناع. والوجوب أن لا يتصور انفكاك المحمول عن الموضوع كالحيوان للإنسان، ١٥ والامتناع أن لا يتصور ثبوت المحمول للموضوع كالحجر للإنسان، والإمكان احتمال أن يثبت وأن لا يثبت كالكاتب للإنسان، وهذه النسب تسمى مواد القضايا. ونسبة المحمول إلى الموضوع قد تباين نسبة الموضوع إلى المحمول؛ فإن نسبة الكاتب إلى الإنسان بالإمكان ونسبة الإنسان إلى الكاتب بالوجوب. وكذا حال جميع الأعراض الذاتية بالنسبة إلى موضوعاتها. وسيأتي تحقيق هذا البحث في الفن الثاني من هذه المقالة على سبيل الاستقصاء إن شاء الله تعالى.

وكذا في المتصلات لا يجوز أن يكون المقدم والتالي بمعنى واحد، ونسبة التالى إلى المقدم ٤٩ ص في العموم والخصوص والمساواة هي / بعينها نسبة المحمول إلى الموضوع، والإطلاق يدل على جواز عموم التالى. ولابد للمساواة والخصوص من دليل، ولفظ إنما ههنا أيضاً يفيد الحصر نحو: إنما يكون إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً.

ونسبة التالى إلى المقدم إما باللزم أو بالاتفاق، واللزم أن يكون للمصاحبة سبب مقتض ٢٠ به تلزم المصاحبة: بأن يكون المقدم مثلاً علة للتالى، أو معلولاً مساوياً له، أو معلولاً لعلته بلا انفكاك بينهما، أو مشروطاً بكون التالى شرطاً له، أو يكون بينهما علاقة التضاد: الأول: نحو طلوع الشمس لوجود النهار، الثانى: نحو الاحتراق لمعاسة النار، والثالث: نحو الإحراق

١٤ - [قد] ص.
١٩ - [هي] ص.
٢١ - [الأول] ص.
٢٢ - [الثاني] ص // والثالث ص.

لوجود الدخان، الرابع: نحو حصول العلم لوجود الحياة، والخامس: نحو وجود الأبوة لوجود البنوة، وما أشبه ذلك. وبالجملية يجب أن يكون وضع المقدم على وجه يستلزم وضع التالي. وعلة اللزوم قد تكون معلومة وقد لا تكون.

والمعلومة إما بالبديهة أو بالاستدلال، والمتصلة للزومية لا تخطو عن أحد هذين القسمين. وما لا تعلم علة لزومها لاتعد لزومية - وإن كان فيها لزوم في الواقع - بل تعد من الاتفاقيات. والاتفاقي ما يحصل فيه المصاحبة ولا تعلم علته. وكل من اللزومية والاتفاقية إما دائمة أو لا: واللزومية الدائمة كوجود النهار لطلوع الشمس، والاتفاقية الدائمة كوجود الفرس لوجود الإنسان. واللزومية الغير الدائمة كوجود الخسوف لمقابلة القمر والشمس؛ لاختصاص هذا اللزوم ببعض المقابلات، والاتفاقية الغير الدائمة كتهيق الحمار لطلوع الشمس لاختصاص هذا الاتفاق ببعض الأوقات. وقد تكون القضية بحسب الماهية اتفاقية وبحسب الوجود الخارجي لا، كما إذا قلت إن كان الإنسان ضاحكا فالغراب ناعق، فإن هذين الحكمين متقارنان بحسب الماهية دون الوجود. فعلم أن المتصلة إما لزومية أو اتفاقية وكل منهما إما دائمة أو في بعض الأوقات. وكما بينا في الحملية تغاير نسبة الطرفين فكذا ههنا نسبة التالي إلى المقدم تغاير نسبة المقدم إلى التالي إذ قد يكون أحدهما لازما دائما والآخر لا، كالكتابة وحركة اليد فإن التالي لازم للأول دائما ووجود الأول للثاني ليس بهذا النوع من اللزوم. وإذا حصل اللزوم من الطرفين يسميه بعضهم لزوما تاما، وهو في الحقيقة لزومان، وإن حصل من طرف واحد يسميه لزوما ناقصا.

وفي المنفصلات أيضا العناد إما تام أو ناقص: والتام ما يمتنع اجتماع المقدم والتالي من ارتفاعهما، وهو أيضا في الحقيقة عنادان أحدهما في الاجتماع والآخر في الارتفاع،/ نحو العدد إما زوج أو فرد وتسمى مانعة الجمع والخلو. والناقص ما يكون مانعة الجمع فقط أو الخلو فقط، ومنشأ انشعاب هذه الأقسام أن القسمة إذا ترددت بين النفي والإثبات فكل منفصلة حدثت من تلك الأقسام أو مايساويها تكون مانعة الجمع والخلو، إذ النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان، مثاله: العدد إما منقسم إلى متساويين أولا، والأول مساو للزوج والثاني للفرد؛ فإذا قلنا العدد إما زوج أو فرد - كانت منفصلة مانعة الجمع والخلو، والعناد تام، وتسمى منفصلة حقيقية.

٤ - بالبديهة [ببديهة العقل من // «والاكتماب» والمتصلة من.

٥ - [علة لزومها] من // في الواقع في نفس الأمر من.

١٥ - [التالي] الثاني من // وجود... اللزوم بلا عكس من.

١٦ - لزومان لزوم واحد من.

٢١ - للقسمة منقسمان من.

وقد يكون كل قسم منهما منقسماً إلى أقسام أخرى، وبسببه تتكرر أجزاء الانفصال: مثل أن الفرد في هذه الصورة إما أولى أو مركب، والزوج إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد؛ فالمنفصلة بهذا الاعتبار مركبة من خمس قضايا ومنفصلة حقيقية. وإن وضع موضع واحد من الأقسام المترددة بين النفي والإثبات أمر غير مساو له فلا يخلو إما أن يكون أخص من ذلك القسم أو أعم: الأولى منفصلة مانعة الجمع فقط والثانية منفصلة مانعة الخلو فقط، فالعناد ناقص؛ فإن أقسام الأولى تجتمع على الكذب والثانية على الصدق، مثاله: هذا الشخص إما حيوان أو ليس بحيوان، والحجر أخص من الحيوان، فإذا وضع موضعه وقيل: هذا الشخص إما حيوان أو حجر، وكذا الإنسان أخص من الحيوان فإن وضع موضعه وقيل: هذا الشخص إما إنسان أو لا حيوان كانت منفصلة مانعة الجمع فقط. وكذا الحجر أعم من الحيوان فإذا وضع موضعه وقيل: هذا الشخص إما لا حجر أو لا حيوان. وكذا الإنسان أعم من اللاحيوان فإذا وضع موضعه وقيل: هذا الشخص إما حيوان أو ليس بإنسان كانت منفصلة مانعة الخلو فقط.

ويعلم من هذه الأمثلة أن مانعة الجمع تتحصل من موجبات فقط ومنها ومن السوالب مختلطة، ومانعة الخلو تتحصل من السوالب فقط ومنها ومن الموجبات مختلطة. وأما مانعة الجمع والخلو فهي في المعنى لا تتحصل إلا من الموجبات والسوالب كما ذكرنا، ولكن في اللفظ تتحصل من الموجبات فقط والسوالب فقط نحو العدد إما زوج أو فرد، والعدد إما ليس بزوج أو ليس بفرد.

ويمكن أن يكون للمنفصلة المانعة الجمع أجزاء غير متناهية، كما إذا قلنا الأشكال المتساوية الأضلاع إما مثلث أو مربع وإما كذا أو كذا إلى ما لا نهاية له. أما المنفصلة المانعة الخلو فلا يجوز أن يكون لها أجزاء غير متناهية، إذ أجزاء الانفصال مالم تحصل بالتمام لم يمكن وضع الأعم من الجزء موضع الجزء فلا يحصل التكرار المقتضى للجمع.

ووقوع المنفصلة المانعة الجمع أو الخلو في العلوم قليل، وتستعمل في المحاورات في موضع/ سلم القائل بمنع الخلو وأثبت الجمع، بأن قال مثلاً: هذا الشخص حيوان وحجر، فإن هذا الكلام يقتضى أنه لا يخلو عن الوصفين وهما صادقان عليه، ففي الجواب يرد منع الجمع ليكون منع الجمع منصفاً إلى منع الخلو المضمر في كلامه والمستغنى عن ذكره، فتحصل المنفصلة الحقيقية. ومنع الجمع: إما بنفي الصدق أو بإثبات الكذب في واحد من القسمين: فإن

١ - منقسماً متقسمان س.

٢ - أولى/ أول س.

٣ - غير/ س // ذلك الأمر، أخص من.

٤ - يمكن/ يكن س.

٥ - الخلو/ س.

٦ - يرد/ يرد س.

كان بترديد الصدق فيقال، هذا الشخص إما حيوان أو حجر، يعنى يصدق واحد منهما لا كلاهما فتكون منفصلة مانعة الجمع فقط. وإن كان بترديد الكذب فيقال: إما ليس بحيوان أو ليس بحجر. يعنى أن واحدا منهما كاذب فتكون منفصلة مانعة الخلو. فكل من هاتين الصفتين فى هذا الموضع بعض من الكلام، وباقى الكلام مضمرة؛ إذ التقدير هذا الشخص لا يخلو من هاتين الصفتين وهما لا اجتماعان فيه. فعلم أن اسم العناد يطلق فى الحقيقة لمانعة الجمع والخلو، ويطلق بالمجاز أو الاشتراك على هذين القسمين، وأن مفهوم العناد ليس أن القضيتين لا يمكن اجتماعهما فقط بل مع قيد ألا يمكن ارتفاعهما. وقد تستعمل صيغة العناد فى موضع لاعناد فيه بهذا المعنى مثلا يقال: زيد إما يحدث عن عمرو أو يخاف منه، والمراد منع الخلو لا منع الجمع. وأيضا يقال: رأيت زيدا أو عمرا والمراد رؤية واحد منهما بالانفراد على سبيل الشك لا منع الخلو. وأمثال ذلك من التوسعات اللغوية.

وإن أردنا أن نعتبر فى الشرطيات المواد قلنا: كل (١) قضيتين نسبت إحداهما إلى الأخرى فهى معها إما واجبة أو ممتنعة أو ممكنة: فالأول: يسمى لزوما، والثانى: إن كان مقيدا بامتناع ارتفاع كليهما يسمى عنادا، وإلا فهو لزوم أيضا، لكن لزوم الأول يكون بالإيجاب، ولزوم الثانى بالسلب. والثالث لا يخلو من أن يكون متابعا لدائم الوجود أو دائم العدم، ومن أن يكون موجودا تارة ومعدوما تارة أخرى.

ويسمى دائم الوجود اتفاقا دائما، والموجود اللادائم اتفاقا لا دائما، ومجموع اللزوم والاتفاق: المصاحبة. وهذه الاعتبارات ليست متعارفة فى جانب العناد. فإن أراد أحد أن يعتبر عدم المتابعة، ويسمىها مثلا بالمباينة، يقسم العناد والاتفاق إلى الدائم واللا دائم لكى يعتبر كل الأقسام العقلية [جاز ذلك]، فتقسم المصاحبة والمباينة كل الأقسام، إذ يلزم من سلب كل واحد وجود القسم الآخر. غير أن المنطقيين لم يعتبروا هذا، وهو ليس متداولاً فى اللغات.

وأجزاء القضايا الشرطية يمكن أن تكون مشتركة. ويمكن أن تكون متباينة. فإن كانت مشتركة فقد تكون كل الأجزاء مشتركة أو بعضها: مثال المشتركة التامة:

(١) كتب باللغة الفارسية بجرار كلمة كل بهامش الصفحة: سقط فصلان من هنا، وهما ليسا فى هذه النسخة، والحق أن ما سقط هو بقية هذا الفصل والفصل الذى يليه وهو الفصل الثامن بتمامه ونحو سطرين فقط من أول الفصل التاسع. وقد استدركنا هذا السقط، فترجمناه عن الأصل الفارسى، وأضفناه هاهنا.

١- [بترديد] الصدق س.

٢- [بترديد] الكذب س.

٣- [من] س.

٤- [يطلق] س.

٥- [القسمين] الصفتين س.

٦- [ألا] أن س.

إن كان الإنسان حيوانا كان بعض الحيوان إنسانا، وإن كان كل الإنسان حيوانا كان بعض الإنسان أيضا حيوانا. وإما الإنسان حيوان، أو الإنسان ليس بحيوان. وأما الاشتراك ببعض الأجزاء: إن كان الإنسان حيوانا كان الإنسان ناطقا. وإن كان الإنسان حيوانا كان الكاتب حيوانا. وإن كان الإنسان حيوانا كان الحيوان ناطقا. وإن كان الإنسان حيوانا فالضاحك إنسان. والمتفصلة على هذا القياس أيضا: إن كان موضوع القضايا مشتركا، قدموه تارة على حرف العناد، وقدموا حرف العناد عليه تارة أخرى. مثلا: العدد إما فرد أو زوج، وإما أن يكون العدد فردا أو زوجا. / وإن أريد به كل الأعداد وقع التفاوت في المعنى بين هذين الوضعين، فيكون الأول مانعا للجمع والخلو والثاني مانعا للجمع فقط. وفي اللفظ يكون الأول في قوة الحملية، والثاني لا. مثال الأول: كل الأعداد إما فردية أو زوجية، ومثال الثاني: إما أن تكون كل الأعداد فردية أو كل الأعداد زوجية، ففي هذه الصورة هذا القسم محذوف: أو أن يكون البعض فردا والبعض زوجا، لتكون منفصلة مانعة للجمع والخلو، وإما كان هذا القسم محذوفا كانت القضية مانعة للجمع فقط.

* * *

الفصل الثامن

في كيفية تعلق الصدق والكذب بالقضايا الشرطية وأجزائها

كل قضية تصبح جزء قضية شرطية يرتفع عنها - كما ذكرنا - اسم القضية، وتنزل عنها
 ٥ خاصية الإخبار الخارجى، أى تعلق الصدق والكذب بها، وتتعلق بالربط بين تلك القضية
 وسائر القضايا التى هى باقى أجزاء الشرطية. مثلا إذا أوردوا فى المتصلة أداة شرط على هذه
 القضية: الشمس طالعة، فقالوا إذا كانت الشمس طالعة، انتفى عنها إمكان التصديق والتكذيب،
 وهى بهذا الاعتبار ليست بقضية بل جزء قضية. وكذا القضية الثانية، وهى النهار موجود، إذا
 وقعت فى موضع جواب/ الشرط يحدث فيها نفس العارض. وعلى العكس إذا رفعت أداة
 الشرط والجواب أو أداة الانفصال من القضية الشرطية عادتا قضيتين كل منهما يستتبع
 ١٠ الصدق والكذب، ويقبل التصديق والتكذيب.

من ٥١
نسخة ض

فإذا تمهدت هذه القاعدة علم أن الصدق والكذب لا بد أن يعتبر من حال رابطة القضية
 الشرطية لا من حال القضايا التى صارت أجزاء لها ورباطها، فإن كانت أجزاء القضية
 الشرطية كلها أو بعضها بالانفراد كاذبة وكان ربطها بعضها ببعض صادقاً حكم بصدق
 ١٥ القضية، وإلا حكم بكذبها.

وربما لا يكون للزوم فى القضية حقيقياً، بل يكون بحسب وضع اللفظ، لا أنه واجب فى
 نفس الأمر، كأن يقال: إذا كانت الخمسة زوجاً فهى عدد. لأن لزوم التالى ليس بهذه العلة فى
 نفس الأمر. وهذه القضية صادقة فى اللفظ كاذبة فى المعنى، إذ تشتمل على وضع محال.
 فاللزومية إما حقيقية أو لفظية. وإذا كنا سنعتبر تلازم صدق القضية وأجزائها على تقدير
 ٢٠ الانفراد. نقول فى المتصلات: إما أن يكون جزءاً المتصلة كلاهما صادقاً، أو كلاهما كاذباً، أو
 كلاهما يحتمل الصدق والكذب. أو المقدم صادقاً، والتالى كاذباً، أو العكس، أو المقدم صادقاً
 والتالى محتملاً، أو العكس، أو المقدم كاذباً والتالى محتملاً، أو العكس. فتلك هى الأقسام
 التسعة بحسب القسمة العقلية.

وقد تتألف المتصلة الصادقة واللزومية من ستة أقسام، وفي تلك الأقسام يكون المقدم مستلزما للمساوى له في الصدق أو الكذب، أو الاحتمال، أو المركب منها، والأقسام الثلاثة الباقية ليس من الممكن وقوعها فيه. مثال الجزئين الصادقين: إن كان زيد إنساناً فهو حيوان. ومثال الجزئين الكاذبين: إن كان زيد فرساً فهو صهال. ومثال المحتملين: إن كان زيد كاتباً فيده متحركة، ومثال المقدم الكاذب والتالي الصادق: إن كان زيد فرساً فهو حيوان. ومثال المقدم المحتمل والتالي الصادق إن كان زيد كاتباً فهو ناطق. ومثال المقدم الكاذب والتالي المحتمل: إن كان زيد فلماً فهو متحرك. وأما امتناع التأليف من الأقسام الثلاثة الباقية فإنما يكون بسبب امتناع استلزام الصادق للكاذب، أو للمحتمل الذي يلزم على تقدير كذبه أيضاً استلزام الكاذب، وامتناع استلزام المحتمل للكاذب الذي يلزم على تقدير صدقه أيضاً استلزام الكاذب. ١٠

وأما إذا كانت القضية المتصلة كاذبة، حال كونها لزومية، فوقع هذه الأقسام كلها فيها ممكن. وإن كانت مكونة من اثنين صادقين، كقولك: إذا كانت الشمس طالعة فالبحر ناهق، فهذه القضية كاذبة في اللزومي لأنها ليست مستلزمة للتالي، وإن كانت صادقة في الاتفاقى. وعلى هذا القياس في سائر الأمثلة، ومن هنا علم أن اللزومي أخص في الصدق من الاتفاقى. ١٥

ومثال أن تكون كاذبة في كلا الوجهين: إذا كان الإنسان ناطقاً فالغراب صهال. والقضية الاتفاقية تتبع في الصدق والكذب أخس أجزائها، كما يلي: أن يكون من الصادقين صادق، ولا يمكن أن يكون كاذباً. ومن الكاذبين كاذب ولا يمكن أن يكون صادقاً. ومن الصادق والكاذب كاذب، ومن المحتمل والكاذب كاذب. وعلى هذا القياس، وإيراد الأمثلة سهل.

٢٠ فإذا تمهدت هذه الأصول علم أن أولئك الذين توهموا أن وضع المقدم في الشرطية إنما هو على سبيل الشك قد سهوا، إذ لا علاقة للشك واليقين والصدق والكذب بالمقدم من حيث أنه جزء القضية. وفي القضية الصادقة اليقينية يمكن أن يضعوا المقدم كاذباً، فضلاً عن المشكوك فيه لأن لزوم التالي صادق له.

٢٥ وأما في المنفصلة، فيكون بعض الأجزاء كاذباً في كل حال: ففي المنفصلة المانعة للجمع، يمكن أن تكون جميع الأجزاء كاذبة. وفي المنفصلة المانعة للخلو أو المانعة لكليهما يكون بعض الأجزاء صادقاً لا محالة، إذ القسمة المترددة بين النفي والإثبات لا تخلو عن الصادق والكاذب، وهاتان المنفصلتان تشتملان على تلك القسمة.

الفصل التاسع

في شأن الإحصار وإهمال القضايا

موضوع القضية الحملية إما جزئى شخصى أى غير قابل لوقوع الشركة فيه، وإما كلى (١) وعلى الأول تسمى القضية مخصوصة وشخصية، وهى إما موجبة نحو زيد كاتب أو سالبة نحو زيد ليس بكاتب.

وعلى الثانى إما أن تكون كمية المحكوم عليه مذكورة أولاً: فإن لم تكن مذكورة تسمى القضية مهمة، موجبة نحو الإنسان كاتب، أو سالبة نحو الإنسان ليس بكاتب؛ ففي هاتين القضيتين لم يبين أن الحكم على البعض أو الكل. وإن كانت الكمية مذكورة تسمى القضية محصورة، فإن كان على الكل تسمى الكلية، وإن كان على البعض تسمى الجزئية: فالكلية الموجبة نحو الإنسان كاتب، والكلية السالبة نحو لا شئ من الإنسان بكاتب، والجزئية الموجبة نحو كل إنسان كاتب، والجزئية السالبة نحو ليس بعض الإنسان بكاتب، وبعض الإنسان ليس بكاتب، وليس كل إنسان بكاتب. ولفظ الكل والبعض المعنيين لمقدار الحكم يسمى سوراً، وقد تسمى المحصورة مسورة.

والسور فى الإيجاب الكلى كل، وفى السلب الكلى لا شئ ولا واحد، وفى الإيجاب الجزئى بعض، وفى السلب الجزئى ليس بعض وبعض ليس وليس كل، وهذه الثلاثة فى اللزوم واحدة وإن اختلفت فى الدلالة، فإن ليس بعض سلب جزئى/ وكذا بعض ليس، وإن كان فيه إيهام العدول. وليس كل يفيد سلب العموم، وفرق بينه وبين عموم السلب؛ فإنه مقتضى صيغة السلب الكلى، وأما سلب العموم فيدل على أن الكاتب ليس بعام لجميع الإنسان، فيمكن أن يكون سلبه عاماً لهم وأن يكون مختصاً ببعضهم، وعلى التقديرين يصدق سلب البعض على سبيل القطع، فالكتابة مسلوقة عن البعض يقينا وفى الباقي شك، ومفهوم القضية هوالمعلوم يقينا لا المشكوك والمظنون. وكذا إذا قيل بعض الإنسان ناطق يمكن أن يكون البعض الآخر أيضاً ناطقاً وأن لا يكون، وتخصيص البعض، بالذكر، وإن أفاد ظن الاختصاص به فى الواقع، لكنه غير معتبر فى الحكم على القدر المفهوم من اللفظ على سبيل القطع. فالجزئية أعم من الكلية على كل حال إذ كلما صدقت الثانية صدقت الأولى بلا عكس، وفى الكذب بالعكس.

(١) هذه هى نهاية السقط فى نسخة من.

٨- [الكمية] من . ٩- [الكلية] للكلية من.

١٥- وبعض ليس] وعلى العكس أى تقديم السور على السلب من.

١٦- بعض ليس] تقديم للسور من.

١٧- «وكذا فى الفارسية: كل الناس ليسوا بكعبة، وفرق من. ١٨- السلب الكلى] السالبة للكلية من.

٢١- «المبهم، والمظنون من.

ومكان السور بالطبع قريب إلى الموضوع، على حين أن مكان الرابطة قريب إلى المحمول؛ إذ السور يفيد تعيين مقدار المحكوم عليه من الموضوع.. ولما لم يزد السور في المعنى شيئا على المحمول والموضوع الحقيقي والرابطة لم يسموا القضية بسببه رباعية. وفرق بين الكلى وبين كل واحد، فإن الكلى مفهوم يقبل الشراكة يحمل على كل واحد من الأشخاص التي تحته، ووقوعه على كل واحد منها جائز على سبيل الحمل. وكل واحد [يراد به] (١) جزئيات ذلك المفهوم على وجه لا يخرج منها شخص، ولا يخفى ما بينهما من الفرق.

والمراد بموضوع القضية الكلية في المحصورات كل واحد، فإن قلنا: كل إنسان كاتب كان مفهوم أن كل واحد واحد من أشخاص الناس كاتب، وكذا المراد في الجزئية بعض من تلك الأشخاص لا من المفهوم الكلى، ولهذا لم يجزأ أن يقال كل إنسان نوع وجزأ أن يقال كل إنسان شخص. وأما المهمة فالموضوع فيها كل من جهة أنه يصلح للعموم والخصوص لا من جهة أنه عام أو خاص، فالحكم فيها لا يدل على حصر الكلى بالمطابقة ولا الجزئي أيضا، لكن يعلم بالدلالة العقلية أن الحكم إذا كان على هذا الوصف، احتمل أن يكون على جميع الأشخاص وعلى البعض، ولا يحتمل أن لا يكون على شخص أصلا، لأنه يناهض أصل الحكم، والوقوع على الكل يستلزم الوقوع على البعض بلا عكس، فالوقوع على البعض معلوم قطعا وعلى الكل مشكوك فيه، فيلزم من القضية المهمة بالحكم على بعض الموضوع وهو حكم جزئي، كما يلزم لكل قضية مثلا عكس فالمهمة في قوة الجزئية.

والمخصوصات لا تعتبر في العلوم كما سيظهر في صناعة البرهان، وينبغي أن يحترز عن المهمات كيلا يقع الغلط، وإن استعملت كانت دلالتها مساوية لدلالة القضايا الجزئية، فمدار القضايا على هذه الأربعة المحصورة.

والألف واللام في لغة العرب تفيدان العموم، والتجريدُ عنهما يفيد الخصوص كالإنسان وإنسان، فقد ظن بعضهم أن واحدا منهما لازم دائما فيلزم أن لا تكون مهمة في لغة العرب. والص ٥٣ والحق أن الألف واللام في تلك اللغة يدلان / بالاشتراك على الكلى المجرد من العموم والخصوص، وعلى الكل من جهة عمومته حتى يكون بمعنى كل واحد، وعلى تخصيص شخص متكور أيضا، والأول يسمى لام تعيين الطبيعة، والثاني لام استغراق الجنس، والثالث لام العهد. مثال الأول: الإنسان مقول على زيد، والثاني: الإنسان والد ومولود، والثالث:

(١) زيادة يحتاجها السياق لا يوجد ما يقابلها في الترجمة أو الأصل الفارسي.

- | | |
|--|--------------------------|
| ٨- [كل واحد .. كاتب] س. | ١٢- [يدل] يدات س. |
| ١٤- [إذ وقوع تلك الطبيعة عليها متساو، ولا ض. | ١٤- [الحكم] حكم للمقل ض. |
| ١٥- [فالوقوع على البعض] س. | ١٦- [لكل] العام ض. |
| ١٦- [فيلزم ... عكس] س. | ٢٢- [للاسم، فيلزم ض. |
| ٢٥- [أيضا] س. | |

[إذا] رأيت إنسانا وفرسا فقلت الإنسان كذا، وهذا بحث نحوى لا منطقي. فالإنسان فى الصورة الأولى موضوع القضية المهمة، وفى الثانية موضوع القضية المحصورة الكلية، وفى الثالثة موضوع الشخصية.

أما القضية الشرطية فإن كان الاتصال والانفصال فيها فى وقت أو حال معين فالقضية مخصصة؛ نحو إن كان اليوم أ ب كان ج د واليوم إما أن يكون أ ب أو ج د، وإن شملا جميع الأحوال فالقضية كلية نحو كلما كان أ ب كان ج د ودائما إما أن يكون أ ب أو يكون ج د. وإن كانا خاصين ببعض الأحوال غير المعينة فالقضية جزئية نحو: قد يكون إذا كان أ ب كان ج د وقد يكون إما أ ب أو ج د. وإذا لم تذكر كمية الأحوال كانت مهمة نحو إذا كانت أ ب كانت ج د وقد يكون إما أ ب أو ج د.

والسالبة فى كل باب عليه هذا القياس كما هو معلوم، مثلا يقال: فى المخصصة اليوم ليس إن كان، وفى الكلية ليس البتة إن كان وفى الجزئية قد لا يكون إذا كان، وفى المهمة ليس إن كان، ويوضع فى المنفصلات إما مكان إن.

وسور القضايا فى لغة العرب: كلما كان - ليس البتة إذا كان - وقد يكون إذا كان - وقد لا يكون إذا كان - وليس كلما كان. وحال عموم هذه القضايا الست وخصوصها فى الصدق يعلم من هذه اللوحة، فإن الحكم فى القضايا إما كلى إيجابى أو سلبى، وإما جزئى كذلك، والمهمة - موجبة كانت أو سالبة - تصدق على جميع التقادير فتكون فى قوة الجزئية^(١) ولهذا سقطت عن درجة الاعتبار. وهذا هو المطلوب فى هذا الباب.

لوحة المهملات والمحصورات ^(٢) وعمومهما وخصوصهما			
حكم كلى إيجابى		حكم جزئى إيجابى وسلبى	
إيجابى		مهمة موجبة	
		مهمة سالبة	
		سالبية جزئية	موجبة كلية
		سالبية كلية	موجبة جزئية
سالبى		مهمة موجبة	
		مهمة سالبة	
		سالبية جزئية	موجبة كلية
		سالبية كلية	موجبة جزئية

(١) راعى المترجم هنا الاختصار والتركيز كما يظهر من المقارنة بالأصل للفارسي، ولكنه لم يهمل شيئا من المراد.
(٢) حذف السيد رضوى - فى تحقيقه للأصل الفارسي - كلمة «المحصورات» مع أن الجدول يشمل المهملات والمحصورات، كما هو واضح من عبارة المؤلف: «القضايا الست».

١٠- [كما هو معلوم] س

١٥- [كذلك] فى كلا الجانبين س.

١٧- [وهذا.. الباب] س.

الفصل الحاشر

فى تحصيل مفهوم القضايا وتلخيص أجزائها

ص ٥٤ - اللفظ الكلى كالإنسان مثلا له / مفهوم محصل قابل للشركة واللاشركة، وهو إذا جرد عن اللواحق لا عام ولا خاص كما ذكرنا قبل، ويقال له الكلى الطبيعى. وإذا لحقه بعض لواحق تقتضى العموم أو الخصوص تجعله عاما أو خاصا، وتصور العموم بلا ملاحظة الأشخاص غير ممكن، فاللاحق الذى يجعل مفهوم الإنسان عاما، إما باعتبار معنى الإنسان من جهة أنه مقول على كل واحد واحد من الأشخاص، أو باعتبار كل واحد واحد منها من جهة أن الإنسان مقول عليها.

١٠ - واللاحق الأول تعين الأشخاص كالإشارة هو الذى سماه المناطقة كليا منطقيا، وهو الكلية والعموم. والإنسان باعتباره يكون إنسانا عاما وهو الكلى العقلى. واللاحق الثانى هو معنى السور، والإنسان باعتباره يكون موضوع القضية المحصورة. فهذا الاعتبار إما متناول لجميع الأشخاص، أو لبعض غير معين، والأول السور الكلى، والثانى السور الجزئى، كما سبق بيانه.

١٥ - واللاحق إن اقتضى تعين الأشخاص كالإشارة بهذا أو ذاك، ليكون مفهوم الإنسان مع ذلك اللاحق خاصا بوصف، كان مع ذلك اللاحق موضوعا للقضية الشخصية. والإنسان المجرد من اللواحق موضوعا للقضية المهمة. وقد يؤخذ الموصوف مع صفة لازمة أو مفارقة ويستعمل معها مكان اللفظ المفرد، كالمتحرك فإن مفهومه ذو حركة، أو شئ له حركة، أو يؤلف الموصوف مع الصفة تأليفا تقييديا ويجعل المجموع موضوعا كالإنسان المتحرك، فتلك الصفة إما لازمة لموصوفها أو عارضة له، والعارضة إما مفارقة أو غير مفارقة، وإن كانت مفارقة فباعتبار الموضوع إما فى زمان المقارنة أو زمان المفارقة، فهذه أربعة أقسام، والموصوفات بهذه الاعتبارات أربع: ٢٠

أ - موصوف صفته لازمة لذاته، كالحَيوان للحركة التى هى جزء من فصله.

٤ - [الواحق] العوارض س.

٥ - [أو للخصوص] والخصوص س // < وضعت إليه > تجعله س.

٦ - فاللاحق [واللاحق] س.

٧ - < من الأشخاص أو اعتبار كل واحد واحد > منها س.

٩ - سماه [سماه] س // [المناطقة] س.

١٠ - عاما [كليا] س.

١٢ - < على وجه لا يخرج منه شخص > أو لبعض س.

// < موضوع القضية الكلية كل واحد واحد من الأشخاص المقول عليها الإنسان على وجه لا يخرج عنه شخص، وموضوع القضية الجزئية بعض من جملة أولئك الأشخاص لا يعمله، كما سبق، س.

١٨ - [وإن ... مفارقة] س.

ب - موصوف صفته عارضة غير مفارقة، كالفلك للحركة.

ج - موصوف صفته مفارقة في حال مقارنة الصفة، كالجسم للحركة حال حركته.

د - موصوف صفته مفارقة في حال مفارقة الصفة، كالجسم للحركة حال سكونه.

ولفظ المتحرك على الإطلاق شامل لهذه الأربعة إلا أن يقيد بقيد؛ فإن قيد بما دام متحركاً
شمل الأقسام الثلاثة الأولى وخرج عنه الرابع، وبهذا الاعتبار يكون اللفظ مشروطاً بشرط
الوصف المقارن. فإذا كان موضوع القضية اللفظية من هذا الجنس، ولم يقيد بالشرط المذكور
شمل مفهومه المعاني الأربعة.

وينبغي أن يعلم أنه فرق بين مفهوم اللفظ من جهة أنه حاصل بالفعل وبينه من جهة أنه
حاصل بالقوة، كالمتحرك بمعنى الموصوف بها بالفعل والمتحرك بمعنى الموصوف بها بالقوة.

وقد قال بعض المنطقيين يجب أن يكون مفهوم الموضوع شاملاً للمعنيين معاً، وقال به
أبو نصر الفارابي الملقب بالمعلم الثاني، وهذا الاصطلاح خلاف المتعارف والمتداول بين أهل
اللغة والعلوم، فالاصطلاح لا يستلزم تناول الإنسان للنطفة والعلة اللتين حصل فيهما صورة
الإنسانية بالقوة، وكذا تناول السرير بقطع الخشب المتفرقة، وهو خلاف المتعارف، بل
المتعارف أنهم إذا أطلقوا السرير أرادوا به ما هو السرير بالفعل، إلا أن يكون في موضع يطلق
اللفظ بالاشتراك على المفهوم تارة من جهة أنه بالفعل وأخرى من جهة أنه بالقوة، كالكتاب
حيث يطلق على من يكتب بالفعل وعلى من يعرف صنعة الكتابة ولا يكتب. وفي [مثل] هذا
الموضوع لا بد أن يعلم أنه بأي معنى يطلق، كما سيبين بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

ويجب أن يعلم أن الإيجاب يستدعي وجود الموضوع بخلاف السلب، ويبان أن الحكم في
الأصل لا يكون إلا على ثابت مقرر في الذهن سواء كان بالإيجاب أو السلب. فموضوع
القضايا لا بد أن يتصور ويتمثل في الذهن، وكذا المحمول. وأما الموجبة فمن جهة أن الإيجاب
يقتضي وجود شيء لشيء لم يكف هذا القدر من الثبوت الذهني في موضوعها، بل لا بد أن
يوجد بوجه من الوجوه، فإن وجود شيء لشيء فرع وجود الشيء الثاني في نفسه، فما لم يوجد
في نفسه لا يوجد له شيء أصلاً، كزيد المعدوم. حيث لا يقال إنه حي أو بصير أو له صفة كذا

٨- فرق [فوق] من.

٩ - والمتحرك بمعنى الموصوف بها بالفعل، والمتحرك من.

١٠ - [وإذا] من.

١٢ - و [العلوم] من // فالاصطلاح [والاصطلاح] من // تناول [يتناول] من.

١٣ - و [ما كان وسيكون]، إذا كان كل ذلك دخلاً فيه للصفة بشرط أن يكون شيئاً بالفعل، إلا أن من.

١٥ - [يعرف] يفرق من.

١٦ - [إن].. تعالى [من].

٢١ - موضوعها [موضوعها] من.

٢٣ - صفة [صفة] من.

وكذا. والسلب لا يقتضى هذا المعنى؛ فإن زيدا المعدوم يصح له أن يقال: إنه ليس بحى ولا بصير ونحو ذلك. فإذا تقرر هذا المعنى فنقول: الوجود إما فى العقل أو فى الخارج وإما دائم أو فى بعض الأوقات.

وجملة هذه الأقسام داخلة فى الوجود المطلق، فإن كل قيد من هذه القيود يجعل الوجود خاصا بقسم ويكون زائدا على مفهوم الوجود.

ومرادنا بوجود موضوع الموجبة ليس وجوده فى الخارج فقط؛ لأننا نحكم فى العلوم على الموضوعات المعقولة بالحكم الإيجابى، مع أننا لانعرف أنها موجودة فى الخارج أولا، كما نقول: الكرة المحيطة بذى عشرين قاعدة مثلثات كذا وكذا. ولا وجوده فى العقل فقط؛ لأننا نحكم على الموجودات الخارجية أيضا، وكذا فى دائم الوجود، وغير دائم الوجود. بل مرادنا وجود الموضوع بوجود أعم من الخارجى والعقلى. وقد يحكم بالإيجاب على الموضوعات الغير الموجودة كالخلاء والجوهر الفرد، فتلك الأحكام إما بمعنى السلب نحو: الخلاء ممتنع الوجود، أو بفرض الوجود وقت الحكم على وجه أن القائلين بوجودها يقولون: إن الخلاء بعد ص ٥٦ غير مادى، والجوهر الفرد/ ذو وضع ونحو ذلك.

فعلم من هذه المباحث أننا إذا قلنا فى الموجبة الكلية مثلا: كل ج... يفهم من هذا اللفظ مع هذا السور أن الحكم على كل شخص من الأشخاص المقول عليهم ج بالفعل سواء كان فى العقل أو فى الخارج، وإن لم يكن الكل فى أكثر من وقت واحد، سواء كان فى وقت حصلت فيه صفة الجسمية له أو فى وقت آخر على وجه لا يكون شخص من الأشخاص الكائنة فيها بواحد من هذه الاعتبارات خارجا عنه. وإذا قلنا: بعض ج... أردنا بعضا من هؤلاء الأشخاص بجميع الاعتبارات المذكورة. وإذا قلنا: لاشئ من ج... وجد فيه جميع تلك الاعتبارات، والحكم على جميع الأشخاص. أما وجود أولئك الأشخاص - على النحو الذى قلنا - فلا يلزم من مجرد السلب. وعلى هذا قياس السالبة الجزئية.

وإذا علم مفهوم الموضوع فى المحصورات فنقول اللاحق الذى هو مقتضى مفهوم السور إذا نزعناه من لفظ الموضوع صارت القضية مهمة. وذلك اللفظ بذلك المعنى وبالاختبارات المذكورة يصلح لأن يكون محمولا، ففى المحمول تجب تلك الاعتبارات على السياقة المذكورة، إلا أن معنى السور لا يعرض له، وثبوته وعدمه متعلق بثبوت الحكم وعدمه. ولاتفاوت فى المعنى فى باقى الأحوال بين الموضوع والمحمول، مثلا إذا قلنا: الكاتب

م- ذلك القيد، زائدا من.

٧- المعقولة [المقولة من // الإيجابى] الإيجاب من.

٨- للعقل [للفظ من . - وكذا... الوجود] من .

١٠- وجود [وجوده من . // الموضوع بوجود] من . // - الخارجى والعقلى هذه الأقسام من.

١٢- بفرض [يفرض من . ١٥- كل] من.

٢٠-٢١- [أما... السلب] من .

٢٦- فى المعنى فى [معنى فى من.

ضاحك، أو الضاحك كاتب، لا يكون بين مفهومى الكاتب والضاحك فى القضية الأولى والثانية تفاوت إلا بصلاحية العموم فى جانب المحمول لكونه مقتضى الحمل، وهو عارض للمحمول من حيث إنه محمول. والتكوين - فى لغة العرب - أداة لهذا المعنى فى هذا الموضع. وإذا لم يكن محمولا زال عنه هذا العارض. هذا هو المهم معرفته فى هذا الموضوع. والبعض وإن وقع مكررا لكن الغرض تأكيد التلخيص، إذ قد وقع من إهمال هذا التفصيل خبط كثير لأهل التحصيل.

وبعد تلخيص مفهوم أجزاء القضية يجب فى كل قضية عشر احتياطات أخرى، ست منها ترجع إلى كل من المحمول والموضوع، وأربع ترجع إليهما جميعا.

أ - أن لفظ الموضوع أو المحمول إذا وقع فيه اشتراك أو اشتباه يجب أن يعلم أنه فى أى معنى يستعمل.

ب - أن الحمل على جميع المعانى إذا أمكن، وأردنا استعماله فيها جميعا، فلا بد أن يعلم أن تلك القضية فى الحقيقة ليست بقضية واحدة بل قضايا متعددة، وموضع تعليق الصدق والكذب فيها كثير، كما إذا قلنا: العين مدورة وأردنا به قرص الشمس والدينار معا يكون قضيتين، وإذا قلنا: الإنسان متحرك حركة تكون إرادية وطبيعية وقسرية وكل منها بالقوة وبالفعل، وأردنا الجميع، يكون ست قضايا فى صيغة قضية واحدة لا قضية واحدة.

ج - أنه إذا احتمل القوة والفعل كما ذكرنا ينبغى أن يعلم أن المراد أيهما، مثلا إذا قلنا: كل كاتب ينبغى أن يعلم أن المراد الكاتب بالقوة البعيدة كالطفل، أو المتوسطة كالأمى، أو القريبية كمن يعرف صنعة الكتابة ولا يكتب، أو بالفعل كالكاتب فى حالة الكتابة. وكذا المحمول كما فى قولك: الخمر مسكر بالقوة إذا كانت فى الدن، أو بالفعل إذا أثرت فى الشارب.

د - أنه إن أمكن لحرق شرط أو قيد واختلف المعنى بحسب الحقوق والتجرد عنه ينبغى أن لا يغفل عن ذلك الاعتبار، مثلا الإنسان باعتبار أنه إنسان أمر وبلا هذا الاعتبار أمر آخر، وعلى الأول الحكم بأنه حيوان ممتنع، وعلى الثانى واجب.

هـ - أن واحدا منهما إن كان مضافا ينبغى أن يعلم المضاف إليه؛ إذ باختلاف المضاف إليه يختلف معنى المضاف كما ذكرنا أن فصول المضاف مضافة أيضا. مثلا إذا قلنا: كل غلام فينبغى أن يعلم أنه غلام من، وإذا قلنا العدد مساو فينبغى أن يعلم ماذا يساوى.

٢-٣- [وهو المحمول] س.

٣- [فى .. الموضوع] س.

٤- [معرفة] س.

٧- [من، عشر //] أخرى] س

١٥- [لا .. واحدا] س.

٢٤- أن فصول [فصول حصول] س.

٢٥- ماذا أنه ذا] س.

و- أن كل واحد منهما إذا كان له جزء أو كل أو مقدار قابل للكثرة والقلّة لا بد أن لا يغفل عن تعيينه بحسب الحاجة. مثلا إذا قلنا: الزنجى أسود، لا بد أن يعلم أن المراد ظاهر بشرته لا جميع بدنه. وكذا إذا قلنا مكان كل قطرة من الماء مكان طبيعى للماء، لا بد أن يعلم أن مرادنا جزء المكان الطبيعى من غير تعيين لأكله. وكذا إذا قلنا: الخمر مسكر، لا بد أن يعلم أن المراد أى مقدار هو: القليل أو الكثير. ٥

هذه هى مواضع الاحتياط الستة الراجعة إلى كل من الموضوع والمحمول. وأما الأربعة الراجعة إليهما جميعا فهى هذه:

أ- أن ثبوت المحمول للموضوع إن كان بشرط نحو: كل كاتب متحرك الأصابع - لا بد أن يعلم أن هذا الحكم على إطلاقه ليس بصحيح، وإنما يصح بشرط وجود الكتابة، وهذا الشرط غير مذكورنا فى القسم الرابع من الأقسام السابقة: فإنه عائد إلى المفردات وهذا عائد إلى الحكم. ١٠

ب- اعتبار الزمان إذ فى قولنا الإنسان متحرك دائما أو فى بعض الأوقات أو فى هذا اليوم، تفاوت كثير.

ج- اعتبار المكان فى بعض القضايا، كما إذا قيل السقمونيا مسهل إن لم يعلم أنه فى أى موضع احتمل أن لا يصح الحكم، إذ يقال أنه لا يعمل هذا العمل فى ديار الترك. وأما ما قيل إننا إذا قلنا: زيد جالس، ينبغى أن يعلم أنه على السرير أو على الأرض، فمن قبيل اللاحق للمحمول فقط وعائد للأقسام السابقة. ١٥

د- إن كان اللاحق ممكن للقوق للمحمول والموضوع ومتفاوتا فى المعنى فينبغى أن لا تغفل عن إلحاقه بما هو المراد، مثلا إذا قلنا: المتحرك لا دائما جسم، كان لا دائما لاحقا للموضوع فصادق، وإلا فكاذب. فلا بد أن يتميز المحمول والموضوع لئلا يقع الاشتباه.. فما لم تتقدم هذه الاعتبارات فالقضية لا تكون صادقة أو كاذبة بالفعل. ٢٠ ص ٥٨

وأما فى الشرطيات فنقول: الإيجاب الكلى فى المتصلة للزومية إنما يصدق إذا كان وضع المقدم مستلزما لوضع التالى فى جميع الأوقات والأحوال التى يمكن عروضها وإحوقها للمقدم، أما الأوقات فظاهر، وأما الأحوال فكما إذا حمل على موضوع المقدم محمولات أخرى، حقا أو باطلا، أو وضع مع المقدم قضايا أخرى، صادقة أو كاذبة، بشرط أن يمكن وضع المقدم ٢٥

- | | |
|------------------------------|---|
| ١- [كل] س. | ٢- [تعيّنه] تعيّن س. |
| ٣- [يدونه] يدونه س. | ٦- [مواضع] .. [ستة] ستة - مواضع الاحتياط س. |
| ١٥- [يعمل] يعلم س. | ١٧- [قطر] المسجود س. |
| ١٩- [إلحاقه بما] إلحاق ما س. | ٢٢- [الكلى] س. |
| ٢٣- [التالى] للتالى س. | |

مقارنا لتلك الأحوال في نفس الأمر أو بحسب تصور متصور - ويحصل استلزام التالي في جميع الأحوال، مثلا في قولنا: إن كان الإنسان كاتباً تحركت أصابعه، نقول إن كان الإنسان كاتباً وقائماً، إن كان الإنسان كاتباً وقاعداً، إن كان الإنسان كاتباً ومستلقياً، إن كان الإنسان كاتباً ونائماً، تحركت أصابعه. وكذا في وضع القضايا الآخر مع المقدم، نقول: إن كان الإنسان كاتباً والشمس طالعة، إن كان الإنسان كاتباً والكواكب ظاهرة تحركت أصابعه. ٥

وكما لا يجب صدق المقدم ليصدق للزوم، كذلك لا يجب صدق هذه الأحوال فإنما إذا قلنا إذا كانت الخمسة زوجاً كانت مقسمة إلى المتساويين كذب الحال وصدق للزوم بحسب عروض هذه الحال ولحوقها، ولحوق الحال الممتعة للمقدم ربما يمنع من استلزامه لازمة، كما منع في هذه الصور الخمس من عدم الانقسام فعموم الأحوال والأوقات الغير الممتنع يقتضى كلية القضية، ولا يراد بالعموم هاهنا تكرار وقوع المقدم لجواز أن لا يقع المقدم إلا مرة ويكون الحكم كلياً كما إذا قلنا: كلما كان زيد ميتاً لم يكن متنفساً، فإن هذه القضية مع أن مقدمها وتاليها شخصيات، ووقوع المقدم لا يكون إلا مرة - كلية، من جهة لزوم التالي في عموم الأحوال المقارنة لهذا المقدم بالغرض. ١٠

وإذا اتضح هذا المعنى، فنقول: لفظ كلما في لغة العرب نحو لفظ هركاه كه في لغة الفرس دال على هذا الحصر. وأما في الاتفاقيات فدوام صدق التالي في جميع الأوقات مع المقدم يكفى في الموافقة. ١٥

وأما الجزئية للزومية فتصدق بأن يكون للزوم حاصلاً في بعض الأحوال والأوقات. ويحتمل أن يقع بين الاتفاقية وبين الجزئية للزومية اشتباه فنقول (١):

الجزئية قد تكون تحت كلية صادقة فتصدق، إذ الكلى وإن كان صادقاً فالجزئى لا محالة صادق أيضاً على ما ذكرنا في الحملات، مثاله: كلما كان الإنسان كاتباً كانت أصابعه متحركة. وأما إذا كان الكلى غير صادق: فإنه في بعض الأحوال التى توضع فيها علة للزوم مع وضع المقدم يكون الحكم لازماً، وفي سائر الأحوال لا يكون لازماً، فحكم الجزئية للزومية حق مطلقاً، مثاله: كلما كان هذا الشخص حيواناً فهو إنسان، إذ أن هذا الحكم إنما يلزم في حالة ما إذا كان هذا الشخص حيواناً وناطقاً، أما في غير ذلك فمحال. فإذا أخذنا الحيوان مطلقاً كان الحكم عليه جزئياً ولزومياً، وذلك في مادة يجب للموضوع محمول مقدم في بعضها (٢). أما إن كان ممكناً، كقولنا: كلما كان هذا الشخص إنساناً فهو كاتب، فالقضية ٢٥

(١) هذه الكلمة هي بداية سقط وقع في الترجمة العربية (س) وينتهى في الصفحة التالية، وقد نقلناه من حـ ص ٩٥.

(٢) كذا في الأصل الفارسي.

١- أوحسب [وحيسب س.]

١٠- يراد [يرد س.]

١٤- [كه] حـ.

١٧- فتصدق بأن [فإن س.]

لزومية كلية على تقدير وضع سبب الكتابة، ومع إهمال ذلك الوضع تكون القضية لزومية جزئية، وعلى تقدير قطع النظر عن وضع ذلك السبب أو عدمه تكون القضية اتفاقية.

ففى الصورة الأولى لا تكون القضية اتفاقية بأى حال، بل لزومية إيجابية كانت أو سلبية. وأيضا فإن الحيوان الناطق هو فى كل الأحوال الحيوانية ناطق، أما الإنسان الكاتب فليس فى كل الأحوال الإنسانية كاتباً.

وكذا نقول: كلما كان كل الناس متحركى الأصابع كانوا كتاباً، أى أنه على تقدير حالة أن الناس لا تتحرك أصابعهم إلا للكتابة يكون هذا الحكم صحيحاً، فعند عدم هذا التقدير يكون الحكم جزئياً، وإلا فالحكم على تقدير اللزوم فى القضية الكلية يكون كلياً.^(١)

فالحاصل أن اللزومية الجزئية هى التى يكون المقدم فى بعض الأوقات والأحوال مستلزماً للتالى، والاتفاقية المحضة^(٢) تخرج من هذا اللزوم ولفظ هذا الحصر فى العربية «قد يكون، وفى الفارسية «كاه بود، أما الاتفاقية^(٣) فهذه الصيغ تستعمل فيها أيضاً.

وإذا علم مفهوم الحصر الكلى والجزئى فاستلزام المقدم للتالى بدون سياق أنه عام فى جميع الأوقات والأحوال أو ليس بعام إهمال، وإن فى العربية و«أكر، فى الفارسية هما أداة هذا المعنى، ومتى وإذا فى العربية «وچون، فى الفارسية أدوات استصحاب لا تختص بلزوم أو اتفاق، ولما فى العربية تفيد تسليم المقدم، فإن المقدم من جهة وقوعه فى الشرطية لا يعتبر تسليم وضعه وصدقه وكذبه.

وأما السالبة الكلية المتصلة فإما أن يسلب فيها اللزوم فقط أو المصاحبة والأول أعم لأن سلب الخاص أعم من سلب العام فإذا قلنا: ليس إذا كان الإنسان موجوداً فالخلاء ممنوع وأردنا سلب اللزوم صدق، وإن أردنا سلب المصاحبة كذب.

وفرق بين سلب اللزوم ولزوم السلب، وبين سلب الاتفاق واتفاق السلب كما سيبين بعد هذا مستوفى إن شاء الله تعالى. والشرط فى سلب اللزوم أنه فى كل حال ووقت فرضنا فيهما المقدم خالياً من المقارنة لا يلزم أن يأتى كل بلزوم للتالى تالياً لمجرده، لا أنه إذا فرضنا فى كل وقت وحال المقدم كيفما اتفق لا يلزم للتالى، فإن بعض الأحوال المفروضة يمكن أن تكون مقارنة لمزومات التالى، مثلاً إذا قلنا: إن كانت الخمسة منقسمة إلى المتساويين كانت زوجاً

(١) هذا هو آخر السقط المشار إليه فى الصفحة السابقة.

(٢) هذه بداية سقط آخر ينتهى بكلمة الاتفاقية فى سطر ١١.

(٣) هذه هى نهاية السقط للتالى فى هذا الموضع.

١١- [الصيغ] س. ١٢- بدون بلا س.
١٤- أدوات استصحاب [أداة الاستصحاب س // أو] و س.
١٨- الفاصلة [الأخص س // أعم.. للعام] س
٢٢-٢٣- [خالياً.. وحال] س.
٢٤- [ملزومات] ملزومات س.

٩- [الحاصل] بالفرق س.
١٣- [هما] س.
١٧- [فقط] س.
٢١- [إن.. تعالى] س.
٢٢- المقدم ... التالى س.

فحال الانقسام التي فرضناها مقارنة للخمسة بسبب كونها ملزمة للتالى اقتضت لزوم الزوجية، فكل موضع فيه للزوم علة مساوية أو علة محصورة - وإن كان وضع المقدم مجردا عن وجود هذه العلة - تتحقق السالبة الكلية بمعنى سلب اللزوم. وأما السالبة الكلية بمعنى لزوم السلب ففيما إذا كان وضع المقدم مجردا عن ملزوم التالى فى أى وقت وحال لا يكون صادقا مع وضع التالى أعنى بما أن المقدم مقارن لعللة عدم التالى فوضع المقدم يقتضى امتناع صحة التالى فى جميع الأحوال والأوقات. وسلب الاتفاق واتفاق السلب ظاهر. والجزئية مقيسة بالكلية فى كل باب. وفى المنفصلات قد ذكر مفهوم إيجاب العناد، أما سلب العناد فيتصور فى واحد من الأحوال الثلاثة:

أ - فيما إذا صدقت القضيتان فيسلب العناد بالضرورة، نحو ليست الخمسة فردا أو منقسمة إلى متساويين. ١٠

ب - فيما إذا كذبت القضيتان فيسلب العناد بالضرورة، نحو ليس الإنسان حجرا أو شجرا.

ج - فيما إذا صدقت إحداها وكذبت الأخرى لكنهما لا تقتضيان التعاند، نحو ليس إن الإنسان إما ناطق أو حجر. والكلية فى الانفصال تقاس بالكلية فى اللزوم، وكذا الجزئية والإهمال.

وبالله التوفيق..

٢-٤ - [مجردا.. المقدم] س.
 ١١ - [ليس] إن س.
 ١٢ - [ليس] س.
 ١٣ - [وبالله التوفيق] س.

الفصل الحادى عشر

في بيان تقابل القضايا وتضادها وتداخلها وتناقضها

تقابل القضايا اتفاق القضيتين في الموضوع والمحمول - وفي لواحقهما^(١) من الإضافة والشرط، والجزء، والكل، والقوة، والفعل، والزمان، والمكان - واختلافهما في الكيف، يعنى الإيجاب والسلب، وذلك بأن يكون موضوع إحداها موضوع الأخرى - بعينه وكذا للمحمول واللواحق، وبعد ذلك تكون إحداها موجبة والأخرى سالبة.

والتضاد أن يكون مع وجود التقابل امتناع اجتماعهما في الصدق مع إمكان كذبهما فإن الضدين لا يجتمعان، ولكن يرتفعان.

والتداخل اتفاق القضيتين في الموضوع والمحمول والعوارض واللواحق والكيفية مع اختلافهما في الكمية، بأن تكون إحداها كلية والأخرى جزئية. ولاشك أن الجزئى داخل فى الكلى لازم لموضع^(٢) ولكن لا ينعكس هذا الدخول واللتزم.

والتناقض اختلاف القضيتين فى الكيف على وجه يقتضى لذاته أن تكون إحداها بعينها أولا بعينها صادقة والأخرى كاذبة واختلاف الكيفية قد لا يقتضى اقتسامهما كأن يقال: الإنسان كاتب - الإنسان ليس بكاتب، وقد يقتضى اقتسام الصدق والكذب اقتسامهما لكن لا يكون ذلك الاقتضاء لذاته بل بسبب أمر آخر نحو: زيد ناطق - زيد ليس بإنسان، فإن هذا الاقتسام إنما هو من جهة المساواة وبين الإنسان والناطق لا لاختلاف السلب والإيجاب لذاته، أما إن قيل: زيد إنسان - زيد ليس بإنسان، فهذا الاختلاف يقتضى فى كل حال امتناع اجتماعهما فى الصدق والكذب، وهذا هو المراد بالاختلاف الواقع فى التناقض .

وأما التعيين واللاتعيين لطرف الصدق والكذب، فباعتبار المواد، إذ فى مادة الوجود والامتناع يكون الصدق دائما فى جانب الإيجاب بعينه أو جانب السلب بعينه مثاله: زيد

(١) تلك هى فكرة الوحدات للزمان كشرط للتقابل الحقيقى وأخذ المعزله بها - انظر نفس المعنى .. حسن الشافعى: غاية المرام.
(٢) أشار السيد رشدى فى تحقيقه للأصل القارى لهذا الكتاب إلى أن جميع النسخ التى تيسرت له مضطربة فى هذا الموضع، ثم اقترح نصا مطابقا لما فى س مما يشير الى دقه للنسخة التى اعتمد عليها خسرو فى ترجمته. انظر هامش ٢ من ٩٧.

٣ - [فى] س.
١٣ - لا يقتضى [يقتضى لا س .
١٣ - ١٤ - [كأن .. والكذب] س.
٢٠ - [جانب] السلب س .

إنسان - زيد ليس بإنسان. وهذه مادة الوجوب، ودائما تكون الموجبة صادقة والسالبة كاذبة. وكذا زيد حجر - زيد ليس بحجر، وهذه مادة الامتناع وعلى عكس الأول. وفي مادة الممكن إن اعتبر زمان يكون واحد من طرفي السلب والإيجاب حاصلًا فيه كالماضي والحال، فالصدق دائما يكون في الطرف الحاصل نحو: زيد كتب أمس، زيد لم يكتب أمس. وأما الزمان المستقبل الذي لم يحصل فيه واحد من الطرفين بعد، وكل منهما ممكن، فالصادق واحد منهما بلا تعيين، والآخر كاذب.

هذا الذي ذكرنا هو معاني هذه القضايا بحسب الاصطلاح، والأهم من الجميع معرفة التناقض المعبر في العلوم والمحاوالت، فنقول: إذا اعتبر في القضايا الشخصية شرائط التقابل حصل التناقض، فإذا قيل في الزمان المعين: زيد كاتب - زيد ليس بكاتب، حصل التناقض ولم يحتج إلى شرط آخر.

وفي المهملات لا يقع التناقض لأنها في قوة الجزئية. والجزئيتان المختلفتان في الكيفية لا تتناقضان، كما إذا قيل في مادة الإمكان: بعض الإنسان كاتب بعض الإنسان ليس بكاتب.

أما في المحصورات فإن أخذوا الكليتين الموجبة والسالبة واعتبروها في المواد، فالموجبة الكلية صادقة في مادة الوجوب وكاذبة في مادة الامتناع، والسالبة الكلية بالعكس. / وأما في مادة الإمكان فكلتاها كاذبة نحو: كل إنسان حيوان - لا شيء من الإنسان بحيوان. كل إنسان كاتب لا شيء من الإنسان بكاتب. كل إنسان حجر لا شيء من الإنسان بحجر. وإن أخذوا جزئيتين من هذه الأمثلة أيضا فالجزئية الموجبة صادقة في مادة الوجوب وكاذبة في مادة الامتناع. والجزئية السالبة بالعكس. وأما في مادة الإمكان فكلتاها صادقة كما ذكرنا فليست الكليتان متناقضتين ولا الجزئيتان. لكن إذا كانت إحداهما كلية والأخرى جزئية فيقتسمان في جميع المواد الصدق والكذب.

فشرائط التناقض هي شرائط التقابل بعينها مع زيادة شرط وهو الاختلاف في الكمية، فعلم من هذا أن الموجبة الكلية نقيض السالبة الجزئية والسالبة الكلية نقيض الموجبة الجزئية.

ومن هذا اللوح (١) يعلم أحوال القضايا المحصورة التي شرحناها. وفي الشرطيات إذا روعي اتفاق المقدم والتالي واختلاف السلب والإيجاب - على هذه القاعدة بعينها - علم حال التقابل

(١) يقصد الجدول الوارد في نهاية هذا الفصل في الصفحة التالية.

٣- يكون [كان س

// - كالماضي والحال س

٧- الجميع [المجمع س

١٢ - د فلهملات أيضا قد لا تجمع على الصدق، أما س.

١٣ - مادة [مواد س // والسالبة [والممتلئة س - ١٤ - كاذبة [كاذبان س.

والتداخل والقضاء والتناقض بلا تفاوت بشرط أن الموجبة في المتصلة إن كانت اتفاقية
فالسالبة تكون بسلب الاتفاق وإن كانت لزومية فالسالبة تكون بسلب اللزوم، وفي العنادية
بسلب كل عناد أثبتته الموجبة، وإيراد الأمثلة تطويل بلا طائل، وهو سهل يسير بعد تمهيد
هذه القواعد. وبالله التوفيق . ٤

سالبة كلية لا شيء من أ ب	متضادتان	موجبة كلية كل أ ب
متداخلتان	متناقضتان	متداخلتان
سالبة جزئية ليس بعض أ ب	داخلتان تحت التضاد	موجبة جزئية بعض أ ب

١ - «على هذا اللسق أوصاء ولا تفاوت من» .
٢ - «العنادية» المنفصلة من» .
٣ - «وهو» التوفيق من» .

الفصل الثاني عشر

في القضايا المحصلة والمعدولة والعدمية

القضية الحمية وإن كان جزء من لفظها معدولا سميت معدولة^(١)، وإن لم يكن معدولا سميت محصلة أو بسيطة. والمعدولة قد يكون موضوعها معدولا وقد يكون محمولها معدولا، مثال الأول: اللامتناهي معقول. ومثال الثاني: الحوادث لامتناهية وقد يكون كلاهما معدولا نحو: اللامتناهي لامتهم.

٦٢- والمرجبة المعدولة التي محمولها معدول قريبة في المعنى للسالبة البسيطة، نحو: زيد لا عالم، وزيد ليس بعالم. ولهذا كان البحث عن هذا النوع من المعدولة أكثر. وإذا أطلقت المعدولة تبادر هذا النوع. ومعدولة الموضوع تقيد بالموضوع، وقد يوضع اللفظ المحصل بإزاء المعدول، كالجاهل بإزاء اللاعالم، والأعمى بإزاء اللابصير، ويسمى ذلك عدميا، والقضية التي فيها ذلك اللفظ عدمية. وقد قال بعضهم العدمي أخس المتقابلين فيما إذا كانا موجودين، كالبخل والجبن والحق والشرارة. وقد يطلق العدمي على عدم شيء في موضوع من شأنه أن يوجد فيه، كالعمى والسكون والظلمة بمعنى عدم الملكة.

وقال بعض المنطقيين: إن دلالة المعدولة أيضا كدلالة العدمية على عدم الملكة أو على أخس المتقابلين. وقال بعضهم: إن دلالتها أعم، مثلا:

اللابصير يطلق على الإنسان الذي من شأن شخصه الإبصار، كالأعمى. وعلى من شأن نوعه كالأكمه أو جنسه كالعقرب. ولا يطلق اللابصير على الجدار الذي ليس من شأنه أو شأن نوعه أو جنسه الإبصار. وهذه الأبحاث لغوية لامنتطقية.

(١) استخدم الشيخ في الشفاء كلمة معدولة أحيانا ومعدولة أخرى (الشفاء - الحجة من ٧٦ وما بعدها) واخترنا كلمة معدولة لإيفار المناطق العرب لها (انظر للكاتب: الشمسية ١١ - ١٢، الساري: البصائر التصورية، من ٩٦ - ١٠٣، ومنهم الموافق نفسه في شرحه على الإشارات والتلبيحات ١ / ٢٨٤ - ٢٨٩، انظر أيضا بدوي: منطق أرسطو ١ / ٧٦ - ٨١ وانظر من هاهنا من ١٠١).

٧ - معدولة [معدولة من].

٨ - أو [من].

٩ - تقيد [تقيد من].

١٠ - والأعمى [والأعمى من]. ١١ - ذلك اللفظ عدمية [لفظ عدمي من].

١٤ - «في المعدولة أيضا» قال بعض من.

١٧ - أو جنسه كالعقرب أو من شأن جنسه كالفأر الأعمى والعقرب، من.

والبحت المنطقي هاهنا هو الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة من جهة اللفظ وهو أن حرف السلب في المعدولة جزء من المحمول والرابط دخل على المحمول الذي جعل حرف السلب جزءاً منه بالإيجاب، ولهذا كانت القضية موجبة، بخلاف السالبة فإن حرف السلب ليس جزءاً من المحمول ودخل على الرابطة فأفاد رفع الربط كما ذكرنا. ومن جهة المعنى: وهو أن الموضوع في الموجبة المعدولة يجب أن يكون وجودياً كما ذكرنا، بخلاف السالبة. ولهذا كانت السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة. فزيد الموجود يمكن أن يقال له إنه ليس ببصير وإنه لا بصير بخلاف زيد المعدم حيث لا يجوز أن يقال إنه لا بصير بل إنه ليس ببصير. وفي القضايا التي وجد فيها الموضوع لافرق بين العدول والسلب في الدلالة، إلا بأن إحداها مشتملة على الحكم الإيجابي والأخرى على السلبي، فإذا اشتبه في اللفظ ينبغي أن ينظر أن حرف السلب إن دخل على الرابطة نحو زيد ليس هو بصيراً فالقضية سالبة، وإن دخلت الرابطة عليها نحو زيد هو ليس ببصير، فالقضية معدولة. وفي القضية الثنائية لما وقع حرف السلب بين الموضوع والمحمول لم يتميز العدول عن السلب في اللفظ، بل باصطلاح اللغة أو قرائن آخر.

وليس زيادة اختصاص بالسلب في لغة العرب، «وغيرولاء بالعدول ونيس»، (١) بالسلب الخاص في لغة العجم، ونه ونا وبى (٢) بالعدول مثاله: زيد نه نيكست، ونايناست، وبى كاست (٣) ولما قلت الثنائية في الفارسية لم يقع فيها زيادة اشتباه. وفي السالبة المعدولة يتكرر السلب. أحدهما يقتضى العدول والآخر يقتضى السلب. والسلب المتكرر يفيد الإيجاب، فقولك زيد ليس بلا بصير في قوة قولك زيد بصير، وإن كان الأول أعم كما سبق أن قلنا، وحروف السلب إذا كثرت في موضع فالأفراد دليل السلب والازدواج دليل الإيجاب. والموجبة من العدميات قريبة إلى الموجبة للمعدولة، والسالبة منها قريبة إلى السالبة المعدولة.

وعادة المنطقيين أنهم يعتبرون حال عموم هذه القضايا وخصوصها وتلازمها وتعاونها في القضايا الشخصية والمهملة والمحصورة. ويبتدئون بالشخصيات، فنقول: المحمول لا يخلو من أن يكون له مقابل من ضد وعدم ملكه وما أشبه ذلك، أولاً. فعلى الأول إما أن يكون بين الطرفين متوسط، كالفاتر بين الحار والبارد، ومختلط العدل والجور بين العادل والجائر، والمحتمل بين الصادق والكاذب أو لا.

هذا حال المحمول، وأما الموضوع فإما وجودى أو عدمى: فعلى الأول إما موصوف بواحد من المتقابلين والمتوسط الذى اعتبرنا حمله أو غير موصوف به. فإن لم يوصف فإما أن يكون وجود كل منهما فيه بالقوة أو لا.

(١) يعنى: ليس. (٢) يعنى: لا، وغير، وبلا. (٣) يعنى زيد لا هو بطيب، وغير بصير، وبلا عمل.

- ٢ - والرابط والربط من. ٣ - بالإيجاب من. ٤ - ليس... المحمول من.
٥ - [و] من س. // - وجودياً وجوباً من. ١٠ - [الثانية] الثانية من.
١٤ - [الخاص] من. ١٨ - [أن قلنا] من.
٢٦ - [يكون متوسط لذي] هذا من.

فهذه الأقسام - بحسب الحصر العقلى - ستة على هذا الترتيب:

أ - أن يكون الموضوع موصوفا بأشرف المتقابلين نحو: زيد عادل.

ب - أن يكون موصوفا بأخص المتقابلين نحو: زيد جائر.

ج - أن يكون موصوفا بالمتوسط نحو: الماء فاتر.

د - أن لا يكون موصوفا بشئ منهما لكنهما جميعا فيه بالقوة كالطفل الصغير الخالى عن العدالة والجور والاختلاط الكائنة كلها فيه بالقوة، أو كجرو الكلب الذى لم يفتح عينيه بعد، والإبصار وعدمه فيه بالقوة.

هـ - ما لا يكون بشئ منهما موصوفا ولا بالقوة، كالجور والعدل للفرس والإبصار وعدمه للجدار.

و - ما لا يكون موجودا ولا فى حكم الموجود. ولا يمكن الإيجاب عليه (١).

فنضع لوحا يشتمل على هذه القضايا الست المذكورة فى الشخصيات على هذا النحو:

لوح الشخصيات

الموجبة المحصلة	السالبة المحصلة
زيد عالم	زيد ليس بعالم
يصدق فى الصورة الأولى وهى ماوصف فيها الموضوع بأشرف المتقابلين ويكذب فى الصور الخمس الباقيات	يكذب فى الصورة الأولى وهى ماوصف فيها الموضوع بأشرف المتقابلين، ويصدق فى الصور الخمس الباقيات
<u>السالبة المعدولة</u> ليس زيد بلا عالم	<u>الموجبة المعدولة</u> زيد لا عالم
يصدق فى الصورة الأولى والسادسة ويكذب فى الأربع الباقيات	يكذب فى الصور الأولى والسادسة ويصدق فى الأربع الباقيات

(١) كذا فى ض، س، ولعل المقصود: ولا يمكن الحكم عليه بطريق الإيجاب.

٢ - أن ما، س، وكذا فى سائر الأقسام.

٦ - [لر] ض. // كجروا كهروى س.

٨ - [لا] يكون س // [لا] بالقوة س.

١١ - [الست] س // [للحو] للنوع س.

الموجبة العدمية زيد جاهل	السالبة العدمية ليس زيد بجاهل
يصدق في الصورة الثانية فقط وهي ما وصف فيها الموضوع بأخص المتقابلين ويكذب في الخمس الباقيات	يكذب في الصورة الثانية فقط وهي ما وصف فيها الموضوع بأخص المتقابلين ويصدق في الخمس الباقيات

(المراد بالجهل الجهل المركب الذي هو مقابل العلم، لا الجهل البسيط الذي هو عدم العلم)

وإذا اعتبرنا الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة التي وضعناها بإزاء بعضها البعض في الطول، وهي متقاربة في المعنى، وقد صدقت الموجبة المحصلة في الصورة الأولى، والسالبة المعدولة فيها وفي الصورة السادسة والسالبة العدمية فيها وفي ثلاث صور أخرى - علم من ذلك أن الموجبة المحصلة أخص من السالبة المعدولة، وهي من السالبة العدمية، وأن وضع العام لازم لوضع الخاص، وكل عام لازم للخاص بلا عكس.

فالسالبة العدمية لازمة للسالبة المعدولة وهي لازمة للموجبة المحصلة. وفي مقابلات هذه القضايا ينعكس الخصوص والعموم والتلازم: يعني أن الموجبة العدمية أخص من المعدولة، وهي أخص من السالبة المحصلة، والسالبة المحصلة لازمة للموجبة المعدولة، وهي لازمة للموجبة العدمية بلا عكس. وفي العرض كل قضيتين من جنس واحد متناقضتان.

وأما في القطر فالموجبة المحصلة تجتمع من الموجبتين الباقيتين على الكذب وهو فيما إذا كان زيد معدوماً، وعلى الصدق لا. وفي السوالب تجتمع على الصدق في تلك الصور أيضاً وعلى الكذب لا. والموجبة المحصلة تجتمع مع الموجبة العدمية على الكذب في أربع صور، ومقابل كل منهما يجتمع على الصدق في تلك الأربع أيضاً. والموجبة المعدولة تجتمع مع السالبة العدمية على الصدق في ثلاث صور وعلى الكذب لا. ومقابل كل منهما يجتمع على الكذب في تلك الصور أيضاً وعلى الصدق لا. هذا الذي ذكرنا حال القضايا إذا كانت موضوعاتها شخصية.

وأما إذا كانت كلية فالصور بحسب الحصر العقلي ثنتان وثلاثون، إذ اختلاف الأقسام المذكورة في الأشخاص ممكن، وهذه الإثنتان والثلاثون: ست منهما بسائط، وعشر ثنائيات،

٩- [هي] س.

٨- [إزاء ... البعض] س.

٧- [المراد ... العلم] س.

١١- [أخص] أخص س.

١٠- [الأولى] س.

١٦- [واحد] س.

١٤- [أخص ... للموجبة المعدولة] س.

٢٤- كانت كلية [كان موضوع القضية اللفظية كلياً ض.

٢٤- [٢٥-] إذ .. والثلاثون] س.

وعشر آخر ثلاثيات، وخمس رباعيات، وواحدة خماسية، والمعدوم لا يمكن تركيبه مع غيره
فنجعله من البسائط في آخر المجموع. وجملة هذه الصور بالتفصيل هي:

البسائط:

أ- كل فرد من الإنسان فرصناه في المثال موضوع القضية - عالم

ب- كله جاهل، بجهل هو ضد العلم لاعدم العلم فقط.

ج- كله متوسط أو مختلط العلم والجهل.

د- كله بالقوة في العلم والجهل كالأطفال.

هـ- كله غير قابل للعلم والجهل كالأغبياء والمجانين.

الثنائيات:

و- بعضه عالم وبعضه جاهل .

ز- بعضه عالم وبعضه متوسط .

ح- بعضه عالم وبعضه بالقوة .

ط- بعضه عالم وبعضه غير مستعد .

ى- بعضه جاهل وبعضه متوسط .

يا- بعضه جاهل وبعضه بالقوة .

يب- بعضه جاهل وبعضه غير مستعد .

يج- بعضه متوسط وبعضه بالقوة .

يد- بعضه متوسط وبعضه غير مستعد .

يه- بعضه بالقوة وبعضه غير مستعد .

الثلاثيات:

يو- بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه متوسط .

يز- بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه بالقوة .

يج- بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه غير مستعد .

٤- «الذي» فرصناه من.

١٠- [جاهل] من.

١٣- [غير] من.

١٦- [غير] من.

- يط - بعضه عالم وبعضه متوسط وبعضه بالقوة .
 ك - بعضه عالم وبعضه متوسط وبعضه غير مستعد .
 كا - بعضه عالم وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد .
 كب - بعضه جاهل وبعضه متوسط وبعضه بالقوة .
 كج - بعضه جاهل وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد .
 كه - بعضه متوسط وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد .

الرباعيات :

- كو - بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه متوسط وبعضه بالقوة .
 كز - بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه متوسط وبعضه غير مستعد .
 كح - بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد .
 كط - بعضه عالم وبعضه متوسط وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد .
 ل - بعضه جاهل وبعضه متوسط وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد .

الخماسية :

- لا - بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه متوسط وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد
 هذا تمام الأقسام على تقدير وجود أشخاص الموضوع .

لب - كله معدوم^(١) . وهذه الاثنان والثلاثون تمام أقسام الحصر العقلي . ويعتبر بعد هذا إهمال القضايا وحصرها: الكل أو البعض عالم في ست عشرة صورة، وهي هذه: ا، و، ز، ح، ط، يو، يز، يح، يط، كك، كا، كو، كز، كج، كط، لا .

الكل والبعض جاهل في ست عشرة صورة، وهي هذه: ب، و، س، يا، يب، يو، يز، يح، كب، كج، كد، كو، كز، كح، ل، لا . وصور ثمان ذكر فيها العالم الجاهل معاً، وهي هذه:

و/ يو / يز/ يح

كو/ كز/ كح/ لا .

وصور ثمان لا يذكر فيها العالم ولا الجاهل ، وهي هذه :

ج، د، هـ، يح، يد، يه، كه، لب (١)

وصور ثمان ذكر فيها العالم لا الجاهل، وهي هذه:

(١) انظر ما مر في ما سبق عن التسمية.

ا، ز، ح، ط، يظ، كك، كا، كط

وصور ثمان ذكر فيها الجاهل لا العالم، وهى هذه:

ب، س، يا، يب، كب، كج، كد، ل.

الموجبة للمحصلة المهمة	نوع المهمات (١)	السالبة للمحصلة المهمة
٥	الإنسان عالم	ليس الإنسان بعالم
	يصدق فى ست عشرة صورة هى أن الكل أو البعض عالم ويكذب فى الباقيات	يصدق فى جميع الصور إلا واحدة هى أن الكل عالم فيكذب فيها فقط.
	السالبة المعدولة المهمة	الموجبة المعدولة المهمة
	الإنسان ليس بعالم	الإنسان لا عالم
١٠	يصدق فى سبع عشرة صورة الست عشرة هى المذكورات أولا وهى أن الكل أو البعض عالم (٧) وواحدة معدومة، ويكذب فى الباقيات	يصدق فى جميع الصور إلا اثنتين هما أن الكل عالم أو معدوم فيكذب فيهما
	السالبة العدمية المهمة	الموجبة العدمية المهمة
	ليس الإنسان بجاهل	الإنسان جاهل
١٥	يصدق فى جميع الصور إلا واحدة وهى أن الكل جاهل فيكذب فيها فقط	يصدق فى ست عشرة صورة هى أن الكل أو البعض جاهل ويكذب فى الباقيات

اعتبار أقسام الطول:

الموجبة للمحصلة أخص من السالبة المعدولة، كما مر، فإن الأولى تصدق فى ست عشرة صورة، والثانية فى سبع عشرة صورة: الست عشرة هى الصور السابقة والواحدة غيرها. ٢٠
والسالبة المعدولة أخص من السالبة العدمية فإن الأولى تصدق فى سبع عشرة صورة والثانية فيها، وفى أربع عشرة غيرها فالثالثة لازمة للثانية والثانية للأولى ولا يعكس. وفى مقابلات هذه القضايا يكون الحال هكذا أيضا، لكن على خلاف الترتيب الأول؛ يعنى أن السالبة المحصلة لازمة للموجبة المعدولة، وهى لازمة للموجبة العدمية من غير عكس.

اعتبار العرض:

٢٥ المحصلتان تجتمعان على الصدق فى خمس عشرة صورة هى صورة «بعضه عالم»، والمعدولتان أيضا تجتمعان على الصدق فى خمس عشرة صورة كذلك والعدميتان فى خمس عشر صورة هى صورة «بعضه جاهل»، وشئ منها لا يجتمع مع المقابل فى الكذب.

(١) ولاحظ أن من تكلم هذه الصور الثمان التى لا يتكرر فيها العالم ولا الجاهل على الصور التى ذكر فيها كلاما.
(٢) هذا المثال ساقط من س.

١٨- [كما مر] من. ١٩- [والواحدة غيرها] من. ٢٠- [المعدولتان] فى المعدولة من // والعدميتان فى العدمية من. ٢٥- [المحصلتان] فى المحصلة من.

اعتبار القطر:

- الموجبات المحصلة والمعدولة تجتمع في الصدق في خمس عشرة صورة هي صور:
- بعضه عالم، وعلى الكذب في صورة واحدة هي أنهم معدومون. ومقابلاتها تجتمع في الصدق لا الكذب، وهي في الست عشرة صورة المذكورة. والموجبتان المحصلة والعدمية
- ٥ تجتمعان على الصدق في صور ثمان هي: بعضه عالم وبعضه جاهل، وعلى الكذب في صور ثمان لم يذكر فيها العالم والجاهل. ومقابلاتها تجتمع على الصدق في جميع الصور إلا في صورتين هما كون الكل عالما والكل جاهلا، ولا تجتمع على الكذب، والسالبة المعدولة والموجبة العدمية تجتمعان على الصدق في صور ثمان هي: بعضه عالم وبعضه جاهل، وفي الصور السبع التي لم يذكر فيها العالم والجاهل والمعدوم تجتمع على الكذب. ومقابلاتها
- ١٠ تجتمع على الصدق في جميع الصور إلا في ثلاث منها هي كله جاهل أو معدوم ولا تجتمع على الكذب.

هذا هو اعتبار تلازم المهملات وتعاندها في الصدق والكذب ولنضع المحصورات بعد هذا في لوحين، ولنعتبرهما على هذه السياقة.

اللوح الأول للمحصورات

١٥	الموجبة الكلية المحصلة	السالبة الجزئية المحصلة
	كل إنسان عالم	ليس كل إنسان عالما
	يصدق في صورة هي أن كله عالم ويكذب في الباقيات	يصدق في كل صورة إلا واحدة هي كون الكل عالما
	السالبة الكلية المعدولة	الموجبة الجزئية المعدولة
٢٠	لا شيء من الإنسان بعالم	بعض الإنسان لا عالم
	يصدق في صورتين هما كون الكل عالما أو معدوما ويكذب في الباقيات	يصدق في كل الصور إلا فيما إذا كان الكل عالما أو معدوما
	السالبة الكلية العدمية ^(١)	الموجبة الجزئية العدمية
	لا شيء من الإنسان بجاهل	بعض الإنسان جاهل
٢٥	يصدق في ست عشرة صورة لم يذكر فيها الجاهل ويكذب في الباقيات	يصدق في ست عشرة صورة هما أن الكل أو البعض جاهل ويكذب في الباقيات.

(١) [العدمية] س.

٤ - [المذكورة] ذكرت س .

٧ - الموجبات في الموجبة من .
// والموجبتان وفي الموجبة من.
// للعدمية المعدولة س.
١٠ - معدوم معدومون س .

اللوحة الثاني للمحسورات

الموجبة الجزئية المحصلة	السالبة الكلية المحصلة
بعض الإنسان عالم	لا شيء من الإنسان بعالم
يصدق في ستة عشرة صورة هي كون الكل أو البعض (١) عالماً (٢)	يصدق في ست عشرة صورة ذكر فيها أن الكل أو البعض عالم.
السالبة الجزئية المعدولة	الموجبة الكلية المعدولة
ليس كل إنسان بلا عالم	كل إنسان لا عالم
يصدق في سبع عشرة الست عشرة كون الكل أو البعض عالماً، والواحدة كون لكل معدوماً. ويكذب في الباقيات	يصدق في خمس عشرة لم يذكر فيها العالم والمعدوم ويكذب في الباقيات
/ السالبة الجزئية العدمية	الموجبة الكلية العدمية
ليس كل إنسان جاهلاً	كل إنسان جاهل
يصدق في جميع الصور إلا واحدة هي أن الكل جاهل.	يصدق في صورة هي أن الكل جاهل ويكذب في الباقيات.

٥

ص ١٠/٦٨

اعتبار الطول :

الموجبة المحصلة في كل من اللوحين أخص من السالبة المعدولة والسالبة المعدولة من السالبة العدمية، وفي المقابلات على خلاف هذا الترتيب وكل عامي لازم للخاص بلا عكس. ١٥

اعتبار العرض :

وإذا كانت كل قضيتين من جنس واحد في كل لوح متناقضتين اقتسمنا الصدق والكذب.

اعتبار القطر :

الموجبة المحصلة مع الموجبة المعدولة يجتمعان على الكذب في صورة واحدة هي كونها معدومين، ولا يجتمعان على الصدق. ونقيضاهما يجتمعان في تلك الصورة على الصدق دون الكذب. والموجبة المحصلة مع الموجبة العدمية تجتمعان على الكذب في خمس عشرة صورة دون الصدق ونقيضاهما يجتمعان في تلك الصور الخمس عشرة على الصدق دون الكذب، وتلك الصور الخمس عشرة في اللوح الأول هي التي لم يذكر فيها الجاهل والمعدوم، وفي اللوح الثاني ما لم يذكر فيها العالم والمعدوم. ٢٠

(١) [الكل أو] س.

(٢) ويكذب في الست عشرة صورة الباقية، عالماً من. ويلاحظ أن من تغفل الإشارة إلى ما تكذب فيه كل من هذه القضايا أو تشير إليه إجمالاً بينما يرد ذلك مفصلاً في من.

٢٢- الصورة الصورة من // [الخمس عشرة] س.

والسالبية المعدولة والموجبة العدمية تجتمعان على الكذب في أربع عشرة صورة دون الصدق، ونقائضهما تجتمع أيضا على الصدق في هذه الصور الأربع عشرة دون الكذب. وتلك الصور الأربع عشرة في اللوح الأول هي التي لم يذكر فيها الجاهل ولا كله عالم أو معدوم، وفي اللوح الثاني هي التي لم يذكر فيها العالم ولا كله جاهل أو معدوم. هذا الكلام في كل لوح على انفراد.

وإذا اعتبرنا كلا اللوحين مع بعضهما البعض فكل ما هو من جنس واحد في التحصيل أو العدول أو العدم فإن اتفقا في الإيجاب أو السلب كانتا متداخلتين وإلا فمتضادتان أو داخلتان تحت التضاد كما ذكرنا. وإذا اعتبرنا المحصلة مع المعدولة بحيث تكون إحداها من اللوح الأول والأخرى من الثاني فالموجبة المحصلة مع السالبة المعدولة سواء كانت من اللوح الأول أو الثاني يجتمعان على الصدق في صورة واحدة هي كون الكل عالما، وعلى الكذب في خمس عشرة صورة هي مالم يذكر فيها العالم والمعدوم ونقائض كل منهما بالصد يعنى في باب الصدق والكذب. والموجبة المحصلة مع الموجبة المعدولة إن كانت المحصلة من اللوح الأول يجتمعان على الكذب دون الصدق في ست عشر صورة هي كون بعضهم عالما أو كلهم معدومين، وإن كانت المحصلة من اللوح الثاني يجتمعان على الصدق في خمس عشرة صورة هي كون بعضهم عالما، وعلى الكذب في صورة واحدة هي كونهم معدومين، ونقائض الكل بالصد. وإذا اعتبرنا المحصلة مع العدمية فإن كانت الموجبة المحصلة من اللوح الأول فهي مع السالبة يجتمعان على الصدق في صورة هي كونهم علماء، وعلى الكذب في أخرى هي كونهم جهالا، ومع الموجبة يجتمعان على الكذب لا الصد في جميع الصور إلا في صورتين هما كون الكل عالما وكون الكل جاهلا. وإن كانت الموجبة المحصلة من اللوح الثاني فهي مع السالبة يجتمعان على الصدق في صورتان هي التي ذكر فيها العالم دون الجاهل وعلى الكذب في صورتان هي التي ذكر فيها الجاهل دون العالم، ومع الموجبة يجتمعان على الصدق في صورتان هي التي ذكر فيها العالم والجاهل جميعا، وعلى الكذب في صورتان هي التي لم يذكر فيها شيء منهما، ونقائض الكل بالصد.

وإذا اعتبرنا المعدولة مع العدمية فإن كانت الموجبة المعدولة من اللوح الأول تجتمع مع السالبة على الصدق في جميع الصور إلا في ثلاث منهما هي كون الكل جاهلا أو معدوما أو عالما، ولا يجتمعان على الكذب، ومع الموجبة على الصدق في صورة هي كون الكل جاهلا وعلى الكذب في صورتين هي كونهم عالمين أو معدومين. وإن كانت الموجبة المعدولة من اللوح الثاني فهي مع السالبة يجتمعان على الصدق في سبع صور هي التي لم يذكر فيها العالم ولا الجاهل ولا المعدوم، وعلى الكذب في ثمانى صور هي ما ذكر فيها العالم والجاهل، ومع الموجبة يجتمعان على الصدق في ثمانى صور هي التي ذكر فيها الجاهل لا العالم،

٢-٣- [دون ... عشرة في] م.

۶- کلا... للبعض کل لوحین س .

١٠- [واحدة] م.

وعلى الكذب فى تسع صور هى التى ذكر فيها العالم لا الجاهل أو الموضوع معدوم، ونقائض الكل بالصدق فى الكذب والصدق.

وإن اعتبرنا لوح المهملات مع واحد من تلك الألواح كان الحكم كما ذكرنا فإن كل مهمة فى قوة الجزئية، وكذا إذا وضعنا بإزاء لوح المهملات لوحا آخر من الكليات فاعتبار بعضها مع بعض ومع ألواح أخرى يعلم من هذه الجملة. وإذا تمهدت هذه المقدمات تقرر أن وجود الموضوع إذا اعتبر فى الشخصيات فالسالبية المحصلة مع الموجبة المعدولة والموجبة المحصلة مع السالبة المعدولة والموجبة المحصلة مع السالبة المعدولة ملازمات وإحادهما فى القوة مكان الأخرى. وفى (١) المحصورات إذا اختلفت الكيفية والعدول والحصيل واتفقت الكمية حصل التلازم، مثلا إذا قلنا كل إنسان عالم لزم أن يكون واحد منهم جاهلا، فإن هذا الكلام إذا كذب صدق نقيضه وهو بعض الإنسان ليس بعالم ولكن قلنا كل إنسان عالم، وعلى هذا القياس ففى الشخصيات إن قلنا مقابل «زيد بصير» نارة السالبة وأخرى المعدولة لم تتفاوتا. وأما فى المحصورات فإن أخذنا مقابل «كان إنسان عالم» بالعدول فلا بد من أخذه جزئية كما فى السلب، إذ لو أخذناه كلية كان فى قوة المتضاد، وكذا فى الجزئيات.

هذه أحوال العدول فى جانب المحمول، وأما إذا كانت القضية معدولة الموضوع وكلية نحو «كل لاج فهو ب» ففى كل مادة يساوى فيها المحمول الموضوع اقتسم ج وب وجوه الإثبات والنفى، نحو «كل لا واحد فهو كثير» ففى مثل هذه المادة: المعدولة الموضوع والمعدولة المحمول متلازمان، فإن «كل واحد فهو لا كثير» مساو للقضية المذكورة، وكل واحد منهما مع السالبة التى فى قوة معدولة المحمول متلازمان، فباعتبار العكس تكون القضايا المتلازمة فى كل مادة ستا.

وإن كان المحمول أعم فلا محالة يكون بعض ج أو كله ب أيضا، وإذا كانت هذه المعدولة والسالبة كليتين أو جزئيتين لم يكن بينهما مناسبة بحسب الصورة فى الخصوص والعموم، إذ يجوز أن يقال لاشئ من الإنسان بمنصور ويجوز أن يقال لا شئ من الإنسان بفرس ولا يجوز أن يقال كل لا إنسان فرس. وكذا يجوز أن يقال بعض الإنسان حيوان ولا يجوز أن يقال ليس بعض الإنسان بحيوان، ويجوز أن يقال ليس بعض الحيوان بإنسان ولا يجوز أن يقال بعض اللاحيوان إنسان. أما إن كانت السالبة كلية والمعدولة جزئية، فالمعدولة تلزم السالبة على تقدير وجود الموضوع فى مادة الامتناع، إذ كلما صدق: لاشئ من الحيوان بحجر، صدق

(١) أسقطت الواو قبل «فى» فبدت الجملة التالية مرتبطة بما قبلها ونشأ عن ذلك اضطراب للمعنى فى النسخة الفارسية.

٨- فى «فى» وفى «فى».

١٤- الموضوع الموضوع للموضوع س.

١٦- كل لا واحدا كل واحد س.

// المعدولة للمحمول المعدولة والمحمول س.

٢٤- كل لا إنسان كل الإنسان س.

بعض اللاحويان حجر. ولا كذلك فى مادة الإمكان، لجواز أن يقال لاشئ من الحيوان بمرىض بالإمكان، ولا يجوز أن يقال: بعض اللاحويان مريض. وإن كانت السالبة جزئية والمعدولة كلية، لم يكن بينهما مناسبة إذ يجوز أن يقال: ليس بعض الحيوان بإنسان، ولا يجوز أن يقال: كل لاحويان إنسان. ويجوز أن يقال: كل لا إنسان متصور، ولا يجوز أن يقال ليس بعض الإنسان بمتصور. لكن يجب فى هذه الصورة أن يشمل المحمول الإنسان واللاإنسان، إذ لو لم يشمل لكانت السالبة لازمة للمعدولة (١).

ونسبة حرف السلب فى معدولة الموضوع إلى السور كنسبته فى معدولة المحمول إلى الرابطة، إذ كما أن تقديم السلب على الرابطة هناك يقتضى التحصيل والعكس العدول فكذلك ههنا تقديم السلب على السور يقتضى التحصيل والعكس العدول. وإذ قد ذكرنا حال تلازم بعض القضايا الحملية باعتبار السلب والعدول، فلنبين تلازم الشرطيات المناسبة لهذا النوع.

* * *

(١) زيدت فى بعض نسخ الأصل الفارسى جملة «وهامنا أيضا فإن تقديم السلب على السور يقتضى التحصيل وعكس العدول».

الفصل الثالث عشر فى تلازم الشرطيات

قد تقرر من القواعد السابقة أن إيجاب الشرطيات وسلبيها لا يتبع إيجاب القضايا التى هى أجزاءها وسلبيها، بل فى الشرطية الموجبة قد تكون المصاحبة أو المعاندة بين موجبتين أو سالبيتين أو سالبة وموجبة وكذا الشرطية السالبة. ٥

وإن اعتبر وقوع المحصورات الأربع فى كل من المقدم والتالى للشرطيات يحصل ستة عشر نوعاً من ضرب الأربعة فى الأربعة. وإزاء المعدولة فى الشرطيات ما يكون المقدم أو التالى سالبة تناقضها محصلة يكون بإزائها المعدولة مثلاً، قولنا: كلما كان كل أب فكل ج د محصلة. وإزائها فى المعدولة التالى لا بد أن يقال: كلما كان كل أب فليس كل ج د، لا أن يقال: فلا شئ من أب. لكن لم تجر العادة أن تسمى فى الشرطيات هذه القضايا معدولة. ١٠

وإذا اعتبر تلازم الشرطيات فإما أن تعتبر المتصلات وحدها، أو تعتمد المنفصلات وحدها، أو كل من النوعين مع الآخر. أما إذا اعتبرت المتصلات وحدها فالعادة أن يوضع لوح مشتمل على ست عشرة قضية هى أصناف الموجبة الكلية المتصلة الحاصلة من تأليف القضايا المحصورة. ولوح آخر بإزائها مشتمل على ست عشرة قضية هى أصناف السالبة الكلية التى تالى كل منهما نقيض واحد من الموجبات، وكذا الجزئيات على هذا الشكل: ١٥

٤- أجزاءها وسلبيها [أجزاء الشرطيات من.

٦- وقوع [وقوع س.

١١- [أو.. وحدها] س.

لوح الكليات

سالبة		الأعداد	موجبة		الأعداد
التوالي	المقدمات		التوالي	المقدمات	
فليس بعض ج د	ليس البتة إذا كان كل أ ب	أ	فكل ج د	كلما كان كل أ ب	أ
فبعض ج د		ب	فلا شيء من ج د		ب
فلا شيء من ج د		ج	فبعض ج د		ج
فكل ج د		د	فليس بعض ج د		د
فليس بعض ج د	ليس البتة إذا كان لا شيء من أ ب	هـ	فكل ج د	كلما كان لا شيء من أ ب	هـ
فبعض ج د		و	فلا شيء من ج د		و
فلا شيء من ج د		ز	فبعض ج د		ز
فكل ج د		ح	فليس بعض ج د		ح
فليس بعض ج د	ليس البتة إذا كان بعض أ ب	ط	فكل ج د	كلما كان بعض أ ب	ط
فبعض ج د		ي	فلا شيء من ج د		ي
فلا شيء من ج د		يا	فبعض ج د		يا
فكل ج د		يب	فليس بعض ج د		يب
فليس بعض ج د	ليس البتة إذا كان ليس (أ) بعض أ ب	يج	فكل ج د	كلما كان ليس بعض أ ب	يج
فبعض ج د		يد	فلا شيء من ج د		يد
فلا شيء من ج د		يه	فبعض ج د		يه
فكل ج د		يو	فليس بعض ج د		يو

(أ) ليس من

لوح الجزئيات

سابقة		الأعداد	موجبة		الأعداد
التوالي	المقدمات		التوالي	المقدمات	
فليس بعض ج د	قد لا يكون إذا كان كل أ ب	أ	فكل ج د	قد يكون إذا كان كل أ ب	أ
فبعض ج د		ب	فلا شيء من ج د		ب
فلا شيء من ج د		ج	فبعض ج د		ج
فكل ج د		د	فليس بعض ج د		د
فليس بعض ج د	قد لا يكون إذا كان لا شيء من أ ب	هـ	فكل ج د	قد يكون إذا كان لا شيء من أ ب	هـ
فبعض ج د		و	فلا شيء من ج د		و
فلا شيء من ج د		ز	فبعض ج د		ز
فكل ج د		ح	فليس بعض ج د		ح
فليس بعض ج د	قد لا يكون إذا كان بعض أ ب	ط	فكل ج د	قد يكون إذا كان بعض أ ب	ط
فبعض ج د		ي	فلا شيء من ج د		ي
فلا شيء من ج د		يا	فبعض ج د		يا
فكل ج د		يب	فليس بعض ج د		يب
فليس بعض ج د	قد لا يكون إذا كان ليس بعض أ ب	يج	فكل ج د	قد يكون إذا كان ليس بعض أ ب	يج
فبعض ج د		يد	فلا شيء من ج د		يد
فلا شيء من ج د		يه	فبعض ج د		يه
فكل ج د		يو	فليس بعض ج د		يو

فنقول كل قضيتين من هذه الشرطيات المتفقة في الكم والمختلفة في الكيف والمشاركة في المقدم والمتناقضة في التالي، كما وضعنا في اللوح كلا بإزاء الآخر فهما متلازمان، ومتساويتان في المصاحبة أو للزوم، وذلك لأن المقدم قضية واحدة إن اقتضت المصاحبة المطلقة مع التالي لزم في ملازمها سلب المصاحبة المطلقة بإيراد نقيض التالي. وكذا إن اقتضى مقدم قضية واحدة لزوم التالي لزم في ملازمها سلب اللزوم بإيراد نقيض التالي، وإن اقتضى الاتفاق لزمه سلب الاتفاق.

ثم إن حرف السلب إذا دخل على الملازم وكان سلب السلب إيجاباً فالقضية في المصاحبة واللزوم والاتفاق تكون على حالتها الأولى. مثلاً: القضيتان اللتان إحداهما: كلما كان كل أ ب فكل ج د، والأخرى: وليس ألبه إذا كان كل أ ب فليس كل ج د - متلازمتان، لكن في المصاحبة، إذ لما صدق على جميع الأوضاع والأحوال أن كل أ ب يصدق بمصاحبة أن كل ج د، فنقيض كل ج د الذي هو ليس كل ج د يكون كاذباً، ففي أى وضع وحال صدق كل أ ب لا يصدق بمصاحبة كل ج د. وهكذا من الجانب الآخر. وفي أى وضع و/ حال صدق كل أ ب إن لم يصدق ليس كل ج د على سبيل المصاحبة يصدق نقيضه ففي جميع الأحوال والأوضاع التي صدق كل أ ب يصدق بمصاحبة كل ج د فيكونان متلازمين.

١٥ وأما في اللزومية فلما لزم في جميع الأحوال من وضع كل أب كل ج دففى أى حال ووضع يكون كل أب لا يكون بحيث لا يلزم^(١) أن يكون كل ج د، بل يلزم أن يكون كل ج د، وعلى هذا القياس من الجانب الآخر.

ويجب أن يعلم أنه فرق بين أن يعتبر اللزوم جزء التالي وبين أن يعتبر اللزوم هيئة ربط التالي بالمقدم. إذ لو اعتبر اللزوم جزء التالي وكان التالي كل ج د كان نقيضه ليس بـ لازم أن يكون كل ج د وإن كان اللزوم هيئة الربط مع نقيض التالي كان هكذا يلزم أنه ليس كل ج د، والأول أعم من الثاني فإذا دخل السلب على كل منهما كان الثاني أعم ولازما مساويا للقضية اللزومية الأولى دون الثانية، إذ الثاني لازم أعم. فإذا قلنا كلما كان كل (٢) أ ب يلزم كل ج د، فلازمه المساوي قولنا: ليس ألبته إذا كان كل أ ب ليس يلزم أن يكون كل ج د، وإن صدقت هذه القضية أيضا أعنى: ليس ألبته إذا كان أ ب يلزم أن لا يكون كل ج د، لكنها أعم من الأولى، وشاملة لاتفاقية الطرفين أيضا. وهذه القضية مع قولنا كلما كان كل أ ب لا يلزم أن لا يكون كل ج د، يعنى يحتمل أن يكون كل ج د متلازمة. وظاهر أن قولنا يحتمل أن يكون كل ج د أعم من كل ج د مطلقا.

(١) لم يثبت محقق من على سقوط النفي هذا من النسخة الفارسية مع أن سقوطه تفسير للمضى.

(٢) رجع محقق من حذف كل من هذا الموضوع، ومراجعة السياق تدل على وجوب بقائها.

مع [أو من] . ١١- و[حال] حال من . ١٥- [لا] ولم من . // [أن] من .

١٨- بلازمًا لزوم من. ٢١- [إذ الثاني] من // [كل] من. ٢٢- [كل] ج. من.

٢٤- وشاملة.. الطرفين والاتفاقية تشمل طرفها ض.

فلا بد من حفظ هذه الدققة: وهي أنه لا بد في مقابل تالى اللزومية أن يقال «ليس يلزم» لا أن يقال «يلزم ليس» ليحصل التلازم. والاتفاقية على قياس الاستصحابية. وإذا حصل بين القضيتين تلازم فلازم كل منهما لازم للأخرى لكن لا ينعكس. فمقتضى المصاحبة المطلقة لما كان لازم اللزومية والاتفاقية فلازم كل منهما يكون من متلازم هاتين القضيتين أيضا أعم من الاتفاقية واللزومية. وحال عموم هذه القضايا وخصوصها ونسبة كل منها إلى الأخرى ستقرر بالاستقصاء فى باب الجهات، إن شاء الله تعالى.

وإذا اعتبرت المنفصلات وحدها فإن كانت المنفصلة موجبة فكل منفصلة سالبة موافقة فى الكم مركبة من نقيض جزء وعين جزء آخر، تكون لازمة لها، لكن هذا اللازم لا ينعكس. مثاله، إذا قلنا: دائما كل/ عدد إما زوج وإما فرد يلزمه: ليس البتة كل عدد إما ليس بزوج وإما فرد، أو إما ليس بفرد وإما زوج.

وإذا كانت المنفصلة سالبة لا يحتمل أن تكون منفصلة موجبة لازمة لها فإن السالبة المنفصلة شاملة لاحتمالات أخر خالية عن احتمال العناد كما ذكرنا. مثلا يجوز أن يقال: إما أن يكون الإنسان موجودا وإما أن لا يكون الاثنان زوجا ولا يجوز أن يقال دائما: إما أن يكون الإنسان موجودا وإما أن لا يكون الاثنان زوجا. والمنفصلة الحقيقية وغير الحقيقية فى ذلك سيات.

وإن كانت المنفصلة موجبة حقيقية من جزئين فالمنفصلة الموجبة الحقيقية التى من نقيض ذلك الجزئين لازمة لها، وهذا اللزوم ينعكس. وإن أريد وضع فى هذا الموضع أيضا لوح مشتمل على أصناف المنفصلات الإيجابية ولوازم كل منها بإزائها.

وأما إذا اعتبرت المتصلات والمنفصلات، فإن كانت المتصلة لزومية تامة وإيجابية، يعنى تاليها مساو لمقدمها واللزوم حاصل من الطرفين فالمنفصلة الحقيقية الإيجابية المركبة من نقيض أحد الجزئين وعين الآخر لازمة مساوية لها، كما نقول: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فيلزمه إما الشمس طالعة أو النهار غير موجود، وكذا إما الشمس غير طالعة أو النهار موجود، وهاتان منفصلتان وعلى العكس.

٢ - بين [من س.

٣ - تلازم [يلزم س.

٧ - منفصلة [متصلة س.

٨ - [لا] من.

٢٠ - حاصل [س.

٢١ - نقض [بعض س.

والمتمصلة الموجبة للزومية التي لزومها تام ومقدمها عين جزء وتاليها نقيض جزء آخر، أو على العكس، لازمة مساوية أيضا للمنفصلة الموجبة الحقيقية. كقولنا: الأعداد إما زوج أو فرد، ويلزمه قولنا: إن كان العدد زوجا لم يكن فردا، وإن لم يكن زوجا ففرد، وإن كان فردا لم يكن زوجا، وإن لم يكن فردا فزوج، وهذه أربع متصلات. أما إن كان لزوم المتصلة غير تام، وهو أن يكون التالي أعم كقولنا: إن كتب زيد تحركت يده، فلازمها منفصلة غير حقيقية، أما مانعة الجمع فقط من عين المقدم ونقيض التالي نحو: إما زيد يكتب أولا تتحرك يده، أو مانعة الخلو فقط من نقيض المقدم وعين التالي، نحو: إما زيد لا يكتب أو يده تتحرك. وهكذا إن لم تكن المنفصلة حقيقية فلزوم المتصلة اللازمة لها ليس بتام.

فالمنفصلة إن كانت مانعة الجمع فمقدم المتصلة يكون عين جزء وتاليها نقيض جزء آخر، نحو: هذا الشخص إما حيوان أو حجر، ويلزمه إن كان حيوانا فليس بحجر، وإن كان حجرا فليس بحيوان. وإن كانت مانعة الخلو فمقدم المتصلة يكون نقيض جزء وتاليها عين جزء آخر نحو: هذا الشخص إما لحيوان/ أو لا حجر، ويلزمه: إن كان حيوانا فليس بحجر وإن كان حجرا فليس بحيوان، وجملة هذه اللوازم تنعكس.

وكل متصلة لزومية يلزمها متصلة مقتضية للمصاحبة غير منعكسة ومتصلة موافقة في الكم ومخالفة في الكيف متناقضة في التالي ومنعكسة. وكل منفصلة موجبة يلزمها منفصلة سالبة موافقة في الكم مناقضة في جزء واحد ولازم اللازم لازم، لكن وجود الانعكاس مشروط بحصوله في اللزومين.

وأما المتصلات فالموجبة المطلقة التي لا يعتبر فيها اللزوم لا يلزمها المنفصلة الموجبة، إذ الانفصال لا يحصل بلا عناد، ويجوز أن يلزمها المنفصلة السالبة، مثلا إذا قلنا كلما كان كل أب فكل ج د، ويلزمه: ليس ألبته إما أن يكون كل أب وإما أن يكون كل ج د. وهذا اللازم لا ينعكس لأن إيجاب الاتصال أخص من سلب الانفصال كما ذكرنا. وفي المنفصلة إذا قلنا دائما إما أن يكون كل أب وإما أن يكون كل ج د فلازمه على أي نوع اتفق ليس ألبته كلما

١٥- «اللازم» ومنعكسة ض.

١٦- «من اللازم» ولازم ض.

١٩- للمنفصلة المتصلات ض.

// «الموافقة في الكيف» مثلا ض.

٢١- وفي في ض.

كان أب فكل ج د، ولا يعكس، لأن إيجاب الانفصال أخص من سلب الاتصال. وفي جانب السلب يلزم المتصلة السالبة منفصلة سالبة موافقة في الكم ومناقضة في جزء واحد لتالي المتصلة، مثال ذلك أن قولنا: ليس ألبته إذا كان كل أب فكل ج د متصلة ويلزمها منفصلة وهي قولنا: ليس ألبته إما كل أب وإما ليس كل ج د، فإن تلك المتصلة الملزومة يلزمها هذه المتصلة وهي: كلما كان كل أب فليس كل ج د. وهذه المتصلة ملزومة للمنفصلة المذكورة ٥ ولازم اللازم لازم، لكن هذا اللازم لا يعكس.

وإن كانت المتصلة سالبة لزومية، يعنى أن وضع المقدم يقتضى امتناع وضع التالى يلزمها منفصلة سالبة موافقة في الكم ومناقضة في جزء واحد لمقدم المتصلة. مثال ذلك أن قولنا: ليس ألبته إذا كان كل أب فكل ج د متصلة فإذا كانت بذلك المعنى يلزمها قولنا: ليس ألبته إما ليس كل أب وإما كل ج د، إذ كلما كانت أوضاع المقدم تقتضى امتناع وجود التالى فوجود التالى يستلزم امتناع وجود المقدم، فكلما كان كل أب فليس كل ج د حقا كان لازمه ليس ألبته إما كل أب وإما ليس كل ج د حقا وهذا اللازم لا يعكس. وأما السالبة المتصلة فإن لم تكن بذلك المعنى لم تلزمها هذه القضايا. ١٥

والسالبة المنفصلة يلزمها سالبة متصلة - بمعنى سلب اللزوم - مركبة من عين جزء ونقيض جزء آخر، وفي السالبة المنفصلة لو استلزم عين جزء نقيض جزء آخر لكان بين العينين عناد مانع الجمع، وإن كان / نقيض جزء مستلزما لعين جزء آخر لكان بين العينين عناد مانع الخلو كما ذكرنا، فإذا كنا سلبنا العناد المطلق كان سلب هذه اللزومات حقا، فكانت السالبة المتصلة بهذا المعنى حقه. هذا ما أردنا بيانه من تلازم الشرطيات بحسب هذا الموضع. ووضع الألواح في كل صنف على قياس ما وضعنا في المتصلات سهل، وإيرادها يقتضى التطويل فلا حاجة إليه. ولما ذكر تضاد القضايا وتداخلها وتناقضها وتقابلها وكان متلازم الضد ضد بالقوة، ومتلازم النقيض نقيض بالقوة بشرط الانعكاس، وإلا كان لازم الضد أو لازم النقيض وكذا في التقابل والتداخل علم أصناف التضاد والتناقض والتداخل والتقابل وكذا اللازم منها، وإذا صارت هذه المباحث ملكة حصلت قدرة تامة على التصرف في المعاني وظهرت سائر أصناف التلازم. وبالله التوفيق. ٢٠

١٠- [وجود التالى] س.

١٣- [القضايا] القضية س.

٢٠- [فلا...إليه] ض. // [وتناقضها] ض. س.

٢١- بالقوة [للزوم] س.

٢٢- [وكذا...التداخل] س.

٢٤- [وبالله التوفيق] س.

الفصل الرابع عشر

فى بيان تلازم القضايا وتباينها

باعتبار استواء الأجزاء وانعكاسها ومقابلاتها

كل معنى كلى مفرد صالح لأن يكون جزءا من القضية الحملية - محصلة كانت أو معدولة
 ٥ - إذا اعتبرناه مع معنى آخر نظير له لا يخلو: إما أن يمكن حمل أحدهما على الآخر بالإيجاب
 الكلى أولا، فإن انعكس فالمعنيان متساويان فى الدلالة، وإلا كان أحدهما أخص والآخر أعم.
 وإن لم يمكن حمل أحدهما على الآخر بالإيجاب فالمعنيان متباينان لا محالة، فلا يخلو: إما
 أن يمكن جمعهما والخلو عنهما، أو يمكن الجمع ويمتنع الخلو، أو بالعكس، أو يمتنع كلاهما.
 وإذا جعل واحد من ذينك المعنيين موضوعا والآخر محمولا - بواحد من هذه الاعتبارات -
 ١٠ لا يكون تفاوت فى صحة الإيجاب أو السلب، إلا فيما إذا كان أحدهما أخص والآخر أعم، إذ
 بين ما يكون الموضوع خاصا والمحمول عاما أو بالعكس تفاوت، فهذا الاختلاف منحصر فى
 سبعة أقسام:

أ - أن يكون الموضوع والمحمول متساويين كالإنسان والناطق.

ب - أن يكون الموضوع أخص من المحمول كالإنسان والحيوان.

ج - بالعكس كالحيوان والإنسان ١٥

د - أن يمكن الجمع والخلو كالحيوان والأسود.

٧- يمكن [يكون من
 // [على الآخر] من.
 // [لا محالة] من.
 ١٠- [لا] لا من.

هـ- أن يمكن الجمع فقط كالحَيوان واللاإنسان.

و- أن يمكن الخلو فقط كالإنسان والفرس.

ز- أن يمتنع كلاهما كالإنسان واللاإنسان

وكل قضية معين موضوعها محمولها إذا جعلنا موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا
يسمى ذلك عكسا، وإذا جعلنا مقابل الموضوع بالعدول موضوعا مقابل المحمول بالعدول
محمولا يسمى مقابلا، فإذا جعلنا المقابلات منعكسة سميت عكس المقابل.

ولا بد من الاحتياط في العكس بتمييز كل من المحمول والموضوع/ بجميع الأجزاء عن
الآخر وعن لواحق الربط والسلب والسور والجهة، وتحصيل الانعكاس بالتمام. مثلا إذا قلنا:
لا رجل في الدار، لا يقال في عكسه: لا دار في الرجل لأن كلمة «في» لم تبق على قرارها.
وكذا الحال في عكس المقابل.

فنقول: في النوع الأول يحصل من عين الموضوع والمحمول ومن مقابلهما بالعدول
موجبة كلية على الاستواء والانعكاس وجملتها متلازمة، إذ يجوز أن يقال: كل إنسان ناطق -
وكل ناطق إنسان، وكل لاإنسان لاناطق - وكل لاناطق لا إنسان.

في النوع الرابع أيضا: يحصل من عينيها ومن مقابلهما موجبة وسالبة على الاستواء
والانعكاس، وجملتها متلازمة، إذ يقال: بعض الحيوان أسود وبعضه لا - وبعض الأسود حيوان
وبعضه لا، وكذا في المقابلات.

وفي النوع السابع يحصل من عين كليهما ومقابل كليهما سالبة كلية على الاستواء
والانعكاس، والجملة متلازمة على ذلك القياس.

وفي النوع الثانی يحصل من العینین موجبة كلية على الاستواء وموجبة جزئية أو سالبة
جزئية على الانعكاس، وكذا من المقابلين لكليهما على خلاف هذا الترتيب. كما نقول: كل
إنسان حيوان - وبعض الحيوان إنسان وبعضه لا، وكل لا حيوان لاإنسان - وبعض اللاإنسان
لاحيوان وبعضه لا.

١- كالحَيوان [كالإنسان من].

٢- كالإنسان [كالحيوان من].

هـ- [ذلك] من.

٨- والجهة [للجهات من].

٩- في [من من].

// - «التي هي جزء المحمول» لم تبق من.

١٢- [يقال] من.

والنوع الثالث كذلك، لكنه على خلاف هذا الترتيب: بل العيان من هذا النوع نظير
المقابلين من النوع الثاني، والمقابلان نظير العيين، وحال التلازم كما ذكرناه.

وفي النوع الخامس يحصل من العيين إيجاب وسلب جزئيان على الاستواء والانعكاس،
ومن المقابلين سلب كلى كذلك.

٥ والنوع السادس يحصل بخلاف ذلك من العيين سلب كلى، ومن المقابلين إيجاب وسلب
جزئى على الاستواء والانعكاس، والجملة متلازمة.

ولأجل أن تدخل هذه المعانى فى النظر وضعنا هذه الأنواع فى الجدول ووضعنا بإزاء كل
مايتعين من المحصورات ومايصدق بحسب اللزوم حتى يبدو للنظر ماهو لازم غير منعكس.
وماهو لازم منعكس لكل نوع أو جمع من الأنواع بمشاركة الجملة. ويظهر من هذا الجدول أن
١٠ كل واحدة من المحصورات - بحسب صورتها - بلا اعتبار مادتها - فى أى مقدار من الأنواع
تصدق. مثلا الموجبة الكلية فى النوعين الأوليين، والموجبة الجزئية فى الأنواع الخمسة
الأولى والسالبة الكلية فى النوعين الآخرين، والسالبة الجزئية فى الأنواع الخمسة الأخرى،
وأن لكل - بحسب الصورة - من العكس والمقابل وعكس المقابل أى شئ لازم وأى شئ مباين.

وهذا البحث نافع غاية النفع فى باب العكس المستوى وعكس النقيض الآتى، إذ يعلم أن
١٥ العكس المستوى للموجبة الكلية هو الموجبة الجزئية وعكس نقيضها موجبة كلية، والعكس
المستوى للموجبة الجزئية موجبة جزئية وعكس نقيضها لايجب دائما أن يكون موجبة بل قد
يكون سالبة أيضا، والعكس المستوى للسالبة الكلية سالبة كلية وعكس نقيضها سالبة جزئية
والعكس المستوى للسالبة الجزئية لايجب أن يكون سالبة بل قد يكون موجبة أيضا وعكس
نقيضها سالبة جزئية وهذا هو الجدول:

٦-٥- [النوع السادس .. والانعكاس] س.

٧- [الأنواع] للنوع س.

٨-٩- [مايتعين .. لكل نوع] س.

١٦- [دائما] س.

١٩- [وهذا هو الجدول] س.

جدول أنواع القضايا المحلية باعتبار تساوى أجزائها وتساؤها وتباينها والتلازم الحاصل لاستواء أجزائها وانعكاسها

عدد الأجزاء	النوع الأول	النوع الثالث	النوع الرابع	النوع الخامس	النوع السادس	النوع السابع
مادة كل نوع	المساوون	المورسوخ خاص والمورسوخ عام	المقاييل ويمكن الجمع والمفرد	المقاييل ويمكن الجمع فقط	المقاييل ويمكن الجمع والمفرد	المقاييل ويمكن الجمع والمفرد
مثال المورسوخ	الإنسان	الإنسان	الحيوان	الحيوان	الإنسان	الإنسان
ما يثبت من المحصورات	تألف	إنسان	أمرد	لا إنسان	فرد	لا إنسان
في كل نوع على الاستواء (١)	مرجبة كلية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة كلية	مرجبة كلية
ما يثبت من المحصورات	مرجبة كلية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة كلية	مرجبة كلية
على استواء المقابل في كل نوع (٢)	مرجبة كلية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية
ما يثبت من المحصورات	مرجبة كلية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية
على عكس المقابل في كل نوع	مرجبة كلية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية
ما يثبت من المحصورات	مرجبة كلية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية
بالاستواء مع هذه الأجزاء	مرجبة كلية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية
ما يثبت من المحصورات	مرجبة كلية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية
على عكس المقابل مع هذه الأجزاء	مرجبة كلية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية
ما يثبت من المحصورات	مرجبة كلية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية
على استواء المقابل مع هذه الأجزاء	مرجبة كلية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية
ما يثبت من المحصورات	مرجبة كلية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية
على عكس المقابل مع هذه الأجزاء	مرجبة كلية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية	مرجبة جزئية رسالة جزئية

(١) عكس الاستواء من

(٢) على الاستواء من

(٣) استواء عكس من

وأما إذا أردنا أن نعتبر ذلك في الشرطيات فتضطرر هذه الأحكام بعينها في المتصلات
اللزومية بلا تفاوت، إلا أنه يجب أن يرد موضوع مقابل الأجزاء نقيض الأجزاء. وفي
الاتفاقيات لاتصح هذه الاعتبارات في بعض الصور كما سيعلم. وإن شئنا وضعنا يزاء
الأنواع الأربعة الأولى المتصلات لزومية ويأزاء الأنواع الثلاثة الأخرى الأنواع الثلاثة
المنكورة من المتصلات، ثم اعتبرنا أحوال الاستواء والانعكاس، وإن لم يفد الانعكاس في
المتصلات لعدم امتياز أجزائها بالطبع كما سبق. ولما كان اعتبار الشرطيات مع تمهيد هذه
القواعد متيسراً لم تورد الأمثلة مخافة التطويل.

* * *

الفصل الخامس عشر في القضايا المنحرفة والمنحرفة

مصطلح المنطقيين أن كل قضية حملية سورها مقارن لمحمولها تسمى منحرفة، وكل شرطية لم تدل صيغتها بالوضع على مصاحبة أو عناد ولكن مفهوم القضية يقتضيها تسمى منحرفة. ٥

وليس بين هذين الاصطلاحين زيادة تناسب، بل كل منهما قد وجد فيه الانحراف عن منهج الوجوب.

٧٩ ص أما المنحرفات فلأن حق السور تعيين محل الحكم/ فكانت مقارنته بالمحمول وهو المحكوم به منافيه لأصل معنى السور، فالسور في هذا الموضع إنما هو سور في اللفظ فقط، لكن ينبغي أن يؤخذ المحمول مع مقتضى أداة السور ويجعل المجموع محمولا كما في المعدولة، ثم ينظر في حال الموضوع فإن كان مسورا فالقضية محصورة، وإلا فمهملة أو شخصية. ١٠

وعادة المنطقيين أنهم يعتبرون صدق المنحرفات وكذبها في المواد الثلاث، وفي الوجوب يعتبرون الأعم والمساوي أيضا، فإن بعضهم تصوروا أن التفاوت بينهما واقع في بعض الصور. مثلا: كل إنسان كل حيوان - لا يصدق، وكل إنسان كل ناطق - صادق، وفي الحقيقة كل منهما كاذب، فإن المراد من الكل في هذا الموضع كل واحد كما ذكرنا، ولا وجه لأن يقال: كل واحد من أفراد الإنسان؛ كزيد وعمرو بعينه كل واحد من الناطق. ومنشأ هذا السهو أنهم جعلوا لفظ الكل بمعنى الجملة. ١٥

ومحمول القضية المنحرفة إما شخصي أو كلي: فإن كان شخصيا فلا محالة يكون الموضوع شخصيا، وفي هذه الصورة يجب الكذب، إذ لا يصح أن يقال: زيد كل هذا الشخص الآخر أو بعضه لكن يصح: ليس ولا واحد من هذا الشخص ولا بعضه. وإن كان اللفظ منحرفا عن قانون الاستعمال لكن إذا كان المحمول كليا في كل المواد صح حمله على كل الأصناف. ٢٠

٢- والمنحرفة والمنحرفة من.

٣- تسمى سميت من. ٥- منحرفة منحرفة من.

٦- [فيه] من. ٨-٩- [وهو... به] من.

١٠- [معنى] أداة من.

٢٠- [ولا واحد من] من.

ثم البحث في كل صنف وإن كان لازماً، لكن لما لم يشتمل أصل الباب على زيادة فائدة وضعنا مجرد أحكام كل في جدول لئلا يخلو هذا المختصر عن هذه المسائل ولا يحصل التطويل، وتحقيق كل حكم لا يخفى على من قرر الأصول السابقة. والمهملة قد تعتبر على وجه الطبيعة الكلية التي وضع اللفظ بإزائها وقد تعتبر على وجه العموم والخصوص اللذين تحتل المهملة أحدهما وتستلزم الآخر، وهذا هو الجدول: جدول القضايا المنحرفة (في الصفحة التالية).

وأما المحركات الشرطية فلها وجوه كثيرة، والأشهر منها أن يقال: لا تكون الشمس طالعة وتكون الكواكب ظاهرة. وهذه العبارة في قوة المتصلة من عين الأول ونقيض الثاني أو منفصلة من عينهما.

فيقال: لا يكون أب ويكون ج د ويقال: العدد لا يكون زوجاً أو يكون منقسماً إلى المتساويين، وهو أيضاً في قوة المنفصلة من عين أحدهما ونقيض الآخر والمتصلة من عينهما، فيقال: لا يكون أب أو يكون ج د والأول يسلب المصاحبة أو اللزوم والثاني يسلب المباينة أو المعاندة. وإن كان حرف العناد/ بمعنى حرف الاستثناء أفاد اللزوم، مثلاً. «أو يكون» بمعنى إلا أن يكون، وإن لم يكن كذلك لم تصح هذه المحرفة على المنفصلة الأولى حتى لا تتغير صيغتها.

وقولنا: لا يكتب زيد إلا تحركت يده في قوة المتصلة الكلية وهي: كلما كتب تحركت يده، وأيضاً: إذا كانت الشمس طالعة فالحمار ناهق. في قوة المتصلة الجزئية. وهكذا قياس البواقي.

* * *

-
- ٣- [المهملة] ض.
 - ٤- [بالسريية، لا يكون] ض.
 - ٩- [لا] تنغير س.
 - ١٠- [الكلية] س.
 - ١١- [غير] ناهق ض.

جدول القضايا المنحرفة

الموضوعات									
صدر المحصول	كمية الموضوع		شخصية		مهمة		كلية		جزئية
	كيفية الموضوع		موجبة	سالبة	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة	موجبة
	مواد للقضايا	الأمثلة	زيد	ليس زيد	الإنسان	ليس الإنسان	كل إنسان	لا واحد من الإنسان	بعض ما هو إنسان
موجبة جزئية	وجوب أهم	هو كل واحد من الحيوان	كاذب	صديق	كاذب	صديق	كاذب	صديق	كاذب
	وجوب مسار	هو كل واحد من الناطق	كاذب	صديق	كاذب	صديق	كاذب	صديق	كاذب
	إمكان	هو كل واحد من الكائنات	كاذب	صديق	كاذب	صديق	كاذب	صديق	كاذب
	امتناع	هو كل واحد من الحجر	كاذب	صديق	كاذب	صديق	كاذب	صديق	كاذب
سالبة كلية	وجوب أهم	هو لا واحد من الحيوان	كاذب	صديق	صديق	كاذب	كاذب	صديق	كاذب
	وجوب مساوي	هو لا واحد من الكائنات	كاذب	صديق	صديق	كاذب	كاذب	صديق	كاذب
	إمكان	هو لا واحد من الكائنات	محتمل	محتمل	محتمل	محتمل	كاذب	صديق	كاذب
	امتناع	هو لا واحد من الحجر	صديق	كاذب	صديق	كاذب	كاذب	صديق	كاذب
موجبة جزئية	وجوب أهم	هو بعض ما هو حيوان	صديق	كاذب	كاذب	صديق	صديق	كاذب	كاذب
	وجوب مساوي	هو بعض ناطق	صديق	كاذب	كاذب	صديق	صديق	كاذب	كاذب
	إمكان	هو بعض كائنات	محتمل	محتمل	محتمل	محتمل	كاذب	صديق	كاذب
	امتناع	هو بعض ما هو حجر	كاذب	صديق	كاذب	صديق	كاذب	صديق	كاذب
سالبة جزئية	وجوب أهم	هو ليس بعض ما هو حيوان	صديق	كاذب	صديق	كاذب	صديق	كاذب	كاذب
	وجوب مسار	هو ليس ناطق	صديق	كاذب	صديق	كاذب	صديق	كاذب	كاذب
	إمكان	هو ليس كائنات	صديق	كاذب	صديق	كاذب	صديق	كاذب	كاذب
	امتناع	هو ليس ما هو حجر	صديق	كاذب	صديق	كاذب	صديق	كاذب	كاذب

الفصل السادس عشر

في رد بعض القضايا إلى البعض

أما رد الموجبة إلى السالبة والسالبة إلى الموجبة فبالعدل كما ذكر. وأما رد الكلى إلى الجزئى وبالعكس فبالافتراض، وهو أن القضية إذا كانت جزئية وأردنا أن نجعلها كلية جعلنا هـ ذلك البعض المحكوم عليه بعضا معينا فيكون خاصا تحت عام هو الموضوع ووضعنا موضعه لفظا مفردا محصلا أو معدولا.

مثلا: إذا قلنا: بعض الإنسان ليس بكاتب، وأردنا أن نجعله كليا قلنا لا أسمى بكاتب. وإذا قلنا: بعض الإنسان كاتب، وأردنا أن نجعله كليا قلنا: كل من ليس بأسمى كاتب.

وإذا كانت كلية وأردنا أن نجعلها جزئية وضعنا موضع الموضوع أمرا أعم منه. مثلا إذا قلنا: كل إنسان ناطق - وأردنا أن نجعله جزئيا قلنا: بعض الحيوان ناطق. وفي الشرطيات يتعين الوضع على هذا النحو.

وأما إذا أردنا أن نجعل العملية متصلة، فلا بد من جعل كل مفرد قضية بالإيجاب أو السلب البسيط فيتعين الحكم بالاتصال من هذه القضايا. مثلا إذا أردنا أن نجعل قولنا الإنسان حيوان - متصلة قلنا: إن كان الإنسان موجودا كان الحيوان موجودا. وإذا أردنا أن نجعل قولنا: الإنسان ليس بحجر - متصلة قلنا: ليس ألبته إذا كان الإنسان موجودا كان الحجر موجودا. ١٥

ورد العملية الموجبة إلى المنفصلة السالبة يكون بأن يقال: ليس إما أن يكون الإنسان موجودا أو الحيوان موجودا.

هـ - دلائل: خاصة من.

١٠-١١ - وفي... البحر.

١٣ - فحين... القضايا.

١٤ - لأن نجعل... من.

١٦ - إما أن يكون... من.

ورد العملية السالبة إلى المنفصلة الموجبة بأن يقال: إما أن يكون الإنسان موجوداً أو الحجر، لكنه لا يكون منفصلة حقيقية.

ورد المتصلة إلى العملية بأن يقال: طلوع الشمس مستلزم لوجود النهار. ورد المنفصلة إليها بأن يقال: زوجية العدد معاندة لفرديته، وعلى قياس هذا يقال في السالبة: طلوع الشمس لا يستلزم ظهور الكواكب، والزوجية لاتعاند الانقسام إلى المتساويين.

وعلى هذا قياس البواقي، لأن معرفة الأصول السابقة تسهل أمثال هذه التصرفات. والله الموفق.

* * *

الفن الثانى

فى جهات القضايا واعتبارها فى أبواب التناقض والعكس

وما يتعلق بها وهو أحد عشر فصلا

الفصل الأول

فى معنى الجهات والفرق بينها وبين المادة،

وتعيين موضع الجهة فى القضايا

- ٨٢ من / قد ذكرنا قبل هذا أن المادة هى نسبة المحمول إلى الموضوع فى نفس الأمر بالوجوب أو
الإمكان أو الامتناع^(١). فالآن نقول: قد يعلم الإنسان حقيقة تلك النسبة على ما هى عليه فى
نفس الأمر بالتعيين بل يتصور أعم أو أخص منها أو مخالف لها على الإطلاق بين المحمول
والموضوع ويخبر عنها بحسب ما يتصور. مثلا لا يعرف: أن السواد للزنجى بالوجوب أو
الإمكان فيخبر عن وجوده على وجه يشملهما، والمستمع يفهم من تلك العبارة ما يقتضيه
ظاهرها، فنسبة المحمول إلى الموضوع فى نفس الأمر مغايرة للنسبة التى تحصل بحسب
تصور المتصورين وإخبارهم. ولما كان بحث المنطقى عن حال القضايا بحسب التفاهم كان
بحثه لا محالة عن تلك النسبة من جهة دلالة العبارة عليها. فتلك النسبة بحسب نفس الأمر
تسمى مادة، وبحسب كونها مدلولة للعبارة جهة. ومدلول العبارة: قد يكون المادة بعينها، وقد
يكون أمرا أعم وأخص منها، أو مخالفا لها، فالجهة والمادة تكونان أحيانا شيئا واحدا وأحيانا
أمرين متغايرين ولكنهما - بالاعتبار - معيان اثنان دائما كما ذكرنا.

(١) فى س: دو: بدلا من أو فى هذا الموضع الذى يليه مباشرة. ويكرر ذلك كثيرا.

٣- أحدى خمسة س.

٨- دان، الإنسان س. // - [حقيقة] س.

٩- [بالتحسين] س.

١٢- [ظاهرها] ض. // [فى نفس الأمر] س. // [للتى] س.

١٣- [بحسب التفاهم] ض. ١٤- [لا محالة] س. // تلك س.

والقضية إما أن تشتمل على لفظ منبئ على الجهة أولا: فالأولى موجهة والثانية مطلقة ونسبة الإطلاق إلى التوجيه نسبة عدم إلى الملكة. وكما أن السالبة مع الموجهة تسمى حملية، فكذا المطلقة مع الموجهة تعد من الموجهات. وإذا كانت الجهة والرابطة مذكورتين كانت القضية رباعية، إذ الجهة تقتضى زيادة على الأمور الثلاثة التى سبق ذكرها.

٥ وفى لغة العرب موضع الجهة متقدم بالطبع على موضع الرابطة. مثلا يقال زيد بالإمكان هو كاتب، إذ لو تأخرت كانت جزءا من المحمول، وكانت القضية فى الحقيقة مطلقة، كما ذكرنا فى العدول والتحصيل. وفى لغة الفرس إذا قيل: زيد بإمكان كاتب است تكون موجهة، وإذا قيل زيد كاتب بإمكان نيست تكون مطلقة. وموضع الجهة مقدم بالطبع على موضع صرف السلب، إذ لو دخل السلب على الجهة سلبها، فيبطل حكم الجهة وتكون نسبة المحمول إلى الموضوع على نحو مسار لرفع تلك الجهة ومقابل لها نحو: زيد ليس بالإمكان هو كاتبا، فإنه سلب إمكان الكتابة لا إمكان سلبها، فتبقى النسبة بالوجوب أو الامتناع.

١٥ وفى الفارسية تارة يقال «زيد ممكن است كه كاتب نياشد»، وأخرى «زيد ممكن نيست كه كاتب باشد»، وتكون الرابطة فى هاتين القضيتين مكررة فإن «باشد» رابطة أيضا. ويقع التكرار فى هذه اللغة لأن حرف السلب يركب فى الصيغة مع الرابطة. وإن أردت ألا يقع التكرار قلت: «زيد بإمكان كاتب نيست» - زيد نه بإمكان كاتب است.

١- موجهة] موجهة م.
٢- للتوجيه] الموجهة م.

الفصل الثاني

في معنى الضرورة والإمكان واعتبارهما في الذهن والخارج والفرق بين الضرورة والدوام

٥ تعريف الوجوب والإمكان والامتناع من التعريفات التي يظن أنها دورية والحق أن تصور هذه المعاني الثلاثة مركوز في بدائه العقول. وحال الدور في تعريف الألفاظ بعضها ببعض على منوال ما ذكرنا في تعريف الخبر.

٨٣ ص ويعد تهديد هذا الأصل نقول: الوجوب عبارة عن ضرورة الثبوت / والامتناع عن ضرورة الانتفاء، والتعبير عن المعاني السلبية - كما ذكرنا - مشتمل على العبارات الثبوتية مع مقارنة الرفع والسلب، فيدخل مفهوم الوجوب في مفهوم الامتناع مع زيادة معنى النفي، أي أن معنى الممتنع هو الواجب الرفع.

١٥ فإن قيل: فعلى هذا يلزم أن يكون مفهوم الامتناع أيضا داخلا في مفهوم الوجوب، إذ الواجب أيضا ممتنع الرفع. قلنا: دلالة امتناع الرفع على الواجب، لا على سبيل مطابقة اللفظ والمعنى، بل من جهة دلالة تكرار معنى النفي المستلزم للثبوت بخلاف الثبوت، فإن تكراره لا يستلزم النفي بل يؤكد نفسه. ففي الأصل مفهوم الضرورى والواجب متقاربان، لكن الضرورى في الاصطلاح يستعمل في الطرفين على التساوى والوجوب في طرف الثبوت غالبا. والقضية كما تناولت المرجبة والسالبة تناولت القضية الضرورية الواجب والممتنع وتفترقان بالإيجاب والسلب. ولهذا كانت الضرورة والإمكان متقابلين إذا اقتسما كل الاحتمالات. فالقضية إما مطلقة أو موجهة، والموجهة إما ضرورية أو ممكنة.

٢٠ والضرورية الذهنية أخص من الضرورة الخارجية، فإن ما علم يقينا ضروريا فهو ضرورى في الخارج، بلا عكس. والإمكان الذهني الذي هو عبارة عن عدم العلم بالضرورة الخارجية، أعم من الإمكان الخارجى، لأن مقابل الأخص أعم من مقابل الأعم، فبعض

٥- [الثلاثة] س.

٩- [أى] س.

١٣- [بخلاف الثبوت] س.

١٥- [طرف] س.

١٧- [إلا .. الاحتمالات] س.

١٨- مرجبة بالمرجبة [مرجبة والمرجبة] س.

الممكنات الذهنية ضرورية في الخارج وبعض الضروريات الخارجية ممكنة في الذهن، وبهذا الاعتبار يشمل الممكن الذهني الممكنات الحقيقية وبعض الضروريات.

وكل حكم ضروري فهو دائم. والضرورة إن كانت على الإطلاق كان الدوام كذلك، وإن كانت بحسب شرط كان الدوام في مدة وجود ذلك الشرط، إلا أن تكون الضرورة بحسب وقت خاص فلا يوجد في غير ذلك الوقت، فهذه الضرورة لا تسمى بحسب العرف دائمة، لأن الدوام عبارة عن شمول الأوقات، فإن قيل الضروري بلا قيد وقت فهذا القسم خارج عن ذلك، وكل ما يكون دائما يكون ضروريا بحسب الخارج، لأن الاتفاقيات مستندة إلى العلة، ووجود المعلولات دال على وجود العلة، ووجود المعلولات مع وجود العلة ضروري، وهذا البحث متعلق بالعلم الإلهي.

١٠ ثم كل دائم لا يكون ضروريا بحسب الذهن، إذ الضروري الذهني أخص من الضروري الخارجي، فباعتبار المواد يكون الضروري والدائم متساويين في الدلالة، وباعتبار الجهات يكون الضروري أخص من الدائم بوجه وأعم بوجه. والغافلون عن اعتبار هذه الدقيقة يظنون أن في كلمات الحكماء في هذا الباب تناقضا، إذ تارة يحملون الممكن على الضروري، وتارة يجعلونهما متقابلين، وتارة يستعملونهما على التساوي وتارة يجعلون الدائم أعم، والكل صادق بحسب هذه الاعتبارات.

* * *

٣- [حكم] س.

٤- مدة وجود هذه الوجوب س.

الفصل الثالث في أصناف الضرورية والدائمة

إن كان ثبوت المحمول للموضوع أو انتفاؤه عنه ضروريا فلا يخلو: إما أن يكون مقتضى تلك الضرورة ذات الموضوع وحقيقته بلا اعتبار أمر، أو باعتبار أمر آخر. والأولى تسمى ضرورية ذاتية وضرورية مطلقة، مثل كل إنسان حيوان وبعض الحيوان إنسان - ولا شيء من الإنسان بفرس وليس كل حيوان بإنسان. والثانية لا تخلو من أن يكون ذلك الأمر المغاير لذات الموضوع متعلقا بواحد من الموضوع والمحمول أولا: والأول لا يخلو من أن يكون متعلقا بالموضوع أو بالموضوع أو بالمحمول.

أما ما نطق بالموضوع فلا محالة يكون صفة له فالذات مع تلك الصفة موضوع، إذ الموضوع لفظ مفرد أو ما يقع موقعه لفظ مفرد كما قلنا. وهذه القضية تسمى مشروطة بشرط وصف الموضوع مثل: كل أسود قابض للبصر مادام أسود - ولا شيء من الأسود أبيض كذلك. والصفة المغايرة للذات إما أن تكون بحيث تفارق الذات أولا: فعلى الثاني يكون دائما وضع ذات الموضوع - وهو لا محالة مقارن لتلك الصفة مقتضيا للضرورة، ولا تفاوت في الدلالة بين هذه القضية وبين الضرورة الذاتية، بل في الاعتبار فقط. وعلى الأول ففي حال المفارقة لا يقتضى ضرورة الحمل، لفقد المقتضى، نحو: كل أبيض مفروق للبصر مادام أبيض لا مادام ذاته موجودة، إذ حمل تفريق البصر على ذات الموضوع في حال زوال البياض عنه ليس بضروري. وهذان القسمان داخلان تحت المشروطة بشرط وصف الموضوع، وباعتبار شمولها للقسمين تكون مشروطة علمية، والقسم الثاني مشروطة خاصة، ولا يعتبرون القسم الأول إلا قليلا من جهة أنها تساوي الضرورية الذاتية في الدلالة.

٧- «هذين للركبتين أي، للموضوع من».

٩- «وليس هو ذات الموضوع، فلا محالة من».

٩-١٠- «الذات.. وهذه» من.

١٢- «وكذا في الجزئين» والصفة من.

// «عنها» للذات من.

وأما ما يتعلق بالمحمول فلا يجوز أن يكون ذات المحمول، إذ ليس له ذات تغاير ذات الموضوع، إذ حاصل معنى الحمل أن الذات التي يكون الموضوع مقولا عليها هي نفسها التي يقال عليها المحمول في الإيجاب، وفي السلب هي نفسها التي لا يقال عليها المحمول. ولا يجوز أن تكون صفة المحمول، لأن ثبوت تلك الصفة المحمولة نفس الحمل، ونفس الحمل لا يقتضى ضرورة الحمل، لأن المراد بالضرورة هاهنا ما يسبق الحمل بالعلية، وأما الضرورة بمعنى اللاحق للحمل بعد حصوله، كما يقال: الإنسان بالضرورة ماش ما دام ماشيا يعنى مع فرض وجود مشى عدمه محال - فضرورة تلحق جميع أصناف الحمل الإيجابى والسلبى، ولا فائدة فى اعتبارها على سبيل الأفراد إلا أن يعلم أن الحمل حاصل بالفعل وخال من ضرورات أخرى. وبهذا الاعتبار تسمى/ تلك ضرورة بشرط المحمول. ص ٨٥

وأما إذا لم يكن ذلك الأمر المقتضى للضرورة متعلقا بالموضوع ولا بالمحمول فإن كان حصوله خاصا بوقت معين يسمى ضرورة وقتية، نحو القمر منخسف بالضرورة وقت حيولة الأرض بينه وبين الشمس. وإن لم يكن خاصا بوقت معين فيسمى ضرورة منتشرة، نحو: الإنسان متنفس بالضرورة فى بعض الأوقات غير المعينة، وهاتان الضرورتان لا دائمتان. فأنقسام الضرورية بهذا الاعتبار ستة: الضرورية الذاتية، والمشرطة العامة، والمشرطة الخاصة، والوقتية، والمنتشرة، وبشرط المحمول. ١٥

وأما الدوام فيعتبرونه على وجهين: الأول أنهم لا يعتبرون العموم والخصوص بين الضرورة والدوام، بل يلاحظون الدوام فقط. وبهذا الاعتبار إما أن يدوم المحمول للموضوع بدوام ذات الموضوع، أو بدوام وصفه: والأول إما دائم مطلق من الأزل إلى الأبد، وهو إنما يكون فيما إذا كانت ذات الموضوع دائمة الوجود، نحو: الله تعالى عالم دائما. أو غير دائم كذلك نحو: الإنسان حساس دائما، وهذا الدوام ليس كدوام الأول. وكلاهما يسمى دائم الذات إذ فى جميع أوقات وجود الذات يحصل الحمل فى الصورتين.

والدائمة بدوام وصف الموضوع تسمى عرفية، كما سيأتى، وهو إما أن يدوم بدوام الوصف، مطلقا بلا اعتبار مفارقة الذات ولا مفارقتها، أو يدوم بدوام الوصف الذى يفارق الذات فى بعض الأوقات، فلا يكون الحمل دائما بدوام الذات والأولى تسمى عرفية عامة، والثانية عرفية خاصة. والأولى مشتملة على الثانية، وعلى ما يدوم بدوام الوصف بحيث لا يفارق الذات كما ذكر فى الضرورية. وحكم الدوام بحسب شرط عائد إلى المحمول حكم ماذكر فى الضرورة بعينه.

وأما ما يكون بحسب أمر خارج عن الموضوع والمحمول فلا يعد من أقسام الدائمة، إذ الدوام والتكون فى بعض الأوقات متقابلان بحسب وضع اللغة. فعلى هذا التقدير التقضايا الدائمة ثلاثة أصناف: الدائمة الذاتية، والعرفية العامة، والعرفية الخاصة. ٣٠

والقدماء لم يعتبروا الفرق بين الدائمة والضرورية. وقال المتأخرون: يجب على المنطقي بيان أحوال كل على حدة، وإن تساوى في الدلالة في نفس الأمر. ومن لا يفرق يعد الضرورية الذاتية والدائمة الذاتية أمراً واحداً ويقسم الدائم إلى مستمر الوجود أزلاً وأبداً، وإلى دائم مشروط بشرط وجود ذات الموضوع. وأيضاً يعد المشروطة والعرفية أمراً واحداً، سواء كانت باعتبار العموم أو الخصوص. وأما إذا اعتبرنا مستعملتين فالدائمة على الإطلاق أعم من الضرورية على الإطلاق، فتشتمل / على الضروري والدائم الصرف الذي هو غير ضروري. وفي المشروطة أيضاً يوجد فرق بين وصف ضروري للذات، وبين دائم لها. وسيأتي زيادة تفصيل لذلك في فصل على حدة، إن شاء الله تعالى.

وينبغي أن يعلم أن الضرورية والدائمة في الحقيقة ضرورية ودائمة ذاتية، والأصناف الباقية تسمى ضرورية ودائمة بالمجاز. وكل من الضرورة والدوام في تلك الصور راجع إلى هيئة الربط دائماً. وفي الصور الأخرى قد يكون راجعاً إلى حال الربط، كما ذكرنا، وقد يكون جزءاً من المحمول أو متعلقاً بربط بعض أجزاء المحمول ببعضها، نحو: كل متحرك متغير بالضرورة مادام متحركاً. والقضية على هذا التقدير مطلقة كما سيذكر.

وقال بعضهم لا يكون في المحصورات الكلية قضية غير ضرورية. والحق أنهم إن أرادوا بهذا الضرورية الذاتية فقط فهذا الحكم خطأ، إذ يقال: كل إنسان متنفس - وكل كوكب طالع. وإن أرادوا ما يشمل غير الذاتي أيضاً فحق، إذ مالم يكن للحق ضرورياً للحمل لم يشمل الأفراد الموجودة وغير الموجودة. وكذا الكلى إذا كان دائماً كان مشتملاً على الضرورة التي تقتضي دوام الحكم، وإلا فالحكم بالدوام على الأشخاص الغير الموجودة من ذلك الموضوع غير معقول. وأما الجزئي الشخصي فيوصف بالاتفاق بصفته غير ضرورية دائماً أو في بعض الأوقات. وهذه المباحث لا تتعلق بالمنطق، ولكن على المنطقي أن يبين مقتضى كل اعتبار. وأما بيان أن أي اعتبار مطابق للوجود وأي اعتبار لا - فمتعلق بعلم آخر. هذا هو الكلام في الضرورية والدائمة.

٢- لحوال [لحكم من .

٦-٧- [الذي.. ضروري] من .

٨- «وكذا في المشروطة الخاصة بين عدم ضرورة وصف الذات وعدم دوامها، وسيأتي من.

١١- [دائمة] من.

١٧- [لتي] من .

٢٠- ولكن على [فإن من .

الفصل الرابع في أصناف الممكنات

الضرورة والإمكان متقابلان كما ذكرنا، فكل ما هو لا ضروري فهو ممكن.

ولما كان للضروري أقسام كثيرة جاز استعمال الممكن على وجوه: منها ما سلب الضرورة الذاتية في جانب واحد منه سلبا كان أو إيجابا، كما يقال: يمكن أن يكون للعالم صانع، يعني ليس بممتنع. ويمكن أن لا يكون زيد كاتباً، يعني ليس بواجب أن يكون كاتباً. فإذا قيل: ممكن أن يكون - دخل فيه الواجب وخرج الممتنع وإذا قيل ممكن أن لا يكون - دخل فيه الممتنع وخرج الواجب. وبسبب استعمال العوام الممكن بهذا المعنى يسمى الممكن العامي. وبسبب أنه أعم وجوه استعمال هذا اللفظ يسمى ممكناً عاماً وأعم. وهذا الممكن ذهني صرف.

ومنها ما سلب الضرورة الذاتية من جانبيه، يعني ليس بواجب ولا بممتنع ويسمى ممكناً. ومن خواصه أنه لا يلزم من فرض وجوده أو عدمه محال، وما يكون بهذا الإمكان ممكناً أن يكون فهو بهذا الاعتبار ممكن أن لا يكون، وإيجابه وسلبه متلازمان بخلاف الإمكان العام. ووجوه الاحتمال بحسب اعتبار هذا الإمكان ثلاثة: واجب وممتنع وممكن، كما أنها بحسب اعتبار الإمكان العام اثنان. ويسمى هذا إمكاناً خاصاً والإمكان الحقيقي المذكور في المادة هو هذا الإمكان في المفهوم، ويختلف باعتبار المادة والجهة.

وجه آخر أن ما ليس فيه ضرورة لا بحسب الذات ولا بحسب شرط الوصف ولا بحسب وقت معين أو غير معين، ويسمى ممكناً. كما يقال: الإنسان ممكن أن يكون كاتباً بالفعل ويسمى هذا ممكناً أخص، وإيجابه وسلبه أيضاً متلازمان. وبعضهم اعتبر الإمكان المجرد فقال: كل حكم اعتبر في الماضي والحال إما أن يحصل جانب إيجابه بالفعل أو سلبه بالفعل، وذلك بسبب الضرورة التي هي علة وجوب الحكم وامتناعه، فذلك الحكم بذلك الاعتبار لا يكون من قبيل الممكنات. فالممكن على هذه القاعدة كل حكم سلب عنه ضرورة الطرفين ولا زال في حيز الإمكان، يعني يكون حصول كل من الطرفين متوقفاً حال الحكم، ويسمى هذا الممكن استقبالياً.

١٠- ومنها [ومن الوجوه الأخرى لاستعمال الممكن من].

١٤- إمكاناً [ممكناً من]. ٢٠- وذلك [وهو من] // [التي] من.

٢٢- ولا [.. الإمكان] من.

٢٧- ليس [لم يكن من].

وهذا الكلام يوهم أن الممكن في حال الحكم يجب أن لا يكون موجوداً، وهذا الوهم خطأ، فإن الوجود الحالى إن كان منافياً، وجب أن يكون العدم الحالى أيضاً منافياً، لأن نسبة الممكن إلى الجائزية على السواء. والصواب في شرط هذا الإمكان أن لايزاد على اعتبار أن حصول أحد الطرفين ليس معلوماً بعد، ولا يلاحظ الحال. ومن جهة اعتبار هذا الشرط يختص هذا الإمكان بقيد الاستقبال. ٥

وربما سمي التهيؤ والاستعداد إمكاناً، كما يقال: النطفة يمكن أن تكون إنساناً، وفي هذه الصورة يشترط في النطفة عدم الإنسانية، وأيضاً يكون بالنظر إلى الاستقبال. وهذا المعنى أخص من أصل معنى الإمكان فإن في هذا الموضع شرط وجود استعداد مخصوص. وباعتبار مجرد القابل يكون وجوده وعدمه سواء، أما باعتبار الفاعل فيتعين أحد طرفيه، لأن الاحتراق واللاحتراق بالنسبة إلى القطن سواء، وإلى النار لا. والبحث عن هذه المسئلة بالطول الأخرى أنسب. والإمكان بهذا المعنى يكون جزءاً المحمول أبداً، ولهذا السبب لا يعد من الجهات. ويلزم الضرورى بشرط وصف الموضوع يوجد ممكن بشرط وصف الموضوع أيضاً، عاماً كان أو خاصاً على منوال ما ذكرنا^(١). هذا هو الكلام في الممكنات.

(١) يشير إلى ما سبق في الفصل الثالث من هذا الفن في أصناف الضروريات.

٨- ليس [لم يكن] .

٨- استعداد [استعداد] من .

١٠- القطن [القطن] من .

// - وإلى النار [أما الإحراق واللاحتراق بالنسبة إلى النار من .

١٣- [هذا] .. الممكنات [من .

الفصل الخامس في أصناف المطلقات

القضية مطلقة ما لم يذكر فيها جهة أصلا، لا الضرورة ولا الدوام ولا الإمكان، ولا مقابلاتها، ولا الشروط ولا القيود وما أشبهها. وإذا حكم بالإيجاب المطلق، مثلا: ج ب - كان معناه ما يطلق عليه ج، بالفعل، يطلق عليه ب، بالفعل: إما بالضرورة، نحو: الإنسان حيوان. أو بالدوام بلا ضرورة نحو: الإنسان حيوان. أو بالدوام بلا ضرورة نحو: الزنجي أسود/. أو في وقت دون وقت نحو: الإنسان متنفس. أو في وقت أن يكون جيما، نحو: المتحرك متغير. أو في غير ذلك الوقت، نحو: الكائن فاسد والمتنفس نافخ. أو أعم منهما، نحو: الضاحك كاتب، بشرط أن يكون له ب، مقولا عليه بالفعل. فجملة القضايا الفعلية الضرورية وغير الضرورية والدائمة وغير الدائمة داخلية في المطلقة.

وهذه المطلقة تسمى مطلقة عامة، لكن إذا كان المحمول والإمكان مقولا على الموضوع لا يكون داخلا في المطلقة الموجبة، إذ لا يصح أن يقال: الخشب سرير بالإطلاق.

وينبغي أن يعلم أن المراد بقولنا: ج ب بالفعل ليس أن ب، مقول على ج، في الوجود الخارجي فقط أو الذهني فقط، بل المراد أن هذا الحمل حاصل بالفعل على وجه أعم منهما كما ذكرنا في موضع الموجهة. أما في العلوم فكثيرا ما تستعمل قضايا كلية غير ضرورية ودائمة حصل محمولها لموضوعها لا بالإمكان الصرف، بل بنوع من أنواع الضرورة. مثلا يقال: كل دائرتين متقاطعتين تحركت كل منهما على محور يمر بنقطتي التقاطع على خلاف جهة الأخرى تنطبق كل منهما على الأخرى وتفترق عنها لا محالة. وهذا الحكم ليس بالإمكان الصرف، بل هو ضروري في وقت، ولدائم فيكون من المطلقات ولا يراد به أن يوجد في الخارج أو في الذهن فقط.

وفي جانب السلب أيضا إن روعيت هذه القاعدة اقتضى الإطلاق كما إذا قلنا لا شيء من ج ب «فيكون»، ب، مسلوبا عن ج، بالفعل في جميع الأوقات أو بعضها، لكن العرف يقتضى

٤- [ب] كان من. ١٤- [المراد] من. ١٧- يمر بنقطتي معنى من.

١٩- في [ي] على من. // - فلا سبيل إلى كونه من باب للضرورة الذاتية، فيكون من.

٢١- كما [أ] من. ٢٢- كما قلنا في طرف الإيجاب، في جميع من.

السلب عن 'ج' بالفعل في جميع الأوقات أو بعضها، لكن العرف يقتضى السلب عن 'ج' في أوقات اتصاف ذات الموضوع بالجيمية، ولهذا يصح أن يقال لأشئ من الكائن بفساد، ولأشئ من النائم بيقظان، دون أن يقال: لأشئ من الضاحك بكتب، ولأشئ من الإنسان بمقتنس، إذ الإنسان والضاحك في زمان الضاحكية والإنسانية قد يكونان موصوفين بهذه المحمولات. وفي لغة العرب إن قيل: لأشئ من ج. ب فهم على حسب التعارف ما يخالف مقتضى الإطلاق. فإذا أريد إيراد المطلقة العامة السالبة على قياس الموجبة فينبغى أن يقال: كل 'ج' ليس 'ب' أو كل جيم أيا كانت فـ 'ب' مسلوقة عنها، وعلى الجملة لا بد من العدول عن صيغة الإطلاق. فالسالبة المطلقة بحسب الإطلاق أمر، وبحسب العرف أمر آخر. ولهذا تسمى قضية دام محمولها لموضوعها بدوام وصف الموضوع وإن كانت إيجابية سميت عرفية كما ذكرنا، وبهذا الاعتبار تسمى أيضا مطلقة عرفية. وإن لم تكن الموجبة المطلقة دالة في العرف على الوجه الذي تدل عليه السالبة، كما ذكرنا.

قال واضع المنطق في كتابه المسمى «التعليم الأول»، القضايا ثلاث: ضرورية وممكنة ومطلقة. وفي تفسير المطلقة لشارحى كلامه مذاهب: فمذهب ثامسطيوس وثافرسطسي أن القضية المطلقة هي المطلقة العامة الشاملة للقضايا الفعلية كما ذكرنا. وقوم من الحكماء بعدهم، مثل إسكندر الأفروديسي/ وغيره قالوا: الضرورية الذاتية لا تدخل تحت المطلقة، وباقي القضايا الفعلية المشتملة على خمسة أقسام من الضرورية داخلية تحتها فتتقسم إلى مايكون الحكم فيها بالقوة وهي الممكنة، وإلى مايكون الحكم فيها بالفعل وهي إما ضرورية أو مطلقة، وهذه المطلقة يسميها بعضهم مطلقة خاصة وبعضهم وجودية، يعنى أن الحكم بوجود الإيجاب أو السلب فقط لا بالإمكان الصرف.

وإذا فرقوا بين الدائمة والضرورية كانت هذه الدائمة صنفين: إحداها مايقيد باللاضرورية، وتسمى وجودية لا ضرورية. وثانيتها مايقيد باللاذوام، وتسمى وجودية لا دائمة. وهي أخص من الأول، إذ رفع الأخص أعم من رفع الأعم. والمطلقات بهذا الاعتبار أربعة أصناف: مطلقة عامة ومطلقة عرفية ومطلقة خاصة لاضرورية، ومطلقة أخص لا دائمة. وهذان وجوديان.

والفرق بين العرفية العامة والمطلقة العرفية أن: الموضوع في المطلقة العرفية شرط بوصف مقارن للوضع. مثلاً إذا قيل: المتحرك، أريد به ذات موصوفة بالحركة في زمان اتصافها بها، فالحكم على هذا الموضوع في اللفظ بالإطلاق، وفي المعنى مقيد بأوقات حصول الوصف. وفي العرفية العامة يوضع الموضوع على الإطلاق، ويحمل المحمول عليه بشرط الوصف. فالأولى مطلقة في اللفظ، والثانية موجهة، وإن تساوتا في الدلالة، ولهذا تتساوى أحكامهما، والتفاوت بينهما: أن الشرط في إحداها جزء الموضوع وفي الأخرى

٧- [أركل ... على] س.

٩- [سميت] س.

١٢- [التعليم] بالتعليم س.

٢٨- [اتصافها] مرجبة س.

١٩- [فقط] س.

متعلق بالربط. والإطلاق في إحداهما لفظي وفي الأخرى معنوي لكن بمعنى أن في الإطلاق سلب المتعارف. وبإزاء المطلقة العرفية أن يشترط في المحمول أيضا مقارنة الوصف، فقيل مثلا «ج متحرك، وأريد بالمتحرك ما تنصف بها زمان اتصافه لا قبل ولا بعد، كانت مطلقة بشرط المحمول. وهذا الاعتبار لا يخلو في القياس عن فائدة في بعض المواضع، كما ستذكر^(١).

٥ وتقابل الدائمة والمطلقة شبيه بتقابل الضرورية والممكنة، إذ كما أن الممكنة العامة تشمل الضرورية، كذلك المطلقة العامة تشمل الدائمة وكما أن الممكنة الخاصة قسيمة للضرورية، كذلك المطلقة للدائمة قسيمة للدائمة. وكما أن موجبة الممكنة الخاصة وسالبتها متلازمان، كذلك موجبة هذه المطلقة وسالبتها متلازمان. وكما أنهم يعتبرون الإمكان بشرط وصف الموضوع في مقابلة المشروطة العامة، فينبغي أن يعتبروا الإطلاق بشرط الوصف في مقابلة العرفية العامة. وكل قضية موضوعها مقارن بشرط الوصف وحكم عليه بالإطلاق فهي مطلقة وصفية.

١٠ من / وقوم من المنطقيين الذين لم يفرقوا بين الضرورة والدوام وأخذوا الممكن باعتبار الاستقبال - قالوا: الضرورية ما حكم فيها باعتبار جميع الأزمنة، والمطلقة ما حكم فيها باعتبار الماضي أو الحال، والممكنة ما حكم فيها باعتبار الاستقبال. فقال قوم بناء على هذا المذهب: ١٥ موضوع القضية المطلقة الأشخاص الموجودة في الخارج فقط. فعلى هذا إن لم يوجد في بعض الأزقات لون سوى السواد صح أن يقال كل الألوان سواد فتكون مطلقة، وفي غير ذلك الوقت صح أن يقال: ممكن أن تكون كل الألوان سوادا يعني في الاستقبال. وهذا الاصطلاح ركيك ومخالف للعرف، ويقضى أن تتعلق الجهة بالسور، ويلزم على ملتزميه تناقضات في إيرادها تطويل بلا فائدة^(١). هذا هو الكلام في أقسام السطقات.

* * *

(١) قارن ذلك بما أشار إليه في المقدمة من تركه الإطالة بذكر الخلافات التي لا فائدة فيها.

١-٢- لكن ... المتعارف [س].

٢- [وبإزاء العرفية] س.

١٠- بالإطلاق على الإطلاق [س].

١٣- [جميع] س.

الفصل السادس في اعتبار أقسام العرفية والمشروطة بحسب اعتبار الجهات الذاتية

٥ لما كان إيجاب المحمول على الموضوع أو سلبه عنه بحسب وصف الموضوع لم يخل من أن يعتبر ضرورة الحمل أو دوامه بحسب الوصف، أو تعتبر مقابلات هذه الجهات - يعنى الإمكان والإطلاق. والأول هو المصطلح والمتداول بين أهل العلم وأرباب اللغات - كما هو معلوم فى علم البرهان وغيره، والثانى ليس بمصطلح ولا متداول وإلا أنهم اعتبروه فى بعض المواضع، ولهذا عد أهل هذه الصناعة الصنف الأول فى أقسام الجهات وأعرضوا عن أحوال الصنف الثانى.

١٠ وإذا اعتبروا ضرورة الحمل ودوامه. بحسب الوصف فلا يخلو: إما أن يعتبروا ضرورة فقط أو الدوام الأعم من الضرورة، أو الدوام الخالى عن الضرورة. الأولى مشروطة، والثانية عرفية، والثالثة عرفية لا مشروطة.

١٥ فإن اقتصرنا على هذا الاعتبار، ولم يعتبروا أحوال الحمل بنسبة المحمول إلى ذات الموضوع، كانت هذه الجهات جهات الوصفية البسيطة. وأما إن قارن هذا الاعتبار اعتبار الجهات الذاتية فقد حصلت جهات مركبة من الاعتبارين. واعتبار حال المحمول بالنسبة إلى ذات الموضوع لا يخلو من أن يكون بالدوام، أو بالضرورة أو باللادوام، أو باللاضرورة، أو بالدوام الخالى عن الضرورة. وهذه خمسة أقسام إذا ضربت فى الثلاثة تبلغ خمسة عشر. لكن بعض هذه الأقسام ساقط لقلة الاعتبار به، وبعضها عائد إلى الأصناف السابقة، كما سيذكر بالتفصيل.

٢٠ وينبغى أن يعلم أن ذات الموضوع ووصفه إذا تغايرا، للمحمول بحسب النسبة إلى كل منهما جهة، فلا محالة يكون بين وصف الموضوع وذاته نسبة وإذا اعتبرت تلك الحال كان

٢- أقسام أصناف من. ٦-٧- [هو المصطلح.. والثانى] من.

٧-٨- فى بعض المواضع باعتبار التقابل والتكافؤ والتجانس والمختلفات فى الصنف الأول من.

٨- عدد.. الأول عنده من.

١٣- ذات من. ١٤- البسيطة بالشرط من.

ص ٩١ ذلك الاعتبار أيضا/ جهة، ولذلك الاعتبار في باب القياس فائدة تامة، كما سيذكر. ففي أمثال هذه القضايا بحسب ذلك الاعتبار ثلاث جهات: إحداها بين المحمول وذات الموضوع وثانيهما بين المحمول ووصف الموضوع، والثالثة بين وصف الموضوع وذاته. وإذا تمهدت هذه المقدمات فلنورد كلا من هذه الجهات وأحكامها بالتفصيل.

٥ ١- أقسام العرفية المطلقة - وهي خمسة:

أ - عرفية ضرورية بحسب الذات: مثل كل ج ب مادام ج وبالضرورة مادام ذات ج. وهذا الاعتبار ساقط، لأن كل ضروري ذاتي فهو بحسب كل وصف يقارنه يعد ضروريا، فإن الحيوان ضروري للإنسان. فإن وضع مع الإنسان أوصاف بعضها لازم وبعضها مفارق، وقيل: الإنسان المستقيم القامة، الإنسان الضاحك، والإنسان الأسود، والإنسان الكاتب، وحمل الحيوان على هذا المركب التقييدي يعد ضروريا مطلقا، فعلم أن لهذا القسم بحسب العقل اعتبارا خاصا، وأما بحسب الاستعمال فاعتبار الضرورة الذاتية لما طرأ على سائر الاعتبارات، لم يعد قسما خاصا. وعلى هذا القياس في الأقسام الآتية:

ب - العرفية الدائمة: يعني أن المحمول يكون دائما بحسب الذات وبحسب الوصف، وهذا الاعتبار عائد إلى صنف الدائمة المطلقة.

ج - العرفية الدائمة اللاضرورية: يعني أن المحمول بحسب الوصف دائم مطلق شامل للضروري واللاضروري، وبحسب الذات دائم لاضروري. والقسم الثاني مشتمل على هذا القسم والقسم الأول. وهذه الصفة أيضا لا تعتبر.

د - العرفية اللاضرورية: الدائمة بحسب الوصف واللاضرورية بحسب الذات ويحتمل أن يعتبر هذا القسم.

هـ - العرفية اللادائمة: الدائمة بحسب الوصف واللادامة بحسب الذات، وهذا القسم معتبر.

وكما ذكرنا فالعرفية المشتملة على هذه الأقسام الخمسة تسمى عرفية عامة ويسمى هذا القسم (١) عرفية خاصة وإن اعتبر القسم الرابع يسمى ذلك خاصا وهذا أخص. ونسبة وصف الموضوع إلى ذاته في هذا القسم باللادوام لا محالة إذ لو كانت بالدوام فالمحمول إذا كان دائما بحسب الوصف، والوصف بحسب الذات دائم فالمحمول بحسب الذات أيضا يكون دائما، ولكنه لادائم فالوصف للذات لا دائم. وفي الأقسام السابقة قد يكون هناك دائم ولا دائم أيضا فالإطلاق عام. وكما أن القسم الثاني مشتمل على الأول والثالث، كذلك الرابع مشتمل على الثالث والخامس.

(١) الإشارة هنا إلى القسم الخامس من الأقسام السابق ذكرها آنفا.

٦- مادام جـ مادام د ض. ١١- خاصا [خالصا] س //

١٢- «مستقلا» وعلى هذا ض // [في] س. ١٣- يعني أن بعض س.

١٧- وهذه الصفة [وهذا الصنف] س. ٢١- [وكما ... عامة] س.

٢٣- [لا محالة] س. // - [والدائم للدائم دائم أيضا، فالمحمول ض.

٢٥-٢٦- [وفي الأقسام ... عام] س.

٢- أقسام المشروطة المطلقة - وهي أيضا خمسة :

أ - المشروطة الضرورية: يعنى ضرورية بحسب الوصف والذات، وهذا الصنف عائد إلى الضرورية المطلقة.

ب - المشروطة الدائمة: يعنى الضرورية بحسب الوصف والدائمة بحسب الذات المحتملة للضرورة واللاضرورة. ٥

ج - المشروطة الدائمة اللاضرورية: / التى هى بحسب الوصف ضرورية وبحسب الذات دائمة لا ضرورية. ٩٢

د - المشروطة اللاضرورية: التى هى بحسب الوصف ضرورية وبحسب الذات لا ضرورية.

هـ - المشروطة اللا دائمة: التى هى بحسب الوصف ضرورية وبحسب الذات لا دائمة. ١٠

والقسم الثانى مشتمل على الأول والثالث والقسم الرابع مشتمل على الثالث والخامس. والمشروطة المطلقة المشتملة على الأقسام الخمسة كما ذكرنا تسمى مشروطة عامة، والقسم الرابع مع الخامس مشروطة خاصة، ولم يفرقوا بينهما فإن أريد الفرق يسمى الرابع مشروطة خاصة والخامس أخص. والوصف فى الأقسام الثلاثة الباقية لا ضرورى^(١) للذات، إذ لو كان ضروريا لها كان المحمول ضروريا لها أيضا. وفى القسم الخامس لا دائم لها بهذه العلة. وفى الأول والثانى مطلقة عامة كما ذكرنا. ١٥

٣- أقسام العرفية اللامشروطة - وهي أيضا خمسة :

والمنطقيون لما لم يعتبروا الفرق فى كثير من المواضع بين الضرورة والدوام لم يوردوا هذه الأقسام، وهى:

أ - العرفية اللا مشروطة الضرورية بحسب الذات، وهذا ساقط كما ذكرنا. ٢٠

ب - العرفية اللا مشروطة الدائمة بحسب الذات، وهذا إما ساقط أو عائد إلى الثالث.

ج - العرفية اللامشروطة الدائمة الضرورية، التى هى دائمة لا ضرورية بحسب الذات وبحسب الوصف، وهذا عائد إلى صنف الدائمة اللاضرورية.

د - العرفية اللامشروطة اللاضرورية بحسب الذات.

هـ - العرفية اللامشروطة اللادائمة بحسب الذات. ٢٥

(١) يركب المناطقة عادة الوصف مع حرف التثنية «لا»، ويعتبرونها كلمة واحدة فى الإعراب وغيره، وذلك مستفاد من اللغة الفلسفية والعلمية استثناء من القواعد العامة.

وهذان القسمان على قياس ماسبق نسميهما العرفية اللامشروطة الخاصة والأخص. والقسم الثاني مشتمل على الأول والثالث، والقسم الرابع على الثالث والخامس، والوصف في الخامس لادائم للذات وفي سائر الأقسام مطلق عام.

والخمس عشرة عشر من هذه الأقسام تصلح لسبع اعتبارات: اثنان من العرفيات وثلاثة من المشروطيات، والاثنان الآخران من هذا الصنف الآخر، إذ في هذه الأقسام السبعة تختلف الجهات بالدوام واللاذوام أو الضرورة واللاضرورة. والأهم هي المشروطة والعرفية الخاصة والأخص.. والعرفية العامة تشمل هذه الأقسام الخمسة عشر. والمشروطة العامة تشمل أقسام المشروطة الخمسة.

هذه هي الجهات الوصفية البسيطة والمركبة. وإن أرادوا اعتبار الجهة بحسب الوصف ويحسب الوقت، فالوقتية بحسب اعتبار الوصف مثل ما يقال كل متحرك على مسافة فهو ١٠
مار على منتصفها بالضرورة في وقت خاص من أوقات المتحركة، ولكل مريض حاد ٩٣
المرض بحرارة في وقت خاص من أوقات المرض/ فإن هذه الأحكام ضرورية في وقت معين من أوقات الوصف، ومتنشرة بحسب اعتبار الوصف مثل أن يقال: كل مسلول له سعال، فإن هذا الحكم ضروري في بعض غير معين من أوقات الوصف. وهذه الجملة داخلة ١٥
في المطلقة الوصفية، كما أن الوقتيات الذاتية داخلة في المطلقة الذاتية.

* * *

١- نسميهما [يسمان] س.

٤- [هذه] س.

٦- بحرارة [بحرارة] س.

١٣- [ومتنشرة.. الوصف] س.

الفصل السابع

في بيان خصوص القضايا المطلقة والموجهة وعمومها

- كل محمول يحمل على الموضوع إما بالضرورة أو الإمكان أو الإطلاق، فأقل ما في الباب أن لا يكون ذلك الحمل محالا، فيكون ممكنا عاما، فأعم الجهات هو الإمكان العام، وهو أعم من الإطلاق العام، لأنه يشتمل على الجهات الفعلية، والدائم للضروري المخالف خارج عنه، وداخل في الإمكان العام، والإمكان والإطلاق العامان يشملان الضروري، بخلاف الامكان والإطلاق الخاصين، والإمكان الخاص أعم من الإطلاق الخاص أيضا بالدائم للضروري المخالف على ما ذكرنا في العاميتين. والإطلاق العام والإمكان الخاص مختلفا للعموم، فعموم الإطلاق باعتبار شموله الضروري، وعموم الإمكان باعتبار شموله الدائم واللاضروري المخالف، والمطلق للضروري أعم من المطلق للدائم موافق للدائم للضروري، إذ الدائم أعم من الضروري بهذا القدر.
- وجميع الجهات الفعلية داخلة في المطلقة العامة. وأما الوقتية والمنتشرة والعرفية الأخص والمشروطة الأخص فداخلة في المطلقة للدائمة، وجميع الجهات الوصفية في العرفية العامة والعرفية الأخص في الخاصة وكذا الحال في الشروط، والمشروطة الخاصة في العرفية الخاصة، ولكن بينها وبين العرفية الأخص اختلاف العموم، إذ المشروطة الخاصة تشمل الدائمة للضرورية بخلاف العرفية، والعرفية تشمل العرفية اللامشروطة، بخلاف المشروطة، والمشروطة الأخص تدخل في العرفية الأخص والدائمة في العرفية العامة، والضرورية في المشروطة العامة. وبين المشروطة والدائمة اختلاف العموم إذ بعض اللامشروطة دائمة وبعض اللادائمة مشروطة.
- وأما القضايا الغير الفعلية فالممكنة الاستقبالية داخلة في الأخص لأنها أخص ولكن بقيد الاستقبال. وقال بعض المتأخرين: ممكنة خاصة باعتبار الاستقبال، وهو تساهل، إذ الوقتية

٣- يحمل [يحتل حملها من

٧- [أيضا.. المخالف] من.

١٠- [لدائم أعم] أهمية للدائم من.

١٨-١٩- [في، بعض اللامشروطة من.

والعرفية الخاصة المشروطة الأخص وأمثالها باعتبار الاستقبال تدخل في الممكنة الخاصة بهذا الاعتبار، لا في الممكن الاستقبالي، لأن طرف الحكم في تلك الجهات متعين من جهة الضرورة المقتضية للحكم. والممكنة الأخص تدخل في الممكنة الخاصة، والممكنة الخاصة في الممكنة العامة.

٥ وينبغي أن يعلم أن مباينة أقسام المطلقة الأخص، بل مباينتها ومباينة الممكنة الأخص مباينة اعتبارية لا ذاتية في نفس الأمر، لجواز أن يكون محمول الموضوع وقتيا مثلا باعتبار، ومشروطا بالمحمول باعتبار آخر، وممكنا أخص باعتبار غيرهما - كالخسوف للقمر، فإنه وقتي باعتبار وجوده في وقت مقاطعة الأرض والشمس، ومشروط بالمحمول باعتبار وجوده فقط بلا ملاحظة الوقت، وممكن أخص باعتبار ماهيته بلا ملاحظة الوجود.

١٠ وليست مباينة الضرورية والممكنة للدائمة واللاذائمة، بحيث لا يحصل محمول للموضوع في كلا الجهتين. ونحن قد وضعنا الجهات في ثلاثة ألواح الأول للذاتية البسيطة والثاني للوصفية البسيطة والثالث للمركبة، حتى يكون العموم والخصوص والاشتغال والمباينة بين القضايا أصنبط وأسهل. وهذه هي الألواح:

ص ٩٧ / وجملة هذه القضايا المطلقة والموجّهة المذكورات في هذه الفصول ثلاثة أصناف: الأول باعتبار الذات فقط، والثاني باعتبار الوصف فقط، والثالث باعتبار كليهما. والأول أربع عشرة قضية: المطلقة العامة، والمطلقة الخاصة والمطلقة الأخص، والمطلقة العرفية، والضرورية، والدائمة، والدائمة اللازمة والضرورية والوقتيّة، والمنشّرة، والمشروطة بالمحمول، والممكنة العامة، والممكنة الخاصة، والممكنة الأخص، والممكنة الاستقبالية. لكن واحدة من هذه القضايا، وهي المطلقة العرفية، لما ساوت العرفية العامة في الدلالة، كان الأليق اعتبارها بحسب الوصف.

فالقضايا بحسب اعتبار الذات فقط ثلاث عشرة، والقضايا بحسب اعتبار الوصف أيضا هذه الثلاث عشرة مقيدة بالوصف. والمستعمل من تلك الجملة العرفية العامة والمشروطة العامة، وليس للبواقي ألقاب خاصة. ويمكن أن يوجد مركب من اعتبار الذات والوصف بحسب ضرب ١٠ عدد أقسام هذين الصنفين بعضها في البعض، لكن ما يحصل باعتبار ضرورة الوصف مع دوامه خمسة عشر قسما، بعضها مستعمل وبعضها ساقط كما ذكرنا. والأكثر استعمالا العرفية والمشروطة الخاصة والأخص. وجملة هذه الجهات مع المطلقة العرفية اثنتان وأربعون.

والمركب من الذاتيات والوصفيات (١) فقط لبعضها اعتبار البسيط، كالضروري أو الدائم، وبعضها اعتبار المركب كالدائم اللازم. والقضايا الفعلية تشمل الكل إلا الممكنات بحسب الذات أو الوصف. والقضايا المعتر فيها الدوام بحسب الذات فقط ثلاث: ضرورة ودائمة ودائمة لازمة. وبحسب الوصف أيضا ثلاث وتنام الأقسام الخمسة عشر المذكورة للمركبات والمطلقة العرفية من هذا القبيل وباقي الجهات مشتملة على اللادوام.

وبعد تمهيد هذه القواعد يقول: إذا قلنا: كل ج، وله ج، ذات ووصف بهما يكون موضوعا، فإن اعتبرنا اتصاف ذات ج، بوصفه بالإطلاق العام فقط استعمالناه على الوجه المتداول. وإن اعتبرناه بالإمكان العلم فقط استعمالناه على الوجه الذي اختاره بعض المنطقيين - كما مر. وإن اعتبرناه مشروطا بوجود الوصف كان موضوعا للقضايا الوصفية.

وحال عموم تلك الموضوعات وخصوصها حال عموم تلك الجهات وخصوصها، ثم إذا حملنا المحمول على هذا الموضوع كانت جهة القضية منبئة عن كيفية اتصاف ذات الموضوع على الإطلاق. أو باعتبار وصفه بوصف المحمول إن كانت القضية موجبة، أو كيفية/ سلبه عنها إن كانت سالبة. وحكم تقديم الجهة على أداة السلب وتأخيرها عنها، كما ذكرنا في الرابطة، مختلف، لأن تقديم الجهة على السلب يقتضى أن تكون جهة القضية المذكورة. وتقديم السلب على الجهة يقتضى أن تكون جهتها جهة أخرى، كذا تقديم الجهة على الرابطة يقتضى ثبوت الجهة في القضية، وتأخيرها عنها يقتضى كون الجهة جزء المحمول. والقضية في الحقيقة إما مطلقة أو ضرورية أو ما يقتضى اعتبارات أخرى.

(١) كذا في س، ض.

١٦ - دلالة لا ضرورية ض. ١٨ - [هـ] س.

٢٣ - المحمول مجهول س.

هذا هو الكلام فى الجهات بحسب هذا الموضوع . وبما ذكرنا يعلم حال تلازم أصناف
الموجهات وتعاونها . وقدماء المنطقيين وضعوا لبيان تلازم الموجهات بالجهات الثلاث -
يعنى الوجوب والإمكان والامتناع - ستة ألواح على هذه الصورة .

طبقة الواجب	مقابل هذه الطبقة	طبقة الممتنع	مقابل هذه الطبقة	طبقة الممكن الحقيقى	مقابل هذه الطبقة
واجب أن يكون	ليس بواجب أن يكون	ممتنع أن يكون	ليس بممتنع أن يكون	ممكن أن يكون	ليس بممكن أن يكون
ليس بممكن ألا يكون	ممكن أن لا يكون	واجب أن لا يكون	ليس بواجب أن لا يكون	ممكن أن لا يكون	ليس بممكن أن لا يكون
ممتنع أن يكون	ليس بممتنع أن لا يكون	ليس بممكن أن يكون	ممكن أن يكون		

والممكن فى هذه الطبقات بمعنى الممكن العام . وإذا وقع الإمكان فى طبقة واحدة تلازما
ومع طبقة يقابلها اقتسما الاحتمالات بأسرها . ومقابل كل طبقة أعم من طبقتين أخريين .
والعام لازم للخاص دائما بلا عكس . وإيراد هذه المسائل وأمثالها مع ضبط القواعد السابقة
سهل ، وعن التفصيل مستغن . والله - تعالى - أعلم .

* * *

الفصل الثامن

في تناقض الموجهات

قد بينا في الفن الأول من هذه المقالة معنى التناقض وتحقيقه في المحصورات والشخصيات، وقد جرى ذكر الزمان في شرائط التناقض الثمانية، والآن نقول: في القضايا الكلية وخصوصا / غير الضرورية يتعذر تعيين زمان الحكم في الأشخاص، لجواز أن يكون الحكم على كل شخص في زمان آخر، ولهذا السبب الكليتان المتضادتان في المطلقات قد تجتمعان على الصديق نحو: كل إنسان متنفس - ولاشئ من الإنسان بمتنفس. وأيضا قد يقع بعض الأشخاص في الزمان المستقبل ولا يكون أوقات حصول الحكم بل تعيين حصوله بذلك الاعتبار متعينا. فكما أن في الشخصيات إذا كان الحكم مقيدا بزمان معين يسلب في نقيضه وجود الحكم في ذلك الزمان. ففي تناقض الموجهات يعتبر رفع جهة القضية مكان اعتبار الزمان ثمة ليحصل التناقض.

فعلى هذه القاعدة نقيض بالضرورة «ليس بالضرورة»، ونقيض بالإمكان «ليس بالإمكان». ونقيض بالإطلاق «ليس بالإطلاق»، وعليه قياس البواقى. وهذا القدر كاف في تناقض الموجهات.

لكن ينبغي أن يعلم أن رفع الجهة قد يكون مساويا لجهة أخرى، وهو فيما إذا اقتسمت الجهتان جميع الاحتمالات بلا تداخل، كالضرورة والممكنة العامة، إذا اختلفتا في الكيفية. وقد يكون الحكم بعد رفع الجهة مترددا بين جهات لم يوضع بإزائها اسم خاص، فيجب على المنطقي أن يعرف بعد رفع كل جهة، أى جهة بقيت، ليقف على حال تناقض الموجهات.

وكما ذكرنا فإن واحداً من الشرائط الثمانية له اعتبار الشرط في طرفي النقيض، وهو شرط وصف الموضوع الشرطي، فإذا اعتبر في القضية ذلك الشرط وجب رعايته في نقيضها

م- [يتطرق] س

// [متطرق] لجواز س.

١٢- [ليس بالضرورة] س.

١٦- [الجهتان] في الجهة ض.

١٩- [وكما ذكرنا فن] س.

٢٠- [الشرطي] شرطي س.

لنتناقضا بالذات. وإذا علمت هذه المقدمات علم حال تناقض كل قضية موجهة بالتفصيل بلا حاجة إلى مزيد بيان.

ونحن نبين على طريق المثال أحكام ما هو المهم، وقد جرت العادة أن يبدأ بالمطلقات فنقول: ظن بعض القدماء أن المطلقتين المختلفتين في الكيف متناقضتان، ورده الرئيس ابن سينا، ثم قال: إن كانت المطلقتان عرفيتين ومختلفتين بالسلب والإيجاب فمتناقضتان. والحق أنهما لا تتناقضان مطلقاً، إذ نقيض الإطلاق رفع الإطلاق، لا الإطلاق بالرفع. وبيانه بالتفصيل أن المطلقتين العامتين بسبب أنهما ألحقنا بالمطلقة الأخص - يعنى الوجودى اللدائم - فالمطلقتان العامتان المختلفتان بالإيجاب والسلب مجتمعتان على الصدق فى تلك الصورة، ولا تتناقضان. وكذا المطلقتان الخاصتان والمطلقتان الأخص فظاهر أنهما متلازمتان. وأما المطلقتان العرفيتان فبسبب أنهما تجتمعان على الكذب فى المطلقة الأخص بحسب الوصف - ١٠ يعنى الوجودية اللدائمة / باعتبار الوصف - لا تكونان متناقضتين وإن ظن أحد أن هاتين القضيتين إذا أخذنا على الإطلاق واختلفتا بالإيجاب والسلب كانتا متناقضتين، بسبب أن مفهوم المطلقة فى الإيجاب إطلاق عام وفى السلب إطلاق عرفى، قلنا: هذا خطأ؛ إذ هاتان المطلقتان فى العرقية الأخص - يعنى العرقية اللدائمة الواقعة فى جانب المطلقة العرقية - ١٠٠ تجتمعان فى الصدق. فظهر أن المطلقتين لا تتناقضان بوجه من الوجوه.

فعلم مما قلنا أن المطلقة العامة والدائمة المحتملة للضرورة واللاضرورة تتناقضان بشرط الاختلاف فى الكيف، كالممكنة العامة والضرورية المطلقة، وكذا المطلقة العرقية الدائمة بدوام الوصف مع المطلقة العامة المعتبر فيها الوصف. وقد علم أن المطلقة العرقية أعم من الدائمة بقدر مخصوص، وبهذا تكون المطلقة العامة باعتبار الوصف أخص من المطلقة العامة باعتبار الذات، ومع نقيض المطلقة الخاصة يكون الحكم متردداً بين الضرورة الموافقة والدوام المخالف إذ التفاوت بينهما وبين المطلقة العامة بالضرورة الموافقة فقط، ومع نقيض المطلقة الأخص، يكون الحكم متردداً بين دائم الطرفين. وهذا الحكم وإن لم يكن متردداً فى التعلق بالدوام، لكنه متردد فى التعلق بالإيجاب والسلب. وكذا مع نقيض الممكنة الخاصة، الحكم متردد بين ضرورة الطرفين، يعنى الوجوب والامتناع. ومع نقيض الدائمة اللاضرورية الحكم متردد بين المطلقة العامة المخالفة والضرورية الموافقة. ومع نقيض الضرورية الوقتية ٢٥

٣- لإيضاح المقصود، أحكام ض.

// يبدأ هذا س.

٥- المطلقتان المطلقة ض.

٦- كما ذكرنا، وبيانه ض.

٧- أنهما الحق كان س.

٩- والمطلقتان الأخص فظاهر أنهما فظاهر أن المطلقتين الأخص س.

٢٥- [الضرورة] س.

الحكم متردد بين دوام موافق وإمكان رفع حكم في ذلك الوقت بالإمكان العام. ومع نقيض المنتشرة الحكم متردد بين دوام موافق وإمكان رفع حكم في جميع الأوقات.

وقال قوم من المتأخرين نقيض الوقتية رفع الحكم في وقت معين، ونقيض المنتشرة رفعه في جميع الأوقات. وهو مستدرك، لأنه: إن أراد أن نقيض جهة الوقتية رفع تلك الجهة، ونقيض جهة المنتشرة رفع تلك الجهة فقط - فلا وجه له لعدم اختصاص هذا الحكم بهاتين الجهتين. وإن أراد أنه رفع الحكم في ذلك الوقت بعينه فهو باطل، لأنهما يكذبان على تقدير دوام الحكم في الجهة الموافقة وعلى ضد التقدير الآخر، والسبب أن الوقتية ليست مما يشتمل على وجود الحكم في زمان معين فقط، بل ما يشتمل على ضرورة وجود الحكم الخاص في زمان معين وانتفائه في سائر الأزمنة، / فيكون رفع الضرورة بالإمكان العام، ورفع انتفاء الوجود في سائر الأزمنة بدوام وجود الحكم. وكذا في المنتشرة.

١٠ ومع نقيض المشروطة بالمحمول الحكم متردد بين حصوله بسلب ضرورة من الضرورات الخمس الباقية ولا حصوله على سبيل الدوام، لإطلاق الجهة التي هي سلب جميع الضرورات عنه، فنقيضها إما وضع الضرورات أو رفع الإطلاق.

ومع نقيض الممكن الأخص الحكم متعلق بصورة من الضرورات الست ومتردد بين الإيجاب والسلب. ومع نقيض الممكن الاستقبالي ذلك الحكم متعلق بالضرورة ومتردد في الكيفية الحاصلة ومع زيادة اعتبار الاستقبال الذي هو شرط في جانب واحد فيجب أن يحصل ذلك الشرط في الجانب الآخر.

وأما نقيض الجهات الوصفية فكما ذكرنا، لكن باعتبار الوصف في الجانبين يعني أن نقيض العرفية العامة مطلقة عامة مخالفة بشرط الوصف، ونقيض المشروطة العامة ممكنة عامة مخالفة بشرط الوصف، وعلى هذا القياس.

٢٠ وأما الجهات المركبة من اعتبارات الذات والوصف فيجب أخذها في نقيض جهات تبقى بعد رفع الحكمين، فإن الحكم مع نقيض العرفية الخاصة: إما ضروري ذاتي موافق، أو مطلق عام وصفي مخالف. ومع نقيض العرفية الأخص: إما دائم ذاتي موافق، أو مطلق عام وصفي مخالف. ومع نقيض المشروطة الخاصة: إما ضروري ذاتي موافق أو ممكن عام وصفي مخالف. ومع نقيض المشروطة الأخص: إما دائم ذاتي موافق أو ممكن عام وصفي مخالف. ومع نقيض العرفية اللامشروطة العامة: إما مشروط عام موافق أو مطلق عام وصفي مخالف. ومع نقيض العرفية اللامشروطة اللدائمة: إما دائم ذاتي موافق أو مشروط أخص موافق أو مطلق عام وصفي مخالف. وعلى هذا القياس في باقي الجهات.

١- [الحكم] س. ٧- ضد التقدير الآخر: يضع تقديرات أخرى ضد. ١١- يسلفاً بسبب س. ١٥- [بعض] الممكن س. ١٦- شرطاً بشرط س. // [الذي هو] س. // ٢٣-٢٤- [نقيض.. مخالف] س. -

الفصل التاسع

في تعريف العكس وبيان العكس المستوى في الموجهات

قد سبق بيان العكس على وجه الإجمال، فالآن نقول: العكس في عرف أهل هذه الصناعة جعل محمول القضية موضوعا، وموضوعها محمولا، أو جعل مقابل المحمول موضوعا ومقابل الموضوع محمولا، بشرط أن تبقى الكيفية والصدق على حالهما، ولا يشترط بقاء الكمية والجهة على حالهما. وإن أردنا تعميم هذا التعريف للقضايا الشرطية وضعنا المحكوم عليه موضع الموضوع، والمحكوم به موضع المحمول.

والعكس نوعان: أحدهما جعل عين الموضوع والمحمول منعكسين ويسمى عكسا مستويا. وثانيهما جعل / مقابليهما منعكسين، ويسمى عكس نقیض. وأرادوا بالمقابل في الحملات ١٠٢ ص ١٠ مقابل التحصيل والعدول أو الإيجاب والسلب للمفرد، ولا مقابل التضاد أو نوعا آخر. وفي الشرطيات النقيض.

والقدماء أوردوا العكس في باب القياس، نظرا إلى أن العكس المستوى من مقدمات بيان بعض القياسات كما سيعلم. والمتأخرون بسبب تعلق هذا البحث بالقضايا المفردة، أوردوه في هذا الباب. وابتدأوا بالعكس المستوى، ومن المحصرات في العكس المستوى ابتدأوا بالسالبة الكلية لأن بقاء الكمية على حالها في الكليات لا يتصور إلا في السالبة، ولوضوح انعكاسها أيضا. فنقول:

السالبة الكلية تنعكس في بعض الموجهات وعكسها سالبة كلية أيضا، وفي بعضها لا تنعكس. يعني أن صدق عكسها بحسب صورة القضية مع قطع النظر عن المادة ليس بواجب، وإن صدق في بعض المواد. والضابط: أن كل قضية سلب فيها المحمول عن جميع أفراد الموضوع سلبا دائما بحسب الذات أو الوصف فهي منعكسة وإلا فلا. وفيه دعويان: ٢٠

١٢ - أوردوا [أرادوا] س. // - [بيان] س.

١٣ - بعض [نقيض] س.

// القياسات [القياس] س.

١٤ - المحصرات [بين عكوس الموجهات] س. // [في... ابتدأوا] س.

١٥ - [في الكليات] س. // في السالبة [فيها] .

الأولى أن دوام سلب شيء عن شيء - مثلا سلب ب عن ج - يقتضى كذب اجتماعهما، وهو ظاهر. فإن كان دوام سلب المحمول بحسب ذات الموضوع لم يكن المحمول مقولا على الموضوع أصلا، بل يكونان متباينين بالذات ومسلوبين عن بعضهما البعض كالضاحك والصهال أو الزنجى والأبيض. وإن كان دوام سلب المحمول بحسب وصف الموضوع أو وصف المحمول أمكن كون ذاتهما واحدة، لكن يكذب اجتماع الوصفين، كالمحرك والساكن، فسلب أحدهما عن الآخر مشروط بالوصف.

الثانية أن لا دوام السلب لا يقتضى انعكاس السلب، إذ على تقدير أن تكون ب خاصة مقارنة لـ ج، كالكاتب للإنسان أو المتحرك للجسم، جاز سلبها عنه على سبيل اللادوام، ويكون سلب الموضوع عن تلك الخاصة محالا.

وإذ شهد هذان الأصلان فقول: منعكسات الموجهات تتميز عما لا يقبل العكس في السوالب الكلية، فالدائمة والضرورية والمشروطات والعرفيات تنعكس والباقيات لا تنعكس. ومن المطلقات: لا ينعكس إلا المطلقة العرفية، وهي تسمى مطلقة منعكسة.

وأما تعيين جهة العكس فله ضابط آخر. وهو أنه إن اعتبرت الضرورة فقط أو الدوام فقط بحسب الذات فقط أو الوصف فقط - بقيت الكمية والجهة على حالهما. وأما إذا تركبت الجهة من اعتبارين، كالدائمة للضرورية أو اعتبار الذات والوصف معا، / فواحدة منهما - يعنى الكمية والجهة - تبقى على حالها، بل إذا حفظت الكمية كانت الجهة أعم وإذا حفظت الجهة كانت الكمية أخص.

بيان أن العكس في الصنف البسيط كالأصل كمية وجهة هو أن سلب ب من ج - إن كان ضروريا لم يجز أن يكون سلب ج عن ب إلا ضروريا، إذ لو كان ممكنا لزم من إمكان إيجاب ب، على ج إمكان اجتماع أمرين متناقضين، لحكم الأصل. وإن كان دائما فالعكس لا يكون إلا دائما، إذ لو كان مطلقا لزم حصول الاجتماع.

وقال الإمام الرازى: سلب الكاتب عن الإنسان مثلا لما كان ممكنا فى حالة واحدة عن شخص واحد كان سلبه دائما ممكنا عن جميع الأشخاص، فتصدق السالبة الدائمة ويكذب العكس، فلا ينعكس. ومنشأ الغلط عدم الفرق بين المحال والكاذب، فإن فرض دوام سلب الخاصة عن الموضوع ليس بمحال فى هذه الصورة كما ذكر، ولكنه كاذب، من حيث أنه إن

٢- وهو ظاهر: أى لا يكونان فى أى حال من الأحوال متباينين على بعضهما البعض فإنه إن قيل لشيء. فى حال من الأحوال: هو ب وهو أيضا ج، فإن الشيء الذى يقال له ب يقال له ج، والشيء الذى يقال له ج يقال له ب وهذا مناقض لدوام سلب ب عن ج، من.

٣- ومسلوبين عن بعضهما البعض] ب. ٤- (أو الزنجى والأبيض] ب. ٩- (ويكون.. محالا] ب.

١٦- (تبقى.. لخص] ب. ١٨- بيان أن العكس] ينعكس] ب // [كمية وجهة] ب.

٢٠- (إمكان] اجتماع] ب. // متناقضين] متناقضين] ب.

٢١- حصول الاجتماع] اجتماع الحاصل] ب. ٢٢- الإمام] لغير الدين] ب.

٢٣- (دائما] ب.

٢٥- ١- (من حيث... فالخاصة] ب.

كان صادقا لم يكن للخاصة وجود، إذ وجودها في غير الموضوع محال، وهو ليس بحاصل في الموضوع بحسب الفرض، فالخاصة نفسها لم تكن في الأصل. وعلى تقدير عدمها كان سلب الموضوع عنها صادقا أيضا. وشرط صحة العكس صدق الأصل إذ صدق الأصل يقتضى صدق العكس، ولكن الأصل - في هذه الصورة - ليس بصادق، ففساد العكس لا يقتضى منع صحته. ٥

ولما تقرر هذا المعنى علم أن الضرورية والدائمة والعرفية والمشروطة العامة تنعكس بإبقاء الكمية والجهة على حالهما.

وأما إذا تركبت الجهة من اعتبارين: فإن كانا راجعين إلى الذات، كما في الدائمة اللازمة، دخلت تلك القضايا تحت الممكنة الإيجابية. وإن كان أحدهما ذاتيا والآخر وضعيا، كما في المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة الأخص، كانت داخلة تحت الممكنة أو المطلقة الإيجابية، والإيجاب يقتضى صحة عموم المحمول، فالحكم على بعض المحمول حكم الأصل، وعلى البعض الآخر الذى لا يحمل على الموضوع بالإيجاب بحكم العكس - يمكن أن يكون مخالفا للأصل - يعنى يكون سلبه ضروريا. ١٠

مثلا إذا قلنا: لاشئ من الزنجى بأبيض دائما بلا ضرورة - علم أن الزنجى يمكن أن يكون أبيض، فسلب الزنجى عن الأبيض - الذى يمكن أن يكون زنجيا وإن لم يوجد - دائم لا ضرورى، وسلبه عن سائر الأبيض كالثلج والعاج ضرورى وذلك الأبيض بعض من الأبيض المطلق، فإن كان الحكم بالسلب الكلى وجب أن تكون الجهة دائمة محتملة للضرورة، ولكن ينبغي أن يعلم أن بعضا منه نظير الأصل. وإن اعتبر محافظة الجهة صح الحكم بالسلب الجزئى. ١٥

وكذا إذا قلنا: لاشئ من الكاتب ساكن بالضرورة أو الدوام مادام كاتباً لا دائما - لزم أن يكون الكاتب بالإطلاق الأخص بحسب الذات، إذ هذه الجهة تقتضى أن تكون الكتابة والسكون وصفين مفارقين لذات اجتماعهما فيها محال أو كاذب، لكنها توصف بواحد منهما، فيحتمل أن يكون الساكن أعم من الكاتب، لوجوده فى الجبل. ٢٠

١٠٤ ص / فإن كان الحكم بالسلب الكلى فالجهة مشروطة بالعرفية العامة المحتملة للضرورة والدوام. وبعض هذه المشروطة والعرفية العامة نظير الأصل، كما ذكرنا فى الدائمة. وإن قنعنا بالسلب الجزئى كانت الجهة بعينها نظير الأصل. ٢٥

والحاصل أن الكمية إن بقيت على حالها كانت الجهة أعم، وإن بقيت الجهة على حالها كانت الكمية أخص، وهذا الاختلاف فيه من جهة تركيب الاعتبار، فإنه بأحد الاعتبارين فى

٢ - ٣. [نفسها.. أيضا] ص.

٣ - ٣. [وهو ظاهر، وشرط ص.]

٣ - ٤. [إذ... بصادق] ص.

٩ - للممكنة [لكمية أو المطلقة] ص..

٢١ - مفارقين [مقاربين] ص.

٢٢ - لوجوده فى الجبل. [والساكن الذى هو غير الكاتب كالجبل الذى هو دائما ساكن ص.]

قوة الموجبة التي عكسها جزئي، كما سيأتي. وبالإعتبار الآخر سلب كلي صادق. وعلى هذا القياس عكس العرفية اللامشروطة عرفية كلية مطلقة، محتملة للمشروطة واللامشروطة، أو نظير للأصل وجزئية، وهو إما باعتبار الوصف أو باعتبار الذات على قياس ماسبق. وكذا الحال في سائر الجهات المركبة.

٥ ويجب أن يعلم أن الدائمة الكلية تصدق مع اعتبارات ثلاث للذاتية:

- أ - ما يكون الحكم على جميع الأشخاص دائما بحسب الذات.
- ب - ما يكون الحكم على بعض الأشخاص دائما وعلى البعض الآخر ضروريا.
- ج - ما يكون الحكم على الجميع ضروريا. وعكسها السالبة الدائمة تصدق مع القسمين الأولين وتكذب مع الثالث.

١٠ وكذا العرفية العامة الكلية تصدق مع اعتبارات سبع للوصفية:

- أ - ما يكون الحكم على جميع الأشخاص بحسب الوصف ضروريا.
 - ب - ما يكون على الجميع دائما محتملا.
 - ج - ما يكون على الجميع دائما صرفا.
 - د - ما يكون على البعض ضروريا وعلى البعض الآخر دائما محتملا.
 - هـ - ما يكون على البعض ضروريا وعلى البعض دائما صرفا.
 - و - ما يكون على البعض دائما محتملا وعلى البعض دائما صرفا.
 - ز - ما يكون على البعض ضروريا وعلى بعض دائما محتملا وعلى بعض دائما صرفا.
- واعتبارات الذات هنا خمسة - كما ذكرنا:

- أ - الضروري ب - الدائم المحتمل ج - الدائم الصرف
- ٢٠ د - اللاضروري هـ - اللادائم.

وإذا حصروا هذه الاعتبارات في جميع الأشخاص وبعضها حصل أحد وثلاثون قسما: خمسة مفردات، وعشرة ثنائيات، وعشرة ثلاثيات، وخمسة رباعيات، وواحد خماسي، كما ذكرنا في باب المدولة. فالعرفية العامة بحسب الذات تصدق مع هذه الأقسام.

وإذا ركبنا اعتبار الذات والوصف معا صارت الاعتبارات المركبة التي تصدق معها ٢٥ العرفية العامة الكلية مائتين وسبعة عشر اعتبارا، حاصلة من ضرب السبعة في أحد وثلاثين، وما وقع فيه اللاضروري بحسب الذات من هذه الجملة مائة واثنا عشر اعتبارا مركبا حاصلا

١٢ - محتملا
١٨ - كما ذكرنا

١٠٥ من ضرب ستة عشر في السبعة. وكذا ما وقع فيه/ اللادائم. وما يحتمل اللا ضروري من البواقي ثمانية وتسعون اعتبارا غير خال من الدائمة الكلية. وما يحتمل اللادوام ستة وخمسون اعتبارا غير خال من الدائمة الكلية. فإذا عكسا العرفية الخاصة كانت عرفية عامة كلية صادقة مع مائة واثنا عشر اعتبارا من الاعتبارات المذكورة وكاذبة مع البواقي (١). وإذا عكسا العرفية الأخص كانت أيضا عرفية عامة كلية، إلا أن اعتبارات الخاصة بحسب اللا ضرورية، واعتبارات الأخص بحسب اللادوام. وقس عليه سائر الاعتبارات المركبة، وإن لم يبلغ شئ منها إلى هذا العدد. هذا هو الكلام في عكس السالبة الكلية.

وأما الموجبات الكلية فكلها تنعكس، ولا تبقى الكمية على حالها، بل جميع عكوسها جزئية. والجهة في المطلقة العامة والممكنة الذاتية أو الوصفية تبقى على حالها، وفي البواقي على حالها أيضا، بل تكون واحدة من هاتين القضيتين.

والضابط أن عكس الجهات الفعلية مطلقة عامة، وغير الفعلية ممكنة عامة، وعكس ما يشترط الوصف مطلقة عامة أو ممكنة عامة بشرط الوصف. وما يتركب من اعتبار الذات والوصف فجهة عكسية أيضا مركب: فالمركب إن اقتضى أن تكون جهة وصف الموضوع بالنسبة إلى ذاته لا ضروريا أولا دائما كما ذكرنا، كانت جهة العكس بحسب الذات موافقة لجهة هي لوصف الموضوع بالنسبة إلى ذاته، إذ وصف الموضوع يكون محمولا في العكس. مثاله في العرفية الأخص أن جهة وصف الموضوع بالنسبة إلى ذاته اللادوام، وإن كانت جهة القضية باعتبار الوصف الدوام، ففي العكس يجب أن تكون جهة القضية بحسب ذات الموضوع اللادوام.

وقس عليه سائر المركبات. وأما إذا لم يقتض التركيب واحدا من هاتين الجهتين كانت جهة العكس بحسب الذات عامة محتملة للطرفين. هذه أحكام عكس المرجبة الكلية، وهي أحكام متعددة.

أما بيان أصل الانعكاس، فصحة مقارنة الموضوع والمحمول في أنهما مقولان على ذات واحدة، وهذا مقتضى مفهوم الإيجاب. وأما علة أن عكسها جزئي فلجواز كون المحمول أعم من الموضوع، كما ذكرنا. فمقارنة الموضوع مع بعض المحمول مقطوع بها والمساواة مشكوك فيها. فالحكم الجزئي بحسب صورة القضية بلا اعتبار المادة يقينى.

وأما بيان صحة الانعكاس في المطلقة والممكنة العامتين فهو أننا إذا قلنا كل ج ب بالإطلاق، فقد قلنا: ب شئ يقال له ج، وهو في ذلك الوقت 'ب'، و'ج' أيضا، فشى مما يقال

(١) أشار محقق «من» في هذا الموضع إلى اضطراب شديد وخلاف بين النسخ التي اعتمد عليها، وأثر هو قراءة معينة تختلف عما في «من» التي رأينا أنها في هذا الموضع أضبط وأوضح - راجع من من ١٦٣.

٨- المرجبات الكلية لكلها في المرجبة الكلية لكل الجهات من. // [٧] من.
١٠- على حالها عليها من // [أيضا] من. ١٥- [الجهة] من. ١٦- أن [لتي] من.
١٩- كانت فكانت من. ٢٠- [الكلية] من. ٢٦- [فهر] من. ٢٧- [أيضا] من.

١٠٦ من له ب قيل له جـ فيكون بعض ب جـ أيضا بالإطلاق. وإذا قلنا: / كل ج ب بالإمكان - كان بعض ب جـ أيضا بالإمكان إذ على تقدير خروج الأصل من القوة إلى الفعل يكون العكس لازما، وما وجب على تقدير غير محال يكون ممكنا. وأيضا لو كان عكس هاتين القضيتين كاذبا كان نقيض كل منهما حقا، وهي السالبة الدائمة أو الضرورية الكلية وكلاهما ينعكس كالأصل وعكسها ضد الأصل، فيكون الأصل كاذبا، لأن الضدين لا يجتمعان في الصدق، وقد فرضناه صادقا، فهو خلف لازم من فرض كذب العكس، فيصدق العكس.

هذا بيان انعكاس هاتين القضيتين على رأى الجمهور ولكن يجب النظر في عكس الممكنة: فإن كل ممكنة تصدق مع السالبة الدائمة اللا ضرورية الكلية - لا يجب أن تنعكس . مثلا إذا قلنا: ج بالإمكان ب، وصدق أن لاشئ من ج دائما «ب»، فيصح في العكس أن يقال: كل ما هو «ب» مباين لما هو «ب»، بالإمكان ولا يحصل في أى وقت بالفعل، فيكون مباينا لـ «ج»، بالذات ولا يمكن الحكم بإمكان جـ عليه إلا أن يكون الحكم على ما يمكن أن يكون «ب» على وجه يشمل الفعلى وغير الفعلى، كما هو رأى قوم - وهو خلاف المتعارف، كما ذكرنا - ومع ذلك يلزم أن يكون عكس الممكنة مطلقة، إذ بعض ما يمكن أن يكون «ب» هو «ج»، فيلزم في هذه الصورة جعل الإمكان جزء المحمول في الحقيقة وكون القضية مطلقة، والكلام في عكس قضية جهتها الإمكان.

١٠٧ من فإن قيل: عكس هذه السالبة سالبة سالبة دائمة صرفة جزئية، كما ذكر، كان حقا وهي تحت الممكنة العامة الجزئية الإيجابية التي هي عكس هذه الممكنة المفروضة، فيكون هذا العكس حقا - قلنا: الأمر كذلك بحكم تلازم الجهات لكن لما لم يكن «ب» الذى هو بالإمكان «ج» موجودا لم يصح الحكم عليه بالإيجاب، فلا يلزم حقيقة هذا العكس. وأما كل ممكنة لاتصدق مع السالبة الدائمة، كالممكنة الأخص، فينعكس بالبيان المذكور، وعكسها أيضا لا يحتمل صدق دوام السلب الكلى، إذ السالبة الكلية الدائمة تنعكس، وعكسها يقتضى أن يكون الأصل أيضا صادقا بدوام السلب الكلى، وهذا خلف. وما ذكرنا وإن كان حقيقة الحال، لكن في هذا الموضع حكمنا بانعكاس الممكنات كما ذكره جمهور المنطقيين. وسيأتى تمام البيان إن شاء الله تعالى.

وأما بيان أن عكس سائر القضايا هاتان القضيتان: يعنى المطلقة والممكنة العامة فهو أن الكليات التي هي محمولات بالطبع إما ذاتيات لموضوعاتها أو عرضيات لها. والعرضيات: إما خواص أو أعراض عامة كما ذكرنا فى إيساغوجى، وحمل الذاتيات على الموضوعات ضرورى،/ وعكسه يعنى حمل الموضوعات على الذاتيات أيضا ضرورى، نحو: الإنسان ناطق بالضرورة، والناطق إنسان كذلك وحمل الخواص على الموضوعات يجوز أن يكون

٢- يكون [كان] س. ٤- نقيض كل منهما [نقيضهما] س. // وهي السالبة الدائمة أو الضرورية الكلية] س.

١٠- [أى] س. // [بالفعل] س.

١٢- [غير الفعلى] س.

١٦- [الجزئية] س.

٢٨- [ضرورى] س.

١٤- المحمول [القضية] س.

٢٣- دائما [قطعا] س.

ضرورياً أو دائماً كالزوايا الثلاث للمثلث، ويجوز أن لا يكون ضرورياً ولداًئماً، بل بالإمكان أن بالإطلاق كالكاتب أو الضاحك للإنسان. وأما عكسها فضروري دائماً، إذ لا وجود للخاصة فيما سوى الموضوع، فذو الزوايا الثلاث مثلث بالضرورة، والكاتب والضاحك إنسان بالضرورة والأعراض العامة يجوز أن تكون ضرورية للموضوع: كالزوجية للاتنين، أو دائمة: كالسواد للزنجى، أولاً ضرورية ولداًئمة: كالمأشى للإنسان. وعكس كل منها يحتمل الضرورة واللاضرورية: فعكس القضية الضرورية يجوز أن يكون ضرورياً وغير ضرورياً، وكذا عكس الضرورية يحتمل الأمرين فضرورية القضية بلا اعتبار المادة تقتضى الانعكاس بجهة تشملهما، ولا يقطع بتعيين واحد من الحالين.

وأما بيان أن جهة الفعليات مطلقة، وجهة ماهو بالقوة ممكنة: فهو أن الإيجاب الفعلى يقتضى وجود الموضوع ووجود المحمول ووجود مقارنة كل منهما بالفعل كما ذكرنا، فمن هذه الموجودات الثلاثة يلزم العكس على الإطلاق، والإيجاب بالقوة يقتضى وجود الموضوع، وإمكان وجود المحمول، وإمكان المقارنة. وفي العكس: يفرض المحمول موجوداً لتكون القضية إيجابية، وأما الحكم بالمقارنة فبالإمكان فقط، إذ لا يعلم وجوده بالفعل فيمكن عكسه أيضاً. وما ذكره الإمام الرازى من أن عكس القضايا الفعلية ممكنة عامة، وتمسكه بجواز أن يقال: كل كاتب بالضرورة إنسان مع إمكان أن يقال: لاشئ من الإنسان بكاتب دائماً لا بالضرورة - فقد سبق بيان حاله وعلم أنا إذا قلنا: كل كاتب إنسان، كنا فرضنا الكاتب موجوداً وإلا فوجود الإنسان له على تقدير عدمه فى نفسه محال، ووجود الكاتب لغير الإنسان غير ممكن، فيلزم بعض الإنسان كاتب بالإطلاق. وإذا ثبتت هذه الدعاوى، ثبت أن عكس جميع الممكنات ممكنة عامة وعكس الفعليات مطلقة عامة.

وباعتبار شرط الوصف أيضاً على قراره السابق. مثلاً إذا قلنا: كل نائم بالضرورة ساكن مادام نائماً - كان عكسه بناء على الوجه المذكور: بعض الساكن نائم مطلقاً، ولكن بحسب الوصف أيضاً، إذ النائمة لذات بعض الساكنين بلا اعتبار السكون بالإمكان لا بالإطلاق، وأما باعتبار السكون فبالإطلاق ويحتمل الدوام واللدوام، إذ السكون لازم للنوم واللازم يجوز أن يكون أعم، فالتسكون حاصل فى جميع أوقات النوم، ولا يجب/ حصول النوع فى جميع أوقات السكون، والمطلقة الوصفية أخص من المطلقة الذاتية وكذا الممكنة كما ذكرنا.

وأما بيان أنه إذا كان جهة وصف الموضوع بالنسبة إلى ذاته لا ضرورياً أولاً دائماً، كانت جهة العكس باعتبار الذات موافقة لجهة الوصف فى الأصل - فهو أن فى أمثال هذه القضايا لم يأخذوا الذات مع صفتين متغايرتين إحداها تسلتزم الأخرى كالنوم والسكون فى القضية المذكورة، فإذا كانت الذات مع النوم موضوعاً كان الساكن محمولاً باعتبار الوصف، وفى

١- دائماً قطعاً س. ٨- تشملهما تشمل س.

١٤- الإمام الرازى فخر الدين الرازى س. // [الفعلية] س.

١٦- فقد ... أنا ربما علم مما قررنا س. // فوجود فوجد س.

٢٠- قراره لقرار س.

العكس إذا كان الذات مع السكون موضوعا كان النائم محمولا، ونسبة النوم إلى الذات في الأصل كنسبة النائم إلى ذات الساكن في العكس، يعنى إن كان النوم لذات النائم لا دائما كان للساكن الذى ذاته ذات النائم فى جميع الأحوال لادائما أيضا، وكذا فى اللاضرورى.

٥ فعكس العرفية والعرفية المشروطة العرفية اللامشروطة، التى كل منها أخص، مطلقة عامة وصفية ولادائمة ذاتية. وعكس المشروطة الدائمة اللاضرورية والمشروطة الخاصة والمطلقة العامة الوصفية، واللاضرورية الذاتية والباقي المركبات المطلقة والعامة بالاعتبارين.

١٠ وهذا البيان يجوز أن يختلف فى الموجبة الكلية، لأننا إذا قلنا: كل ج ب مادام ج لا دائما، الذى هو العرفى الأخص، لا يصح أن يكون عكسه بعض ب ج دائما، إذ يلزم أن يكون بعض الأشياء دائما ج، وقد اقتضى الأصل أن يكون كل ما هو ج لا دائما ج، وهذا خلف، فلا يكون العكس دائمة ذاتية. وقس عليه البواقى.

وأما حكم الموجبة الجزئية فى العكس فما ذكر فى الموجبة الكلية، وهذا العكس حافظ للكمية فى جميع الأحوال دون الجهة إلا فيما ذكر من التضييقين العامتين.

١٥ وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس، إذ سلب الخاص عن بعض من العام الشامل له ولغيره صحيح، كسلب الإنسان عن بعض الحيوان، وسلب العام عن بعض من ذلك الخاص غير صحيح.

٢٠ وإن لم يشترطوا بقاء الكيفية على حالها، كان الممكن الخاص والإطلاق الخاص والأخص للسالبة الجزئية فى الجهة التى يلزمها الإيجاب عكسا بحيث تبقى الكمية على حالها. والجهة أما إمكان عام أو إطلاق عام. ولسائر القضايا يعنى السالبة الكلية والموجبتين أيضا عكس من هذا النوع، إلا أن تكون القضية ضرورية. أما اصطلاح المنطقيين فهو أن مالا يكون حافظا للكيفية لا يعد عكسا، ومن ثم فذلك القضايا التى تلزم الأصل وتصدق ويبقى لبعضها كميتها وجهتها على حالهما لا تعد عكسا للأصل. وهذا القدر يكفى فى العكس المستوى.

-
- ٢- «دائما، لادائما» من .
 ٤- [العرفية] المشروطة من .
 ٥- لادائمة دائمة من .
 ١٩- [وإسائر] وإسائر من .
 ٢١- ومن [القضايا] بالقضايا من .

الفصل العاشر

فى عكس النقيض

ص ١٠٩ / قد مر معناه مرارا فلا حاجة إلى إعادة . والموجبة الكلية فى الموجهات صنفان : الأول كل قضية اعتبر فيها الدوام أو الضرورة بحسب الذات أو بشرط الوطف ، وجميعها تنعكس بعكس النقيض . ومن تلك الجملة كل ما فيه باعتبار الضرورة أو الدوام فقط بحسب الذات أو الوصف فقط فتبقى فى عكسها الكمية والجهة على قرار الأصل . أما إذا تركز من الاعتبارين فيبقى واحد منهما لابعينه ، ويكون الآخر أعم أو أخص – كما ذكر فى العكس المستوى للسوالب . مثاله : كل إنسان حيوان بالضرورة – عكسه : كل مالىس بحيوان ليس بإنسان بالضرورة ، وهذا العكس يلزمه سالبة كلية معدولة الموضوع وهى : لاشئ مما ليس بحيوان ليس بإنسان بالضرورة وهذا العكس يلزمه سالبة كلية معدولة الموضوع وهى : لاشئ مما ليس بحيوان بإنسان بالضرورة . والصنف الثانى باقى الموجهات الذاتية والوصفية ولا تنعكس بعكس النقيض .

أما لزوم عكس النقيض للصنف الأول فمن جهة أن الحكم على موضوع كلى ودائم والمحمول مساو له أو أعم منه ، فيشمل جميع أشخاص فى جميع الأحوال فيكون رفع المحمول مستلزما لرفع الموضوع ، إذ رفع العام مستلزم لرفع الخاص . ولما كان رفع العام أخص من رفع الخاص ، والعام مقولا على الخاص ، جاز أن يكون مقابل الموضوع أيضا أعم من مقابل المحمول ، ومقولا دائما على جميع أشخاص مقابل المحمول ، كما ذكر فى اللاإنسان واللاحيوان .

٣- قد مر.. [إعادة] عكس النقيض كما قلنا - هو : أن يجعلوا مقابل المحمول - بتقابل الإيجاب والسلب المفرد ، كما هو الحال بين ألفاظ المعصلة والمعدولة - موضوعا ، ومقابل الموضوع محمولا ، بشرط بقاء الكيفية والصديق على حالهما ، ولا يشترط أن تبقى الكمية والجهة ح.س.
 ٦- فتبقى [تبقى س.س.]
 ١٠- بإنسان [هو إنسان حق.]
 ١٣- [ودائم] س.

وأما علة حفظ الجهة فهي أن ملاقاته الموضوع والمحمول لما كانت ضرورية استحالت بينهما المباينة، فملاقاة مقابلهما أيضا بالإيجاب ضرورية، إذ حال المقابل بعينه حال الأصل. وإن دامت ملاقاته الموضوع والمحمول، نحو: كل زنجي أسود، كان عكسه دائما وكلية، إذ وجود اللاسود للزنجي يقتضى وجود الزنجي للأسود، كما ذكرنا فى عكس المستوى للموجبة الجزئية. وكذا إن كانت هذه الضرورة أو الدوام بحسب الوصف - كان العكس بحسبه أيضا. ٥
مثلا إذا قلنا: كل كاتب متحرك، فذات الكاتب والمتحرك إذا كانت مغايرة لهذين الوصفين، والكاتبية مستلزمة للمتحركة، كان رفع المتحركة مقتضيا لرفع الكاتبية وإن جازكون الذات الموصوفة برفع المتحركة فى حال الحركة كاتبا. فيجب أن يقال كل ماهو لا متحرك لا كاتب مادام لا متحركا.

١٠ وفى الجهات المركبة إن اعتبرت اللاضرورة مع اعتبار الدوام أمكن أن يكون اللاسود مثلا أعم من الزنجي، ففى صورة كون اللاسود بالإمكان زنجيا، يكون كونه زنجيا لا ضروريا. وفى غير تلك الصورة، كالثلج ونحوه يمكن أن يكون/ ضروريا. فيجب أن يكون الحكم على جملة اللاسود باللازنجي بالدوام المطلق، ليحتمل الضرورة، أو على بعضه بالدوام بلا ضرورة. وهكذا إذا اعتبرت الذات مع اعتبار الوصف، إذا أمكن كون اللامتحرك مثلا أعم من الكاتب ففى صورة كونه كاتبا يكون الحكم عليه باللاكاتب لا دائما. فى غير تلك الصورة ١٥
يمكن أن يكون دائما بدوام الذات اللامتحركة، كما فى الجبل. فلا يقال مطلقا.

كما هو متحرك لا كاتب لا دائما، بل فى البعض الذى يكون الكاتب محمولا فى الأصل يكون لا دائما، وفيما هو خارج عن ذلك البعض لا يعلم أنه دائم أولا دائم. فإما أن تبقى جهة الأصل فى العكس والكمية جزئية، أو الكمية كلية - كالأصل - والجهة تحتل الضرورة والدوام، يعنى المشروطة العامة أو العرفية العامة أما فى البعض الآخر فكالأصل - كما مر. ٢٠
وعلى هذا قياس باقى المركبات.

وأما بيان أن سائر الموجهات الموجبة لا تنعكس فهو: أن المحمول لما لم يدم بدوام الموضوع، صدق الحمل بالإيجاب وبالسلب، كحمل الضاحك على الإنسان. فلا يلزم من رفع المحمول رفع الموضوع، إذ لا يصح أن يقال كل لا ضاحك لا إنسان، لأن بعض اللاضاحك إنسان بالضرورة، وكذا فى سائر الجهات.

٨- [٧] متحرك س // لا كاتب [لا كاتب س].

١٢- [الصورة] الضرورة س.

١٣- [باللازنجي] وباللازنجي س.

١٥- [لا] دائم س.

١٨- [وفيما] فيما س.

٢٠- [يعنى... من] س.

وقال بعض المتأخرين: إذا قيد اللاضاحك مثلاً بقيد الدوام وقيل: ما هو دائماً لا ضاحك
لاإنسان - كان صادقا، وكذا في سائر الموجهات، فهذه القضايا أيضاً تنعكس: يعنى بأن
يأخذوا مقابل المحمولات مقيدا بالدوام. ومنشأ هذه الحيلة أنهم كما يجعلون حرف السلب جزء
المحمول لتكون القضية إيجابية، جاز جعل الجهة جزء المحمول لتكون القضية ضرورية.
مثلاً: فى قولنا الإنسان ضاحك مطلقاً، إذا جعلنا الجهة مع الضاحك محمولاً كان الضاحك
المقيد بالمطلق محمولاً على الإنسان بالضرورة، ومقابل هذا المحمول أيضاً لا إنساناً
بالضرورة، ومقابل المحمول ما يكون نقيض الجهة أو الأخص من نقيض الجهة مركباً مع
الضاحك، مثلاً بأن يقال: الضاحك دائماً أو اللاضاحك دائماً، فيقال: كل ماكان لا ضاحكاً
دائماً فهو لا إنسان بالضرورة. وبيانه عائد إلى بيان انعكاس الضرورى.

١٠ إذا علم هذا الأصل فنقول: هذا العكس على هذا الوجه ليس بعكس النقيض المطلوب فى
هذا الموضع، أما أولاً: فلأننا فرضنا محمول القضية «الضاحك» مفرداً، وهو فى هذه الصورة
مركب مع الدوام. وإن أخذنا المحمول فى الأصل مركباً وقلنا: الإنسان ضاحك دائماً الضحك،
كانت القضية معتمة لامتقطة. فإذا اختلف المحمول لم يكن العكس عكس أصله. وأما ثانياً
فلأن هذا العكس/ ليس مخصوصاً بمقابل المحمول بالتقابل السلبى، إذ لو قلنا فى المثال
المذكور: كل ماكان ضاحكاً دائماً فهو لاإنسان - كان حقاً بسبب أنه يلزم فى اللاضاحك
دائماً. وأما ثالثاً: فلأن ماذكر هو قيد الدوام، ولايجب أن يكون للقيد الدوام، إذ لو كان جهة
الأصل ممكناً، كقولنا: الإنسان بالإمكان كاتب - كان مقابل الكاتب بالإمكان الكاتب
بالضرورة أو اللا كاتب بالضرورة، فإذا قلنا: كل ماكان لاكاتباً دائماً لا إنسان - كان كاذباً، إذ
الأمى لا كاتب دائماً، لكن لا بالضرورة مع أنه إنسان بالضرورة. وأما رابعاً فلأننا لو سلمنا
أن هذا العكس عكس النقيض لكن^(١) ليس بمفيد فى هذا الموضع - إذ المطلوب عكس القضايا
للدائمة، وهذه القضايا بعد الحيلة المذكورة ضرورية، ولانزاع ولااشتباه فى عكس
الضرورية. فهذه الوجوه علم أن تلك الحيلة غير مفيدة، وأن هذه الموجهات المذكورة
لا تنعكس بعكس النقيض.

٢٥ وأما الموجبة الجزئية فى بعض مواد يكون فيها بعض من العام موضوعاً ومقابل خاص
تحتة محمولاً، نحو: بعض الحيوان لا إنسان - فلا تنعكس إذ عكسه ما لا يكون لا إنسان
لاحيوان، فيلزم أن يكون بعض الإنسان لا حيواناً وهو كاذب. ويمكن أن تكون هذه المادة فى
اللفظ دون الصنعة^(٢) عدولاً نحو: بعض ما هو باق محدث، عكس نقيضه بعض ما هو
ولامحدث لا باق: يعنى أن بعض القديم لا باق وكذا إذا قلت: بعض الأفراد كثير فعكسه: أن

(١) كذا بالأصل .

(٢) يقصد فى اصطلاح صناعة المنطق.

١٥-١٦-بسبب ... دائماً س.

١- [ما هو] هو س.

// [لا] كاذباً س.

١٨- [بالضرورة] فإذا س.

٢٨-١-وكذا ... فرداً س.

٢٦- [لا] حيوان س.

٢٠- لكن [لا] ولكن س.

بعضاً مما هو لاكثر - أى الواحد - لافرد. وأمثال هذه العكوس كاذبة، فالموجبة الجزئية على الإطلاق بحسب الصورة لاتعكس. وتنعكس فى بعض المواضع التى لم تدخل فيها مقابل المحمول تحت الموضوع، فحكمه حكم الموجبة الكلية فى الجهات. وأما السالبة الكلية فتنعكس فى جميع الجهات، وعكس نقيضها لا يكون حافظاً للكمية، بل يكون جزئياً فقط. والجهة فى المطلقة العامة والممكنة الذاتية أو الوصفية تبقى على حالها، وفى باقى الجهات لاتبقى على حالها. بل عكس نقيض الجهات الفعلية المطلقة العامة، وعكس نقيض ماعداها الممكنة العامة، وفى اعتبار الذات والوصف تتبع الأصل، وعكس الجهات المركبة مركب أيضاً. وإذا اقتضى التركيب لضرورة جهة الوصف أولادوامها بالنسبة إلى الذات كانت جهة العكس بحسب الذات موافقة لجهة الوصف بالنسبة إلى الذات، وإذا لم يقتض كانت الجهة مطلقة عامة، كما ذكرنا فى العكس المستوى للموجبة. أما سبب أصل الانعكاس فهو أنه: إذا كان بين الموضوع والمحمول مباينة على وجه من وجوه السلب كان مقابل كل منهما بحسب ذلك السلب مبايناً للآخر، فيكون بين عين كل منهما ومقابل الآخر ملاقة إيجابية. / مثلاً إذا قلنا: لا شئ من الإنسان بحجر كان بين اللاحجر والإنسان مباينة ما، إذ لو كان كل للاحجر لا إنسان كان الإنسان حجراً، فلا يكون كل لا حجر لا إنساناً، وأما علة أن العكس جزئى فهو أن: مقابل كل من المحمول والموضوع يجوز أن يكون أعم من الآخر، ومساوياً له. مثال الأعم اللاحجر والإنسان أو اللاإنسان والحجر. مثال المساوى للواحد والكثير أو اللاكثير والواحد، فالحكم برفع المباينة الكلية بحسب الصورة بين المتقابلين أو إثبات المباينة الجزئية المستلزمة للملاقة الجزئية، بين مقابل أحدهما وعين الآخر به، والرفع الكلى للمباينة المستلزمة للملاقة الكلية مشكوك فيه، فيصدق الحكم الجزئى دائماً، كما يقال فى المثال المذكور: ليس بعض اللا حجر لا إنساناً وهو فى قوة بعض اللاحجر إنساناً، إذ المعدولة فى قوة السالبة وسلب السلب فى قوة الإيجاب. وإذا حكم كلياً يجب أن يقال لا شئ من اللاحجر بلا إنسان يعنى كل للاحجر: إنسان. وهو كاذب. وأما أن بيان أن عكس النقيض للجهات الفعلية هو المطلقة وبغير الفعلية هو الممكنة فهو أن مباينة المحمول والموضوع إذا كانت بالفعل، كانت ملاقة مقابل المحمول مع الموضوع أيضاً بالفعل. وإذا كانت أيضاً بالقوة تكون هذه الملاقة تابعة لتلك المباينة. مثلاً فى المطلقة إذا لم يكن شئ من الضاحك متنفساً بالإطلاق كان بعض اللامتنفس بالإطلاق أيضاً ضاحكاً. وفى الممكنة إذا لم يكن شئ من الكاتب شاعراً بالإمكان، كان بعض اللاشاعر كاتباً بالإمكان أيضاً. وهذه القضايا فى قوة عكس النقيض لتلك الأصول كما مر. وما ذكرنا فى فساد العكس المستوى لبعض الممكنات الإيجابية الشاملة للدائمة الكلية السالبة وارد هنا فى فساد عكس نقيض الممكنات السلبية المحتملة للدائمة الكلية الإيجابية، إذ يصح أن يقال لا شئ من الزنجى بأسود بالإمكان. وإن

١- العكوس [العكس] س.
٢- [مركب] س.
٣- [كان ... اللامتنفس] س.
٤- [تبقى ... الجهات] س.
٥- [أو] مع ض.
٦- [كان ... اللامتنفس] س.

صدق: كل الزنوج سود دائما ؛ ولا يصح أن يقال بعض ماهر لا أسود بالفعل زنجى بالإمكان، إذ كل ماهر أسود بالفعل لا يكون زنجيا بالضرورة. وأما بيان أن عكس نقيض الضرورة يحتمل اللاضرورية، وعكس نقيض اللاضرورية يحتمل الضرورية فهو أن: فى مادة قولنا لاشئ من الإنسان بحجر بالضرورة، عكس النقيض الذى هو: بعض اللاحجر إنسان ضرورى أيضا. وفى مادة قولنا لاشئ من الكاتب بلا إنسان بالضرورة، عكس النقيض الذى هو بعض الإنسان كاتب لاضرورى^(١). فعكس نقيض كل من هذين الصنفين يحتمل/ الضرورة واللاضرورية. ولهذا قلنا: مطلقة عامة وممكنة عامة.

وأما بيان أن عكس نقيض الوصفيات وصفى أيضا فهو أن: لاشئ من الكاتب بنائم مادام كاتباً، ففى عكسه الذى هو: بعض اللنائم كاتب يكون حصول الكتابة فى حال اللنائمية ممكناً لا فى حال النوم ولا باعتبار الحالين.

أما بيان أن هذا العكس مطلق لادائم كالأصل فهو أن: سلب النائم عن الكاتب وإن كان دائماً بدوام وصف الكاتبية لكن إيجاب الكاتبية على اللنائم ليس بدائم بدوام وصف اللنائمية، إذ اللنائم فى جميع أوقات اللنائمية لا يكون كاتباً، بل فى بعض الأوقات. وإن كان مكان الكاتب المستيقظ كان الحكم بخلافه إذ اللنائم فى جميع الأوقات مستيقظ، فالعكس مطلق يحتمل الدوام واللادوام.

وأما بيان أن لاضرورة جهة الوصف ولادوامها بالنسبة إلى الذات، تقتضى موافقة جهة العكس بحسب الذات وجهة الوصف بالنسبة إلى الذات فهو أن ذات الكاتب فى حالة الكاتبية ليس بنائمة لا دائماً - فى مثال العرفى الأخص فذات الكاتب ليست بكاتبة فى بعض الأوقات وهى ذات اللنائم بعينه، فلا يصح أن يكون كاتباً دائماً. وهكذا تقتضى اللاضرورية. وهذا البيان للخلف فى السالبة الكلية مثل ما ذكر فى العكس المستوى، وماليس كذلك فعكس نقيضه المطلقة العامة بحسب الذات بالبيان المذكور. وأما السالبة الجزئية فتعكس بعكس النقيض فى جميع الجهات، وعكسها حافظ للكمية وحكمه فى الجهات ما ذكر فى الكلية، مثاله إذا قلنا: ليس بعض الحيوان إنساناً، يلزم أن لا يكون بعض الإنسان لحيوان، يعنى يكون حيواناً. والبيان ما ذكر فى جميع أبواب الكلية - هذا تمام الكلام فى عكس النقيض.

ومما يجب أن يعلم أنه إذا كان عكس نقيض الموجبة فى قوة القضية السالبة وعكس نقيض السالبة فى قوة القضية الموجبة بشرط أن تكون كلاهما معدولة الموضع كانت أحكام العكس المستوى وعكس النقيض فى الإيجاب والسلب متكافئة: يعنى أن حكم الإيجاب فى كل

(١) يلاحظ أن هناك اختلافاً بين من وضع فى الأمثلة التى صيرت فى هذا الموضع لبيان الفكرة، وهو اختلاف شكل.

٢- الضرورية [لاضرورية س. ١٧-١٦] - [تقتضى ... الذات] فهو س. ٢١- [أما] س. ٢٥- [القضية] س. ٢٧-١- [وعكس .. المستوى] س. ٢١- [يكون] حصول س. ٢١- [أو] س. ٢٥- [القضية] س. ٢٧-١- [وعكس .. المستوى] س.

باب حكم السلب في آخر. ولا يفيد الاعتماد على الخلف في تعيين جهة العكس المستوى أو عكس النقيض - كما هي عادة بعض المنطقيين - إذ على تقدير صدق الجهة المعينة تكون كل جهة أعم منها صادقة أيضا. وحجج الخلف في كلا المتساويين تكون من جهة أن الصدق الخاص يستلزم الصدق العام والكذب العام يستلزم الكذب الخاص، ومن جهة أن الخلف الدال على الكذب نقيض جهة، لا يعلم كذب نقيض جهة أخص منها، إذ الصدق العام لا يستلزم الصدق الخاص لا الكذب الخاص يستلزم الكذب العام.

ومما يجب أن يعلم أن كل قضية تنعكس فعكسها لازم لها، فيتبعها في الصدق دون الكذب لأن الكاذب قد يلزم الصادق كما ذكرنا في الشرطيات، ومثاله هاهنا إن كان الأصل: كل حيوان إنسان أو لاشئ من الحيوان بإنسان كان كاذبا، وعكسه صادق، وهو بعض الإنسان حيوان أو ليس مالم ليس بإنسان ليس بحيوان. هذا تمام الكلام في عكس الحملات، وبالله التوفيق.

الفصل الحادى عشر

فى اعتبار الجهة والنقيض والعكس فى القضايا الشرطية

أكثر المنطقيين لم يعتبروا المادة والجهة فى الشرطيات. ومن اعتبرها خص الاعتبار بالمتصلات، لأن اتصال التالى بالمقدم فى المتصلة شبيه حمل المحمول على الموضوع فى الحملية. إما بحسب امتياز أجزاء القضية عن بعضها البعض وإما بحسب صلاحية اعتبار الخصوص والعموم فى الأجزاء وإما بحسب اشتغال تعلق واحدة بأخرى على أنواع النسب المختلفة فى جانب الإيجاب والسلب، كما ذكرنا.

وأما المنفصلات فليس لها زيادة مدخل فى هذا الباب، لأن أجزاء الانفصال لا تتميز بالطبع ولا يجب حصرها فى عدد معين ولا للعناد فى الحقيقة دلالة خارجة عن منع الجمع والخلو، كما بيناه. واعتبار استصحاب المقدم للتالى فى المتصلة المنقسمة إلى اللزوم والاتفاق – كما ذكرنا – لم يعدوه من قبيل الجهات، بل وضعوا هذين القسمين نوعين متباينين من الاتصال: اللزومية بالحقيقة والاتفاقية بالمجاز، ووقع اسم الاتصال عليهما بالاشتراك فأرادوا أن يعتبروا الجهات فى كل من هذين النوعين على انفراد، فقالوا: إذا كان فى كل من اللزومية والاتفاقية وجود التالى فى جميع أوقات وضع المقدم حاصلًا بالفعل، مثلاً فى اللزومية كما يقال: إن كان زيد كاتباً تحركت يده، فحركة اليد فى جميع أوقات الكتابة حاصلة، فالمتصلة الضرورية لزومية أو اتفاقية. وإن كان فى بعض الأوقات حاصلًا كما يقال: إن كان هذا الشخص إنساناً كان متنفساً، أو كانت الشمس طالعة مارة على دائرة نصف النهار كانت المتصلة وجودية مطلقة يعنى مطلقة لا دائمة فى كلا البابين. وإن كان وجوده بالفعل معلوماً، والدوام واللدوام محتملاً، كما يقال: إن كان هذا الجسم ذو نفس كان متحركاً، كانت مطلقة عامة. وإن لم يكن وجوده معلوماً بالفعل بل بالقوة، كما يقال: إن كان هذا الشخص إنساناً كان كاتباً كانت ممكنة. فإن كانت هذه الأحكام شاملة لجميع الأوضاع والأحوال، كما ذكرنا،

٣- [المادة و] الجهة س // اعتبرها اعتبارها س.

٦-٧- [وإما ... ذكرنا] س.

١٠- [المنقسمة] المنقسمة س.

١٥- [لمركبة ... حاصلة] س.

كانت القضية كلية، وإن كانت مخصصة ببعض الأوضاع والأحوال كانت جزئية. إلا أن وجود الحكم الكلى الوجودى اللادائم متعذر فى الاتفاقية فيكون بين عين كل منهما ومقابل الآخر ملاقة، إذ كل حكم خال عن اللزوم والاتفاق الدائم لا يكون للاستصحاب علة، فجاز أن لا يعرض التالى للمقدم فى بعض الأوضاع والأحوال كما يقال: كلما كانت الشمس طالعة، فزيد كاتب، / والحكم الكلى فى الممكنة الصرف أيضا متعذر الوجود فى اللزومية فما بالك بالاتفاقية. لا لأن الحكم الممكن لا يكون لازما، فإن الكتابة ممكنة للإنسان لازمة فى بعض الأحوال المشتملة على علة الكتابة، كقولنا: إن كان الإنسان موجودا دل بالرقم الذى يحدثه على ما فى ضميره، لأن بعض الأحوال أيضا لا يخلو عن هذا الوضع، وعلى ذلك التقدير لا تلزم الكتابة فالحكم بالإمكان لا يكون كليا بل جزئيا. وفى جانب السلب تعتبر الكلية والجزئية على هذا القياس. هذا ما ذكرنا فى الجهات. وإن أخذوا المتصلات نوعا واحدا بإزاء الحملات، وجعلوا الاستصحاب المطلق الذى هو بإزاء الحمل المطلق إطلاقا عاما، واحتمال استصحاب عدم وجوده بالفعل إمكانا واللزوم المقتضى لتأكيد الاستصحاب بمنزلة الضرورة والاتفاق وجودا خاليا عن الضرورة لتقع الاستصحابية موقع المطلقة على رأى قوم، والاتفاقية موضع المطلقة على رأى قوم آخرين شرطوا للضرورة واللزومية الدائمة مكان الضرورية المطلقة، وللزومية الغير الدائمة مكان الضرورية الوقتية المنتشرة، والاتفاقية الدائمة مكان الدائمة للضرورة والاتفاقية اللادائمة مكان الوجودية اللادائمة، لم يكن بعيدا عن الصواب. لكن لما لم يكن بالضرورة باعث على سلوك هذه الطريقة مع كونها مخالفة للجمهور كان الأولى تركها. وبالجمله ليس فى اعتبار هذه التفاصيل زيادة فائدة، بل المهم فى هذا المقام تحقيق المتصلات الوجودية: يعنى الاستصحابية وقسيمها: اللزومية والاتفاقية بحسب الكيفية والكمية، إذ يحصل التناقض والعكس الذى بناء القياس عليه مبنى على ذلك التحقيق. فنقول: استصحاب المقدم للتالى: إما حاصل فى جميع الأوقات والأحوال، أو غير حاصل فى وقت وحال، أو حاصل فى بعض الأوقات والأحوال وغير حاصل فى بعضها والأول يسمى استصحابا إيجابيا كليا والثانى استصحابا سلبيا كليا والثالث استصحابا فى السلب والإيجاب، أما الجزئية ففى السلب كما هى فى الإيجاب، لكن لما كان الجزئى أعم من الكلى فى الصدق كانت الموجبة الجزئية الاستصحابية على الإطلاق شاملة للقسم الأول والثالث، والسالبة الجزئية الاستصحابية شاملة للقسم الثانى والثالث، وإن اعتبرنا اللزوم لم يخل الحال من خمسة أقسام: إما أن يكون وضع المقدم مقتضيا لوجوب وضع التالى أو امتناعه أو لا يقتضى شيئا منهما. والأول والثانى إما فى جميع الأحوال أولا، فإن كان وضع المقدم فى جميع الأحوال

ص ١١٥

١٠

١٥

٢٠

٢٥

٢-٣- [فيكون ... ملاقة] ض.

٦-٥ [فى ... بالاتفاقية] ض.

١١- [هو] ض.

٢٢- [وغير ... بعضها] ض.

٢٨- [فى ... الأحوال] ض.

٢- [اللدائم] ض.

٤- [التالى] للتالى ض.

٧-٨- [كقولنا ... ضميره] ض.

١٣- موقع وقع ض.

٢٥- [فى] الصدق ض.

- مقتضيا لوجوب التالي فموجبة كلية لزومية، وإن كان مقتضيا لامتناعه في جميع الأحوال
فسالبة كلية لزومية. وإن كان في بعض الأحوال مقتضيا للوجوب أو الامتناع فموجبة
جزئية/ لزومية، أو سالبة جزئية لزومية. وحكم عموم وخصوص اللزومية الجزئية والكلية
في الصدق كما ذكرنا سابقا. ومقابل اللزومية الكلية الاحتمالية الجزئية، ومقابل اللزومية
الجزئية الاحتمالية الكلية في الجانبين. وإذا اعتبرنا الاتفاقية فالقسم الذي لا يقتضى الوجوب
الكلى ولا الامتناع الكلى لا يخلو من أن تحصل موافقة التالي للمقدم في الوجود في جميع
الأوقات أولا يحصل أو يحصل في وقت دون وقت والأول موجبة كلية اتفاقية، والثاني سالبة
كلية اتفاقية، والثالث موجبة أو سالبة جزئية اتفاقية. وحكم العموم والخصوص والكلية
الاتفاقية كما ذكرنا. وكل من الأول والثاني قسمان: الموافقة واللاموافقة أما أن يحصل في
جميع الأحوال بلا لزوم، أو في بعض الأحوال باللزم، وفي بعضها بالاتفاق. والأول اتفاق
كلى صرف، والثاني إن اعتبرناه مع الأول كان اتفاقيا مطلقا. وإن اعتبرناه مع الثالث كان
اتفاقيا جزئيا صرفا. فالافتضاء على الاتفاقى المطلق كاف. ويظهر من هذا اللوح أحوال عموم
تلك القضايا وخصوصها ومقابلات كل منها. ولما كانت جميع الاحتمالات منحصرة في
عشرة أقسام أوردناها بتمامها في هذا اللوح لوجوب الشرطيات المتصلة:

لوح الشرطيات المتصلة

في جميع الأحوال الإيجاب			في بعض الأحوال إيجاب			في جميع الأحوال سلب		
في جميع الأحوال الإيجاب	في جميع الأحوال لزوم الإيجاب	في بعض الأحوال إيجاب	في جميع الأحوال لزوم الإيجاب	في جميع الأحوال سلب	في جميع الأحوال لزوم الإيجاب			
	في جميع الأحوال اتفاق الإيجاب		في جميع الأحوال اتفاق الإيجاب					
	في بعض الأحوال لزوم الإيجاب		في بعض الأحوال لزوم الإيجاب					
	في بعض الأحوال اتفاق الإيجاب		في بعض الأحوال اتفاق الإيجاب					
	في بعض الأحوال لزوم الإيجاب		في بعض الأحوال لزوم الإيجاب					
	في بعض الأحوال اتفاق الإيجاب		في بعض الأحوال اتفاق الإيجاب					
	في بعض الأحوال لزوم الإيجاب		في بعض الأحوال لزوم الإيجاب					
	في بعض الأحوال اتفاق الإيجاب		في بعض الأحوال اتفاق الإيجاب					
	في بعض الأحوال لزوم الإيجاب		في بعض الأحوال لزوم الإيجاب					
	في بعض الأحوال اتفاق الإيجاب		في بعض الأحوال اتفاق الإيجاب					
موجبة كلية استصحابية		سالبة جزئية استصحابية						
موجبة جزئية استصحابية		سالبة كلية استصحابية						
موجبة كلية لزومية		سالبة جزئية احتمالية						
موجبة جزئية احتمالية		سالبة كلية لزومية						
موجبة		سالبة جزئية لزومية		كلية احتمالية				
موجبة كلية احتمالية		سالبة جزئية		لزومية				
موجبة كلية لزومية		موجبة كلية اتفاقية مطلقة		سالبة جزئية استصحابية				
موجبة جزئية استصحابية		سالبة اتفاقية مطلقة		سالبة كلية لزومية				
موجبة لزومية		جزئية اتفاقية		سالبة كلية استصحابية				
موجبة كلية استصحابية		سالبة جزئية		لزومية				

ومن هذا البحث يعلم تناقض المتصلات، فالقضايا الاستصحابية إذا اختلفت بالكيف والكم
- وكذا القضايا اللزومية والاحتمالية - كانت اللزومية نقيض الاحتمالية والاحتمالية نقيض
اللزومية، أما الاتفاقية المطلقة فنقيضها: إما اللزومية الموافقة في الكم والكيف أو الاستصحابية
المخالفة في الكيف والكم. والاقتصار على هذا القدر كاف.

٥ وأما العكس المستوى في الشرطيات فجعل المقدم تالياً والتالي مقدماً مع بقاء الصدق
والكيفية على حالهما، كما ذكرنا. وفي المتصلات تنعكس السالبة الكلية اللزومية، وعكسها
حافظ للجهة والكمية، إذ كلما كانت الأوضاع والأحوال على فرض وجود المقدم مقتضية
لامتناع التالى، لم يكن وضع التالى مقارناً لوضع المقدم فى شئ من الأحوال، وإلا لا ينقض
حكم الأصل فى تلك الحال. مثاله قولنا: ليس ألبنة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً،
١٠ ويلزمها العكس وهو ليس ألبنة إذا كان الليل موجوداً كانت الشمس طالعة، وحكم المتصلة
السالبة الاتفاقية الكلية فى العكس يختلف بحسب المواد، وإن امتنع وجود التالى لم ينعكس إذ
مفهوم هذه القضية أن وضع التالى لا يصدق مع وضع المقدم لا وضع المقدم يقتضى امتناع
صدق التالى. وإذا امتنع التالى لم يكن فرض صدقه، فلا ينعكس. مثلاً يصح أن يقال: ليس
ألبنة إذا كان البياض مفرقاً للبصر اجتمعت الأضداد. ولا يصح أن يقال ليس فى جميع
١٥ الأوقات أو فى بعضها إذا اجتمعت الأضداد كان البياض مفرقاً للبصر، بل الأضداد لاتجتمع
فى وقت ما والبياض مفرق للبصر. وأما إذا لم يكن وضع التالى محالاً فينعكس ويكون حافظاً
للجهة والكمية، وبيانه قريب مما ذكر فى اللزومية. وحكم السالبة الكلية الاستصحابية هكذا
أيضاً: يعنى لاتنعكس بحسب الصورة، لأن كذب الخاص مستلزم لكذب العام. وفى المواد
الممكنة التوالى تنعكس. والموجبة اللزومية والاتفاقية والاستصحابية تنعكس كلية كانت أو
جزئية. إن أخذوا المتصلات نوعاً واحداً. وإلا فعكس اللزومية لزومية وعكس الاتفاقية اتفاقية
٢٠ لتباين النوعين وأما سبب صحة الانعكاس فصدق اجتماع المقدم والتالى فى جميع أوضاع
المقدم أو فى بعضها. وأما أن العكس جزئى فلأن التالى ممكن وشامل لغير تلك الأوضاع
أيضاً، بسبب احتمال عمومته. وإن أخذ عكس كل نوع فى اللزوم والاتفاق نظير الأصل لم
يحتج إلى بيان آخر. لكن إذا قلنا العكس استصحابى، بسبب أن اللزوم/ يجوز أن يكون من
جانبين، ومن جانب واحد فقط. نحو: كلما كان زيد كاتباً تحركت يده على سبيل اللزوم.
٢٥ وعكسه قد يكون بحيث: إذا كانت يد زيد متحركة كان كاتباً، لكن لا يجب أن يكون على
سبيل اللزوم. كما ذكرنا. وهكذا سائر الأمثلة. والسالبة الجزئية لاتنعكس إذ يجوز أن يقال: قد
يكون لا يكون بحيث إن كانت يد زيد متحركة كان كاتباً. ولا يجوز أن يقال: قد يكون لا يكون
بحيث إن كان زيد كاتباً تحركت يده.

١٠- [المتصلة] س.

١٦- [محالاً] س.

١٨- [الممكنة] للكمية س.

٢٠-٢١- [لتباين النوعين] س. // [صدق] صدق س.

وأما عكس نقيض الشرطيات فبأن يجعل المقدم تالياً ومقابل التالي مقدماً بالشرط المذكور. ويراد بالمقابل في هذا الموضع النقيض لا المقابل المطلق بالسلب والإيجاب. والموجبة الكلية للزومية تنعكس. وعكسها أيضاً كلى لزومى إذ رفع اللازم في جميع الأحوال نقيض رفع الملزوم. مثلاً: إذا قيل: كلما غرق الإنسان كان في الماء، يلزمه العكس وهو قولنا إن لم يكن الإنسان في الماء لم يغرق. والاتفاقية والاستصحابية بحسب الصورة لا تنعكس، إذ في المواد الممتعة التالي يمتنع العكس كما ذكرنا. مثلاً يصح أن يقال: إذا كان الزنجى أسود لم تجتمع الأضداد. ولا يصح أن يقال إذا لم تجتمع الأضداد لم يكن الزنجى أسود. وأما إذا كانت ممكنة التالي فتنعكس. والموجبة الجزئية لا تنعكس إذ يصح أن يقال: قد يكون إذا كان الشخص حيواناً. لم يكن إنساناً ولا يصح أن يقال: قد يكون إذا كان هذا الشخص إنساناً لم يكن حيواناً. والسالبة للزومية جزئية كانت أو كلية تنعكس، وعكسها جزئية لزومية إذ المقدم لها اقتضى نفى التالي، لزم أن يكون في بعض الأوقات وضع التالي مع المقدم ممتنع الوجود وإلا لم تصدق تلك المنافات. مثلاً إذا قلنا: ليس البتة إذا كان زيد كاتباً سكنت يده. ويلزمه عكسه، وهو قولنا: قد لا يكون ليس بحيث إذا سكنت يد زيد لم يكن كاتباً: يعنى قد يكون إذا لم تكن يد زيد ساكنة كان كاتباً. وهذا لا ينعكس كلياً، إذ لا يصح أن يقال: ليس البتة إذا لم تسكن يد زيد لم يكن كاتباً إذ على تقدير أن يفعل فعلاً آخر لم تسكن يده وليس بكاتب. والسالبة الاتفاقية والاستصحابية لا تنعكس، إذ لا يصح أن يقال: ليس البتة إذا كان السواد لوناً اجتمعت الأضداد. ولا يصح أن يقال: قد يكون إذا لم تجتمع الأضداد لم يكن السواد لوناً، بل دائماً لا تجتمع الأضداد والسواد لون. فإن كانت ممكنة التالي انعكست.

وأما بيان أن عكس الموجبة الكلية يلزمه سالبة كلية مقدمها مقابل التالي وتالياً عين المقدم، وأن عكس السالبة يلزمه موجبة جزئية على هذا الوجه فمما ذكرناه سابقاً. هذا تمام الكلام في جهة المتصلات ونقيضها وعكسها. وقد اتضح أن أحكام اللزومية في المتصلة شبيهة بأحكام الضرورية في العملية، وأحكام الاتفاقية بأحكام الوجودية للضرورة، وأحكام الاستصحابية بأحكام المطلقة العامة.

وأما المنفصلات فليس لها مدخل في باب الجهات كما ذكرنا. والقدر الذى ذكرنا يكفى في النقيض. ولما لم يكن لأجزاء المنفصلة امتياز عن بعضها البعض بالطبع لم يكن للتقديم والتأخير فيها أثر، بل حكم الأصل والعكس المستوى واحد، وكذا حكم عكس النقيض كما هو مانع الجمع في المنفصلة الحقيقية وغير الحقيقية، لا ينعكس بعكس النقيض، إذ عكس النقيض كما هو مانع مانعة الجمع يكون مانع الخلو، وعكس النقيض كما هو مانعة الخلو يكون مانعة الجمع.

هذا تمام الكلام في هذا الباب والله أعلم بالصواب.

٧- تجتمع تعييج س // ولذا، لم يكن س. ٢٠- [أن] عكس س.

٢١- فمما مما س.

٢٤- والله أعلم بالصواب والله التوفيق ومعه الاستعانة من.

المقالة الرابعة

**فى علم القياس، ويسمى أنا لوطيقا الأولى
وهو فتان؛ الفن الأول فى القياس، والثانى فى لواحقه**

والفن الأول قسمان

القسم الأول: في تعريف القياس وأقسامه،
وبيان القياسات الحملية فقط. وهو عشرة فصول

الفصل الأول

في تعريف القياس

لما فرغنا من بيان أحوال الأقوال الجازمة، المؤلفات من الألفاظ المفردة، وكان غاية هذه الصناعة معرفة كيفية اكتساب المعارف والعلوم، أردنا الآن أن نبين طريقة التوصل من تأليف الأقوال المعلومة إلى الأقوال المجهولة، وهو يسمى: قياساً.

فنقول: القياس قول مشتمل على أزيد من قول جازم واحد، بحيث يلزم من وضع تلك الأقوال بالذات قول آخر جازم معين على سبيل الاضطرار.

كقولنا: كل إنسان حيوان - وكل حيوان جسم، فإنه قول مشتمل على قولين جازمين، ويلزم من وضعها بالذات على سبيل الاضطرار قولنا: كل إنسان جسم.

فالقول الأول المشتمل على القولين يسمى بهذا الاعتبار قياساً، وكل من القولين مقدمة، والقول اللازم نتيجة، وكل تأليف هو بصدد الاستلام مستلزماً كان أو لا اقتربنا والمؤلف قرينة.

وقد روعيت في هذا التعريف دقائق:

أ - أن كلاً من القياس والقول يطلق على المعاني التصديقية حقيقة وعلى الألفاظ الدالة عليها تبعاً، فإن كان المقصود بالقياس القياس المشتمل على التصديقات الفكرية كان القول - الذي هو في التعريف بمقام الجنس - بمعنى الفكر، وإن كان المقصود بالقياس المشتمل على الألفاظ الدالة على التصديقات أريد بالقول أيضاً العبارات.

ب - أنهم إنما قالوا: «مشتمل على أزيد» ليعلم أن القياس ليس بخارج عن المقدمات المرتبة عليها بل عيناها.

ج - أنهم إنما قالوا: «على أزيد من قول...» لجوار أن يلزم قولاً واحداً قول آخر، كالعكس المستوى وعكس النقيض، وهو لا يسمى قياساً.

د - أن المراد بقولهم: «بحيث يلزم... إلخ»، أن لزوم القول الآخر على تقدير تسليم الأقوال السابقة، لا أن تلك الأقوال صادقة في أنفسها أو مسلمة، إذ بعض مقدمات القياسات الخلفية^(١) والمغالطية وأمثالها كاذبة، وبعض مقدمات قياسات المعاندين والمعترضين غير مسلمة عندهم، ومع ذلك يلزمها النتائج.

(١) المقصود بقياس الخلف الذي يستدل فيه على صدق قضية ببيان نقيضها.

٨ - أزيد الزائدي.

١٧ - تبعاً مجازاً من.

١٨ - [القياس... على الألفاظ من].

هـ - أن المراد بلزوم النتيجة أيضاً ليس أنها صادقة، بل إن تسليم القياس يقتضى وجوب تسليم النتيجة ومنع النتيجة يقتضى وجوب منع القياس، يعنى إن صدق القياس صدقت النتيجة وإن كذبت النتيجة كذب القياس. لكن هذان الحكمان لا ينعكسان.

و- أن المراد باللزوم، أعم من البين وغير البين.

ز- أن لزوم القول، غير مشروط بوحدة القول كما يفهم من ظاهره، بل المراد أن القول الواحد لازم فى كل الأحوال، وإن كان الحق أن القياس الواحد لا يستلزم أكثر من قول واحد والزيادة على الواحد إن كانت بواسطة البعض جازت كما يذكر.

ح - أن تقييد القول «بالآخر»، لأن النتيجة إن كانت بالفعل أو بالقوة إحدى المقدمات لم يكن القياس فى الحقيقة قياساً بل شبيهاً به، كما سيذكر فى المغالطات.

ط - أن يفيد القول الآخر «بالمعين»، لأن بعض القرائن قد تستلزم قولاً آخر لكنه ليس بمطلوب من تلك القرينة^(١)، وهو لا يسمى قياساً شاملاً، مثلاً إذا قلنا: لا شئ من الحيوان بحجر وبعض الأجسام حيوان، لزم عنه: بعض الأجسام ليس بحجر، لكنه ليس بمطلوب من هذه القرينة، إذ فى المطلوب منها يجب أن يكون الحجر موضوعاً والأجسام محمولاً كما سيعلم. وإن قلبت هاتان المقدمتان كان قياساً مستلزماً للقول المذكور، والقرينة غير القرينة الأولى.

ى - أن قولهم: «بالذات»، للاحتراز عن الاستلزام بواسطة مقدمة أجنبية، مثلاً إذا قلنا: الجسم جزء الحيوان - والحيوان جزء الإنسان، لزم أن يكون الجسم جزء الإنسان، لكن بواسطة مقدمة أجنبية هى: «جزء الجزء جزء».

يا - أنه قد يكون أيضاً قول فى قوة قول آخر، وإذا وقع فى القرائن لزمه منه قول، لكن لا بالذات بل بجهة أن مافى قوته لو كان واقعاً فى تلك القرينة لكان اللازم ذلك القول، ولما كان هذا الاستلزام بالغير لم تكن تلك القرينة قياساً، بل فى حكمه، كقولنا: لا شئ من/ الحيوان الساكن وكل متحرك متغير، يلزمه كل حيوان متغير، وسبب هذا اللزوم أن المقدمة الأولى فى قوة قولنا: كل حيوان متحرك.

يب - أنهم إنما قالوا: «على سبيل الاضطرار» لأن بعض القرائن فى بعض المواد الخاصة يستلزم النتيجة، وفى غيرها لا يستلزم، كقولنا فى: لا شئ من الإنسان بفرس، وكل فرس سهال، يلزمه: لا شئ من الإنسان بصهال، ولو كان فى موضع المقدمة الثانية قولنا: وكل فرس حيوان، لم يلزم قولنا: لا شئ من الإنسان بحيوان، فلما لم يدم هذا الاستلزام لم تستلزم القرينة بالاضطرار هذه النتيجة فلا يكون قياساً.

(١) المنصود بالقرينة هنا التعريب الذى تأخذه مقدمات القياس.

٧- [بواسطة] البهمن من

١٧- [مقدمة.. هى] جزء من .

الفصل الثاني في أنواع القياسات

القياس إما بسيط أو مركب. ولنتكلم أولاً في البسيط، وهو بحسب القسمة النوعية قسمان: اقتراني لا تكون النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل.

والاستثنائي ما يكون واحد منهما مذكوراً فيه بالفعل، وفرق بين المذكور والموضوع بمعنى المسلم، فإن المذكور قد لا يكون في معرض التسليم والمنع بأن يكون جزء القول فلا يكون موضوعاً، وكل ما يكون موضوعاً في القياس كان مذكوراً لا محالة.

وبحسب القسمة الصنفية أيضاً قسمان: كامل وغير كامل، والكامل بين بنفسه وغير الكامل محتاج إلى بيان. مثال القياس الاقتراني: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، فكل إنسان جسم.

وهذا الكلام ونقيضه ليسا بمذكورين بالفعل في القياس، ومثال الاستثنائي إن كان زيد كاتباً فيده متحركة، لكنه كاتب فيده متحركة، والنتيجة في هذه الصورة مذكورة، لأنها عين التالي في الشرطية المتصلة، وإن لم يكن موضوعه، بل الموضوع تمام المتصلة، وكذلك:

ولكن يده غير متحركة فليس بكاتب، ونقيضه مذكور بالفعل لأنه عين المقدم.

والقياس الاقتراني ثلاثة أنواع: ما يتركب من الحملات فقط، وما يتركب من الشرطيات فقط، وما يتركب منهما.

والنوع الثاني إما من المتصلات فقط أو منفصلات فقط أو منهما جميعاً.

والنوع الثالث إما من حملية ومتصلة أو حملية ومنفصلة.

فجملة أنواع القياسات الاقترانية تسعة والحملات منها مقدمة على الكل لبساطتها، فنبداً بشرح القياسات الحملية.

٩- بيان البيان س.

١٧- ومتصلة أو متصلة س.

الفصل الثالث

فى أجزاء القياس وبيان هيئة الاقتران للمقدمات

القياس كما عرفت مؤلف من مقدمات، والمقدمة كل قضية جعلت جزء القياس. ١٢٢ من
والنتيجة/ كل قضية لازمة له، وهذه التعريفات رسمية، والمقدمة إنما سميت مقدمة لتقدمها ٥
بالطبع على النتيجة، وكل قرينة تكون قياساً تسمى منتجاً، وما ليس بقياس عقيماً.

وأجزاء المقدمة والنتيجة التى هى محكوم عليها ومحكوم بها فى كل منهما تسمى حدودا
امشابهتها بأركان النسبة فى الكميات، التى سماها أهل العلم الرياضى حدوداً. فإطلاق اسم
الحد على هذه الأجزاء، وعلى أركان النسبة المذكورة بطريق المشابهة، وعلى هذين النوعين
وعلى الحد الذى هو القول الشارح بالاشتراك. فإن كانت المقدمة والنتيجة عملية فالحدود
مفردات وهى الموضوع والمحمول، وإن كانت شرطية فقضايا، وهى المقدم والتالى. ١٠

وفى الاقترانبات التى لاتكون النتيجة أو نقيضها مذكورة بالفعل تكون مذكورة بالقوة
لامحالة: يعنى تكون أجزاؤها مذكورة فى القياس، كالإنسان والجسم فى قولنا كل إنسان
حيوان، وكل حيوان جسم، وإلا كانت النتيجة أجنبية عن القياس، ولم يكن لزومها له بالشرائط
المذكورة.

ولما كانت النتيجة لازمة للمقدمتين كان لها نسبة إلى كل منهما: كان كل واحد من ١٥
حدودها مذكوراً فى واحدة منهما، والمقدمة التى موضوع النتيجة تسمى صغيرى، وموضوع
النتيجة حداً أصغر. والمقدمة التى فيها محمول النتيجة تسمى كبرى، ومحمول النتيجة حداً
أكبر، ولا بد بين المقدمتين من مناسبة باشتراك الأجزاء، ولا يتصور الإنتاج من القضايا
الأجنبية، والحد الباقي من المقدمتين الذى بمعنى واحد فيهما وساقط فى النتيجة يسمى حداً
أوسط، والأصغر فى القياس المذكور الإنسان والأوسط الحيوان والأكبر الجسم والأوسط علة ٢٠
تأليف القياس والموصل لأحد الحدين إلى الآخر وهو الذى يكون الإنتاج عبارة عنه.

وهذه وقوعه فى المقدمتين مع الحدين الآخرين يسمى شكلاً وهو لا يخلو من أنواع أربعة:
لأن الأوسط إما محمول فى الصغيرى موضوع فى الكبرى كما فى القياس المذكور، ويسمى
شكلاً أولاً أو محمولاً فى المقدمتين كقولنا كل إنسان حيوان^(١). وفى هذا المثال بحث لانتفاء
اختلاف المقدمتين، وهو شرط كما سيأتى وكل فرس حيوان ويسمى شكلاً ثانياً أو موضوع ٢٥
فيهما كقولنا كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، ويسمى شكلاً ثالثاً وهو^(١) موضوع فى

(١) هذه الإضافة من كلام ملا خسرو، وليست موجوبة بالأصل، راجع ض، من ١٩١ من الأصل الفارسى. ولكن الطوسى لم
يقصد التعميل للأشكال المنتجة المستوفية للشروط وإنما قصد التعميل للأشكال مطلقاً للفاضة من هيئة ترتيب المقدمتين سواء
كانت ملتهجاً أو لا.

١٨- الإنتاج [الاقتراح] من.
٢٢- إلى الآخر الآخر من.

٧- ومحكوم بها [وبه] من.
١٩- والحدك والحدك من.

الصغرى محمول في الكبرى على عكس الشكل الأول نحو: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، ويسمى شكلاً رابعاً.

والشكل الأول هو كامل في القياسية دون البواقي، إذ وقوع الأوسط على الهيئة الطبيعية بخلاف البواقي، / فيكون الأول أفضل، ولهذا قدم على البواقي، والرابع المقابل له أبعد عن الطبع ولهذا أخر عن الكل، وأسقطه بعضهم عن الاعتبار. وبعضهم جعل الأول والرابع واحداً بالجملة وقدموا الثاني على الثالث لشرف النتائج وقلة جردها، كما سنبين. وعادة المنطقيين أنهم يعدون الإيجاب أشرف من السلب، والكل أشرف من الجزئى، وهكذا حكم المقدمات، والحدود والأشكال في سائر الافتراضيات كما سنبين.

وأما القياسات الاستثنائية كلما كانت نتيجتها قضية مذكورة بالفعل في المقدمات بالعين أو النقيض ولا وجه لأن تكون النتيجة واحدة من المقدمات فهي بالضرورة جزء المقدمة، وكل قضية جزؤها قضية لا بإعتبار وقوعها موقع المفرد فهي شرطية.

فالمقدمة الواحدة من القياس الاستثنائي شرطية وجزء فيها نتيجة أو نقيضها والجزء الآخر الساقط عن النتيجة يجب أن يكون متكرراً لأنه في مكان الحد الأوسط.

فالمقدمة الثانية عين أو نقيض للجزء الآخر. مثاله: إن كان زيد كاتباً فيده متحركة، لكنه كاتب فيده متحركة. والمكرر في هذا المثال قولنا: زيد كاتب، وهو مكان الحد الأوسط، وهو في المقدمة الشرطية جزء القضية والمقدمة الأخرى هي [هذا الجزء] فقط.

وهناك قضية تامة وتسمى استثنائية لدخول حرف «لكن» ومايجرى مجراه من حروف الاستثناء عليه ولهذا يسمى القياس أيضاً استثنائياً، وقولنا: فيده متحركة إذا كانت بانفرادها كانت نتيجة لازمة للقياس.

وإذا تهتدت هذه المقدمات فتشرع في بيان القرائن المنتجة وغير المنتجة فإن مالم يتضح هنا يتضح هناك في مقام أنسب، إن شاء الله تعالى.

٦- النتائج وقلة جردها] وقلة س .

١٠- فهي] كانت س .

// لأن تكون] لا تكون س .

١٣- أن يكون] وأن يكون س .

١٨- إذا] س .

٢١- [هنا يتضح] هناك س .

الفصل الرابع

في بيان أشكال الحملات وحال ضروب كل منها مع قطع النظر عن الجهات

لما كانت المحصورات أربعاً وفي كل قياس حملى مقدمتان، وكل مقدمة يمكن أن تكون من المحصورات كانت القرائن الممكنة الوقوع في كل شكل ست عشرة حاصلة من ضرب الأربعة في الأربعة، وتسمى كل قرينة من القرائن ضرباً، وبعضها منتج وبعضها عقيم، وفي كل شكل شرائط تسمى شرائط الإنتاج، وإذا اعتبرت جهات القضايا وإطلاقها، وقع في كل ضرب تأليفات كثيرة تسمى مختلطات. وقد جرت العادة أن يقرر أولاً على سبيل التمهيد بيان الضروب المنتجة والعقيمة لكل شكل ثم ينظر في أحوال / إختلاط المقدمات والمرجعات لكل شكل، وضرب وهذا الفصل مقرر على البحث الأول. وفي جميع الأشكال لا يتأنى القياس من سالبين وجزئيين ومن قرينة صغرها سالبة وكبرها جزئية. والنتيجة تتبع دائماً أحسن المقدمات في الكيفية والكمية، وإن كان بعض هذه الأحكام غير مطردة بالنظر في المختلطات، كما سيعلم إن شاء الله تعالى.

الشكل الأول

شرط إنتاجه إيجاب الصغرى وكلية الكبرى، وإنتاجه عام لجميع المحصورات. أما إيجاب الصغرى فلأن الأصغر يجب أن يدخل في الحد الأوسط ليكون الحكم على الأوسط بالإيجاب أو بالسلب شاملاً له، فإن الصغرى لو كانت سالبة كان الأصغر مبادياً للأوسط. فالحكم على الأوسط يمكن أن يكون حكماً على الأصغر وأن لا يكون. فلا يعلم بالاضطرار أن بين الأصغر والأكبر ملاقاتة أو مباينة، مثلاً إذا قلنا لا شيء من الإنسان بفريس [وكل فريس صهال]، فالحكم على الإنسان إما بالإيجاب بأنه ناطق أو بأنه حيوان، أو بالسلب بأنه ليس بصهال أو ليس بجواد، فيكون الحكم على الفريس بالإيجاب في بعض وبالسلب في آخر حقاً، لكن النتيجة لا تحصل من هذه القرينة على سبيل الاضطرار وهو المعنى بعدم إنتاجه.

واعلم أننا إذا قلنا: لا شيء من الفريس بإنسان، وكل إنسان ناطق لزم من هذه القرينة ليس بعض الناطق بفريس، لكن الأصغر في هذه القرينة ناطق، والأكبر فريس فتكون المقدمات معقوبة، والإنتاج من الشكل الرابع، ولهذا تعد هذه القرينة في هذا الشكل عقيماً، وأمثال هذا في الأشكال كثيرة، وهو المراد بقيد تعيين النتيجة في تعريف القياس.

٤ - وفيه في س .

٩ - المضروب في ضرب س .

١٦ - الحد الأوسط الأوسط س .

٢٥ - وأمثال هذا وأمثاله س .

٢١ - لكن النتيجة فالنتيجة س .

وأما كلية الكبرى، فلأن الأوسط المحمول على الأصغر إذا احتل العموم فملاقاته مع الأصغر لا تجب في الأكثر من البعض، فإذا حكم على كل الأوسط بالإيجاب أو بالسلب شمل الأصغر أيضاً، أما إذا حكم على البعض لم يعلم أنه البعض الملاقى للأصغر أو غيره، فلا يكون الإنتاج ضرورياً، مثلاً إذا قلنا: كل إنسان حيوان، وحكنا بالإيجاب أو بالسلب على بعض الحيوان بالناطق أو الصهال، كان الحكم في بعض تلك الصورة على الإنسان بالإيجاب، وفي بعضها بالسلب فلا يكون منتجاً.

وقد صور أبو البركات البغدادي^(١) هذه البيانات بالخطوط ليسهل الفهم، وهو أن نسمى الأصغر مثلاً ج والأوسط ب والأكبر أ، وأن تكون موازاة الخطوط علامة الإيجاب وعدم الموازاة علامة السلب، وموازاة المحمول لجميع الموضوع علامة الكلية ولبعضه علامة الجزئية.

فلنضع / بيان الشرط الأول: ج مواز ب، وأ مواز ب أو غير موازيه؛ فلا محالة يكون ج نفس حكم ب الذي ثبت لها بسبب موازاة أ. وإن وضعنا ج غير مواز ب، إن كان أ موازياً ب جاز أن يكون موازياً ج أيضاً وجاز أن لا يكون، وإن لم يكن موازياً ب فكذا (٢) فتحصل أربع صور هكذا:

الثانية		الثانية		الثالثة		الرابعة	
ج	ب	ج	ب	ج	ب	ج	ب
—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—

١٥ فلا يحصل الإنتاج، ومن له ألفة بالرياضى كانت الصورة بهذه الطريقة أسهل. ولنضع لجهة بيان الشرط الثاني هذه الصورة ج ب
فالحكم على ج في هذه الصورة بـ ب إيجابى والحكم على أ ب بـ أ جزئى فجاز أن يكون أ موازياً ج وأن لا يكون، فلا يحصل الإنتاج.

والمطلوب في الموضوع وإن كان واضحاً لا يحتاج إلى هذه البيانات لكن من جهة تهييد طريق استعمالها في سائر الأشكال أوردناه هاهنا.

٢٠ وإذا علم أن إيجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط، والموجبة إما كلية وإما جزئية، والكلية إما موجبة أو سالبة، ويضرب الاثنين في الاثنين نحصل على أربعة، فالمنتج أربع قرائن من

(١) هو أبو البركات هبة الله بن ملكا الملقب بأوحد الزمان، ذكر ظهير الدين البيهقي في كتابه تكملة صوان الحكمة أنه توفي سنة ٥٧٤، وأنه بلغ التسعين. كان يهودياً فأسلم وكان قد تكلم على أبي الممن سعيد بن هبة الله (ت ٤٩٥) - أحد أئمة زمانه في المنطق والفلسفة والطب حتى لقن تلك العلوم واشتهر ذكره وما خبره وحضر الخلقاء والسلطين مجلسه، ومن أشهر كتبه: المعين في المنطق والحكمة والطبيعة والإلهيات، وأفاد به نصير الدين الطوسي فأدلة جلية في تأليف كتابه الذي بين أيدينا نقل عنه للجدول التي اتصل عليها في بيان الضروب المنتجة والحكمة. وقد طبع كتاب للمعتبر سنة ١٣٥٧ هـ في حيدرآباد بالهند.

(٢) أي لا يكون موازياً.

٣ - أما إذا س .

بين ست عشرة قرينة ممكنة، والباقيات عقيمات لانتفاء شرط أو كلا الشرطين. وتفصيل الضروب موضوع في الجدول والنتائج في الكيفية. تابعة للكبرى، وفي الكمية للصغرى، إذ الحكم على كل ب بالإيجاب أو السلب شامل لكل ج أو بعضه الداخل فيه. فالنتيجة دائما تتبع أخس المقدمات في الكيف والكم، ولا يتأتى القياس من سالبين بسبب سلب الصغرى، ومن جزئيتين بسبب جزئية الكبرى، ومن صغرى سالبة وكبرى جزئية لانتفاء الشرطين، وهذا هو الجدول:

جدول ضرب الشكل الأول

كبريات				
مقدمات	الموجبة الكلية مثلا وكل ب أ	سالبة كلية مثلا لا شيء من ب أ	الموجبة الجزئية مثلا وبعض ب أ	السالبة الجزئية مثلا وليس بعض ب أ
الموجبة الكلية مثلا كل ج ب	تنتج فكل ج أ	تنتج لا شيء من ج أ	عقيم لجزئية الكبرى	عقيم لجزئية الكبرى
السالبة كلية مثلا لا شيء من ج ب	عقيم لسلب الصغرى	عقيم لسلب الصغرى	عقيم لعدم كلا الشرطين	عقيم لعدم كلا الشرطين
الموجبة الجزئية مثلا بعض ج ب	تنتج في بعض ج أ	تنتج فليس بعض ج أ	عقيم لجزئية الكبرى	عقيم لجزئية الكبرى
السالبة الجزئية مثلا ليس بعض ج ب	عقيم لسلب الصغرى	عقيم لسلب الصغرى	عقيم لعدم كلا الشرطين	عقيم لعدم كلا الشرطين

فضائل هذا الشكل أنه ينتج المحصورات الأربع مع كمال قياساته ووقوع حدوده على

ترتيب طبيعي، وترتيب ضروريه هكذا:

- الضرب الأول: كل ج ب وكل ب أ تنتج: فكل ج أ.
- والضرب الثاني: كل ج ب فلا شيء من ب أ ينتج: لا شيء من ج أ.
- الضرب الثالث بعض ج ب وكل ب أ تنتج: بعض ج أ.
- الضرب الرابع بعض ج ب ولا شيء من ب أ تنتج: ليس بعض ج أ.

الشكل الثاني

له أيضا شرطان: اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية الكبرى كما في الشكل الأول. وهذا الشكل لا ينتج موجبة. أما الشرط الأول لأن الأوسط فيه إذا كان محمولا على الأكبر والأصغر فإن كان بالإيجاب فيهما كحمل الحيوان على الإنسان والفرس، أو على الإنسان والناطق، أو

٢٦- تنتج بعض ج أ، تنتج ج أ س.

جدول ضرب الشكل الثاني

كبريات					
مقدمات	موجبة كلية مثلا كل أ ب	سالبة كلية مثلا لا شيء من أ ب	موجبة جزئية مثلا بعض أ ب	سالبة جزئية مثلا فليس بعض أ ب	
موجبة كلية مثلا كل ج ب	عقيم الاتفاق في الكيف	تنتج فلا شيء من ج أ	عقيم الاتفاق	عقيم لجزئية الكبرى	٥
سالبة كلية مثلا فلا شيء من ج ب	تنتج لا شيء من ج أ	عقيم الاتفاق	عقيم لجزئية الكبرى	عقيم لعدم كلا الشرطين	١٠
موجبة جزئية مثلا بعض ج ب	عقيم الاتفاق	تنتج فليس بعض ج أ	عقيم لعدم كلا الشرطين	عقيم لجزئية الكبرى	١٥
سالبة جزئية مثلا ليس بعض ج ب	تنتج فليس بعض ج أ	عقيم الاتفاق	عقيم لجزئية الكبرى	عقيم لعدم كلا الشرطين	

وبيان الضروب للمنتجة يكون على هذا المنوال. الضرب الأول من قرائنه:

- كل ج ب ولا شيء من أ ب، ويكون بعكس الكبرى: ولا شيء من ب أ، أو يكون الضرب الثاني من الشكل الأول فنتنتج: فلا شيء من ج أ، ونقول بالخلف: إن لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها بعض ج أ، إذا أضيف إلى الكبرى أنتج من رابع الشكل الأول: ليس بعض ج ب ٢٠ وهو نقيض الصغرى، وقد فرضناها صادقة فنكذب النتيجة. وكذبها ليس لصورة القياس ولا لجهة الكبرى المفروض صدقها. فمن جهة الصغرى التي هي نقيض النتيجة المطلوبة، وإذا كذب نقيضها كانت صادقة.

الضرب الثاني من قرائنه: لا شيء من ج ب وكل أ ب لا يمكن عكس الكبرى لتكون جزئية، فتعين قلب المقدمتين لتكون ضربا أول من هذا الشكل، وتنتج بالبيان المذكور: لا شيء من ج أ، ويلزم بالعكس لا شيء من ج أ، وهو المطلوب. ٢٥

ومتى قلبت المقدمتان يجب عكس النتيجة ليحصل المطلوب المعين كما ذكرنا، وقد تبين بالخلف على قياس ما ذكر بالضرب الأول.

١٢٨ ص الضرب/ الثالث منها: بعض ج ب ولا شيء من أ ب منتج بعكس الكبرى ورده إلى رابع الشكل الأول وبالخلف ليس بعض ج أ.

الضرب الرابع منها: ليس بعض ج ب، وكل أ ب لا يمكن رده إلى الشكل الأول، إذ السالبة الجزئية لا تكون صفراء ولا كبراء، فتبين بالافتراض بأن يسمى البعض من ج الذي ليس ب د فتحصل من نسبة ج إلى د قضيتان إحداهما جزئية وهي بعض ج د، والأخرى كلية وهي كل ج د، ومن نسبة د إلى ب أيضا قضيتان سالتان كليتان: إحداهما لاشئ من د ب والأخرى عكسها لاشئ من ب د، وإثتان من القضايا الأربع متروكان في هذا الشكل: وهما الثانية والرابعة. وإذا أضفنا لاشئ من ج ب إلى كل أ ب كان الضرب الثاني من هذا الشكل.

وينتج بالبيان المذكور: لاشئ من ج أ فإذا أضفنا بعض ج د إلى هذه النتيجة أنتج من رابع الأول: ليس بعض ج أ. وهو المطلوب.

ويمكن الافتراض في الضرب الثالث أيضا على هذا المنوال، لكن البيان هناك بالزرد أسهل وأوضح، والخلف في هذين الضربين كما ذكرنا. فعلم أن السالبتين والجزئيتين، والصغرى السالبة مع الكبرى الجزئية لا تنتج في هذا الشكل. وأيضا الشكل موافق للأول في شرط واحد ومقدمة واحدة يعنى الصغرى، وفي الكبرى مخالف.

الشكل الثالث

له شرطان: أحدهما إيجاب الصغرى كما في الشكل الأول، والثاني كلية إحدى المقدمتين، وهذا الشرط شامل للأشكال كلها. وهذا الشكل لا ينتج كلية، أما شرط الأول فلأن الأصغر إن كان مابيننا للأوسط، فمن حمل الأكبر على الأوسط بالإيجاب المقتضى جواز عموم الأكبر المستلزم خروج بعض منه عن الأوسط، أو بالسلب المقتضى بنفسه خروج ذلك البعض لم يعلم أن بين الأصغر والأكبر الخارج عن الأوسط ملاقاتة أو مباينة. مثلا إن كان الأوسط الإنسان، والأصغر الفرس والأكبر الحيوان أو الناطق كان الحكم على الفرس بالحيوان بالإيجاب والناطق بالسلب فيختلف الإنتاج بحسب المواد.

وأما الشرط الثاني فلأن حكم حمل الأصغر والأكبر على الأوسط كان بالإيجاب أو السلب الجزئي احتمل أن يكون الحكمان على بعض واحد وأن يكون أحدهما على بعض والآخر على ص ١٢٩ آخر، فلا يعلم ملاقاتة الأصغر والأكبر ومباينتهما. كما إذا كان الأوسط الحيوان/ والأصغر الإنسان، والأكبر الناطق أو الفرس.

٢٥ ولنضع بيان الشرط بالخطوط أربع صور:

الصورة الأولى			الثانية			الثالثة			الرابعة		
ج	ب	أ	ج	ب	أ	ج	ب	أ	ج	ب	أ
ج	ب	أ	ج	ب	أ	ج	ب	أ	ج	ب	أ

٦- من ج ب أ من د ب من.

١٥- «الشكل، الأول من».

وقد سلب ج في الصور الأربع عن ب. ووقع أ في الصورتين الأولتين محمولا بحيث تقتضى إحداهما إيجاب النتيجة، والأخرى سلبها. وفي الآخر مسلوبا عن ب بحيث تقتضى إيجاب النتيجة والأخرى سلبها ليعلم أن الإنتاج ليس بضروري. ولنضع لبيان الشرط الثاني صورتين يكون كل ج وأ محمولا فيهما على بعض من ب، لكن يكون أ في إحداهما مسلوبا عن ج، وفي الأخرى محمولا عليه ليعلم أن الإنتاج ليس بضروري.

الصورة الأولى	الصورة الثانية
ب	ب
ج	ج
أ	أ

فإن تقرر هذان الشرطان كانت المضروب المنتجة من بين الست عشر قرينة الممكنة سنا، إذ الصغرى الموجبة إما كلية أو جزئية، والكلية تنتج مع المحصورات

الأربع، والجزئية تنتج مع الكليتين، وتكون مع الجزئيتين عقيما، إذ لا تبقى مقدمة كلية وتكون النتائج دائما جزئية، والأصغر في هذا الشكل يجوز أن يكون أعم من الأوسط.

وكل من الملاقاة والمباينة التي تكون للأكبر مع الأوسط تكون معلومة في القدر الداخل في الأوسط، ولا تعلم في القدر الخارج. مثلا لا يلزم من حمل الحيوان والناطق على الإنسان أن يكون جميع الحيوان ناطقا.

وينتج الكبرى في الكيف أو البعض من الأصغر الذي يلاقى الأوسط إن كان ملاقيا لجميعه كان كل حكم إيجابى أو سلبى على جميع الأوسط أو بعضه حكما على بعض الأصغر. وإن كان ملاقيا لبعضه كان كل حكم على الأوسط حكما على بعض الأصغر. وبيان إنتاج الضروب الستة باللمية وبالخطوط، وهو الذي ذكرنا على قياس صورته المذكورة، ولما بالإينية فبعكس الصغرى، ورده إلى الشكل الأول أو بالافتراض أو بالخلف.

وجداول المضروب المنتجة والعقيمة هذا الشكل:

٣- د. وفي الآخر..... سلبها، ليعلم من.
٣-٤- الثاني صورتين [الصورتين من].
٤- يكون أ في [يكون في من].

جدول ضرب الشكل الثالث

الكبريات					
مقدمات	الموجبة الكلية مثلا وكل أ ب	السالبة الكلية مثلا لا شيء من ب أ	الموجة الجزئية مثلا وبعض ب أ	السالبة الجزئية مثلا وليس بعض ب أ	الصغريات
الموجبة الكلية مثلا كل ج ب	تنتج فبعض ج أ	تنتج ليس بعض ج	تنتج فبعض ج أ	تنتج ليس بعض ج أ	
السالبة الكلية مثلا لا شيء من ج ب	عقيم بسبب سلبية الصغرى	عقيم بسبب سلبية الصغرى	عقيم بسبب سلبية الصغرى	عقيم بسبب سلبية الصغرى	
الموجبة الجزئية مثلا بعض ج ب	تنتج فبعض ج أ	تنتج فليس بعض ج أ	عقيم لعدم الكلية	عقيم لعدم الكلية	
السالبة الجزئية مثلا ليس بعض	عقيم بسبب سلب الصغرى	عقيم لسلب الصغرى	عقيم لعدم كلا الشرطين	عقيم لعدم كلا الشرطين	

وأما بيان ضرب هذا الشكل فيكون على هذا المنوال: الضرب الأول: كل ب ج وكل ب أ تنتج بعض ج أ، بيانه بعكس الصغرى، ليكون الضرب الثالث من الشكل الأول، وتنتج هذه النتيجة بالخلف، فيقال إن لم تصدق النتيجة صدق بعضها، وهو: لا شيء من ج أ. فإذا أضيف إلى صغرى أنتج من الضرب الثاني من الشكل الأول: لا شيء من ب أ، وهو مع كبرى القياس متضادان فلا يصدقان معا، وقد فرضنا كبرى القياس صادقة فتكذب النتيجة، فيصدق نقيضها وهو المطلوب. والخلف في سائر الضروب، وعلى هذا القياس. والخلف في هذا الضرب مبنى على التضاد، إن كانت الكبرى كلية إذ نقيض النتيجة دائما كلى وعلى تناقض إن كانت الكبرى جزئية.

الضرب الثاني كل ب ج، ولا شيء من ب أ تنتج ليس بعض ج أ. بيانه بعكس الصغرى والخلف كما ذكرنا.

الضرب الثالث بعض ب ج وكل ب ج منتج بعض ج أ. بيانه أيضا بالعكس والخلف.

الضرب الرابع كل ب ج، وبعض ب أ ينتج بعض ج أ، وفي هذه الصورة لا تنعكس الصغرى لتكون جزئية. ولا قياس من جزئيتين بل تقلب المقدمات لتنتج كما في الضرب السابق: بعض أ ج فتعكس النتيجة، وإن شئنا بيانا بالافتراض مثلا: البعض من ب الذى هو اسمه د، فمن نسبة د إلى ب الذى هو الموضوع تحدث قضيتان إحداهما جزئية فهى بعض ب د والأخرى كلية فهى كل د أ، ومن نسبة د إلى أ التى هى المحمول تحدث أيضا قضيتان

إحداهما موجبة كلية وهو كل د أ، والأخرى عكسها، وهو بعض أ د، والأولى والرابعة من هذه القضايا الأربع متروكتان في هذا الشكل، إذا أضفنا الثانية إلى صغرى القياس أنتج من الضرب الأول من الشكل الأول كل د ج، فإذا أضفنا هذه النتيجة إلى القضية الثالثة أنتج من الضرب الأول من هذا الشكل بعض ج أ، بالبيان المذكور.

٥ الضرب الخامس كل ب ج، وليس بعض ب أ، وفي هذا الضرب لا تنعكس الصغرى، والسالبة الجزئية لما لم تستعمل في الشكل الأول تعين بيانه بالافتراض كما ذكرنا. إلا أن القضية الثانية والرابعة في هذا الضرب سالبة كلية، أو بالخلف.

٠ الضرب السادس بعض ب ج، ولا شيء من ب أ، بيانه بعكس الصغرى ليكون الضرب الرابع من الشكل الأول أو بالخلف.

١٠ هذا بيان الضروب بالإينية. واختلفوا في ترتيب هذه الضروب فاعتبر بعضهم تقديم الإيجاب وبعضهم تقديم الكلية، وعلى الأول قدموا الضرب الثالث والرابع على الثاني، وبعضهم قدم الضرب السادس على الخامس. وليس في ضروب باقى الأشكال هذا الاختلاف، فعلم أن/ هذا الشكل أيضاً لا ينتج من سالتين ومن جزئيتين، وصغرى سالبة مع كبرى جزئية، وهذا أيضاً يوافق الشكل الأول في شرط واحد ومقدمة واحدة هي الكبرى ويخالفه في الصغرى.

الشكل الرابع

١٥ شرائط الإنتاج في هذا الشكل غير مضبوطة كما في سائر الأشكال لبعده عن الطبع، وقلة مناسبة للشكل الأول، ولا يتأتى القياس فيه أيضاً من سالتين وجزئيتين، وصغرى سالبة مع كبرى جزئية.

٢٠ وإذا علم هذا فيشترط لإنتاج هذا الشكل شرطان: أن السلب والجزئية لا يجتمعان في مقدمة واحدة، وثانيهما: أن المقدمتين إذا كانتا موجبتين لم تكن الصغرى جزئية، وضابط سائر شروطه: أن الكبرى إذا كانت كلية، فإن كانت موجبة، فالصغرى لا تكون جزئية، وإن كانت سالبة فالصغرى لا تكون سالبة أيضاً، وإن كانت جزئية فلا تكون سالبة، فإذا كانت موجبة، فالصغرى لا تكون جزئية، ولا سالبة، وبهذا الضابط لا يحتاج إلى اعتبار الشرايط الثلاثة.

٢٥ وهذا الشكل لا ينتج موجبة كلية، أما بيان أنه في هذا الشكل لا يتأتى القياس من سالتين، فهو أن الأوسط كالإنسان إذا كان مبايناً لكل من الأصغر كالفرس، والأكبر كالصهال أو الحجر، جاز أن يكون بين الأصغر والأكبر ملاقة كالفرس والصهال، ومباينة كالفرس والحجر.

وأما بيان أن القياس لا يحصل من الجزئيتين فهو: أن الحكم إذا كان في الصغرى بالأصغر على بعض الأوسط، مثلاً بالأبيض على بعض الحيوان سواء كان بالإيجاب أو بالسلب وفي الكبرى أيضاً بالأوسط على بعض الأكبر، كالأسود أو مفرق البصر إما بالإيجاب أو بالسلب، أمكن الملاقاة بين الأصغر والأكبر اللذين كل منهما ملاق أو مباين لبعض من الأوسط لا بعينه، كما للأبيض والأسود. ٥

وأما بيان أن القياس لا يتأتى من الصغرى السالبة، والكبرى الجزئية فهو: أن الأصغر في الصغرى سلب عن الأوسط، مثلاً: الفرس عن الكاتب. ويكون الحكم في الكبرى بالأوسط على بعض الأكبر مثلاً: بالكاتب على بعض الإنسان أو الحيوان أمكن ملاقاة الأصغر مع البعض الآخر من الأكبر كالفرس والحيوان ومباينته له كالفرس والإنسان. وهذه الشروط الثلاثة عامة، وأما الشرطان الخاصان فأولهما أن السلب والجزئية لا اجتماعان في مقدمة واحدة، إذ لو اجتماعا فيها لم تكن الأخرى إلا موجبة كلية، إذ لو كانت سالبة كلية أو جزئية لتركبت القرينة من سالتين، ولو كانت موجبة جزئية لتركبت من جزئتين، وقد تبين فسادهما، ولا تنتج مع الموجبة الكلية أيضاً، إذ في الصغرى لا يعلم أزيد من السلب الأصغر كالحیوان عن بعض / الأوسط كالأسود، وإذا حمل في الكبرى الأسود الذي هو الأوسط على الأكبر كالغراب والقيصر، أمكن أن يكون المحمول أعم، وأن يكون الجزء الملاقى للأكبر غير الجزء المباين للأصغر، كما في الحيوان والقيصر. أو ذلك الجزء بعينه كما في الحيوان والغراب، لا ينتج أيضاً مع الصغرى الموجبة الكلية، إذ في الكبرى السالبة الجزئية التي هي بعض من الأكبر مباين للأوسط يحتمل أن يكون البعض الآخر مبايناً كالجماجم والحيوان. وأن لا يكون مبايناً كالجسم والحيوان. فعلى التقدير الأول الأصغر، كالإنسان داخل في الأوسط مباين للأكبر، وعلى الثاني ملاقياً له. ٢٠

والشرط الثاني: هو أن المقدمتين إذا كانتا موجبتين فالصغرى لا تكون جزئية وبيانه أن الكبرى إذا كانت موجبة فلا بد أن تكون كلية، وإلا كانت المقدمتان جزئيتين، فالأوسط المحمول على جميع الأكبر احتل أن يكون أعم من الأكبر، كالحیوان من الإنسان فيحتمل الحكم الذي في الصغرى على بعض الأوسط بالأصغر أن يكون على بعض الآخر الذي هو الإنسان كما في بعض الحيوان ناطق، وأن يكون على البعض الآخر كالصهال فلا يكون شئ من الملاقاة والمباينة ضرورياً. ٢٥

ولنبين هذه الشروط بالخطوط، ونضع لبيان الشرط الأول من الشروط العامة صورتين

الصورة الثانية
أ ب ج

الصورة الأولى
ب ج

٢٥

٣-٤ - [وفي... للملاقاة] ض .

٧ - [الصغرى سلباً] الصغرى إذا سلب س .

٩ - [والحيوان] أو الحيوان ض .

١٩ - [فعلى للتقدير] فعلى س .

١٨ - [الآخر] بالآخرى س .

٢٣ - [فيحتمل] إذ س .

فإن ب فيهما مباين أ، وج مباين ب، وفي إحداهما يتلاقى ج وأ دون الأخرى ليعلم أن ملاقة ج أو مباينتهما لها ليست بضرورية.

الصورة الأولى	الصورة الثانية	ولثاني أيضا صورتان يكون فيهما بعض من ب ملاقيا أ وج أو مباينا لهما وفي أحدهما بين ج وأ ملاقة وفي الأخرى مباينة - ليعلم أن شيئا من المباينة والملاقة ليس بضروري.	٥
ب	ب		
ج	ج		
الصورة الأولى	الصورة الثانية	ولثالث أيضا صورتان تكون بين كل ب وج مباينة وبعض ب ملاق أو مباين أ وفي إحداهما تحصل ملاقة ج وأ، وفي الأخرى لا تحصل ليعلم أن شيئا منها ليس بضروري.	١٠
ب	ب		
ج	ج		

ولبيان الشرط الأول من الشرطين الخاصين نضع أربع صور، في الأولين بسلب ج عن بعض أ ويحمل ب على أ، وفي الصورتين الأخريين يكون ج محمولا على ب وب مسلوبا عن بعض أ. وفي واحدة من الأولين تحصل ملاقة ج وأ، وفي الأخرى لا. ليعلم أن شيئا منهما ليس بضروري.

الصورة الأولى	الصورة الثانية	الصورة الثالثة	الصورة الرابعة	١٥
ب	ب	ب	ب	
ج	ج	ج	ج	

ولبيان الشرط الثاني منهما صورتان يكون ب فيهما محمولا على كل أ، وج على بعض ب. لكن يكون ج في إحداهما ملاقة ب دون الأخرى، ليعلم أن شيئا منهما ليس بضروري.

الصورة الأولى	الصورة الثانية	٢٠
ب	ب	
ج	ج	

إذا تقررت هذه الشرايط علم أن القراين العقيمة من هذا الشكل إحدى عشرة سبع منها ماتكون فيها الصغرى أو الكبرى سالبة جزئية، والثامنة ماتكون من سالبتين كليتين، والتاسعة ماتكون من موجبتين جزئيتين، والعاشر ماتكون من سالبة كلية صغرى، وموجبة جزئية كبرى، والحادية عشرة ماتكون من موجبتين الصغرى جزئية، والخمس الباقيات منتجات: وهي ماتكون الصغرى موجبة كلية مع كبرى تكون من المحصورات الثلاث الحاصلة بعد إسقاط السالبة الجزئية. وما يكون من صغرى موجبة جزئية مع كبرى سالبة كلية، وصغرى سالبة كلية مع كبرى موجبة كلية. وعلة إنتاجها أن الأصغر كالجسم إذا كان محمولا في الصغرى على كل الأوسط كالحيوان دخل الأوسط في الأصغر.

فكل حكم إيجابى يكون في الكبرى بالأوسط على كل الأكبر كحمل الحيوان على الإنسان، أو على بعض منه كحمله على بعض من النامى، كان ذلك الحكم فى قوة الحكم على الأصغر إذ المحمول على المحمول محمول.

٦- بين كلتا بينهما س.
٢١- الآخر بالأخرى س.
٢٧- سالبة مع كبرى، موجبة ض.

وعلى التقديرين يكون الأكبر ملاقيا لبعض ذلك الأصغر، ويصدق حملة على ذلك البعض. وكذا إن كان الحكم في الكبرى بالمباينة الكلية بين الأوسط كالحیوان، والأكبر كالحجر، كان ذلك القدر من الأصغر الذي هو الجسم مثلا، وملاقى الأوسط مباينا للأكبر. وفي هذه الصورة حمل الأصغر، إن لم يكن على أزيد من بعض الأوسط كالإنسان على بعض الحيوان لزمّت هذه النتيجة. وإذا كان بين الأوسط والأصغر مباينة كلية في الصغرى مثلا بين الحيوان والحجر، كان الأوسط محمولا في الكبرى على كل الأكبر، كالحیوان على الإنسان بين الأصغر والأكبر الداخل فيه مباينة/ كلية أيضا. وبيان هذا البرهان بالخطوط أيضا على المنوال السابق سهل.

وإن أردنا ضبط الضروب العقيمة والمنتجة على الوجه الذي ادعيناه في الضابط الثاني. فنقول الصغرى للكبرى الموجبة الكلية لايجوز أن تكون موجبة جزئية، ولا سالبة جزئية كما ذكرنا في الشرطين الخاصين. فتكون موجبة كلية أو سالبة كلية، والصغرى لالسالبة الكلية لايجوز أن تكون سالبة كما سبق بيانه، فتكون موجبة كلية أو جزئية. والصغرى للكبرى الموجبة الجزئية لايجوز أن تكون جزئية ولا سالبة، كما مر في الشروط العامة، فتكون موجبة كلية. والكبرى لاتصلح أن تكون سالبة كلية كما سبق. فالضروب المنتجة خمسة والعقيمة إحدى عشر. ونتائج هذا الشكل يمكن أن تكون محصورات ثلاثا سوى الموجبة الكلية. وأما السالبة الكلية فنتيجة ضرب واحد هو ما إذا كانت الصغرى سالبة كلية والموجبة الجزئية منتجة ضربين بهما من الموجبات. والسالبة الجزئية منتجة ضربين كبراهما سالبة.

وبيان الضروب المنتجة بالأنية كما هي عادة أهل الصناعة بقلب المقدمات، وعكس النتائج، لتكون من الشكل الأول، وفي الضروب الممكنة بعكس الصغرى، لتكون من الشكل الثاني. أو بعكس الكبرى لتكون من الشكل الثالث، ولاختلاف في ترتيب الضروب المنتجة. وهذا جدول الضروب المنتجة والعقيمة، وبيان الضروب بالأنية على هذا المنوال.

جدول ضروب الشكل الرابع

كبريات				
المقدمات	موجبة كلية وكل أ ب	سالبة كلية ولا شيء من أ ب	موجبة جزئية وبعض أ ب	سالبة جزئية ليس بعض أ ب
موجبة كلية كل ج ب	تنتج بعض ج أ	تنتج فليس كل ج أ	تنتج فبعض ج أ	عقيم لاجتماع السلب والجزئية
سالبة كلية لا شيء من ب ج	تنتج فلا شيء من ج أ	عقيم لاجتماع السالبين	عقيم لسلبية الصغرى وجزئية الكبرى	عقيم لعدم كلا الشرطين (١)
موجبة جزئية بعض ب ج	عقيم للموجبتين وجزئية الصغرى	تنتج فليس كل ج أ	عقيم للجزئيتين	عقيم لعدم كلا الشرطين (٢)
سالبة جزئية ليس بعض ب ج	عقيم لاجتماع السلب والجزئية	عقيم لعدم شرطين	عقيم لعدم ثلاثة شروط (٢)	عقيم لعدم أربعة شروط (٢)

(١) في س : عقيم لاجتماع السالبين . (٢) في س : عقيم للجزئيتين .

٢٠-٢١- [المنتجة وهذا] ض.

الضرب الأول: كل ب ج، وكل أ ب تنتج بعض ج أ.
بيانه بقلب المقدمتين ليكون الضرب الأول من الشكل الأول، وتنتج كل أ ج فتعكس
ليحصل المطلوب، أو بعكس الكبرى ليكون الضرب الرابع من الشكل الثالث، وتنتج هذا.
الضرب الثاني: كل ب ج، وبعض أ ب تنتج بعض ج أ ببيانه بقلب المقدمتين ليكون
الضرب الثالث من الشكل الأول، وعكس النتيجة/ أو بعكس الكبرى ليكون الضرب الرابع من
الشكل الثالث.

الضرب الثالث: لاشيء من ب ج، وكل أ ب تنتج لاشيء من ج أ. بيانه بقلب المقدمتين
ليكون الضرب الثاني من الشكل الأول، وعكس النتيجة، أو بعكس الصغرى ليكون الضرب
الثاني من الشكل الثاني.

الضرب الرابع: كل ب ج، ولا شيء من أ ب، تنتج ليس كل ج أ. وهذا الضرب لا يتبين
بقلب المقدمتين بل بعكس الصغرى ليكون الضرب الثالث من الشكل الثاني، أو بعكس الكبرى
ليكون الضرب الثاني من الشكل الثالث.

الضرب الخامس: بعض ب ج ولا شيء من أ ب، لا يمكن أيضا بالقلب بل بعكس الصغرى
ليكون الضرب الثالث من الشكل الثاني أو بعكس الكبرى ليكون الضرب السادس من الشكل
الثالث، ويمكن الافتراض في الضرب الثاني والخامس.

أما في الضرب الثاني فيحصل من الكبرى - أعنى بعض أ ب، إذ أسمينا ذلك البعض د -
أربع قضايا: الأولى بعض أ د والثانية كل د أ، والثالثة كل د ب، والرابعة عكسها بعض ب د.
فالأولى والثانية متروكتان كما في الشكل الثالث، فاقتران كل د ب بالصغرى ينتج من
الشكل الأول: كل د ج. واقتران هذه النتيجة بكل د أ ينتج من الشكل الثالث: بعض ج أ، وهو
المطلوب.

وأما في الضرب الخامس فيحصل من الصغرى - أعنى بعض ب ج - أربع قضايا أيضا
إذا سمينا ذلك البعض د. الأولى بعض د ب، والثانية كل د ب، والثالثة كل د ج، والرابعة
عكسها بعض ج د، والأولى والثالثة متروكتان، أما الأولى فكما في الافتراضات السابقة وأما
الثالثة فبخلافها. فاقتران الثانية - أعنى كل دب - بكبرى القياس ينتج من الشكل الثاني
لا شيء من دب، واقتران الرابعة - أعنى بعض د ج - بهذه النتيجة ينتج من الشكل الأول:
ليس كل ج أ، وهو المطلوب.

وإن اعتبرت الأولى والرابعة متروكتين كما مر في الافتراض يحصل من اقتران الثالثة -
أعنى كل د ج - بالنتيجة المذكورة: أعنى لاشيء من د أ قولنا: ليس كل ج أ.

لكن في هذا الافتراض لم يقع قط قياس من الشكل الأول بخلاف سائر الافتراضات. وأما
الخلف في الضريبتين الأولين فبأن يقال إن لم تصدق النتيجة يصدق نقيضها واقترانه
بالصغرى ينتج من الشكل الأول: لاشيء من ب أ، وينعكس إلى قولنا: لاشيء من أ ب، وهو

من ١٣٦ ضد أو نقيض الكبرى، فيكون كاذبا. ولزومه من نقيض النتيجة/ فنقيض النتيجة كذب، فتكون النتيجة حقة.

وفي الضروب الثلاثة الباقية نحصل من اقتدران النتيجة الكبرى أيضا من الشكل الأول نتيجة عكسها مناقض أو ضد للصغرى وتثبت النتيجة بالبيان المذكور.

وإن أريد بيان الخلف بأنواع أخرى، أمكن بيانه بباقي الأشكال، كما سنذكر.

لكن هذا القدر يكفي في هذا الموضع، فعلم أن هذا الشكل مخالف للشكل الأول في المقدمتين، وفي الكبرى موافق للثاني، وفي الصغرى للثالث. هذا تمام الكلام في الأشكال.

ومما يجب أن يعلم أن اقتدرانات الشكل الأول من بين الاقتدرانات وإن كانت كاملة وبينة بنفسها وأن سائر الاقتدرانات غير كاملة.

وفي البيان محتاجة إلى الرد إلى الشكل الأول في القول بالأنية ليمثل وجوب الإنتاج في الذهن، لأن الترتيب الطبيعي في وضع الحدود هو بترتيب الأول، لكن ليس بحيث يكفي الشكل الأول وحده ويكون مغنيا عن سائر الأشكال إذ كثيرا ما يكون بحسب المواد فيكون جزء بعض القضايا موضوعاً بالطبع وجزء محمولا بالطبع والذهن يتبادر إلى وضع جزء منها، وحمل آخر عليه على الوجه الطبيعي، أو يعكس وإن كان صادقا، لكنه يخالف مقتضى طبيعة المادة، ويبدو العكس متكلفاً للذهن مثاله في الإيجاب: النار حارة، وفي السلب النار ليست بمرئية، وهما طبيعيان.

وعكس الأول بعض الحار نار، والثاني المرئي ليس بنار، غير طبيعي، ومتكلف.

ففي العلوم إذا طلبنا الإنتاج من القضايا فريما يقع شكل من سائر الأشكال بحيث إذا رد إلى الشكل الأول لزم تغير القضية عن هيئتها الطبيعية فيلزم نوع من التعسف، مثاله في بيان النفس ليست بجسم أن يقال: النفس ليست بمنقسمة، والجسم منقسم، وهذا على هيئة الشكل الثاني.

وفي بيان أن: القابل للشيء لا يجب أن يكون حافظا له أن يقال: الماء قابل للصور وهو ليس بحافظ لها، وهذا على هيئة الشكل الثالث.

والتعسف في رد هذه الأقيسة إلى الشكل الأول ظاهر، وفي الضروب الثلاثة الأولى من هذا الشكل لا يحصل هذا المعنى من جهة المقدمات، لأنها بعينها مقدمات الضروب الثلاثة من الشكل الأول غاية أنها مقلوبة كما سبق.

- | | |
|---|--------------------------|
| ١- فنقيض النتيجة كذب] فالنتيجة نقيض للكاذب س. | ٦- المرشح] الموضوع س. |
| ١٠- بالأنية] أولين س. | ١٢- [وحده] ويكون من. |
| ١٢- [جزء... بالطبع] من. | ١٥- [ويبدو... للذهن] من. |
| ١٧- [ومتكلف] من. | ٢٥- [لضروب... من] من. |

لكنه يحصل من جهة النتيجة مثلا إذا كان المطلوب بعض الجسم ناطق ففي قولنا: كل ناطق حيوان، وكل حيوان جسم يلزم عكس المطلوب، وإن كان على ترتيب الشكل الأول وربما عكس المطلوب على خلاف الوضع الطبيعي.

لكن عين المطلوب يحصل من وضعه على ترتيب الشكل الرابع عين المطلوب، وفي الضربين الآخرين من هذا الشكل يمكن أن تقتضى المقدمات وضع الترتيب مثلا: كان المطلوب ليس كل محسوس موجودا، قلنا: الكلى / موجود، ولاشئ من المحسوس بكلى، وعكس الكبرى وإن أقتضى الرد إلى الشكل الثالث، لكنه يحتمل ألا يكون طبيعيا.

وإذا لم يكن ترتيب حدود الشكل الرابع بحسب الصورة غير طبيعى، بل الطبيعى عكسه لم يكن وضع المقدمات على الهيئة الطبيعية بحسب المادة مقتضيا لإزالة ذلك التسف. ولهذا ترك الحكماء اعتبار هذا الشكل.

وقد علم من معرفة أحوال ضروب الأشكال أن الضروب المنتجة منها تسعة عشر: واحد منها منتج للموجبة الكلية، والأربعة للسالبة الكلية وستة للموجبة الجزئية والثمانية للسالبة الجزئية.

وفى هذه الضروب ثمانية وثلاثون مقدمة على عدد ضعف النتائج، ومن هذه الجملة ثمانى عشرة موجبة كلية، وعشرة سالبة كلية، وثمانية جزئية، واثنان سالبة جزئية.

وكل مطلوب كان تحصيله أعذر كانت عزته ونفاسته أكثر وكذا كل ماكان نفعه أكثر كان أشرف. واستنتاج الموجبة الكلية لايمكن إلا من ضرب واحد. وأما الاستنتاج منها فيمكن فى ثمانية عشر موضعا، فأشرف المطالب هو الموجبة الكلية، ثم السالبة الكلية، ثم الموجبة الجزئية، وأما السالبة الجزئية ففي البابين متأخرة عن الجملة. وبهذا ظهر أن المطلوب الكلى أشرف من المطلوب الجزئى ومطلوب الموجبة أشرف من السالبة، والكلى أشرف من الموجبة.

وعلم أيضا أن إثبات المطلوب الذى هو الموجبة الكلية ممكن بضرب واحد، وإبطاله باثنى عشر ضربا منتجا بضده أو نقيضه، وإثبات مطلوب هو سالبة كلية يمكن بأربعة أضرب وإبطاله بسبعة أضرب منتجة لضده أو نقيضه، وكل جزئى فى البابين مع نقيضه على العكس.

وعلم أيضا أن شيئا من الاقتران لاينتج بدون مقدمة كلية ومقدمة موجبة لامتناع القياس من سالبتين وجزئيتين. وإذا فرغنا من مباحث الأشكال بلا اعتبار الجهات فلتكلم فى المختلطات .

١- [عين المطلوب] يحصل من. ١٠- [الحكماء] القماء من.
١٦- [أعذر] أعز من. ١٩- [أن] المطلوب من.
٢٠- [أشرف من السالبة] المطلوب السالبة من. // والكلى أشرف من الكلى من من.

الفصل الخامس في مختلطات الشكل الأول

ما ذكر في الفصل السابق من بيان شرايط الأشكال والضروب المنتجة والعقيمة مع قطع النظر عن الجهات، بحث على الوجه المشهور بين أهل الصناعة وعلى طريق التساهل والتقريب. والغرض من تقديم هذا الفصل تمهيد قواعد القياسات الحملية حسب اقتضاء النظر الأول واعتبار الأمر الجليل. وأما تحقيق تلك المباحث فباعتبار إطلاق المقدمات وتوجيهها واختلاطها يتصور. فنقول مقدمات القياس إما بحسب الإطلاق والتوجيه من جنس واحد أو من جنسين مختلفين. والمختلط في الحقيقة هو القسم الثاني. والأول إنما يعد في المختلطات بالتوسع. وفي الشكل الأول إن كانت جهة الصغرى من الجهات التي سألبتها وموجببتها متلازمتان كالمطلقة اللادائمة والممكنة الخاصة والأخص، فالصغرى الموجبة والسالبة متساويتان. ويسقط الشرط الأول الذي باعتبار الكيفية. وأما الشرط الثاني الذي باعتبار الكمية فباق على قراره. فالضروب المنتجة من جملة ستة عشر: ثمانية، ويكون الإنتاج على تقدير إيجاب الصغرى أو في حكمه، مثلاً إذا قلنا: كل ج ب لادائماً وكل ب أ، أو إذا قلنا: لاشئ من ج ب لادائماً وكل ب أ، تنتج في الحالتين: كل ج أ، فإن إنتاج الصغرى السالبة بالذات بل لكونها ملزومة للموجبة. وكذا إذا كانت القضية السالبة ملزومة للموجبة في سائر المواضع. فكما أن الموجبة إذا وقعت في القياس أنتجت فكذا السالبة الملزومة لها، وأمثال هذه النتائج في الكيف لا يتبع أخص المقدمات، بل يتبع الكبرى على الإطلاق، وأما في الكم فتابعة للصغرى. وبعض الجهات تكون جزءاً من المحمول في بعض الأحوال. فإن كان هذا المعنى في الصغرى وجب أن يؤخذ الموضوع في الكبرى بحيث تكون تلك الجهة جزئية لتكرار الحد الأوسط بتمامه: إذ لو تكرر بعض من الأوسط لم يلزم النتيجة إلا أن يوضع في الكبرى أمراً من الأوسط مكانه. فتحصل النتيجة، لكن لا بالذات، بل بسبب دخول الأوسط بالقوة في ذلك العام. مثلاً إذا كانت الصغرى كل ج ب لادائماً، واعتبر لا دائماً جزء المحمول في الكبرى، ينبغي أن يقال: وكل ب لادائماً فهو، ولو قيل: وكل ب فهو كان منتجاً أيضاً. لكن بسبب أن ب

٧- أ[من . ٢٠- [لم ض .

على الإطلاق شاملة للدائمة واللادائمة، ففي الكبرى تكون ب أعم مما في الصغرى. وإن أخذ بالعكس، مثلاً أخذ ب في الصغرى أعم مما في الكبرى، لم تنتج. كما يقال كل جسم متحرك على الإطلاق، يعنى من جهة أنه متحرك شامل للدائم واللادائم، فيقال كل متحرك لا دايماً فهو عنصرى، فإن الحد الأوسط لما لم يتكرر بنمائه كانت هذه الكبرى في حكم الجزئية، ومن هنا يعلم أن الكبرى إذ لو كانت مطلقة عرفية وجب أن يكون المحمول مشروطاً بالوصف في الصغرى، إذا لو كانت مطلقة لم تنتج، وأما إذا كان المحمول في الصغرى مشروطاً، وفي الكبرى على الإطلاق تنتج لمعوم الأوسط. والتهاون في أمثال هذه الدقيقات يقتضى الخط والغلط.

وبعد تقرير هذه المقدمات يقول: بيان المختلطات بهذا الشكل مبنى على أصول هي:

الأصل الأول

كلما كانت الصغرى موجبة بواحدة من الجهات الفعلية والحكم في الكبرى بحسب ذات الموضوع كانت النتيجة في الجهة تابعة/ للكبرى، لأن الصغرى تقتضى اتصاف الأصغر بالأوسط بالفعل، واختلاف جهاتها لا يقتضى إلا اختلاف كيفية ذلك الانصاف.

ومفهوم الكبرى هو أن كل ما اتصف بالفعل كيف كان بالأوسط الذى من جملة الأصغر إن كان محمولاً عليه بالإيجاب أو بالسلب بجهة معينة، لزم أن يكون الأكبر بتلك الجهة بعينها محمولاً على الأصغر أيضاً بالإيجاب أو بالسلب.

الأصل الثانى

إذا لم تكن الصغرى فعلية بل بالإمكان قالوا: إن كانت الكبرى ضرورية أو دائمة كانت النتيجة ضرورية أو دائمة أيضاً كالكبرى، وإن لم تكن الكبرى ضرورية أو دائمة لم تكن النتيجة فعلية كالصغرى. وبيانه في المقام الأول: أن الصغرى إذا اقتضت صحة اتصاف ذات الأصغر بالأوسط، واقتضت الكبرى أن كل ذات تتصف بالأوسط بالفعل حصل لها حكم الأكبر في جميع الأوقات وجود تلك الذات، أى في وقت اتصافها بالأوسط قبله وبعده، فعلى تقدير اتصاف ذات الأصغر بالأوسط كان حكم الأكبر حاصلاً له في جميع الأوقات أيضاً ويعلم حصوله قبل الاتصاف أيضاً، وأن اتصاف الأصغر بالأوسط في هذا الموضوع أيضاً كان مقتضياً للتصديق بدوام الحكم لانبفس الحكم، حتى لو لم يحصل الاتصاف بالفعل كفى في التصديق صحته.

١- [ب] أعم من.

٢- [ج] حرفية ... مطلقة من.

٣- [د] من.

٤- [هـ] فعلية من.

٥- [و] كالكبرى من.

٦- وجود تلك الذات وجودها من.

٧- بنفس نفس من.

وهذا البيان في الضروري أوضح، إذ كل ما يصلح أن يكون ضرورياً فهو ضروري في كل حال، لأن ما ليس بضروري لا يكون ضرورياً. وفي هذا المقام الثاني قيل إن إمكان الصغرى يقتضى أن لا يكون اتصاف الأصغر بالأوسط محالاً، فعلى هذا يكون الأكبر محمولاً عليه أو مسلوباً عنه بحكم الكبرى، فلا يكون حمل الأكبر على الأصغر بالإيجاب أو السلب محالاً، ولا يلزم حصوله بالفعل لأن جهة الكبرى لما احتملت اللادوام بحسب الذات جاز أن يكون حصول حكم الأكبر للأصغر بشرط اتصاف الأصغر بالأوسط بالإمكان لا بالفعل، فلا تكون النتيجة أيضاً فعلية، مثاله: كل رجل عادل بالإمكان، وكل عادل منصف وكل رجل منصف بالإمكان لا بالفعل. فعلى هذه الأصول إذا كانت الصغرى غير فعلية، والكبرى غير محتملة للضرورة كانت النتيجة ممكنة خاصة وإن احتملت الكبرى الضرورة كانت النتيجة ممكنة عامة.

هذا مقتضى رأى محبلى أهل الصناعة، وهذا المقام يحتاج إلى مزيد النظر وهو أن الممكن الذى هو جهة الصغرى إن لم يحتمل الدائم اللا ضرورى كالممكن الأخص كان هذا الحكم صحيحاً، وإن احتمل الدائم اللا ضرورى / كالإمكان العام أو الخاص لم يصح لأن الأصغر داخل فى الأوسط بالإمكان، والأوسط المحكوم عليه فى الكبرى أوسط بالفعل، والأوسط بالفعل أخص من الأوسط بالإمكان، فتكون الكبرى فى حكم الجزئية إلا أن يؤخذ موضوع القضية بمعنى كل ما يمكن اتصافه بالأوسط فمحكوم عليه فى الكبرى لتكون الكبرى أعم. وهذا الاعتبار خلاف المتعارف. ومع ذلك إذا كانت الكبرى مطلقة اقتضت كون النتيجة أيضاً مطلقة، وهذا خلاف مذهب القدماء، لجواز أن يقال: كل ضاحك بالإمكان كاتب، وكل كاتب محرك القلم، ولا يجوز أن يقال كل ضاحك محرك القلم بالفعل كما ذكرنا، إذ يؤخذ فى الكليات الدائم والضرورى متساويين، لتكون الصغرى أخص، ولا تحتمل الدائم، فيكفر الأوسط، وبيان هذا البحث سيأتى مستقصى إن شاء الله تعالى.

الأصل الثالث

اعتبار وصف الموضوع إن لم يكن فى أكثر من مقدمة واحدة كان ساقطاً فى النتيجة، وإن كان فى المقدمتين كانت النتيجة أيضاً بحسب الوصف، وبيانه أن اعتبار الوصف إن كان خاصاً بالصغرى مثل: كل نايم ساكن مادام نائماً، كان وصف الأصغر مستلزماً لحمل الأوسط ويلزم من ارتفاع اللازم ارتفاع الملزوم، فيلزم من ارتفاع السكون ارتفاع النوم. والحكم فى الكبرى إذا كان على ذات الأوسط أمكن أن يكون ذلك الحكم فى وقت ارتفاع وصف الأوسط الذى يستلزم ارتفاع وصف الأصغر. مثلاً نقول: كل ساكن متحرك بالإمكان، فحكم الأكبر على الأصغر يكون فى وقت ارتفاع الوصف، فإن حمل المتحرك على النائم إنما يكون فى وقت ارتفاع النوم. فلا يصدق بحسب وصف الأصغر بل يصدق بحسب الذات. واعتبار الوصف إن كان خاصاً بالكبرى، كان حصول الأكبر للأوسط بشرط الوصف الذى كان ساقطاً فى النتيجة.

فيكون اعتبار الشرط أيضاً ساقطاً مثلاً يقال: كل حيوان نائم، وكل نائم ساكن مادام نائماً، فكل حيوان ساكن. ولا يجوز أن يقال مادام حيواناً، تكن لما كانت المقدمتان بحسب الوصف كانت النتيجة أيضاً كذلك، لأن وصف الأصغر مستلزم لوصف الأوسط المستلزم لحكم الأكبر، ولازم اللازم لازم بحكم الأكبر لازم لوصف الأصغر. كما يقال: كل نائم ساكن مادام نائماً، ولا شيء من الساكنين بمتحرك مادام ساكناً، فلا شيء من النائم بمتحرك مادام نائماً. ١٤١/٥

الأصل الرابع

إن كانت جهة المقدمتين الضرورية أو الدوام بحسب الوصف/ كانت جهة النتيجة أيضاً كذلك، وإن كانت مختلطة أى إحداهما مشروطة والأخرى عرفية فجبهة النتيجة عرفية تحتل الضرورة واللاضرورية. والحكم الأول ظاهر لأن كل حكم يكون بالضرورة تابعاً لوصف ضروري فهو ضروري أيضاً، وكذا في الدائم. والحكم الثاني في الصورة التي تكون الصغرى فيها عرفية لأن مقتضى ضرورة حكم الأكبر وصف الأوسط الذي سقط في النتيجة، فيحتمل أن لا يكون الحكم بالأكبر بحسب وصف الأصغر ضرورياً، وكذا في الصورة التي تكون فيها الصغرى مشروطة لأن الحكم للأصغر يثبت بتوسط وصف الأوسط فلا يكون الأكبر ضرورياً له، فيجوز أن لا يكون ضرورياً أيضاً للأصغر، وأما احتمال الضرورة فلجواز أن يكون في الحكم الأول أمر دائم لأمر، وثالث ضرورياً لهما. وفي الحكم الثاني يجوز أن يكون الأمران ضروريين للثالث وواحد منهما دائماً للآخر.

الأصل الخامس

إذا كانت الصغرى بحسب الذات ضرورية أو دائمة كانت وجهة الكبرى مركبة من اعتبار الذات والوصف على وجه يكون جهة اتصاف ذات الأوسط بالصفة التي بها يكون موضوعاً ممتنع الجمع في الصدق مع جهة الصغرى، فالمقدمتان لا تجتمعان في الصدق. مثاله: كل ج ب بالضرورة وكل ب أ مادام ب لا دائماً بحسب الذات أو ضرورياً بحسب الوصف دون الذات، لأن الصغرى تقتضي أن كل ذات موصوفة بالجمعية فهي ب بالضرورة، فبعض ما وصف بالبائية يكون بالضرورة: يعنى ما يكون موصوفاً بالجمعية، وفي الكبرى نقول: كل ما يوصف بالباء فصفته البائية ليست بضرورية أو دائمة، وهو مناقض للصغرى، فصغرى الضرورة مع كبرى واحدة من الموجهات الخمس متناقضات: وهي المشروطة والعرفية، والعرفية اللامشروطة إذا كانت كلها لا دائمة بحسب الذات، والمشروطة التي بحسب الذات لا ضرورية مطلقة أو دائمة لا ضرورية.

وكذا الصغرى الدائمة مع كبرى واحدة من الثلاث المشروطة والعرفية والعرفية اللامشروطة التي كل منها لا دائم بحسب الذات. والصغرى الدائمة لللاضرورية مع كبرى واحدة من هذه الثلاث. ٣٠

- | | |
|------------------------|------------------------------------|
| ١٠- الثاني: الباقي من. | ١٢-١٣- [بحسب ... الحكم للأصغر] من. |
| ١٨- «كانت» وجهة من. | ١٩- موضوعاً موعاً من. |
| ٢٦- كلها الكل من. | ٢٨- والعرفية العرفية من. |

فأمثال هذه المقدمات فى القياس ممتنعة الجمع، لكن إذا كانت جهة الصغرى أو الكبرى أعم من واحدة من هذه الجهات ففرض وضع المقدمتين يقتضى حمل مقدمة أعم على ص ١٤٢ مالا ينقض المقدمة/الأخرى. مثلاً الصغرى الضرورية مع الكبرى المشروطة العامة الشاملة للضرورية الذاتية واللاضرورية الذاتية. وعلى تقدير كونها لاضرورية تناقض الصغرى ٥ فيجب حمل الكبرى على الضرورية، فإن استنتاج القياس إنما يتصور إذا سلمت المقدمتان، وتكون نتيجته هذه ضرورية ذاتية.

وكذا إن كانت الصغرى مطلقة عامة، والكبرى مشروطة خاصة.

والمطلقة العامة شاملة للضرورية واللاضرورية، وعلى تقدير كونها ضرورية تناقض الكبرى، فيجب الحمل على المطلقة الخاصة ليتمكن صدق المقدمتين معاً، وعلى هذا القياس.

١٠ الكلام فى تفصيل نتائج المختلطات ووضع الجداول

وإذا تقرر هذه الأصول سهل معرفة جهات نتائج الاختلاط بالتفصيل. ونحن فى هذا المختصر وضعنا فى الجدول اثنا عشر جهات بحسب الذات منها ثلاث مطلقات، وثلاث ممكنات، ووقتيتان ومشروطة بالمحمول، وثلاث دايامات، ووضعنا عشر جهات بحسب الوصف: ثلاث بسائط وسبع مركبات اختلفت فيها جهة الذات والوصف بالضرورة واللاضرورية والدوام واللادوام. وجملتها اثنتان وعشرون. ١٥

ووضعنا جهات نتائج كل منها على التفصيل بإزائها ليسهل ضبطها، وحتى يمكن نسبتها إلى القواعد السابقة المشتملة على براهينها، ولم نورد المطلقة العرفية لقيام العرفية العامة مقامها.

وكذا ما يكون محمولها مشروطاً، إذ الشرط إذا وقع جزء المحمول عاد إلى أصناف المطلقات.

ولم نورد أيضاً ممكن الاستقبال، لأن اعتبار الزمان إذا وقع الجزء الموضوع أو المحمول قام الممكن الأخص مقامه. فتمام اختلاط هذه الجهات البسائط والمركبات أربعمائة وأربعة ٢٠ وثمانون يقع فى كل منها ضرب أربع، وعليها قياس باقى الجهات.

ووضعنا هذه المختلطات فى أربعة جداول أحدها مشتمل على اثنتى عشرة جهة ذاتية يقع فى كل منها من المقدمتين والنتائج فى جهة واحتمال الضرورية ولا احتمالها يتبع الكبرى، وفى الفعل والقوة يتبع الصغرى، وثانيها مشتمل على عشر جهات وصفية فى الصغرى واثنتى عشر جهات ذاتية فى الكبرى، وكل يتبع الكبرى، واعتبار الوصف ساقط فى النتيجة. ٢٥

وثالثها مشتمل على هذه الجهات، لكن الوقوع فى المقدمات على العكس. وفى هذا الصنف أيضاً اعتبار الوصف ساقط، والنتائج فى الفعل والقوة تتبع الصغرى، وفى احتمال الضرورية واللاضرورية تتبع الكبرى.

٢- [العامة] ض . ١٠- الجداول الجدول ١٠.

١٦-١٧- [حتى ... براهينها] ض.

والكبريات المركبة المقتضية لمناقضة الصغريات الدائمة لا تنتج مع تلك الصغريات، ومع أعم منها تقتضى تخصيص المقدمة كما ذكرنا. مثاله: الصغرى الضرورية مع الكبرى العرفية الخاصة تنتج الدائمة اللاضرورية، لأن العرفية الخاصة إذ كانت لا دائمة تناقضت مع الصغرى، وإذا كانت ضرورية لم تكن عرفية خاصة، فتحمل على الدائمة اللاضرورية فتنتج الدائمة اللاضرورية، وعليه القياس. ٥

والرابع مشتمل على الجهات الوصفية البسيطة والمركبة والتي تسقط فى كل منهما من المقدمتين، ونتائج الكل وصفية. وما يحصل من مقدمتين عرفيتين فالنتيجة عرفية، وإذا كانت المقدمتان مشروطتين فالنتيجة مشروطة، وما يقتضى مناقضة كل للآخر يكون موجباً للتخصيص. وفى المقدمات والنتائج على الجملة التى وضعناها فى الجدول.. وهذا هو الجدول: ١٠

۲۲۴

الحسين في الرويات

جدول اختلاط وتوزيع الجهات الوصفية في الصغرى والجهات الذاتية في الكبرى من مزروب الشكل الأول ونتائجها

الجهات الوصفية												
الجهات الوصفية												
الجهات الوصفية	ممكن عام	ممكن خاص	ممكن اخص	مطلق عام	مطلق خاص	مطلق اخص	وقتية	مستشر	مفروطة بالحصول	دائمة	مفروطة	دائمة لا مفروطة
عربي عام	ن			ب			ع	الك				ن
عربي خاص	ن			ب			ع	الك		ك		ن
عربي اخص	ن			ب			ع	الك				ن
مفروطة عام	ن			ب			ع	الك				ن
مفروطة دائمة	ن			ب			ع	الك				ن
مفروطة دائمة لا مفروطة	ن			ب			ع	الك				ن
مفروطة خاصة	ن			ب			ع	الك				ن
مفروطة اخص	ن			ب			ع	الك				ن
عربية لا مفروطة عام	ن			ب			ع	الك				ن
عربية لا مفروطة خاص	ن			ب			ع	الك				ن
عربية لا مفروطة اخص	ن			ب			ع	الك				ن

الفصل السادس في مختلطات الشكل الثاني

معرفة مختلطات هذا الشكل أيضا مبنية على تهديد أصول، هي:

الأصل الأول

٥ قد ذكرنا أن هذا الشكل لا ينتج موجبة، لأن حمل شيء بالإيجاب أو بالسلب على أشياء متلاقية بالإيجاب ومتباينة بالسلب ممكن. فشرط الإنتاج اختلاف كيفية حمل الأوساط على الأصغر والأكبر، لكي يقتضى مباينة الأصغر والأكبر بالسلب. والآن نقول: النظر في الجهات يقتضى كون شرط الإنتاج في هذا الشكل اختلاف المتقدمين في حكم على وجه لا يصدق ذلك الحكمين في قضية واحدة، وهذا الاختلاف قد يكون بحسب الاختلاف في الكيفية فقط، وقد يكون بمشاركة الجهة معها، وقد يكون بحسب الجهة فقط. وإن كان اختلاف الجهة في التحقيق راجعاً إلى اختلاف الإثبات والتفى.

١٥ بيان ذلك أنه متى كان حكما المتقدمين بالإيجاب والسلب متلازمين أو ممكن الجمع على الصدق كسالبية الممكنات والمطلقات وموجبتهما لم يكن هذا الاختلاف، وإن كان اختلافاً في الكيف، مقتضياً لمباينة الأصغر للأكبر بالسلب، لأن إيجاب المتحرك على الإنسان فقط، وسلبه عنه أو على الإنسان والحيوان بحسب الإطلاق صادق، ولا يقتضى سلب الإنسان عن نفسه أو سلب الحيوان عنه. والسبب أن حكم الطرفين ممكن الجمع على الصدق، ومتى كان امتناع الجمع على الصدق بحسب الجهة فقط مع الاتفاق في الكيفية حاصلاً، اقتضى الإنتاج. وهذا إذا كان الحكم في المقدمة الواحدة على سبيل الدوام، وفي الأخرى خاصاً بوقت دون وقت، أو في إحداهما على سبيل الضرورة، وفي الأخرى بجهة تخلو عن الضرورة كقولنا: الفلك متحرك دائماً، والإنسان متحرك في وقت دون وقت، فالمتحرك دائماً مباين للمتحرك في بعض الأوقات بالسلب، وهكذا في إن كانت المقدمتان متفقتين في السلب، نعلم أن شرط الإنتاج اختلاف بمنع الجمع على الصدق، سواء كان بحسب الكيفية فقط أو بحسب الجهة مع اتفاق في الكيف أو بحسبهما.

٣- [هي] ض. ٥-٧ لأن ... بالسلب لأن من شرائطه اختلاف المتقدمين بالسلب والإيجاب ض.
١٠- [الجهة] ض. ١١- [اختلاف] الإثبات ض.
١٣- كسالبية [س] ١٤- [بالسلب] ض.

فإذا اتفقت الجهة وحصل شرط الإنتاج باختلاف الكيفية أنتجت ضرورياً أربعة من ست عشرة قرينة ممكنة في كل نوع من أنواع اختلاط البسيط بالمركب، أربعة ضرروب منتجة والباقية عقيمة كما قلنا. وإذا اختلفت الجهة وحصل شرط الإنتاج بلا اختلاف الكيفية أنتجت ثمانية ضرروب منها اثنان متفقان بالإيجاب، واثنان متفقان بالسلب، وأربعة مختلفة، والباقية عقيمة لجزئية الكبرى، وقد تختلف الجهة والكيفية، ولا يحصل شرط الإنتاج بلا اختلاف الكيفية، وقد تختلف الجهة والكيفية، ولا يحصل شرط الإنتاج، وتكون جميع الضرروب عقيمة مثل أن يكون الاختلاط من موجبة مطلقة/ وسالبة ممكنة. ١٤٦ ص

فعلم من هذا البحث أن شرط الإنتاج اختلاف يمنع الاجتماع على الصدق، وهو إنما يحصل إذا اقتضت إحدى المقدمتين الدوام أو الضرورة الذاتية أو الوصفية والأخرى معاندة ذلك الحكم، إما بحسب الجهة أو بحسب الكيفية، فعلى التقديرين أصل الاختلاف راجع إلى الإثبات ولا نفى إلا أنه في أحد الموضعين داخل في نفس الحمل، وفي الآخر جزء الجهة. وإذا تمهد هذا الأصل علم أن النتيجة لا تحصل من المطلقات والممكنات. وما هو من هذين الصنفين لا بحسب البساطة ولا بحسب التركيب، إلا أن تكون مطلقة عرفية بشرط اختلاف الكيف فإنها منتجة. وبالجمله وقوع هذه المطلقة في الاختلاف كوقوع العرفية العامة، كما سيعلم إن شاء الله تعالى. ١٥

وأقسام المطلقة الأخص والممكنة الأخص كالوقعية والمنتشرة والمشروطة بالمحمول، وغيرها، وإن كانت متباينة فتباينها اعتباري كما ذكرنا.

وفي مادة واحدة يمكن اجتماعها على الصدق مع اختلاف الاعتبارات، فمن هذه الأصناف البسيطة والمختلطة لا يحصل نتيجة، وبالجمله لابد في الجهات بحسب الذات أن تكون إحدى المقدمتين ضرورية والأخرى لاضرورية سواء اتفقتا في الكيف أو اختلفتا فيه، أو تكون كلتاهما ضروريتين، واختلفتا في الكيف لتنتج ضرورية. وكذا في الدائمة لتنتج الدائمة. وبيانها أن مباينة الضروري الإيجاب وضروري السلب، ومباينة الضروري والسلب لالضروري بالسلب ضرورية، وإلا أمكن أن يكون الواجب محالاً أو ممكناً، فتكون النتيجة سالبة للضرورية.

وأما في دوام المباينة بحسب الدوام الصرف فيقتضى أن يكون جمع حكم الطرفين كذباً غير محال، وعلى تقدير جمع الحكمين أمكن جمع الأصغر والأكبر، فمباينتهما بالسلب دائماً تحصل على وجه يكون رفعها غير محال، وهذا معنى الدوام في هذا الموضع. ولكن يحتمل فيه أن يكون الأصغر والأكبر متباينين في الذات، وعلى التقدير سلب أحدهما عن الآخر ضروري، فالنتيجة دائمة محتملة للضرورية، وبالجمله نتائج هذا الشكل دائماً يجب أن تكون محتملة للضرورة كما ذكرنا. فإن كان دوام المقدمات محتملاً للضرورة كانت النتيجة دائمة بنفس هذا البيان.

٢-١ - أربعة .. ممكنة] ض.

١٠ - للتقديرين أصل الاختلاف] الأصليين الاختلاف س .

٢٥ - [مباينتهما .. والأكبر] ض.

واختلاط الممكنة والدائمة لا تنتج، إذ احتملت الممكنة الدوام، إلا أن يعدوا الدائم في الكليات مساوياً للضروري كما ذكرنا.

وعلى ذلك التقدير إذا كانت الدائمة جزئية لم تنتج أيضاً، ولكن الدائمة إن كانت سالبة وكلية أمكن ردها بالعكس والقلب إلى الشكل الأول، كما سيأتي.

٥ فعلى مذهب من حكم بإنتاج هذا الاختلاط ينبغي أن ينتج في الشكل الأول، فقولنا: لا شيء من الزوجي بأبيض دائماً، وكل إنسان أبيض بالإمكان ينتج: لا شيء من الزوجي بإنسان/ وهذا أيضاً دليل على فساد ذلك المذهب.

ويجب أن يعلم أن بين الممكنة الخاصة والدائمة الصرفة المختلفة في هذا الشكل يمكن ثمانى اختلاطات بهذا التفصيل:

١٠ أ - الصغرى ممكنة موجبة، والكبرى دائمة سالبة، كلتاها كلية.

ب - العكس.

ج - الصغرى ممكنة سالبة، والكبرى دائمة موجبة فكلتاها كلية.

د - العكس.

هـ - الصغرى ممكنة موجبة جزئية، والكبرى دائمة سالبة كلية.

١٥ و - الصغرى ممكنة سالبة جزئية، والكبرى دائمة موجبة كلية.

ز - الصغرى دائمة موجبة جزئية، والكبرى ممكنة سالبة كلية.

ح - الصغرى دائمة سالبة جزئية، والكبرى ممكنة موجبة كلية.

٢٠ وينتج من هذه الجملة الضروب الأربعة التي فيها السالبة الدائمة بالعكس والقلب والافتراض على المذهب المذكور، ولا تنتج الأربعة الباقية. وإن كانت الكلية الدائمة وأنصورية متساويتين في الدلالة أنتجت ستة ضروب وقع فيها الكلية الدائمة بالبيان المذكور ولا تنتج الباقية. وما هو أوضح من الكل إنتاج الصغرى السالبة الجزئية الدائمة مع الكبرى

الموجبة الكلية الممكنة التي مقدماتها في هذه الصورة، أعنى بعض الإنسان ليس بأبيض دائماً، وكل ناطق أبيض بالإمكان صادقة والنتيجة كاذبة. وعلى المذهب المذكور يحكم بصدق النتيجة بالافتراض بأن يفرض ذلك البعض زنجياً، ويقال لا شيء من الزوجي بأبيض دائماً ويعكس ويضاف إليه الكبرى فينتج دائماً لا شيء من الناطق بزنجى ويعكس ويضاف

٢٥ إليه قولنا: بعض الإنسان زنجى^(١) فنتج دائماً بعض الإنسان ليس بناطق، ولا يفرق باللمى من هذا الضرب. والضرب الحاصل من الصغرى الدائمة الموجبة الجزئية والكبرى الممكنة السالبة، وهذان الضربان لا ينتجان ببيان لمى أصلاً، لأن الممكنة تحتمل بالاتفاق الدائمة

(١) ما بين القوسين المعقوفين ساقط من نص .

الجزئية، فيحتمل اتحاد الأصغر والأكبر بالذات، والغرض من هذا التطويل بيان حال ذلك الطريق، وبعد هذا نقرر ما يجب إن شاء الله تعالى.

الأصل الثاني

الوصفيات يجب أن تختلف بالكيفية لتنتج وصفية. وبيان ذلك أن وصف الأصغر والأكبر إذا اختلفا في اقتضاء وجود الأوسط واقتضاء لا وجوده تعاندا، يعنى أن اتصاف الذات كلا الوصفين بحيث تقتضى حصول الأوسط ولا حصوله معا لا يمكن: فيلزم المباينة بين موصوفيهما كالكتابة والنوم، فإن أحدهما يقتضى اليقظة والآخر عدمها، فالموصوف بأحدهما لا يوصف بالآخر حال كونه موصوفا به، أما إذا اقتضى أحدهما وجود الأوسط والآخر عدمه، فلا يقتضى الوجود واللاوجود كالكتابة والتنفس في المثال المذكور. أو اقتضاء وجود الأوسط لكن أحدهما بالضرورة، والآخر بدونها كالكتابة والنوم مثلا/ فيلزم المباينة الضرورية بين الوصفين لا المعاندة. والمباينة أعم منها لجواز أن تكون لذات واحدة صفات متباينة بعضها يقتضى وجود شئ وبعضها لا. وبعضها يقتضى بالضرورة، وبعضها لا بالضرورة بخلاف المعاندة فالمقدمات الوصفية بشرط الاختلاف في الكيف تنتج نتيجة وصفية، وفي حال الاتفاق لا تكون واجبة الإنتاج. وهو المطلوب.

الأصل الثالث

إذا كان اقتضاء الأوصاف وجود الأوسط ولا وجوده في المقدمتين ضرورياً: يعنى يكون كل منهما مشروطاً كانت النتيجة أيضاً مشروطة. وإذا كانتا عرفيتين كانت النتيجة عرفية. أما إذا اختلفتا: بأن تكون إحداها مشروطة والأخرى عرفية لا مشروطة كانت النتيجة عرفية مطلقة.

وقال بعض أهل الصناعة: النتيجة في هذا الموضع أيضاً مشروطة، وتمسك بالحجة المذكورة في اختلاف المقدمات بالضرورة واللاضرورة، وعلى ذلك التقدير ينبغي أن يكون الشكل الأول أيضاً إذا كانت كبراه سالبة وإحدى مقدمتيه مشروطة، منتجاً للمشروط؛ لأن كلا من هذين الشكليين يكون شكلاً آخر بعكس الكبرى، وعكس السالبة المشروطة مشروطة أيضاً.

والحق أن هذه النتيجة عرفية كما ذكرنا. وبيان هذه الدعوى هي أن اختلاف المقدمات بالضرورة واللاضرورة الوصفية الذى هو متمسك الجماعة يقتضى مباينة الأوصاف بالضرورة كما ذكرنا لامعاندتها بالضرورة، بل قد لا تكون مباينة الأوصاف بالضرورة

٧- [عدمه] ض.

٩- [النوم] المشى ض.

١٢- [وصفية] ض.

٢٢- [بعكس الكبرى] ض.

٢٤- [الوصفية] ض.

مقتضية لمباينة الأصغر والأكبر بالسلب، لإمكان اجتماع الأوصاف المتباينة في موصوف واحد كما قلنا بل علة مباينة الأصغر والأكبر بالسلب في هذا الموضوع هي اختلاف الأوصاف في اقتضاء وجود الأوسط ولا وجوده. فإذا كان الاقتضاءان ضروريين كان اجتماع المقتضيين بالضرورة محالاً. ولهذا أنتجت المشروطتان مشروطة، وإذا كان اجتماع الاقتضاءان دائمين كان اجتماعهما دائماً كاذباً. ولهذا ينتج عن العرفيتين عرفية، لكن إذا كانت إحداها ضرورية دون الأخرى، مثلاً: ج يقتضى لا وجود ب بالضرورة وأ يقتضى وجودها بالضرورة، فعلى التقدير لا اقتضاء أ وجود ب إذا كانت ب كذباً غير محال، وعلى هذا التقدير كان اختلاف ج وأ باقتضاء الحصول واللاحصول الذى هو دليل التعاند زائلاً.

وهذا الاختلاف علة وجود الحكم بمباينة ج وأ بالسلب كما ذكرنا. فعلم بأن الحكم فى تلك الحال بهذه المباينة ليس واجباً، وأمكن اللاملاقة بالإيجاب وإن كان كاذباً، فالنتيجة لا تكون مشروطة بل عرفية لا مشروطة، ولما كانت نتائج هذا الشكل بالبيان المذكور لا بد وأن تكون محتملة للضرورة دائماً وجب الحكم فى هذه النتيجة بالعرفى المطلق متعاندا لكونه محتملاً للمشروطة واللامشروطة، لاحتمال أن تكون فى الأصل أوصاف متعاندة، ويجب أن يعلم أن الأوصاف المتعاندة بالفعل/تقتضى مباينة الموصوفات بالسلب بلا احتياج إلى القياس كالنوم واليقظة والحركة والسكون، والكون والفساد. والمتعاندة بالقوة التى تستلزم إحداها طرفاً من التقابل، والأخرى الطرف الآخر كالكتابة والنوم حيث تستلزم إحداها وجود اليقظة والأخرى لا وجودها، فلا يثبت اقتضاءها مباينة الموصوفات بالسلب بدون أمثال هذه القياسات.

الأصل الرابع

- ٢٠ إذا اجتمع اعتبار الوصف والذات فلا يخلو من أربعة أنواع:
- أ - أن الحكم بحسب الذات ممتنع الجمع على الصدق وبحسب الوصف متعانداً، وهذا النوع منتج، والنتيجة مركبة من اعتبارين كالمشروطة الدائمة اللاضرورية مع المشروطة الأخص المختلفة أو مع العرفية اللامشروطة الأخص المختلفة، والنتيجة فى الأولى مشروطة، وفى الثانية عرفية بحسب الوصف دائمة بحسب الذات فيها.
- ب - أن الحكم بحسب الذات ممتنع الجمع على الصدق وبحسب الوصف لا يقتضى الإنتاج. كالمشروطة الدائمة اللاضرورية والعرفية الأخص المتفقة، وهذا النوع أيضاً منتج، ونتيجته بحسب الذات فقط، وهى الدائمة فى هذا المثال.

١-٣- [المباينة ... الأوصاف] ض.
٦- [إحداهما] ض. // - [مثلاً] ض.
٧- [كذباً] ض.
١١-١٣- [لا مشروطة ... للمشروطة] ض.
٢٧- فى هذا المثال فى هذين المثالين ض.

ج - ما يقتضى الإنتاج بحسب الوصف فقط كالمشروطة الخاصة مع نظيرها أو مع العرفية الأخص المختلفة وهذا النوع أيضاً منتج، ونتيجته بحسب الوصف فقط، وهي المشروطة العامة أو العرفية العامة فى هذا المثال.

د - ما يكون ممتنع الجمع على الصدق بحسب الذات وبحسب الوصف لا يقتضى الإنتاج، كالعرفية الخاصة والمشروطة الأخص المتفقة مع العرفية العامة والممكنة العامة الوصفية المختلفة، وهذا النوع ليس بمنتج.

الأصل الخامس

إذا كان الحكم فى الصغرى بحسب الذات وفى الكبرى بحسب الوصف، وامتنع جمعهما فى الصدق، وإن كان حكمهما بحسب الذات غير ممتنع الجمع كان منتجاً، ونتيجته مطلقة عامة إن كانت المقدمات فعلية، وإلا فممكنة عامة. وإن كانت على العكس، أى الصغرى بحسب الوصف، والكبرى بحسب الذات فلا تنتج.

بيان الأول أن امتناع اجتماع الحكم بالأوسط على طرفى النتيجة يقتضى أن يكون الحكم بوصف الأكبر على ذات الأصغر مع ملاحظة الأوسط غير ممكن، فبدون ملاحظته يصح السلب على الإطلاق، وإن كان بين الأصغر والأكبر مباينة ذاتية، كان السلب ضرورياً وشاملاً للمطلقتين العامتين معاً فجهة النتيجة هى المطلقة العامة. مثاله: كل إنسان متنفس مطلقاً، ولاشئ من النافع بمتنفس مادام نافخاً، فلا شئ من الإنسان بنافع حال التنفس. وسلب النافع عن الإنسان ليس بضرورى وإن وضع مكان النافع النافع كان ضرورياً، فالنتيجة مطلقة عامة. وإن كانت الصغرى ممكنة والكبرى مشروطة مثل: كل إنسان كاتب بالإمكان، ولاشئ من الأسمى بكاتب بالضرورة مادام أمياً تنتج: لا شئ من الإنسان بأسمى بالإمكان: يعنى باعتبار أنه كاتب لا بالإطلاق. وهذا الإمكان أيضاً عام محتمل للضرورة كما ذكرنا. وبعض المنطقيين لم يعتبروا منها امتناع جمع حكم المتقدمين، وحكموا فى الصغرى الممكنة والكبرى العرفية بإنتاج الممكنة العامة، وهو باطل، أو على تقدير أن تكون مادة القضية العرفية اللامشروطة الأخص صدق الإمكان العام المخالف والعرف العام الموافق، فعلى تقدير صحة الإنتاج يلزم سلب الشئ عن نفسه بالإمكان العام وهو محال إلا أن يؤخذ الدائم مساوياً للضرورى، كما ذكرنا. وحال بيان رده إلى الشكل الأول مذكروناه. وفى هذا الباب إن كانت السالبة والمرجبة متلازميتين فى الصغرى، أنتجت متفقاً الكيف المختلفتين فى القوة نفس النتيجة. وبيان الثانى أى عدم الإنتاج فى العكس أن الأصغر يجزئ أن يكون مقارناً بوصف هو من خواص الأكبر، فالحكم سلب الأكبر عنه وإن كان حالهما مع الأوسط مختلفاً محال، مثاله: كل كاتب متحرك مادام كاتباً ولاشئ من الإنسان بمتحرك مطلقاً، أو لاشئ من الكاتب بنائم مادام كاتباً. وكل إنسان نائم مطلقاً، فإن سلب الإنسان عن الكاتب محال.

١٤-١٥- وشاملاً... معاً والشامل لهما المطلقة العامة من.

٢٥-٢٧- وفى هذا ... النتيجة من.

١٢- ليدون [فمع من.

٢١- جمع [حكم من.

٢٨- مختلفاً محال [مختلفاً مثاله من.

الأصل السادس

إذا كانت الكبرى وصفية مركبة، والحكم بحسب الوصف ضرورياً، وبحسب الذات لا ضرورياً، وبحسب الوصف دائماً وبحسب الذات لادائماً مع كل صغرى مخالفة في الكيف أو موافقة فيه تنتج ممكنة عامة أو مطلقة عامة، بيانه أن نتيجة الضرورية الموجبة مع كل كبرى تكون ضرورية بحسب الوصف دون الذات متناقضة بالبيان المذكور في الشكل الأول. ٥ وإذا لم تصح النتيجة لا تكون ضرورية موجبة كانت ممكنة عامة سالبة.

وكذا نتيجة الدائمة الموجبة مع كبرى دائمة بحسب الوصف لا بحسب الذات، متناقضة. فنكون المطلقة العامة السالبة حقاً دائمة ولا تأثير لاختلاف الصغرى واتفاقها في الكيفية مع الجهة في هذا الباب، فإن كانت الوصفية محتملة للدوام الذاتي فهي مع كل صغرى تنتج مع الدائمة منتجة أيضاً، ومع كل صغرى لا تنتج معها غير منتجة، وإن احتملت الضرورة فقيست عليها. ١٠

ومن هاهنا يعلم أن الكبرى الوصفية الأخص مع جميع الصغريات المتفقة والمختلفة تنتج مطلقة عامة، والكبريات الوصفية مع الصغرى اللادائمة متفقة كانت أو مختلفة تنتج أيضاً مطلقة عامة، إذ الكبرى إن كانت لا دائمة، فالنتيجة مطلقة عامة، وإن كانت دائمة فالنتيجة دائمة وكلاهما داخل في المطلقة العامة، ومع الصغرى المحتملة للدوام بشرط الاختلاف تنتج أيضاً مطلقة عامة، وبشرط الاتفاق لا تنتج لاحتمال الدوام في المقدمتين. ١٥ من ١٥١ والكبرى المشروطة اللا ضرورية مع الصغريات المتفقة والمختلفة تنتج الممكنة العامة، وجميع الكبريات الوصفية مع الصغرى اللا ضرورية الفعلية إن كانت مختلفة تنتج مطلقة عامة وإن كانت متفقة في الوضع الذي يحتمل الدوام في كل من المقدمتين لا تنتج.

وإن شاعوا وجعلوا الصغرى اللا ضرورية الفعلية مع الممكنة الخاصة المختلفة، وحكموا على قياس ما في الممكنات مثلاً: الدائمة اللا ضرورية مع المشروطة الموافقة في الكيف تنتج ممكنة عامة، لأن الممكنة الخاصة المخالفة المشتملة عليها تنتج أيضاً^(١)، والكبريات الوصفية مع الصغريات الفعلية المحتملة للضرورة بشرط الاختلاف، تنتج المطلقة العامة وبشرط الاتفاق لا تنتج. لاحتمال اجتماع المقدمتين على الضرورة والدوام، وإذا لزم الاختلاط بالاعتبارين ينتجان مختلفتين بالعموم والخصوص، فالحكم للنتيجة الأخص لكونها صادقة بالوجهين مثلاً المشروطة العامة أو الخاصة الكبرى مع الوصفية اللادائمة الصغرى باعتبار اشتمال الوصفية اللادائمة تنتج المطلقة العامة، وباعتبار اشتمالها على اللا ضرورية تنتج الممكنة العامة، فالحكم للنتيجة المطلقة العامة، لأنها الأخص، وعليه القياس. ٢٥

(١) ما بين القوسين المقترنين: ساقط من من.

٩- مع [أو من].

٢٣- [لا] تنتج من.

٢٤- لكونها صادقة [صادقة من].

الكلام في تفصيل نتائج المختلطات ووضع الجداول

وبعد تقرير هذه الأصول نقول: تفصيل نتائج اختلاطات الجهات المذكورة في هذا الشكل، ومعرفة ما لينتج، يعلم من هذه القواعد. وإذا لم تأت من اختلاطات الجهات التسع الممكنات والمطلقات نتيجة لا بحسب البساطة، ولا بحسب التركيب ولا باختلاف الكيف ولا باتفاقه، ولا من اختلاط تلك الجهات إذا وقعت في الكبرى، مع الجهات العشر الوصفية الواقعة في الصغرى، لهذا لم يحتج هذا الاختلاط إلى وضع الجداول.

فوضع لياق الأختلاطات جداول، والنتائج على تقدير اختلاف المقدمات في الكيف كتب بالأصغر، وعلى تقدير الاتفاق بالأحمر، وذكر ما لم ينتج أيضا. الجدول الأول مشتمل على اختلاطات كبرى المطلقات والممكنات مع الصغرى الدائمة أو الضرورية، وما ينتج من تلك الجملة أيضا ضرورية أو دائمة. والدائمة اللازمة ضرورية تحتل الضرورية كما أن نتائج هذا الشكل دائما سلبية وضرورية أو محتملة للضرورة، كما ذكرنا.

والجدولان الآخران مشتملان على اختلاطات الكبريات الدائمة الذاتية والوصفية مع أصناف الصغريات، وحكم اختلاط الدائمة والضرورية مع سائر الجهات/ ما ذكر، والكبريات الوصفية مع الصغريات الممكنة على تقدير الاختلاف تنتج مطلقة عامة، والوصفيات المختلفة الكيف بعضها إن كانت كلها مشروطة تنتج مشروطة وإلا عرفية باعتبار الذات في الدوام واللدوام كما ذكرنا.

والوصفيات المتفقة لا تنتج وصفية، والوصفيات اللدائمة على تقدير الاختلاف والاتفاق مع جميع الصغريات تنتج مطلقة عامة. والمشروطات اللازمة والممكنة العامة والوصفية المحتملة للدوام مع كل صغرى لا تحتل الدوام منتجة، وأما مع ما تحتل الدوام فغير منتجة.. والباقية بحسب الأصول المذكورة كما وضع في الجداول. وهذا هو الجدول:

نتائج مختلطات الشكل الثاني الصغريات الدائمة والكبريات والممكنات والمطلقات المختلطات الكيفية

الكبريات									
المقدمات	ممكنة عامة	ممكنة خاصة	ممكنة أخص	مطلقة عامة	مطلقة خاصة	مطلقة أخص	مطلقة وقتية	منتشرة	مشروطة بالمحمول
الصفريات	ضرورية	ضرورية غير منتجة	ضرورية	ضرورية غير منتجة	ضرورية	ضرورية	ضرورية	ضرورية	ضرورية
	دائمة	ضرورية غير منتجة	دائمة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
	دائمة لا ضرورية	ضرورية غير منتجة	دائمة	دائمة غير منتجة	دائمة غير منتجة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة

٥- مع الجهات العشر الوصفية [أرى للجهة الوصفية ض. ٦- لهذا ولها. ١٢- والجدولان الآخران مشتملان] والجدول الآخر مشتمل من.

١٧- [لا] تنتج ض.

١٥- [تنتج ... وإلا] ض

هذه هي جداول اختلاطات هذا الشكل. قد ذكرنا قبل أن عادة أهل الصناعة أنهم يبينون إنتاج كل ضرب من المختلطات بعكس الكبرى أو بقلب المقدمتين، وعكس النتيجة إما بالافتراض أو بالخلف.

والآن نقول: في كل اختلاط تنعكس فيه السالبة يكون البيان بالعكس، والرد إلى الشكل الأول، أو بقلب المقدمات كما سبق، لأن السالبة بعكس الكبرى تكون شكلاً أول، مثاله: كل ج ب بالإطلاق، ولا شيء من أ ب بالضرورة ينتج: لا شيء من ج أ بالضرورة. إذ الكبرى بالعكس: لا شيء من ب أ بالضرورة، وتنتج من الشكل الأول النتيجة المطلوبة، وإن كانت الصغرى سالبة فتقلب المقدمات، وعكس النتيجة تنتج على هذا القياس. لكن إذا كانت السالبة مطلقة مثلاً كل ج ب دائماً، ولا شيء من أ ب مطلقاً، فهي لا تنعكس وعلى تقدير انعكاسها فيالرد إلى الشكل الأول تنتج مطلقة.

فالبیان بالعكس متعذر، وفي هذا الموضع يمكن البيان بالخلف؛ بأن يقال: لو لم يصدق لا شيء من ج أ دائماً يصدق نقيضة بعض ج ب بالإطلاق العام. وينتج مع الكبرى: ليس بعض ج ب بالإطلاق، وهذا الحكم لا يصدق مع الصغرى، فيكون كاذباً. وعلّة الكذب هي نقيض النتيجة فتصدق النتيجة. وبعض القرائن المحكوم بإنتاجها قد لا تبين بالعكس ولا بالخلف، مثاله: لا شيء من ج ب بالإمكان العام، وكل أ ب بالضرورة مادام أ لا تنتج لا شيء من ج أ بالإمكان العام، والصغرى في هذه الصورة لا تنعكس، وعكس الكبرى جزئية، وقلب المقدمات لا يفيد، وبالخلف يكون نقيض النتيجة بعض ج أ دائماً، وتنتج مع الكبرى بعض ج ب دائماً، وهذه النتيجة يمكن اجتماعها مع الصغرى في الصدق. وإن عكسنا نقيض النتيجة وجعلناه مع الصغرى: ليس بعض أ ب بالإمكان العام تنتج. ومع الكبرى أيضاً ممكنة الجمع على الصدق، فلا يمكن بيانه بالخلف، ولكن بيانه باللمية سهل كما ذكرنا.

وقد يكفي في الخلف كون نقيض النتيجة ممتنع الجمع على الصدق مع مقدمة واحدة. مثلاً كل ج ب بالإطلاق، وكل أ ب بالعرفي الأخص ينتج لا شيء من ج أ بالإطلاق العام وإلا صدق نقيضه، وهو بعض ج أ، وهو مع الكبرى لا يصدق، فتصدق النتيجة.

وفي الضرب الرابع تكون الصغرى كلية بالافتراض، وحاله في الاختلاط حال الضرب الثاني بعينه، بيانه إن كانت الصغرى ليس كل ج ب بالجهة التي تفرض، فإذا أسمينا ذلك البعض د كان لا شيء من د ب بتلك الجهة بعينها، إذ لا تعتبر هاهنا إلا في اللفظ، وإذا أنتج على القاعدة التي بناها في هذه الضروب: قولنا لا شيء من د أ بالجهة التي تأتي، فتعلم بالقياس الثاني: ليس بعض ج أ.

٧- النتيجة المطلوبة [المطلوب من...]. ١٢-١٣ [العام ... بالإطلاق] من.

١٣- [فيكون كاذباً] من. ١٨-٢٠ [وإن ... الصدق] من.

٢٠- [سهل] من.

وهذا القياس يكون من الشكل الأول. وليس بقياس حقيقة إذ يغير بعض ج و د في قولنا:
ص ١٥٦ بعض ج د مغايرة / لفظية لا معنوية ود ليس بمحمول على ج، بل هو عين ج.

وهذا الاقتران بمثابة أن يقال كل بشر إنسان، وكل إنسان حيوان، فإنه ليس بقياس حقيقة، لأنه يستلزم قولاً غير المقدمات، والكبرى في هذه الصورة عين النتيجة، وهكذا
٥ يستغنى عن إيراد هذا الاقتران، لكن بسبب إزالة شبه تعرض للمبتدئ بسبب تغيير الاسم وتعيين البعض أوردوا هذا البيان في صورة الاقتران، ولا يكون للمقدمة المشتعلة على تبديل الاسم جهة، بل وضعها وحملها ليسا بمعنويين فظهر أن في الافتراض لا يقع أزيد من قياس واحد حقيقي، وهذا القياس مشتمل على إنتاج الاختلاط المطلوب في ذلك الشكل بعينه.

ويجب أن يعلم أن العكس لما كان لازماً للأصل لم تكن النتيجة لازمة بعد انعكاس بعض المقدمات عين النتيجة، بل لازمها. واللازم قد يكون أعم من المزوم، ولا فرق في الخلف بين
١٠ إثبات صدق النتيجة وإثبات صدق لازمها لأن كلا منهما يتصور بإبطال نقيضها، وإبطال نقيض النتيجة مستلزم لإبطال نقيض لازمها، فالأولى في تعيين جهة النتيجة الاعتماد على البيانات اللمية. والله أعلم.

* * *

١١- [صدق النتيجة وإثباتها] من.

١٢- لإبطال نقيض لازمها لإبطالها نقيض من.

١٣- والله أعلم [وبالله التوفيق] من.

الفصل السابع

في مختلطات الشكل الثالث

لما كان مقتضى حمل الأكبر على الأصغر بالإيجاب أو السلب في نتيجة ملاقة هذين
الحدين بالإيجاب، في حال كونهما محمولين على الأوسط، أو مباينتهما بالسلب حال كون
أحدهما محمولا عليه والآخر مسلوبا عنه، فكلما كانت هذه الملاقة والمباينة فعلية كان حمل
الأكبر على الأصغر بالإيجاب أو السلب فعليا أيضا. وكلما كانت الصغرى فعلية والكبرى غير
فعلية كان الحمل غير فعلي. إذ يعلم من الصغرى الفعلية أن الأوسط منها يقال عليه الأصغر
بالفعل. والكبرى تقتضي أن كل ما هو أوسط بالفعل أمكن له حكم الأكبر، فذلك البعض من
الأصغر الذي هو أوسط بالفعل يلزم ذلك الحكم. لكن إذا كانت الصغرى بالإمكان، والكبرى
فعلية اقتضى أن كل ما هو مقول على الأوسط بالفعل كان حمل الأصغر عليه ممكنا. والأوسط
من جملة ما يكون أصغر بالإمكان. ففي النتيجة يمكن أن يقال: بعض ما يمكن أن يكون أصغر
حصل له حكم الأكبر.

لا أن يقال: بعض ما هو أصغر بالفعل حصل له ذلك الحكم، لجواز كون البعض الذي هو
الأوسط، بحيث سلب عنه الأصغر دائما من غير ضرورة. فلذا لا يكون هذا الاقتران منتجا.

ولنشرح هذا البحث ببيان أوفى، وهو أن الممكن إذا لم يحتمل الدائم كان بعضه فعليا.
ويحصل لذلك/ البعض حكم الأكبر فينتج كما ذكر في الشكل الأول، وفي كل صورة يكون
إيجاب الصغرى لازم سلبي فالصغرى السالبة التي في قوة الموجبة تنتج أيضا، لكن تلك
النتيجة هي الحاصلة من الصغرى الموجبة والضروب المنتجة في تلك الصورة اثنتا عشرة
وكذا إذا كانت المقدمتان تابعتين للذات أو الوصف كانت النتيجة تابعة له أيضا، وإن كان
مختلاطا كانت النتيجة تابعة للذات، كما ذكرنا.

وفي هذا الشكل اختلاط المقدمات الدائمة بحسب الوصف لا تنتج نتيجة دائمة بحسب
الوصف. مثلا يقول: كل كاتب يقظان مادام كاتباً، ومحرك القلم مادام كاتباً، ولا يلزم بعض
اليقظان محرك القلم مادام يقظان.

٣- ملاقة هذا الشكل بلا فائدة س. - كونهما كون أحدهما س.

٧- منها هما س.

١٠- حمل س.

١٧- سلبي سلب س.

٢١-٢٢- لا الوصف س.

وكذا إن كانت الكبرى سالبة مثل: لاشئ من الكاتب ساكن اليد مادام كاتباً، أو سلب ساكن اليد عن اليقظان الذى يكون كاتباً إنما هو فى بعض الأوقات، وهو وقت الكاتبية، فالنتيجة مطلقة عامة وصفية. والصغرى المقتضية للدوام فى هذا الشكل لاتناقض الكبرى الوصفية اللادائمة لجواز أن يكون الأوسط حكمان أحدهما دائم بحسب الذات، والآخر دائم بحسب الوصف ولا دائم بحسب الذات. ففى بعض الأوقات حصول الوصف يحصل ملاقة الأصغر والأكبر أو مباينتهما، كقولنا: كل نائم حيوان بالضرورة وساكن مادام نائماً دائماً. فيعض الحيوان ساكن فى حال النوم، وبلا اعتبار النوم يكون ساكناً بإطلاق اللادائم.

وبالجملة لما كانت الضروب بهذا الشكل بعكس الصغرى فقط أو مع الافتراض الذى يقتضى ثبوت الجهة على حالها كما بينا فى الشكل الثانى راجعة إلى الشكل الأول، كان حكم اختلاطات هذا الشكل حكم اختلاطات الشكل الأول بحسب جهة توافق جهة عكس الصغرى، إلا فى حكيمين بينهما فى الآخر.

فصغريات هذا الشكل إذا كانت من أصناف المطلقات أو الدائيمات كان حكمها حكم الصغرى المطلقة العامة، وإذا كانت من أصناف الممكنات كان حكمها حكم الصغرى الممكنة العامة، فإن احتمل الأصل دوام السلب كان عكسه كذلك وإلا فلا. وإن كانت من أصناف الوصفيات كان حكمها حكم المطلقة العامة الوصفية والمطلقة العامة الوصفية فى صغرى الشكل الأول وإن لم نبينها هناك. وبهذا البيان الذى ذكرنا هنا ينتج مع الكبرى الدائمة وصفية مطلقة، إذ كل مايلزم شئ حصوله فى بعض أوقات وصف الأصغر جاز أن يكون حصوله ذلك لللازم أيضاً فى بعض أوقات وصف الأصغر، وبيان الجملة/ بالخلف على المتوال السابق سهل.

وأكثر اختلاطات الشكل الأول التى أوردناها وإن كانت مغنية عن إيراد هذا التفصيل لكن لما قل ما يحتاج إليه فى هذا الشكل، وكان حكم هذا الشكل فى الوصفيات أمراً آخر، وضعنا فى هذا الجدول القدر المهم للاحتياج إلى الرجوع إلى تلك الجداول. هذا وليوضع فى الاعتبار أيضاً ماخالفها، وهذا هو الجدول:

-
- ٥- حصول [حصول] س.
٧- بإطلاق [بالإطلاق] س.
١٠- [عكس] ض.
٢٠- للتفصيل [الفصل] س.
٢٢-٢٣- [وليوضع ... يخالفها] ض.

جدول محتتمات الشكل الثالث وتناجها

الك									
ريات									
مقومات	مككات	مطالة عامة	باقي المطقات	فردية	دائمة	رسميات عامة	مقومات دائمة لا ضرورية	رسميات خاصة	رسميات اخص
مككة عامة رخاصة	تابع الكبري ان غير متجة	مككة عامة ار غير متجة	مككة خاصة ار غير متجة	تابع الكبري ان غير متجة	تابع الكبري ان غير متجة	مككة عامة ار غير متجة	مككة دائمة لا ضرورية	مككة خاصة	مككة اخص
مككة اخص	تابع الكبري	مككة عامة	مككة خاصة	تابع الكبري	تابع الكبري	مككة عامة	مككة خاصة	مككة خاصة	مككة اخص
مطقات	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	مطالة عامة	دائمة لا ضرورية	مطالة خاصة	مطالة اخص
فردية	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	مطالة عامة	دائمة لا ضرورية	مطالة خاصة	مطالة اخص
دائمة	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	مطالة عامة	دائمة لا ضرورية	مطالة خاصة	مطالة اخص
عرييات	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	مطالة عامة	مطالة دائمة لا ضرورية	مطالة خاصة	مطالة اخص
مقومات	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	مطالة عامة	رسمية دائمة لا ضرورية	مطالة خاصة	مطالة اخص
عرييات لامقومات	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	تابع الكبري	مطالة عامة	رسمية لا دائمة	مطالة خاصة	مطالة اخص

الريات

الفصل الثامن

في مختلطات الشكل الرابع

الضروب المنتجة في هذا الشكل بلا اعتبار الجهات خمسة، كما ذكرنا. الضربان الأولان ينتجان المرجبة الجزئية، والضرب الثالث ينتج السالبة الكلية، والباقيان السالبة الجزئية. وإذا اعتبرت الجهة ففي كل موضع كانت السالبة لازمة للمرجبة زادت الضروب بحسب اعتبار السالبة/ كما ذكرنا في سائر الأشكال. ٥ من ١٥٩

ومعرفة جهات نتائج المختلطات في هذا الشكل أيضا مبني على أصول هي:

الأصل الأول

١٠ في اقترانيات الإيجابية، إذا كانت المقدمتان فعليتين ضروريتين أو لا مع الصغرى الضرورية والدائمة والكبرى بالإمكان، فالنتيجة مطلقة عامة. وإن لم تكن الصغرى ضرورية أو دائمة وإحدى المقدمتين أو كليهما بالإمكان فالنتيجة ممكنة عامة على رأى الجمهور. وسيأتى تحقيقه إن شاء الله تعالى.

١٥ وبيان هذا الكلام: أن الأصل المحمول في هذا الشكل إذا كان محموله أكبر فإن كانت المقدمتان فعليتين، كان حمل الأكبر على الأصغر أيضا فعليا، بالبيان الذى ذكرناه فى عكس المطلقات. وإن كانت إحدى المقدمتين فعلية والأخرى غير دائمة كان حمل الأكبر على الأصغر بالإمكان كما ذكرنا فى عكس الممكنات.

وإن احتمل الأكبر أن يكون خاصة من خواص الأوسط، كالكاتب للإنسان فحملة حينئذ على الأصغر كالحويان لا يكون ضروريا.

٢٠ وإن كانت المقدمتان ضروريتين وأيضاً إذا كان للأصغر هذا الاحتمال كالمضاحك للناطق فحمل الأكبر، كالإنسان، عليه يكون ضرورياً، وإن لم يكن شئ من المقدمات ضرورياً، ولهذا قلنا نتائج الفعليات مطلقة عامة.

٣- [يفع] ض.

٥- زيدت [زويت] س.

٧- [هي] ض.

١٢- الأصل [الأصغر] س. // [كانت] ض.

١٦- [هي] ض.

١٩- للأصغر [للضرورة] ض.

ويمثل هذا البيان يعلم أن نتايج الممكنات ممكنة عامة، وإذا ردوا هذا الشكل إلى الأشكال السابقة تقلب المقدمات. وعكس النتيجة من الشكل الأول، أو بعكس الكبرى من الشكل الثالث تحصل هذه المطالب.

فإن كانت الصغرى ضرورية أو دائمة ففي حال كونها كبرى الشكل الأول تكون النتيجة تابعة لها، ويكون عكسها مطلقة عامة وأما إذا كانت الكبرى ضرورية أو دائمة فلا يلزم هذا الحكم لأن الكبرى بعد العكس تكون كبرى الشكل الثالث، والضرورية بعد العكس تكون مطلقة، والمطلقة مع الممكنة تنتج الممكنة. وقلنا في المواد: كل إنسان أبيض بالإمكان. وكل زنجي إنسان بالضرورة. ولا يلزم أن يكون بعض الأبيض بالإطلاق زنجياً بل بالإمكان العام. وسنبين بالتحقيق حكم اختلاط الممكنات كما وعدنا، إن شاء الله تعالى.

١٠ الأصل الثاني

كل اقتران فيه مقدمة سلبية إن كانت تلك المقدمة منعكسة كان الاقتران منتجاً. فإن كانت ضرورية أو دائمة كانت النتيجة كذلك، إلا أن تكون دائمة صرفاً أو ممكنة تحتل الدوام، لأن هذا الاقتران غير منتج، ون لم تكن تلك المقدمة منعكسة لم ينتج الاقتران، إلا أن تكون كبرى القياس وصفية مركبة على وجه سينكر.

بيان الأول أن الاقتران يكون بعكس الصغرى على هيئة الشكل الثاني، ويلزم الإنتاج بالبيان المذكور. فإذا كانت السالبة ضرورية أو دائمة كانت النتيجة كذلك وفي الضرب الثالث إذا كان عكس الصغرى حافظاً للكمية كانت النتيجة كلية. وفي الضرب الرابع والخامس اللذين يكون المطلوب فيهما النتيجة الجزئية فإن تغيير كمية الصغرى اللازمة بعد العكس لا يكون مضراً. وبيان الثاني أن السالبة الغير المنعكسة يحتمل أن تشتمل على سلب خاصة الموضوع عنها. كقولنا: لا شيء من الإنسان بضاحك أو كاتب بالإطلاق أو بالإمكان.

فإذا أضفنا الكبرى الموجبة نحو: كل ناطق إنسان إلى الصغرى الموجبة نحو: كل ضاحك أو كاتب ناطق، لم يجز الحكم بسلب الناطق عن الضاحك أو الكاتب، ولا بسلب الإنسان عن الناطق فهذا الاقتران بحسب الصورة غير منتج.

الأصل الثالث

إذا كانت إحدى المقدمتين فقط وصفية فالنتيجة بحسب الذات. وإن كانت كلتاها وصفية كانت النتيجة وصفية، وإن كانت النتيجة جزئية كانت الوصفية مطلقة عامة، وإن كانت كلية فمن العرفيات الخالصة أو المخلوطة مع المشروطات تحصل نتيجة عرفية. ومن المشروطات

١- ردوا [أرادوا] س. ٢- [أو] ض. ٨- [إنسان] أسود س. ١٦- أو دائمة [دائمة] ض. ٢٦- [كانت] ... وصفية [ض].

الخالصة نتيجة مشروطة. بيان الأول أنا إذا قلنا كل نائم ساكن مادام نائما، وجعلنا قولنا كل إنسان نائم كبرى له أو قلنا كل ساكن جسم صغرى له فحمل الإنسان على الساكن أو حمل الدائم على الجسم لا يلزم أن يكون بحسب الوصف.

وبيان الثانى أنا بينا فى الأشكال السابقة أن الوصفين يتجان وصفية، فبالعكس والرد إلى الأشكال السابقة يعلم أن النتيجة فى هذا الشكل أيضا وصفية. ٥

وفى الضروب الأربعة المنتجة للجزئية. بعكس الكبرى، والرد إلى الشكل الثالث يعلم أن النتيجة مطلقة عامة وصفية. وفى الضربين الأولين إن أرادوا فهو بالقلب والرد إلى الشكل الأول وعكس النتيجة. وفى الضرب الثالث المنتج الكلية يعلم بالرد إلى الشكل الثانى أن النتيجة من العرفيات الخالصة والمخلوطة مع المشروطات عرفية، ومن المشروطات الخالصة مشروطة، وإن أرادوا لمية هذه الجملة بينوا، كما بينا فى المواضع السابقة. ١٠

الأصل الرابع

أن الصغرى الوصفية مع الكبرى الممكنة والمطلقة فى الافتراضات المشتملة على مقدمة سلبية لاتكون منتجة، ومع الكبرى الضرورية والدائمة إن لم تتناقض تنتج ضرورية ودائمة. بيان الأول أنا نقول: كل ضاحك متعجب مادام ضاحكا، ولاشئ من الإنسان/ بضاحك بالإطلاق، وكذا لاشئ من الضاحك بياك مادام ضاحكا، وكل إنسان ضاحك بالإطلاق، ولايجوز الحكم بسلب الإنسان عن بعض المتعجبين أو الباكين. ١٦١ ص ١٥

وبيان الثانى ماذكرنا فى الشكل الأول بعينه، وإذا كان عكس الضرورية والدائمة حافظا للجهة، ينتج فى هذا الشكل ذلك.

الأصل الخامس

إذا كانت الصغرى كلية وصفية مركبة مع اعتبار الذات والوصف على وجه تكون جهة وصف الموضوع بالنسبة إلى ذاته ممتنع الجمع على الصدق مع جهة القضية بحسب الوصف. فالكبرى المرجبة التى لاتصدق معها الصغرى لايمكن أن تقع فى ذلك الاقتران. مثلا إن كانت الصغرى من وصفيات أخص والكبرى موجبة دائمة، أو الصغرى مشروطة لا ضرورية والكبرى موجبة ضرورية. لكن إذا كانت إحدى المقدمتين أعم مما يناقض الأخرى فالمقدمة الأخرى تقتضى تخصيصها وحملها على وجه يكون غير مناقض، كما مر فى الشكل الأول. والبيان هو نفسه. ٢٥

٧- [وصفية] ض. ١٥- [وكل ... بضاحك] ض.

٢٣- [إن] ض.

٢٤- موجبة ضرورية [موجبة لا ضرورية] ض.

٢٦- [والبيان ... نفسه] ض.

الأصل السادس

- إذا كانت الكبرى كلية وصفية مركبة فالنتيجة الموصوفة بذلك الصفة الغير الصادقة مع تلك الصغرى لا يمكن حصولها بذلك الاقتران، بالبيان المذكور في الشكل الأول.
- فالنتيجة دائمة إيجابية مع الكبرى الوصفية الأخص مستحيلة، وكذا نتيجة الضرورية إيجابية مع الكبرى المشروطة اللاضرورية.
- وفي الضرب الأول إن كان اعتبار الذات فقط مقتضيا للضرورة كانت تلك الممكنة مطلقة خاصة، وإن اقتضى هذا الاعتبار اللادوام كانت مطلقة أخص.
- أما الممكنة فتكون مطلقة خاصة سلبية، لكن ينبغي أن يحكم بالإمكان الخاص لجهة ضبط الكيفية، وللضرب الثاني اشتراك مع الأول في هذه المعاني، إذ الحاصل من الشكل الثالث بعكس الكبرى هذه النتائج.
- وأما في الضروب الباقية التي اشتمل فيها الاقتران على مقدمة سلبية، فالنتيجة ممكنة عامة أو مطلقة عامة في جهات السلب على كل حال، والكبرى بالصفة التي ذكرنا لامحالة إما موجبة فعلية أو في قوتها.
- فإن كانت الصغرى أيضا كلية وموجبة فعلية أو في قوتها. فالأصغر يكون محمولا على الأكبر بالإطلاق، ومنعكسا أيضا بالإطلاق، فالأكبر محمول على بعض الأصغر بالإطلاق الإيجابي، ويلزم منه أن النتيجة إن كانت كلية وكانت في الضرب الثالث/ كان بعضها سالبة مطلقة محتملة للإيجاب على سبيل القطع والبعض الآخر مشكوك فيه كما ذكرنا في عكس الموجهات المركبة.
- وإن كانت النتيجة جزئية فبحكم احتمال الإيجاب كانت ممكنة خاصة أو مطلقة أخص، وهي تقع في الضرب الرابع. وإن كانت الصغرى جزئية وهي تقع في الضرب الخامس لئلا تكون في قوة الموجبة الفعلية، فالنتيجة تبقى على الأصل إمكأنا عاما أو إطلاقا عاما. وفي هذه المواضع تفاوت بين نتائج الضرب الرابع والخامس. مثاله في الضرب الأول: كل مستيقظ حيوان بالضرورة، وكل كاتب مستيقظ مادام كاتب لا دائما، فبعض الحيوان كاتب بالإطلاق الأخص، إذ لو كان دائما كان مناقضا للكبرى، وفي الضرب الثاني: كل متغير جسم بالضرورة، وبعض المتحرك متغير مادام متحركا لا دائما فبعض الأجسام متحرك بالإطلاق الأخص، ويجوز أن يكون البعض متحركا دائما.

٩- وللضرب الثاني [والضرب س. // - الثالث الثاني س.

١٢- جهات جانب س.

١٤- [فإن ... فعلية] س.

١٧- [على ... القطع] س.

وفى الضرب الثالث: لاشئ من المستيقظ بنائم بالإطلاق الأخص، وكل كاتب مستيقظ مادام كاتباً لادايما. فلا يجوز أن يكون نائم كاتباً بالنظر إلى الكبرى ويكون الحكم بالإطلاق العام السلبى صحيحاً بهذا الاعتبار.

وإذا كانت الصغرى، فى قوة الإيجابى الفعلى، والكبرى إيجاباً فعلياً أنتج من الشكل الأول: كل كاتب نائم بالإطلاق وعكسه بعض النائم كاتب بالإطلاق. فالحكم فى السالبة المطلقة العامة أن نقول: لاشئ من النائم بكاتب كان الحكم على بعض النائم بالإطلاق الأخص والباقى مشكوك فيه. أعنى يحصل لبعض النائم كاتب فى بعض الأوقات، وقد لا يحصل الباقى فى وقت أصلاً.

وفى الضرب الرابع كل نائم حيوان بالضرورة، ولاشئ من الكاتب بنائم مادام كاتباً لادائماً، فلا يصح أن يكون حيوان كاتباً دائماً بالنظر إلى الكبرى.

فإن كان كذلك يكون الحكم بالإطلاق العام السلبى بهذا الاعتبار صحيحاً يعنى بعض الحيوان ليس بكاتب، وإذا كانت الصغرى فى قوة الموجبة المطلقة، وهى كل كاتب نائم فبالقلب تنتج كل كاتب حيوان، ولزم بالعكس: بعض الحيوان كاتب. فعلم أن المطلقة التى أدعيناها فى النتيجة مطلقة أخص.

وفى الضرب الخامس: بعض المتحرك جماد ولاشئ من النائم بمتحرك مادام نائماً لا دائماً. فلا يصح أن يكون جماد دائماً نائماً بالنظر إلى الكبرى. وإن كان كذلك يصح الحكم بالإطلاق العام السلبى أعنى بعض الجمادات ليس بنائم والقلب فى هذا الاقتران غير منتج لجزئية الصغرى، فالحكم يبقى على الإطلاق العام. وإذا كان ضرورياً بهذه المادة/ علم أن إنتاج الإطلاق الخاص غير متوقع. هذا تمام الأصول والقواعد فى هذا المطلب.

٢٠ الكلام فى تفصيل نتائج المختلطات ووضع الجدول

قد علم من تمهيد هذه الأصول أن مختلطات ضروب هذا الشكل ليست على متوال واحد بخلاف سائر الأشكال، بل الضربان الأولان على نسق واحد، وللتالث حكم، والضربان الآخران متشابهان فى أكثر الاختلالات إلا فى الوصفيات المركبة لحصول التفاوت بين الضربين.

والضرب الثالث أكثر مشابهة للشكل الثانى، والضروب الأربعة الباقية بالشكل الثالث، فوضعنا لتفصيل مختلطات هذا الشكل ثلاثة جداول: أحدها مشتمل على مختلطات الضربين الأولين، والثانى على مختلطات الضرب الثالث، والثالث على مختلطات الضربين الباقين. وفى الجدول الأول وضعنا الممكن العام والخاص المحتملين للدائم اللاضرورى حتى لا يجب الإنتاج لذلك الاحتمال فى موضع واحد. ووضعنا الممكن الأخص الخالى عن ذلك الاحتمال

٦- أن نقول: أعنى س. ٧- والباقى ... فيه س.

٧- أعنى ... الباقى س.

١١- فإن كان كذلك مع س. ١٦- وإن كان كذلك مع س.

٢١- ضروباً س.

في موضع واحد والنتيجة مع جميع الجهات ممكنة عامة إلا أن تكون الصغرى ضرورية أو دائمة، إذ النتيجة حينئذ مطلقة عامة. ونتيجة باقى الاختلاطات الفعلية مطلقة عامة. وإن كانت المقدمتان وصفتين فالنتيجة مطلقة عامة وصفية إلا أن تكون الكبرى الضرورية مع الصغرى المشروطة للاضرورية، والكبرى الدائمة مع الصغرى الوصفية للدائمة المتناقضة غير منتجة، ومع الكبرى المشروطة للاضرورية إذا لم يكن كون النتيجة ضرورية ففي الممكنات التي قلنا إن النتيجة ممكنة عامة، تكون بهذا الاعتبار ممكنة خاصة، وفي المطلقات أيضا تكون مطلقة خاصة، وفي الوصفيات مطلقة عامة وصفية بحسب الذات لا ضرورية وكذا مع الكبرى الوصفية للدائمة إذا لم يكن كون النتيجة دائمة ففي الممكنات مطلقة خاصة سلبية. لكن يجب الحكم بالممكنة الخاصة لجهة حفظ الكيفية.

وفي المطلقات مطلقة أخص وفي الوصفيات مطلقة عامة وصفية بحسب الذات دائمة، ومن الصغرى المشروطة للدائمة مع الكبرى الوصفية إذا كانت النتيجة بالقلب والرد إلى الشكل الأول مشروط لا ضرورية لم يجز كون عكسها ضرورية، كما ذكرنا في باب العكس. فتلك النتائج كلها مطلقة عامة وصفية لا ضرورية وعلى قياس ذلك تنتج الصغرى الوصفية للدائمة مع الكبرى وصفية لا دائمة./

وفي الجدول المشتمل على مخططات الضرب الثالث لاتحصل النتيجة من الممكنات والمطلقات الواقعة في الصغرى والكبرى إلا الصغرى الضرورية والدائمة التي نتيجهما تكون مثل الصغرى، وفي اختلاط الممكنة والدائمة اشتباه، كما ذكرنا في الشكل الثاني. وإذا كانت الكبرى مشروطة لا ضرورية فكون النتيجة ضرورية إيجابية محال بحكم المتناقضة. وكذا إذا كانت الكبرى وصفية لا دائمة فكون النتيجة دائمة إيجابية محال. فمع هذه الكبريات تصدق دائما الممكنة العامة السلبية أو المطلقة العامة السلبية. وإن لم تكن الصغرى محتملة للضرورة أو لم تكن في قوة الموجبة فتنتج بالقلب من الشكل الأول الممكنة والمطلقة الإيجابية. وعكسها الممكنة العامة أو المطلقة العامة الإيجابية الجزئية، فذلك البعض لا يحتمل الضرورة أو دوام السلب. ولهذا كانت النتيجة في الصغرى اللاضرورية الممكنة والمطلقة العامة كلية أو خاصة جزئية، وفي الدائمة إن كانت مطلقة فعامية كلية أو مطلقة خاصة جزئية إيجابية.

فمن جهة حفظ النتيجة يجب أن يحكم بالممكنة الخاصة الجزئية السلبية. وجملة كبريات هذا الضرب مع الصغريات الغير المحتملة للضرورة، وكانت في قوة الموجبة تنتج بالقلب من الشكل الأول، وتكون بالعكس ممكنة أو مطلقة عامة إيجابية ولما لم تكن هذه النتائج حافظة للكيفية لم تعد هذه الضروب منتجة. والصغرى الدائمة اللا ضرورية أيضا إذا كانت في قوة

١- [عامة] ض.

١٠- [عامة، وصفية] ض.

٢٤- [وفي ... خاصة] ض.

الممكنة العامة الإيجابية تنتج الممكنة العامة الإيجابية الجزئية على تقدير عدم انعكاس الممكنة. فإن لم تحتل الكبرى الضرورة فالنتيجة إما دائمة كلية مطلقة أو دائمة لاضرورية جزئية، وإن احتملت الكبرى الضرورة فعلى تقدير الضرورة كانت النتيجة ضرورية، فالدائمة لللاضرورية لا تحتل الجزئية. والكبرى الضرورية والدائمة مع الصغرى الوصفية إن لم تتناقض تنتج بالقلب من الشكل الأول ضرورية أو دائمة كالكبرى بالبيان المذكور في الشكل الأول. وإذا انعكست ففي هذا الشكل أيضا تكون النتيجة ضرورية أو دائمة. لكن إذا كانت كلتا المقدمتين وصفية فالنتيجة من العرفيات الخالصة والمخلوطة مع المشروطة عرفية، ومن المشروطات الخالصة مشروطة كما ذكرنا. إذا كانت الصغرى محتملة للضرورة فالنتيجة عامة، وإن لم تحتل/ الضرورة ففي قوة الموجبة الممكنة. فبالقلب والعكس يعلم أن الضرورية السالبة في بعض النتائج كما ذكرنا محال. فالنتيجة في البعض خاصة وإن لم تحتل الصغرى الدوام ففي قوة الموجبة المطلقة. ويعلم أن الدائمة السالبة في النتيجة محال فالنتيجة في البعض أخص.

ولما كان في جدول المختلطات في الضرب الآخر نتيجة اختلاط أصناف الصغريات مع الكبريات الغير الوصفية المركبة متساوية في كلا الضربين وضعت هذه الجملة مشتركة في جدول.

ولما كانت نتيجة الكبريات الوصفية المركبة مع أصناف الصغريات متفاوتة وضع لجهة كل ضرب جدول مفرد. في هذا الضرب لاتأني نتيجة من كبرى الممكنات والمطلقات مع أصناف الصغريات أصلاً ونتيجة الكبرى الضرورية والدائمة مع أصناف الصغريات تنتج الكبرى، إلا في اختلاط الممكن والدائم الذي فيه اشتباه كما ذكرنا. والكبرى الوصفية العامة مع الصغرى الممكنة على تقدير إنتاجها إنما تنتج الممكنة العامة. ومع الفعليات الذاتية المطلقة العامة، ومع الوصفيات المطلقة العامة الوصفية. والكبريات الوصفية لما كانت بالعكس وصفيات عامة أيضا كانت مع الصغريات الممكنة من الشكل الثالث إما غير منتجة أو منتجة للممكنة العامة، ومع الصغريات الفعلية بحسب الذات المطلقة العامة، ومع الصغريات الوصفية المطلقة العامة الوصفية.

فإن كانت الكبرى وصفية لا دائمة فالنتيجة لاتكون دائمة إيجابية بل مطلقة عامة. وبهذا السبب يرتفع احتمال عدم الإنتاج من جهة إمكان الصغرى ونتائج الضرب الخامس يجب أن تقرر على هذه الجملة.

- ١- [عدم] ض.
- ١٠- [في البعض] أخص ض.
- ١٢- في الضرب الآخر في الضربين الآخرين ض.
- ١٦- وضع ضرب س.
- ١٩- [لا] لا س.
- ٢٠- الذاتية للدائمة س.
- ٢٣- منتجة نتيجة س.
- ٢٦- السبب السلب ض.

أما في الضرب الرابع، فلما كانت الوصفيات اللادائمة في قوة الموجبة المطلقة، وبالقالب تنتج من الشكل الأول الممكنة أو المطلقة وعكسها الممكنة العامة والمطلقة العامة الجزئية الإيجابية، فلا تكون في النتيجة جزئية ضرورية ودائمة سالبة.

وبهذه الجهة كانت مع الصغرى الفعلية بحسب الذات أخص، ومع الصغرى الوصفية المطلقة العامة وصفية لا دائمة بحسب الذات، وإذا كانت الوصفيات اللاضرورية في قوة الموجبة الممكنة فعلى تقدير الإنتاج مع أصناف الصغريات تنتج بالقالب من الشكل الأول الممكنة. وبالعكس الممكنة العامة الجزئية. فالنتائج التي هي ممكنة عامة أو مطلقة عامة تكون على ذلك التقدير الخاص. والوصفية بحسب الذات تكون لا ضرورية.

وإذا كانت الممكنة الخاصة مع احتمال الدائمة اللاضرورية غير منتجة، فعلى تقدير الكبرى المشروطة الدائمة اللاضرورية يسقط هذا الاعتبار، ويبقى على الأصل الإمكان والإطلاق العام. وقد وضعت في هذه الجداول ضروب هذه الأشكال ونتائجها بالتفصيل وبيان كل منها بالعكس والخلف والافتراض على القياس السابق سهل ومستغن عن إيراد الأمثلة، وهذه هي الجداول:

٤- وبهذه الجهة [وهذه الجملة س].
١١- [وبيان ... الأمثلة] ض.

٢٥١

[illegible]

الفصل التاسع

فى

بيان اختلال يعرض فى اعتبار الجهات والمختلطات من وجه اعتبار الدائمة للاضروية الكلية

٥ قد تقرر فى علم آخر: أن الحكم الدائم إن كان كليا فلا محالة يكون ضروريا فى نفس الأمر. وأما إن كان جزئيا فيحتمل أن يكون خاليا عن الضرورة الذاتية بل واقعا على سبيل الاتفاق كما ذكرنا قبل هذا. ومتقدمو المنطقيين لهذا السبب أثبتوا مباينة بالخصوص والعموم فى الكليات بين الدائمة والضرورة المطلقة. والرئيس أبو على ابن سينا الذى هو أفضل المتأخرين المنطقيين فرّق بين الاعتبارين فى أكثر كتبه كالشفاء والنجاة والأوسط ونحوها.

١٠ لكنه فى الاستعمال ذهب إلى ماذهب إليه غيره، وقال فى الإشارات فى أثناء ذكر الجهات: وأما الدوام من غير ضرورة، وقال فى مقاله فى الجزئيات: وأما مثال الذى هو دائم غير ضرورى فمثل أن يتفق لشخص من الأشخاص إيجاب عليه أو سلب عنه صحة مادام موجودا ولم تكن تجب تلك الصحة، كما أنه قد يصدق أن بعض الناس أبيض البشرة مادام موجود الذات، وإن كان ليس بضرورى. وقال فى موضوع آخر: ومثل أن تقول كل ج ب حتى يكون كأننا قلنا كل واحد واحد من ج على البيان الذى ذكرناه يوجد له ب دائما مادام موجود الذات من غير ضرورة.

وأما أنه هل يصدق هذا الحمل الموجب الكلى فى حال أو يكون دائم الكذب أى أنه هل يمكن أن يكون مالم ليس بضرورى دائما فى كل واحد أو مسلوبا دائما عن كل واحد أو لايمكن هذا، بل يجب أن يوجد مالم ليس بضرورى فى البعض لا محالة ويسلب عن البعض لا محالة، فأمر ليس على المنطقى أن يقضى فيه بشئ، وليس من شرط القضية أن ينظر فيها المنطقى أن تكون صادقة، فقد ينظر أيضا فيما لا يكون إلا كاذبا.

فبمقتضى هذه القضية قد أجال النظر فى أحوال الكلى الدائم للاضروية، وإن كان كاذبا إلى المنطقى. ولهذا أورد قوم بعده نظروا فى جهات القضايا حكما للدائم بانفراده وإن كان كلامهم فى ذلك الباب لا يخلو عن خبط.

٢٥ ونحن فى هذا المختصر أوردنا على ذلك المنوال أحكام الجهات والنقيض والعكس والمختلطات بقدر الجهد، وفى كل موضع يكون مقتضى هذا الاعتبار مخالفا للوجود ومنافيا لرأى جمهور المحققين اقتصرنا على الإشارة ووعدنا ببيان الاستيفاء.

٨- [ابن سينا] ض.

٧- أثبتوا مباينة [بغير السعة] س.

١١- [فى الجزئيات] ض.

٩- [المنطقيين] س.

٢١- [ينظر] ض.

١٢- [تجب] تحت س.

٢٦-٢٧- [مناقيا لرأى] [ولرأى] س. // بيان الاستيفاء الايبان بالاستيفاء س.

والآن نريد إنجاز الموعود بتوفيق الله تعالى ومشيتته، فنقول: اعتبار الحكم الدائم الكلى الغير الضروري في هذه الأبواب متعلق بموضوعين أحدهما بحث جهات/ القضايا والآخر بحث أحوال الموضوع وسور الكلى والجزئى الداخل عليه واعتبار هذا الحكم فى كل من الموضوعين يسرى إلى الآخر خصوصا بسبب العكس.

٥ لكن تجوز الحكم فى الكلى الدائم اللاضرورى يقتضى أن يكون الممكن الكلى أعم بحسب الدلالة من المنطق الكلى بهذا القدر كما ذكرنا. لكن فى بحث موضوع القضية والأسوار مثلا إذا كان الموضوع كاتباً يقتضى أن كل كاتب بالقوة والإمكان أعم من كل كاتب بالفعل بحسب الوجود الخارجى أو الفرض العقلى وبحسب الدلالة أيضا. فيجوز أن يكون للماهيات المختلفة اشتراك فى صحة الكاتبية. ويكون بينهما امتياز بأن بعضها كاتب بالفعل بحسب الوجود أو الفرض العقلى دون بعضها لا فى الخارج ولا فى العقل. فإذا قلنا كل كاتب وقع على الكاتب بالفعل دون من يصح أن يكون كاتباً ولم يكن بالفعل. ويلزم من هذا عدم وجوب كلية هذا الموضوع أو على تقدير كون الماهية التى لها صحة الكاتبية كاتبة، ويكون بعض من ماكان فى الأول محكوما عليه كليا، فيكون الحكم الكلى جزئيا.

١٥ وإذا تمهدت هذه المقدمة فنقول: كل ممكن موجب قد يصدق معه الدائم اللاضرورى الكلى كالممكن العام والخاص لا يعكس. مثلا قولنا: كل زنجى بالإمكان أبيض صادق، وقولنا لاشئ من الزنجى بأبيض دائما من غير ضرورة أيضا صادق. فهذه المقدمة لاتعكس، إذ فى العكس إذا جعلنا الأبيض موضوعا، وأردنا بالأبيض الفعلى خرج عنه الزنجى وإلا فالسالبية الكلية التى فرضناها صادقة لم تكن صادقة. ومايقع عليه الأبيض الفعلى كالتلج والعاج والتركى وغيرها يستحيل أن يكون زنجيا. فلا يصح أن يقال بعض الأبيض بالإمكان زنجى، وينبغى أن يعلم أن هذا المثال إن لم يطابق المقصود ويسبب أن هذا الاعتبار غير مطابق للوجود لم يضر فى المقصود، بل الحكم إذا ثبت بالبرهان ولم يوجد له مثال لم يبطل ذلك الحكم، إذ فائدة إيراد المثال توضيح الحكم لا إثباته. ثم بين ماذكرنا فى باب العكس وبين مايدكرها هنا فى عكس السالبة الدائمة اللاضرورية تفاوت، إذ قلنا ثمة: السالبة الدائمة بعضها لا ضرورية وبعضها محتملة للضرورة، وها هنا نقول: السالبة ضرورية. لكن ينبغى أن يعلم أن ذلك الحكم بحسب القياس واقتضاء وضع هذا الاعتبار، إذ أن مقتضى وجود الأبيض الذى بالإمكان زنجى لا بالفعل، كما ذكرنا. وهذا الحكم بحسب تتبع حقيقة الحال فى نفس

٤- يسبب نسبة .

٥- [فى] كلى من .

٦- بحسب الدلالة بحسب الذات للدلالة من .

١٦- زنجى، لون من .

١٣- بعض، بعضها من.

١٥- قد يصدق تصديق من.

١٧- [لا] تعكس من .

الأمر، ويقتضى بالآخرة رفع هذا الاعتبار. ولما اقتضى هذا الاعتبار امتناع انعكاس الممكنة
١٧٠ من الإيجابية كان الكلى/ والجزئى فى هذا المعنى سواء.

وأما التمسك بالخلاف كما ذكرنا فى باب العكس فغير مفيد هنا إذ نقيض عكس الممكن فى
هذا المثال أن يقال لاشئ من الأبيض أى مما يفرض أبيض بالفعل زنجى بالضرورة، وهذا
٥ حق كما ذكرنا. وعكسه لاشئ من الزنجى بأبيض يعنى ما يكون أبيض بالفعل بحسب الفرض
بالضرورة. وهذا أيضا حق، وغير مناقض لأصل القضية، لأن الأبيض بالإمكان محمول
على الزنجى، ليس هو أبيض بالفعل، وإن أسقطنا فى هذا العكس قيد بالفعل عن الأبيض
سرى إلى فساد انعكاس السالبة الضرورية التى هى أوضح القضايا المنعكسة. لأن قولنا فى
المثال المذكور: لاشئ من الأبيض بالضرورة بزنجى حق، كما ذكرنا. ولا يصح فى عكسه أن
١٠ يقال: لاشئ من الزنجى بالضرورة أبيض لأن أصل القضية قولنا: الزنجى بالإمكان أبيض،
وهذه نقائض من جهة سور القضية، لأن سور الكلى فى قولنا: لاشئ من الأبيض بزنجى
يقتضى الحصر لا على سبيل الوجوب بل على سبيل الوجود، كما ذكرنا.

وإذا اعتبر خروج بياض الزنجى من القوة إلى الفعل كان ماسلب عنه الزنجى بالضرورة
بعضاً من الأبيض لا كل الأبيض. فالقضية الغير المنعكسة هى السالبة الجزئية، وقد يقرر أنها
١٥ لا تنعكس. واعتبار الدوام بلا ضرورة فى أصل القضية أعنى: لاشئ من الزنجى بأبيض قد
فرضناه متعلقاً بالجهة. وفى العكس سرى إلى الموضوع والسور. وهذا بيان ما ذكرنا: أن
اعتبار هذا المعنى فى كل من البابين سرى إلى الآخر، قطعاً أن هذا الاعتبار يقتضى فساد
انعكاس الممكنات على مذهب قريب من مذهب جماعة جعلوا الإطلاق والضرورة والإمكان
متعلقة بالأسوار. وفى مختلطات الشكل الأول إذا كانت الصغرى ممكنة ومحملة لدوام السلب
٢٠ لزم أن يكون ذلك الاقتران منتجا لجواز ألا يكون الأوسط المحمول على الأصغر فى الصغرى
حاصلا بالفعل، من جهة صدق سلب الدائم الكلى اللا ضرورى. ويكون الحكم فى الكبرى
على الأوسط الحاصل بالفعل، فيكون هذا الأوسط مبانياً للأوسط الأول بالذات والماهية فلا
يتكرر الأوسط وتكون الكبرى فى حكم الجزئية مثاله إن كان للإنسان إشراك بالفرض مع
السباع وبعض الحشرات فى صحة أن يكون فى بطن كل منها أجنة كثيرة، وكان هذا الحكم
٢٥ فى الإنسان دائماً السلب وفيما عداه حاصلاً بالفعل، صح أن يقال هذا الحكم حاصل للإنسان
بالإمكان فإن كان كذلك، أعنى بالنظر إلى الفعل كان فاقداً للتميز بالضرورة أو لم يكن أى
منها ناطقاً بالضرورة وكذا نقول: كل إنسان أبيض بالإمكان، ولاشئ من الأبيض بزنجى
بالضرورة وعلة امتناع إنتاج اختلاف حال الأوسط/ فى القوة والفعل فينبغى أن تكون الصغرى
١٧١ من أخص كما أن محمولها لا يشمل القوة فقط، والكبرى أعم كما أن موضوعها يشمل مجرد القوة

١٤- [لا ... الأبيض] س.

٢١- [الدائم] ض.

٢٦-٢٧- [فإن ... بالضرورة] ض.

لنكون منتجة. وإن وضع مكان هذه الكبرى عكسها قلنا: ولاشئ من الزنجى بأبيض دائما كان التأليف من الشكل الثانى. وإذا كانت بين الممكن والدائم لم تنتج كما ذكرنا. وفساد وإنتاج هذا المثال فى هذه الصورة متعلق بالموضوع والسور فى الشكل الأول. وبعد العكس والرد إلى الشكل الثانى تعلق بالجهة فسرى من الموضوع إلى الجهة بخلاف الصورة الأولى.

٥ وفى الشكل الثانى يمكن أن يسرى إلى سائر المختلطات من جهة العكس. كما يقال: كل إنسان ناطق بالضرورة، ولاشئ من الحيوان الآتى فى بطن واحد بأجنة كثيرة بناطق، ينتج لاشئ من الإنسان يأتى أجنة كثيرة فى بطن واحدة بالضرورة. وهذا الحكم فرضناه بالإمكان. وفى الشكل الثالث لكل اقتدان من صفراء ممكن، وفى الشكل الرابع كل اقتدان مشتمل على مقدمة ممكنة له نفس الحكم، إذ بهذا الاعتبار لا تنتج هذه الاقتران. ومذهب جمهور المنطقيين أن أكثر هذه الاقتران منتجة كما ذكرنا. وإن أردنا أن لا نخالفهم التزمنا أحد المذهبين المذكورين، أو المذهب المنسوب إلى بعض المنطقيين [إذ يقولون: ينبغي أن يؤخذ موضوع القضية بحيث كلما كانت صحيحة الاتصاف بالموضوع كان محكوماً عليه. وقد يكون السبب الذى دعا تلك الجماعة إلى التزام ذلك المذهب هو نفس العلة] (١)، أو يؤخذ الدائم الضرورى فى الكليات سواء كما أخذ متقدمو أهل الصناعة حتى يوافق مقتضى العلوم الأخرى، ويطابق الوجود. والتزام المذهب الأول وإن كان رافعا لبعض هذه الإشكالات لكنه خلاف المتعارف.

١٠ إذ على ذلك التقدير إذا قلنا كل كاتب شمل جميع أشخاص الإنسان، لوجود صحة الكاتبة فيهم. ومع ذلك مشتمل على التزام المذهب الثانى فى صورة واحدة: يعنى فى موضوع فقط. وسراية الخلل الذى يلزم من ذلك الاعتبار فى الجهة إلى الموضوع معلوم. فاعتبار الموضوع أيضا يكون مشوشا ولا يطرد على قاعدة واحدة.

٢٠ بيانه فى المثال المذكور إذا قلنا: كل زنجى أبيض بالإمكان وليس بأبيض دائما، وأردنا أن نعكس الحكمين، قلنا: بعض ماهو أبيض زنجى بالإمكان العام، ولاشئ من الأبيض بزنجى دائما. والأبيض فى الموجبة ينبغي أن يؤخذ بمعنى يدخل فيه كل ما يصح أن يكون أبيض. ولا يصح فى السالبة أن تؤخذ بهذا المعنى، لأنه محمول على الزنجى دائما، فسلب الزنجى عنه دائما يكون كاذبا. بل بمعنى الأبيض بالفعل لتصديق القضيتين، مع أن الزنجى فى موضع الأصل يمكن أن يؤخذ بمعنى واحد فى كلا الحكمين. ويمقتضى التفاوت أن نسبة الزنجى إلى الأبيض أمر، ونسبة الأبيض إلى الزنجى أمر آخر.

(١) سقط من م. وقد كتب بدلًا من هذا السقط: كما ذكرنا.

ص ١٧٢ / بيانه أن للزنجى ماهية متقومة بنفسها والأبيض من العوارض اللازمة لها فالحكم عليه بإيجاب هذا العارض باعتبار الإمكان وسلبه عنه باعتبار الوجود صادق. ونسبة الزنجى إليهما متساوية، وأما البياض فليس له ماهية متقومة تعرض لها الزنجية أو التركيبية، ونسبته إلى الكل سواء. بل تقوم به ماهيات تلك المعانى، فالأبيض الذى هو الثلج يمتنع أن يكون زنجيا ٥ والأبيض الصادق على الزنجى يمتنع أن يصدق على الثلج. وإذا كان كذلك ففيما إذا قلنا: بعض الأبيض زنجى بالإمكان أردنا به بعض الذى يمكن أن يكون أبيض. وإذا قلنا: لا شئ من الزنجى بأبيض دائما كان ذلك الأبيض غير الأبيض الذى يقوم بالزنجى فيكون متقوما بشئ آخر، ومخالفا بالماهية لذلك الأبيض. فموضوع العكس يكون مختلف المفهوم ويقتضى تشويش حكم المذهب المذكور. لكن إذا التزمنا المذهب الثانى لتخلصنا من هذه الفسادات. ١٠ وفى انعكاس الممكنات وإنتاج المختلطات الممكنة تبعا للجمهور.

-
- ١- [لها] ض.
 - ٢- أو التركيبية والتركيب س.
 - ٣- ففيما قلنا ففيما إذا قلنا س.
 - ٦- الأبيض زنجى الزنجى أبيض س.

الفصل العاشر

فى

تلخيص اعتبار الجهات والمختلطات

بعد استكشاف حال الدائم اللاضرورى

وإذا كان بحسب النظر المذكور اعتبار الدائم اللاضرورى سائطا فى الكليات، كان كل حكم على كل شخص فى جميع الأوقات ضروريا . كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل اثنين زوج، وكل حكم على كل شخص لا فى وقت بل فى الأوقات المعينة كقولنا: كل كوكب فى كرة مستقيمة يكون طالعا فى وقت خاص، والقمر منخفض فى الوقت الثفلانى أو فى أوقات غير معينة، كقولنا: كل انسان ملتف أو ضاحك، ولا يكون على كل شخص بل على بعض الأشخاص فى جميع الأوقات، كما يقول لبعض الإنسان أسود، وفى بعض الأوقات كما نقول له كاتب وأيضا إما أكثرى، كقولنا أكثر أفراد الإنسان على يده الواحدة خمسة أصابع، أو أقلى، كقولنا: لبعضهم ست أصابع. أو متساو كقولنا بعض الإنسان محرور المزاج. أو وصف الموضوع يقتضى دوام الحكم بخلاف الذات، كقولنا: كل كاتب محرك اليد، وهذه الجملة لا ضرورية فإن جعلوا الحكم فى هذه القضايا باعتبار وجود المحمول كانت جهة القضية للموضوع الإطلاق، وجملة هذه الأصناف يقع تحت المطلق الخاص المسمى بالوجودى.

ومن هذه الجملة ما هو بشرط الوصف تكون مطلقة عرفية. لكن الحكم إن كان باعتبار إمكان المحمول للموضوع وقعت هذه القضايا بعينها تحت الممكن الخاص. والتفاوت بين الممكن والمطلق فى الدلالة أن الحكم فى الكلى المطلق على جميع الأشخاص حاصل بالفعل. وفى الممكن يحتمل أن يكون على الجميع وعلى البعض، فالممكن أعم فى الدلالة، وأما فى الجزئى فمتساويان وإن اختلف بالاعتبار كما ذكرنا.

فالقضايا إما ضرورية أو ممكنة أو مطلقة كما قال المتقدمين. والعرفية داخلية تحت المطلقة، ولا فرق بين المطلقة الخاصة والأخص، ولا فرق بين العرفية والمشروطة. وإن أخذوا

كل واحدة من هذه الجهات الثلاث الغير الضرورية بحيث تشمل الضرورية كانت الممكنة العامة والعرفية العامة والمطلقة العامة أيضا حاصلة. وإن أرادوا أن يعتبروا بالانفراد، وكل ممكن لا يشمل على الضرورة من الضرورات المقتضية لترجيح طرف على وجه لا يتصور الحكم بطرف قبل وقوعه وجب اعتبار الممكن الأخص. والاقتصار على هذه الجهات الثماني كاف في هذه الصناعة، إذ لا يستعمل في العلوم أكثر منها. وإن أرادوا اعتباروا الوقتية والمنتشرة والمشروطة بالمحمول والممكنة الاستقبالية أيضا بانفرادها. والنظر في الجهات الباقية التي عددها لا يفيد سوى رياضة الأفكار وامتحان الأذهان. فعلى تقدير هذا الحكم المقدمات الدائمة إن كانت كلية فحكمها حكم الضروريات، وإن لم تكن كليات، وعلم أنها لاضرورية فحكمها حكم المطلقات الخاصة، وإن لم تكن معلومة فحكم المطلقات العامة. وإن كانت الدائمة الجزئية كانت أعم من الضرورية الجزئية فإن أرادوا اعتباروا في الجزئيات تمام الجهات المذكورات لكن ليس فيه زيادة فائدة. وفي التناقض كما ذكرنا تكون المطلقة والدائمة متناقضتين. وكذا الممكنة والضرورية متناقضة. وإذا كانت الدائمة والضرورية كليتين متساويتين في الدلالة كان نقيضهما المطلقة والممكنة الجزئية متساويتين أيضا. وإذا كانت الممكنة الكلية أعم من المطلقة الكلية، إذ كل مطلق ممكن بلا عكس كان نقيض المطلقة يعنى الدائمة الجزئية أعم من نقيض الممكنة يعنى الضرورية الجزئية، كما ذكرنا. وباقي أحكام التناقض والعكس والمختلطات هو الذى ذكر.

ووضعنا في جميع الأشكال جدولا لمختلطات هذه الجهات الثماني، وإن كان مكرراً ليعلم أن الزائد على هذا القدر غير مهم. وهذا هو الجدول:



- ١- [الثلاث] ض.
- ٧- [تقدير] ض.
- ٨- [حكمها] ض.
- ١٠- [كانت ... الجزئية] ض.
- ١٢- [متناقضة] ض.
- ١٣- [نقيضهما] مقتضاها م.

جدول نتائج الاختبارات في جميع المدارس

١٠٠

[illegible]

تم بحمد الله وتوفيقه،

انتهى الجزء الأول من الكتاب، ويليه بإذن الله الجزء الثانى وأوله القسم الثانى
من الفن الأول من علم القياس؛ فى القياسات الشرطية الاقتراعية والاستثنائية.

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
أولاً: الطوسي المنطقي وكتابه أساس الاقتباس	٣
ثانياً: منلا خسرو وترجمته لأساس الاقتباس	١٥
ثالثاً: منهج التحقيق	٢٣
مقدمة المترجم	٢٧
مقدمة المؤلف	٢٩
ابتداء الكلام في المنطق	٣١
المقالة الأولى: في مدخل هذا العلم وهو المسمى بإيساغوجي	
الفن الأول: في مباحث الألفاظ	٣٥
الفصل الأول: في كيفية دلالة الألفاظ على المعاني	٣٥
الفصل الثاني: في نسبة الألفاظ إلى المعاني	٣٦
الفصل الثالث: في قسمة الألفاظ	٤١
الفن الثاني: في مباحث الكلي والجزئي	٤٣
الفصل الأول: في تعريف الكلي والجزئي	٤٣
الفصل الثاني: في الحمل والوضع	٤٤
الفصل الثالث: في الفرق بين الكلي والجزء والجزئي	٤٥
الفصل الرابع: في سائر معاني الكلي	٤٦
الفن الثالث: في مباحث الذاتى والعرضى	٤٧
الفصل الأول: في معرفة الذاتى والعرضى	٤٧
الفصل الثاني: في أقسام الذاتى	٤٨
الفصل الثالث: في أقسام العرضى	٤٨
الفصل الرابع: في أقسام المقول في جواب ما هو	٤٩
الفن الرابع: في مباحث الكليات الخمس	٥١
الفصل الأول: في تعريف الكليات الخمس	٥١
الفصل الثاني: في مراتب الأجتناس والأنواع	٥٢
الفصل الثالث: في أحوال الفصول	٥٤
الفصل الرابع: في بيان الخاصة والعرض العام	٥٤
الفصل الخامس: في أحوال الكليات الخمس	٥٥

الصفحة	الموضوع
	المقالة الثانية: في المقولات العشر
٥٩	الفصل الأول: في ابتداء الكلام في المقولات
٦١	الفصل الثاني: في معرفة الموضوع الذي لا يتصور
٦٣	الفصل الثالث: في تعريف الجوهر وبيان أعماله
٦٥	الفصل الرابع: في تعريف الكمية وبيان أنواعها وأقسامها
٦٨	الفصل الخامس: في معرفة الكيفية وبيان أنواعها
٧١	الفصل السادس: في معرفة مقولة المضاف وأنواعها
٧٣	الفصل السابع: في المقولات الست البواقي
٧٦	الفصل الثامن: في معرفة أقسام التقابل
٨٠	الفصل التاسع: في أقسام التقدم والتأخر والمعية
	المقالة الثالثة: في مباحث التصديقات
	الفن الأول: في معرفة الأقوال الجازمة وأحوال أنواع القضايا وأصنافها
٨٥	الفصل الأول: في أصناف الدلالات وأحوال المدلولات
٨٨	الفصل الثاني: في تعيين القول الجازم وكيفية التأليف بين الألفاظ المفردة
٩١	الفصل الثالث: في ذكر الإثبات والنفي والإيجاب والسلب بحسب هذا الموضوع
٩٢	الفصل الرابع: في أقسام القضايا
٩٤	الفصل الخامس: في أقسام الشرطيات
٩٦	الفصل السادس: في وحدة القضايا
٩٨	الفصل السابع: في نسبة أجزاء القضية
١٠٣	الفصل الثامن: في كيفية تعليق الصدق والكذب
١٠٥	الفصل التاسع: في شأن الحصر وإهمال القضايا
١٠٨	الفصل العاشر: في تحصيل مفهوم القضايا
١١٦	الفصل الحادي عشر: في بيان تقابل القضايا وتضادها
١١٩	الفصل الثاني عشر: في القضايا المحصلة والمعدولة والعدمية
١٣١	الفصل الثالث عشر: في تلازم الشرطيات
١٣٨	الفصل الرابع عشر: في بيان تلازم القضايا وتباينها
١٤٣	الفصل الخامس عشر: في القضايا المنحرفة والمنحرفة
١٤٦	الفصل السادس عشر: في رد بعض القضايا إلى البعض
	الفن الثاني: في جهات القضايا واعتبارها في أبواب التناقض والعكس
١٤٨	الفصل الأول: في معنى الجهات والفرق بينها وبين المادة
١٥٠	الفصل الثاني: في معنى الضرورة والإمكان واعتبارها في الذهن
١٥٢	الفصل الثالث: في أصناف الضرورية والدائمة
١٥٥	الفصل الرابع: في أصناف الممكنات

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس: فى أصناف المطلقات	١٥٧
الفصل السادس: فى اعتبار أقسام العرفية والمشروطة	١٦٠
الفصل السابع: فى بيان خصوص القضايا المطلقة والموجهة وعمومها	١٦٤
الفصل الثامن: فى تناقض الموجهات	١٧١
الفصل التاسع: فى تعريف العكس وبين العكس المستوى	١٧٤
الفصل العاشر: فى عكس النقيض	١٨٢
الفصل الحادى عشر: فى اعتبار الجهة والنقيض والعكس فى القضايا الشرطية	١٨٨
المقالة الرابعة: فى علم القياس	
الفن الأول	
الفصل الأول: فى تعريف القياس	١٩٧
الفصل الثانى: فى أنواع القياسات	١٩٩
الفصل الثالث: فى أجزاء القياس	٢٠٠
الفصل الرابع: فى بيان أشكال الحملات وحال ضروب كل منها	٢٠٢
الفصل الخامس: فى مختلطات الشكل الأول	٢١٧
الفصل السادس: فى مختلطات الشكل الثانى	٢٢٧
الفصل السابع: فى مختلطات الشكل الثالث	٢٣٩
الفصل الثامن: فى مختلطات الشكل الرابع	٢٤٢
الفصل التاسع: فى بيان اختلال يعرض فى اعتبار الجهات والمختلطات	٢٥٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤٠٤٠ / ٩٩

I . S . B . N 977 - 01 - 6875 - 5



لعل كتاب "أساس الاقتباس" يعد من أوسع الكتب المنطقية التي خلفها أسلافنا وأوفاهها بمباحث هذا العلم الذي ألفه بالفارسية نصير الدين الطوسي، وترجمه إلى العربية العالم التركي منلاً خسرو. ويعتبر هذا الكتاب في نفاسته وقيمته عديم المثل والنظير. كما أنه يعد أكبر وأجمع كتاب ألف في متن المنطق بعد منطق الشفاء، وأنه لم يؤلف في اللغة الفارسية في هذا العلم مثل ذلك الكتاب من حيث التحقيق والبسط والشمول. كما أنه من أسبق الكتب في هذه اللغة بعد كتاب "الحكمة العلانية" للشيخ الرئيس. إن "أساس الاقتباس" من أنفس الكتب المنطقية وأكبرها إحاطة بمباحث هذا العلم.



تصميم: عاطف عبد الحفيظ

Bibliotheca Alexandrina



0449953